١



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع البلاغة

زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في البلاغة

إعداد

الطالبة / هيفاء عثمان عباس فدا

إشراف

أ . د / محمد محمد أبو موسى

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

المجلد الأول

بسم الله الرحمـــــن الرحيـــــم

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم.

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الطالبـــة : هيفاء عثمان عباس فدا .

ملخص الرسالة

لما كانت قيمة أيِّ عمل ترجع قبل كل شيء إلى طبيعة البواعث التي دفعت إلى الخوض فيه ، ولما كنتُ وقفتُ على مقولة القول بالزيادة في القرآن الكريم ، وهي مقولةٌ لها خطرها وشأنها ؛ لأنَّها لا تتفق وحقائق نظم بلاغة القرآن الكريم ، فكـان أن توفرت عليها بيانًا وتحـقيقًا ، وقـد وجدت أنَّه من التسـرع غير الجـائز وغير المقبـول الحكم بأنَّ الزيادة مما وقع في القـرآن الكريم هكـذا بإطلاقه ، والأمر في واقعه غير ذلك ؛ إذ من الممكن صياغة نظرية ترد المسألة إلى جذورها الأولى ، وتستخلص مجموعة من المفاهيم قاد إليها النص القرآني ، وقاد إليها ما فُهم من كلام العلماء حول هـذه الظاهـرة . فالقول بالزيادة قول فاسد وهو أبعد عن مفهوم البيان وأقرب إلى الإبهام .

وقد استقام البحثُ في تمهيدٍ وبابين وخاتمةٍ ؛ فأمَّا التمهيدُ ففيه حديثٌ عن معيارِ الأصالةِ والزيادةِ ، وتحديد لمفهوميهما ، وارتباط ذلك عند النحاة بفكرةِ أصلِ المعنى ، وتفسيرِ ذلك في ضوء نظرية النظم عند شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني ، وما يذكرونه من معنى التوكيد ومناقشته .

وأمَّا الباب الأول فهو : « الحروف بين الأصالة والزيادة » وقد قُسِّم فصلين :

الفصل الأول : « القائلون بالزيادة » وهم طوائف ، الطائفة الأولى : اللغويون والنحاة ، وجعلت سيبويه مدخلاً لهم . والطائفة الثانية : المفسرون ؛ وهم الزمخشريّ ، وابن عطية ، وأبو حيان . والطائفة الثالثة : علماء البلاغة والإعجاز ، وهم : ابن قتيبة ، والخطابيّ ، وعبد القاهر . وقد عرضت آراءهم عرضًا يبين عن مفهوم الزيادة لديهم ، ومدى ارتباطها بالفائدة ، وخلوها عنها ، ومناهجهم في النظر في الحرف ، وحججهم في ذلك إلى آخر ما قد يظهر في كل مؤلـف من رؤى ومناقشات تستـقيم مع نظرة العالـم أو المفسِّـر الكلية ، ومحاولة بيان ما قد أثارته من نقاش وجدل ، وما تبلَّر خلالها من صور وطرائق .

والفصل الثاني : « القائلون بالأصالة » ، وقد قسمتهم طائفتين ؛ المفسرون ؛ وهم : الطبريّ والرازيّ ، وألحقت بهما العلائيّ وهو محدِّث . وعلماء البلاغة والإعجاز ؛ وهم : ابن الأثير ، والرافعـيّ ، ودراز . وقد عرضت حججهم ، وأصول تفكيرهم في رد الزيادة في القرآن الكريم ، وبيَّنت ما قد يظهر لنا من وجهٍ آخر في كلامهم وما يترجح به.

وأمَّا الباب الثاني فهو : « الأسرار البلاغية في الحروف التي قالوا إنها زائدة » ، وأتى في فصلين ؛ الفصل الأول : « الحروف الأكثر استعمالاً » وتضمن على التوالي : « مواقع « الباء » وأسرارها » ، و« مواقع « الواو » وأسرارها » ، و« مواقع « الفاء » وأسرارها » ، و« مواقع « مِن » وأسرارها» ، و« مواقع « أنَّ » وأسرارها » ، و « مواقع « لا » وأسرارها» ، و «مواقع «ما» وأسرارها » ، و« مواقع « اللام » وأسرارها » .

والفصل الثاني : « الحروف الأقل استعمالاً » ، وتضمن على التوالي : « مواقع « في » وأسرارها » ، و « مـواقـع « الكاف » وأسـرارهـا » ، و« مـواقـع « ثُم » وأسـرارهـا » ، و« مـواقـع « إنْ » و« إلى » و« عنْ » وأسرارهـا .

ووقف البحث في هذا الباب بفصليه إزاء المقامات الخاصة التى أتى فيها الحرف وجمع اللفق إلى لفقه ، مع عرض آراء العلماء ، واختيار الأليق بالمقام والمناسب للغرض القرآني ، وما يومض به السياق ، مع بيان ما قد يظهر من أنماط تركيبية متشابهة في الحرف .

وأمَّا الخاتمة ففيها مجمل لنتائج البحث .

عميد كلية اللغة العربيـــة	المشرف	الطالبة
أ.د/ حسن بن محمد باجودة	أ.د/ محمد محمد أبو موسى	هيفاء عثمان عباس فدا

مقدمة

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وخاتم النبيين ، أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين ، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ،وبعد :

فقد كنت استشرف دائماً منذ بواكير دراستي العليا إلى القرآن الكريم ، وكنت أتهيب ذلك ، وقد جعلت بحثي في درجة الماجستير في اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وتكلم بها النبي -صلى الله عليه وسلم- فأعددت « نسق الكلام في شعر زهير » ؛ لأتعرف على طرائق بيان العربية ، ومذاهب شعرائها ، وكيف يضعون الكلام ، وكيف يتفاضل كلامهم ، ويكون منه المختار وما هو دونه ، بل وكيف تتفاضل مراتب المختار ، وأيّ شيء يودعه المتكلم المبين في لغته حتى تكون جيدة تلفظ وتحفظ ، وكنت أتوخى في ذلك تدريب نفسي ، وإعداد عقلي ، وثراء علمي باللغة على قدر طاقتي حتى أدخل ميدان القرآن الكريم ؛ لأنّه هو الميدان الذي بلغ فيه لسان العربية مبلغاً ظهر فوق القوى والقدر ، وقطع الأطماع ، واستوت الأقدام عنده في العجز كما يقول الأئمة الكملة رضوان اللّه عليهم . فكان أن يممت صوب القرآن الكريم، وخضت غمار التجربة في مرحلة الدكتوراه، وقد تملكني شعور بالرهبة والمحاجزة والعجز ، ولكنّني أجمعت نفسي وأقدمت وقلت : إن اللّه قد جعل لأهل العلم فسحة ليعينهم على شعور الرهبة والمحاجزة والعجز ، وذلك حين علّق أجرهم بمقاصدهم ونواياهم ، وليس بنتائجهم وحساب خطواتهم ، والمهم أن يتوافر الاجتهاد ، وأن تتجرد النفس لطلب الصواب ؛ فمن اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد فليس ثمة حرمان من المثوبة ما دامت توافرت العزائم وتوافر الجد ، فضلاً عن أن يخامرني شعور بالذنب إذا قلت في كلام اللّه تعالى ما لا يرضي ، وبهذا الشعور مضيت وتوقفت عند موضوعات كثيرة ، ولكنّ الذي غلبني على نفسي هو موضوع : « زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم » وهو موضوع متسع متراحب ، وهو محاولة لاكتناه سر من أسرار القرآن الكريم . وقضية الزيادة

تراثية خالصة شغلت حيزاً من تفكير العلماء على مر العصور ، وطرحت على بساط البحث في علوم الإسلام منذ القرن الثاني الهجري . و قد قرأت في هذا الموضوع ، وظهر لي أن الكثير من الأئمة الكملة رضوان اللّه عليهم يقولون بزيادة الحروف في القرآن الكريم لفائدة ، كما اطلعت على بعض البحوث المتأخرة الموجزة المقدمة بهذا الصدد كالمبحث القيم الذي كتبه الدكتور محمد عبدالله دراز في كتابه « النبأ العظيم » ، والبحوث التي قدمها كل من الدكتور عبد الرحمن تاج ، والدكتور علي العماري في « مجلة الأزهر » ، وما ذكرته بنت الشاطيء في كتابها « الإعجاز البياني للقرآن » - فلما لم أجد بحثاً مستوفياً يلم بأطراف القضية ، ويجعل الآراء كلها في بحث واحد ، يجمع شاردها ، ويفصل مجملها ، ويبين مبهمها في القرآن كله استعنت باللّه تعالى لتحقيق القول وتفصيل المسألة رغم ما يكتنف أمثال هذه المباحث عادة من صعوبة وغموض ، ولا أعرف أحداً أفرد هذا الموضوع بالبحث كما أفردته وهذا أهم ما فيه . والمادة العلمية التي يعالجها البحث يحتاج إدراكها إلى قدر من التذوق والشفافية ، وهذا هو الشأن في حقل العلوم البلاغية عموماً والقرآنية خصوصاً . وقد أشار الشيخ محمود محمد شاكر في تصديره للقسم الأول من كتاب الشيخ عضيمة : « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » إلى أن : « حروف المعاني التي يتناولها هذا القسم الأول من جمهرة علم القرآن العظيم ، أصعب أبواب هذه الجمهرة ؛ لكثرتها وتداخل معانيها . فقلّ أن تخلو آية من القرآن العظيم من حرف من حروف المعاني . أما المشقة العظيمة فهي في وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل ، ثم اختلاف معانيها باختلاف مواقعها ، ثم ملاحظة الفروق الدقيقة التي يقتضيها هذا الاختلاف في دلالته المؤثرة في معاني الآيات . وهذا وحده أساس علم جليل من علوم القرآن العظيم »(١) .

---

(١) ١:د . ط ١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧١م

وهذا يجعلنا نتوقف كثيراً ونراجع أقوال العلماء الذين يقولون بزيادة الحروف حتى نتفهم مخارجها ودلالاتها ومتوجهاتها .

ومادة هذا البحث مبثوثة في طوايا كتب اللغة والنحو والقراءات وحروف المعاني ، كما يتناثر كثير منها في كتب التفسير والمتشابه وإعجاز القرآن الكريم وأصول الفقه ؛ فهي مادة غزيرة وكلها محتاج إلى مدارسة ومراجعة وتنظيم وتصنيف على ما تمتاز به من قيمة سوى ما اطلعت عليه ، وقد كانت هذه الكتب مفاتيح لما دق وغمض عليّ.

وليست القضية عندنا إثبات القول بالزيادة وإجازته أو نفيه ومنعه فقط ، وإنّما بيان ما أثارته من جدل ونقاش ، وتحليل كلام العلماء ومراجعته ومطابقته ، والبحث عن القيمة البلاغية التي يطويها كل حرف من هذه الحروف .

وفصول البحث متسلسلة وتشكل وجوهاً لقضية واحدة ، تستكمل اتجاهاً محدداً هو موضوع بحثنا في مفاهيمه النظرية عرضاً ومناقشة ، ثم في تطبيق المنهج على الآيات بطريقة تجسد أهم خصائص أو طرائق التعبير القرآني ، وأكثرها تميزاً . وقد سقت نصوصاً طويلة كثيرة من كلام القدماء والمحدثين ؛ لأدلل على الآثار البالغة والتفاعلات الفكرية التي أحدثتها قضية الأصالة والزيادة في مصنفات العلماء والباحثين ؛ ولأظهر مدى تأثر بعضهم ببعض نقلاً أو ردًا أو تميّزًا في الرأي .

وحاولت الدراسة أن تكون شديدة العناية بالأمانة في النقل ، ورد الأقوال إلى قائليها ، والرجوع بالفكرة إلى جذورها الأولى ، واستقصاء جميع ما قيل في الحرف الذي حكم بزيادته ، وترجيح ما يؤيده الدليل وما يقويه النظر ، كما اجتهدتْ في عقد الموازنات بين الآيات المتشابهة للوقوف على دقائق الفروق المعنوية في ذكر الحرف أو إسقاطه ، والاتكاء على دلالة المقام الحاسمة في تعيين المراد من الحرف . ويُلتمس العذر من القاريء الكريم إن وقع على خطوة عاثرة أو فكرة صائفة فما في هذا البحث من صواب فمن

فضل الله تعالى وتوفيقه ، وما كان فيه من الزلل والخلل فمن نفسي وقصوري وعجزي .

وقد استقام البحث في تمهيد وبابين وخاتمة ؛ فأمَّا التمهيد ففيه حديث عن معيار الأصالة والزيادة وتحديد لمفهوميهما ، وارتباط ذلك عند النحاة بفكرة أصل المعنى ، وتفسير ذلك في ضوء نظرية النظم عند شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني ، وما يذكرونه من معنى التوكيد ومناقشته .

وأمَّا الباب الأول فهو : « الحروف بين الأصالة والزيادة » وقد قسمته فصلين :

الفصل الأول : « القائلون بالزيادة » وهم طوائف ، الطائفة الأولى : اللغويون والنحاة ، وجعلت سيبويه مدخلاً لهم . ولما كانت هناك كتب ذات اهتمامات أكثر بموضوعات معينة فقد آثرت تصنيفها في البحث مراعاة لهذه الاهتمامات فمنها مؤلفات معاني القرآن وأعاريبه ؛ لأبي عبيدة ، والفراء ، والأخفش الأوسط ، والزّجَّاج ، والنّحاس ، والقيسيّ ، وابن الأنباريّ ، والعكبريّ . ومنها مؤلفات حروف المعاني ؛ للزجاجيّ ، والرمانيّ ، وابن جنيّ ، والهرويّ ، والمالقيّ ، والإربليّ ، والمراديّ ، وابن هشام . والطائفة الثانية : المفسرون ؛ وهم الزمخشريّ ، وابن عطية ، وأبو حيان . والطائفة الثالثة : علماء البلاغة والإعجاز ، وهم : ابن قتيبة ، والخطابيّ ، وعبد القاهر . وقد عرضت آراءهم عرضاً يبين عن مفهوم الزيادة لديهم ، ومدى ارتباطها بالفائدة ، وخلوها عنها ، ومناهجهم في النظر في الحرف ، وحججهم في ذلك إلى آخر ما قد يظهر في كل مؤلف من رؤى ومناقشات تستقيم مع نظرة العالم أو المفسر الكلية ، ومحاولة بيان ما قد أثارته من نقاش وجدل ، وما تبلَّر خلالها من صور وطرائق .

والفصل الثاني : « القائلون بالأصالة » ، وقد قسمتهم طائفتين ؛ المفسرون ؛ وهم : الطبريّ والرازيّ ، وألحقت بهما العلائيّ وهو محدِّث . وعلماء

البلاغة والإعجاز ؛ وهم : ابن الأثير ، والرافعيّ ، ودراز . وقد عرضت حججهم ، وأصول تفكيرهم في رد الزيادة في القرآن الكريم ، وبيّنت ما قد يظهر لنا من وجهٍ آخر في كلامهم وما يترجح به .

وأمّا الباب الثاني فهو : « **الأسرار البلاغية في الحروف التي قالوا إنها زائدة** » ، وأتى في فصلين ؛ **الفصل الأول** : « الحروف الأكثر استعمالاً » وتضمن على التوالي : « مواقع « الباء » وأسرارها » ، و « مواقع « الواو » وأسرارها » ، و « مواقع « الفاء » وأسرارها » ، و « مواقع « من » وأسرارها »، و « مواقع « أنْ » وأسرارها » ، و « مواقع « لا » وأسرارها » ، و «مواقع «ما» وأسرارها » ، و « مواقع « اللام » وأسرارها » .

والفصل الثاني : « **الحروف الأقل استعمالاً** » ، وتضمن على التوالي : « مواقع « في » وأسرارها » ، و « مواقع « الكاف » وأسرارها » ، و « مواقع « ثم » وأسرارها » ، و « مواقع « إنْ » و « إلى » و « عن » وأسرارها .

ووقف البحث في هذا الباب بفصليه إزاء المقامات الخاصة التى أتى فيها الحرف وجمع اللفق إلى لفقه ، مع عرض آراء العلماء ، واختيار الأليق بالمقام والمناسب للغرض القرآني ، وما يومض به السياق ، مع بيان ما قد يظهر من أنماط تركيبية متشابهة في الحرف .

وأمّا الخاتمة ففيها مجمل لنتائج البحث .

وأخيراً ؛ فإنّه لما كان من حق أهل العلم والفضل علينا أن ينسب الفضل لهم ، فإنني أتقدم لجامعة أم القرى عموماً ، ولكلية اللغة العربية وآدابها خصوصاً لما تبذله من جهد مثمر لمنسوبيها ومنسوباتها .

وأتقدم بعظيم العرفان للمشرف **الأستاذ** الدكتور صبّاح عبيد دراز الذي كان البحث فكرة من عنده مع أفكار عدة أخرى مقترحة ، والذي أفدت من علمه الغزير ؛ فقد أكّد ما تأصل في نفسي من إجلال للغة القرآن الكريم وبلاغته .

وأشكر الأستاذ الدكتور الشحات أبو ستيت لما بذله من جهد في البحث توجيهًا سديدًا وقراءة ناقدة .

وأتقدم بشكر عميق أزجيه لشيخي الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى الذي لن تفيه الكلمات حقه ؛ فقد كان لي شرف التلقي على يديه منذ بواكير دراستي العليا في السنة المنهجية والإشراف على بحث الماجستير ، ولعل من فضل اللّه عليّ أن أتمّ بحث الدكتوراة عليه بإشرافه ولا أملك له – وقد غرس في قلبي وعقلي حب اللغة العربية وحب بلاغتها وعطفني نحوها عطفًا – لا أملك له إلا دعوات ضارعات إلى العلي القدير أن يسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة ، وأن يلبسه حلل العافية ، وأن يعينني على أداء حقوق أساتذتي بالإخلاص في طلب العلم وتعليمه . وحسبي وحسبهم ما رواه ابن ماجة في سننه عن رسول اللّه صلى الله عليه وسلم : « العالم والمتعلم شريكان في الأجر ، ولا خير في سائر الناس » .[١]

وأشكر أمي – أمد اللّه في عمرها – التي نشّأتني على حب العلم وتعلمه ، فضحت بكل راحة في سبيل هذه الغاية النبيلة ، وكم بكت ألمًا كلما تعثرت ، وكم بكت فرحًا كلما أقال اللّه عثرتي . ولا أملك لها ولأبي الذي ورّثنا حب العلم ثم لقي ربه – أسكنه اللّه فسيح جناته – لا أملك لهما إلا أن أصدق في برهما ، وأن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وأن ألهج إلى اللّه تعالى لهجًا لا ينقطع أن يرحمهما كما ربياني صغيرًا .

وأشكر الأستاذين المناقشين لتكرمهما بقبول فحص ومناقشة هذا البحث ، وأدعو اللّه أن ينفعني بتوجيهاتهما ، وأن يتولى عني جزاءهما ، إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،

---

(١) (سنن ابن ماجة) ٨٣:١ . باب « فضل العلماء والحث على طلب العلم » ، تعليق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

تمهيد

شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيزاً من تفكير العلماء قدامى ومحدثين ، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم ، لغويين ونحويين ومفسرين وعلماء إعجاز وبلاغة وأصوليين . وقد أشار الزركشيّ إلى أنّ الأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب اللّه ، ويسمونه التأكيد ، ومنهم من يسميه بالصلة . ومنهم من يسميه المقحم ، كما أشار إلى أنّ الزيادة واللغو من عبارة البصريين ، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين[(١)].
كما نبّه إلى خلافهم حول وقوع الزائد في القرآن الكريم بقوله : « فمنهم من أنكره ، قال الطرطوسيّ في « العُمْدة » : « زعم المبرّد وثعلب ألاّ صلة في القرآن ، والدّهماء من العلماء والفقهاء والمفسّرين على إثبات الصّلات في القرآن ، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره فذكر كثيراً ، وقال ابن الخبّاز في التوجيه : وعند ابن السراج أنَّه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلُّم بغير فائدة ، وما جاء منه حَمَله على التوكيد . ومنهم من جوّزه وجعل وجوده كالعدم ، وهو أفسد الطرق»[(٢)].

ومؤدى ما سبق أنّ هناك ما يشبه الإجماع على أنَّه ليس في القرآن حرف زائد لغير فائدة ؛ لأنَّه ما من حرف إلا وله قيمة ، والقول بأنَّه لا قيمة له حشو يفسد به الكلام يتنزه القرآن الكريم عنه ، لأنَّه يسم القرآن بما ليس فيه من ضعف في أسلوبه ولغته ، وعليه فلا وجه لإعجازه . وهكذا فقد كان مراد أكثر القائلين بالزيادة ما أفادت معنى ، يقول الزركشيّ : « ومعنى كونه زائداً أنّ أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد ؛ فبوجوده حصل فائدة التأكيد ، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة »[(٣)].

---

(١) انظر : (البرهان في علوم القرآن) ٣ : ٧٠ - ٧٢ . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، القاهرة .
(٢) (المصدر السابق) ٣ : ٧٢ - ٧٣ .
(٣) (المصدر السابق) ٣:٧٤ .

وعليه فقد ارتبطت فكرة الزيادة عند النحاة بمسألة أصل المعنى ، وهي ما اتكأ عليه القائلون بالزيادة ، فحينما نقول : ما رأيت أحداً ، كان أصل المعنى فيه نفي رؤية أحد ، أمَّا حينما نقول : ما رأيت من أحدٍ ، فما زاد إلا التوكيد ؛ لأنَّ نفس أصل المعنى وهو نفي الرؤية متحقق في المثالين ، وعلى هذا قاس النحاة فكرة أصل المعنى وحكموا بزيادة كثير من الحروف ، وهم لا يتجرأون على القول بالزيادة مطلقاً ؛ بل يقولون إنَّها تفيد أيضاً ، ولكنَّها تفيد التوكيد بمعنى أنَّ الحرف قد خرج عن معناه الوضعي ليفيد معنى آخر هو التوكيد .

كما اتكأ القائلون بالزيادة على مسألة أخرى ، وهي التعلق وعدمه ، فالحرف الأصلي له متعلق أمَّا الحرف الزائد فليس له متعلق ، مثل قولنا : خرجت من البيت ، الجار والمجرور فيه متعلقان بالفعل ، أمَّا قولنا : ما رأيت من أحد ، فالجار والمجرور ليس له متعلق لأنَّ « مِنْ » زائدة .

ويمكن الرد على مسألتي أصل المعنى والتوكيد من نواحٍ ، هي : أنَّ مسألة أصل المعنى أبطلها التراث ، فقد ذكر شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني في قضية النظم ما معناه أنَّ كل حرف في العبارة له مقابل عقلي أو شعوري في النفس ، بمعنى أنَّ العمل الفني عند البشر يتنقل في ثلاث مراحل، أولها : مرحلة الخواطر النفسية ، وثانيها : مرحلة التنظيم العقلي ، وثالثها : مرحلة التعبير متوخىً فيه معاني النحو ، أي توظيف معاني النحو توظيفًا بلاغيًا مقصودًا مناسبًا. هذه خلاصة فكرة النظم عند الشيخ عبدالقاهر الجرجاني بمعنى أنَّ كل حرف لا يمكن أنْ يُؤتى به في العبارة إلاَّ إذا كان له مقابل نفسي وعقلي ، أي أنَّ له رصيداً في الطاقات الإنسانية . وهذا يبطل فكرة الزيادة ، وإنْ كان الشيخ عبد القاهر قد جرت في تعبيراته على لسانه نحوياً كلمة الزيادة أو الحرف الزائد فإنَّه لم يكن يعني هذه المسألة . ثم إنَّ

القضية عندنا ليست قضية إجازة أو منع فقط كما سبق وقلنا ، وإنَّما يعنينا البحث عن القيم البلاغية التي يطويها الحرف .

ولقد أكدت الدراسات النقدية الحديثة نظرية الشيخ عبد القاهر في النظم ، بمعنى أنَّه لا يوجد شيء في العبارة يسمى زيادة ، فكل لفظة فيها تؤدي دوراً هاماً .

وهناك منحىً آخر لنفي فكرة الزيادة كلها من خلال مسألتي الإطناب والإيجاز ، ومؤداها أنَّ القرآن كله إيجاز ، وهو مصطلح جديد خالف به الدكتور دراز مصطلح القوم ، وقد ذكر ذلك في حاشية في « النبأ العظيم » ، ردّ فيها على علماء البلاغة قسمتهم الكلام إلى مساوٍ وموجز ومطنب ، ومنهم السكاكي الذي بنى ذلك على القسمة العقلية فجعلت المساواة فاصلاً بين الإيجاز والإطناب ، وأرجعت المساواة إلى المتعارف الذي يختلف باختلاف البيئات والأعراف ، فهو مبنيٌّ على الجهالة ، فجعل حد المساواة هو المقدار الذي يؤدي المعاني الأولية بالوضع من غير رعاية للمناسبات الزائدة على أصل المعنى ، وقد نتج عن ذلك أنْ ظن أنَّ العبارة التي تؤدى بها المعاني الأولية على لسان العوام تقع دائماً بين الإطالة والاختصار ، وهذا مما لا دليل عليه في العرف ولا في الوضع ، لأن كلاً من الإجمال والتفصيل يتفاوتان في النفس تفاوتاً كبيراً فلا ينضبط منهما قدر يرجع إليه معرفة الإيجاز والإطناب؛ وعليه فلا تصلح المعاني الأولية ولا العبارات العامية مقياساً للوسط المفروض . ومع ذلك فإن الآيات التي استدل بها البلاغيون على المساواة ، مثل قوله تعالى:

﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾[١] .

---

(١) فاطر : من آية ٤٣ .

مبنية على الإيجاز بالحذف على اصطلاحهم نفسه ؛ إذ المعنى لا يحيق ضرر المكر وعاقبته[١] . ونضيف إلى كلام الدكتور دراز – عليه رحمة الله – أنَّ القصر أيضاً فيه إيجاز ؛لأنه في قوة جملتين مثبتة ومنفية . وقد رأى وضع التقسيم موضعاً آخر ترد فيه الفضيلة إلى نصابها من الحد الوسط ، ويرجع فيه الذم إلى الطرفين ، وذلك بجعل المقياس هو المقدار الذي يؤدى به المعنى بأكمله ، بأصله وحليته على حسب ما يدعو إليه المقام من إجمال أو تفصيل ، وهو الإيجاز بمعناه الصحيح الوسط المعتدل ، وهو السرعة والتخفيف في بلوغ الحاجة بالقدر الممكن ، فلا إسراع فوق طاقة فتكون مجحفاً مخلاً ، ولا إبطاء حيث تمكن السرعة فتكون مسرفاً مملاً[٢]. وبناء على كلامه فليس في القرآن الكريم إطناب ، وبالتالي ليس فيه ما يسمى بالزيادة .

وأمَّا مسألة التوكيد فليس كل مقام للزيادة يحتمل التوكيد .

وأمَّا مسألة التعلق ، فنقول فيها : إنَّ حروف التوكيد تنقسم قسمين أصلية وزائدة ، ولام التوكيد المزحلقة مثلاً من الحروف الأصلية ، وهم يقولون : إنَّ الزائد ليس له متعلق ، و«اللام» في مثل :إنَّ زيداً لقائم ليس لها متعلق ، ومع ذلك ذكروا أنَّها أصلية ، وبمثل هذا تتهاوى فكرة الزيادة .

وأخيراً ؛ فإننا لو قلنا بالزيادة فحذفنا حرفاً جاء في القرآن الكريم –لأنَّ الزائد يجوز حذفه وإنْ أفاد – لترتب عليه ضياع شيء مهم غير مجرد المعنى ؛ وهو انكسار الجرس القرآني وتوالي أصواته توالياً غير منضبط مما يفسد المعنى ويفسد البلاغة، وحاشا كلام الله تعالى أن يكون كذلك، ففرق بين قول اللّه تعالى: ما من إله إلا الله ، وقولنا : ما إله إلا اللّه ففي الثانية انكسر البناء

---

(١) و (٢) انظر :حاشية دراز في (النبأ العظيم – نظرات جديدة في القرآن) ١٢٧ – ١٣٠ . ط ٥ ، دار القلم ، الكويت .

الصوتي لتحدر الكلام وتسلسله وتوالي أصواته انكساراً يذهب برونقه وجمال أدائه . وأكثر من هذا فالأولى : ما من إله إلا الله قرآن وكلام الله تعالى ، والثانية ليست قرآناً ، ولا يجوز أن نتصور أن القائلين بالزيادة يطرحون من القرآن هذه الحروف التي قالوا إنها زائدة ، فهو فرق لم يقل به أحد ؛لأنهم يعلمون أنّ كلماته وحركاته ومداته وسكناته كل ذلك من قرآنه ، أعني من قراءته ، وأنَّه مأخوذ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا تحريف ولا تبديل ولا تغيير في كثير ولا في قليل .

وننوه أنّ كلامنا في رد القول بالزيادة سيظل مجرد تنظير لا تقوم له قائمة ما لم يدعم بالبراهين المسوقة ، والمتمثلة في الدرس للمواطن التي قيل فيها بزيادة الحرف دراسة تقوم على استقراء معظم المواضع وتتبع السياقات والمقامات ، وبيان ما يحتمله المعنى في ضوء هذا السياق وذاك المقام ، مرجحين في ذلك وجهاً من آراء العلماء في الحرف ، وهكذا .

ولما كانت مادة البحث متناثرة في طوايا الكتب ذات الاتجاهات المتعددة ، فقد وقفنا إزاء كتب أئمة اللغة والنحو كـ « الكتاب » لسيبويه ، و " معاني القرآن " للفرّاء ، و " مجاز القرآن " لأبي عبيدة ، و " معاني القرآن " للأخفش ، و " معاني القرآن وإعرابه " للزجَّاج ، و " إعراب القرآن " للنحّاس ، و " سر صناعة الإعراب " لابن جنّي ، و " البيان " لابن الأنباريّ ، و " التبيان " للعكبري ، و " شرح المفصل " لابن يعيش ، و " شرح الرضي " ، وغيرها كثير جداً .

كما عنيت بالوقوف إزاء كتب حروف المعاني خصوصاً بدءاً بكتاب "كتاب معاني الحروف " للرماني، و " كتاب الأزهية في علم الحروف " للهرويّ ، و " رصف المباني " للمالقي ، و " جواهر الأدب " للإربليّ ، و " الجنى الداني " للمراديّ ، و " مغني اللبيب " لابن هشام .

كما وقفت الدراسة إزاء كتب التفسير بدءاً بكتاب "جامع البيان" للطبريّ ، و" الكشاف " للزمخشريّ ، و " المحرر الوجيز" لابن عطية،و " التفسير الكبير " للرازيّ ، و " تفسير البحر المحيط " لأبي حيان ، و " نظم الدرر " للبقاعي ، و " تفسير أبي السعود " و " حاشية الشهاب " ، و " روح المعاني " للألوسيّ ، و " تفسير التحرير والتنوير " لابن عاشور ، وغيرها أيضاً .

ومما وقفت عليه من كتب البلاغة وإعجاز القرآن الكريم كتاب " تأويل مشكل القرآن " لابن قتيبة ، ورسالة « البيان في إعجاز القرآن » للخطابي المنشورة ضمن كتاب « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » ، و كتاب « أسرار البلاغة » للشيخ عبدالقاهر الجرجاني، وكتاب « المثل السائر » لابن الأثير ، و كتاب " البرهان " للزركشيّ ... وغيرهم .

وكتب علماء المتشابه ، ككتاب الأسكافيّ " درة التنزيل " ، وكتاب الكرمانيّ " أسرار التكرار " ، وكتاب الغرناطيّ " ملاك التأويل " ، وكتاب ابن جماعة " كشف المعاني " ، وكتاب الفيروزاباديّ " بصائر ذوي التمييز " .

وبعض كتب علماء الأصول : كـ " المحصول " للرازي ، و " أحكام القرآن " لابن العربي .

كما أفدت من مجموعة طيبة من المعاجم كـ " المفردات" للراغب ، و" معجم مقاييس اللغة " لابن فارس ، و " لسان العرب " لابن منظور ، وغيرها .

ومن الدراسات حول القرآن الكريم وأبرزها دراسات الشيخ عضيمة الإحصائية : " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ، و " معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم " لاسماعيل عمايره وعبد الحميد السيد .

ومما اطلعت عليه وقادني لدراسة المسألة كتاب " بدائع الفوائد " لابن قيم الجوزية ، و " النبأ العظيم " لدراز ، و " إعجاز القرآن " للرافعي . مع مجموعة من الرسائل الجامعية تناولت الظاهرة نحواً ، والمقالات للشيخ العماري ، والشيخ تاج في"مجلة الأزهر " .

أضف إلى ذلك مجموعة من مصادر البلاغة العربية وعلومهااختزنت أصولها في عقلي ، وأخذت اقتبس منها أشياء أخرى مفيدة منها في التحليل والدرس وبيان طرائق الكلام .

الباب الأول

الحروف بين الأصالة والزيادة

الفصل الأول

القائلون بالزيادة

١ - اللغويون والنحاة .

٢ - المفسرون .

٣ - علماء البلاغة والإعجاز .

سأتناول في هذا الفصل عرض آراء القائلين بالزيادة في القرآن الكريم ، وقد قسمتهم طوائف ، وهم :

١ - اللغويون والنحاة :

وسأعرض آراءهم بناء على ما عرف لديهم من مقاييس لغوية ونحوية عرضاً يمحّص أقوالهم ويناقش حججهم ويبين مذاهبهم ، وسأجعل سيبويه مدخلاً لهذه الدراسة ؛ لأنّه المصدر الأساسي لكل من جاء بعده ، وإليه يرجع الدارسون في كل ما يكتبون عن النحو وأصوله وعن الأساليب العربية .

سيبويه :

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر « ت : ١٨٠ هـ » عالِم العربية ، ومصنفه : « الكتاب » أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو ، جمع فيه جُلَّ علوم العربية ؛ كالأصوات اللغوية والصرف والنحو والقراءات ، وقيمته أنّه أهم مصدر في دراسة النحو العربي وأصوله .

وقد اهتم سيبويه بقضية زيادة الحروف ، وأثبتها في القرآن الكريم بمفهومه ، وكان مما أشار إليه زيادة « ما »، و« لا » ، و« الباء » ، و« من » ، و« إنْ » ، و« أنْ » ، و« اللام » . بيد أنه لم يستخدم مصطلح الزيادة في كل ما وقعت عليه ، وإنما يقول : توكيدٌ لغوٌ ، وهذا هو المصطلح الذي تكرر في كتابه ، وقد ذكره عند حديثه عن « ما » فقال : « وتكون توكيداً لغواً ، وذلك قولك : متى ما تأتني آتك ، وقولك : غضبت من غير ما جُرم . وقال اللّه عز وجل :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ)[١]

---

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

وهي لغوٌ في أنَّها لم تُحْدِث إذا جاءت شيئـاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيدٌ للكلام »[١] . فاللغو عنده – عليه رحمة اللّـه – ليس لغو المعنى ، وإنَّما هو لغو الإعراب والصنعة الإعرابية ؛ لأنَّه جعل هذا اللغو الإعرابي مفيداً توكيد الكلام . وتأمل قوله : إنَّها لم تحدث إذا جاءت شيئـاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو ظاهرٌ في بيان مراده بكلمة لغو ، يعني : ليس لها أثر في الإعراب لا غير ، ووجودها كعدم وجودها من هذه الجهة ، وهذا هو اللّغو عند الشيخ الإمام .

كما ذكره عند حديثه عن « لا » فقال : « وأمَّا « لا » فتكون كـ « ما » في التوكيد واللغو . قال اللّـه عز وجل :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَٰبِ)[٢]

أي : لأنْ يعلم »[٣]. مقدراً إسقاطها من الكلام على إفادتها .

ومما ذكر فيه مصطلح التوكيد ما قاله بعد حديثه عن إفادة «مِنْ» ابتداء الغاية في الأماكن ، وأنَّها تكون للتبعيض : « وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنَّها توكيد بمنزلة « ما » ، إلا أنَّها لم تجر لأنَّها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجلٍ ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت « مِنْ » كان الكلام حسناً ، ولكنه أكَّد بـ « مِنْ » لأنَّ هذا موضع تبعيضٍ ، فأراد أنَّه لم يأته بعض الرجال والناس »[٤] . وكلام سيبويه هنا

---

(١) (الكتاب – كتاب سيبويه) ٤ : ٢٢١ . تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

(٢) الحديد : من آية ٢٩ .

(٣) (الكتاب) ٤ :٢٢٢ .

(٤) (المصدر السابق) ٤ : ٢٢٥ ، وانظر كذا : ٢:٣١٦ .

واضح في أنَّ الحرف الزائد مفيد لمعنى توكيد النفي ، واستقامة الكلام مع عدمه لا يعني به استقامة الدلالة وبقاءها ، وإنَّما يعني الاستقامة النحوية ، فقولك : ما جاءني مِنْ أحدٍ عربي فصيح ، وقولك ما جاءني أحد عربي فصيح ، ويلحظ أنَّه هنا لم يذكر كلمة لغو ؛ لأنَّ للأداة عملاً إعرابياً .

وما قاله عند حديثه عن « باء » الإضافة بعد « مِنْ » : « وقد تكون «باء» الإضافة بمنزلتها في التوكيد ، وذلك قولك : ما زيد بمنطلق ، ولست بذاهب ، أراد أن يكون مؤكِّداً حيث نفى الإنطلاق والذهاب ، وكذلك : « كفى بالشيب » لو ألقى « الباء » استقام الكلام »[١] . فأشار إلى إفادة « الباء » التوكيد .

وما قاله عند حديثه عن « أنْ » وأنها تأتي توكيداً بمنزلة لام القسم في قوله : أما والله أنْ لو فعلت لفعلت ، وفي قولك : لمَّا أنْ فعل ، كما كانت توكيداً في القسم ، وكما كانت « إنْ » مع « ما »[٢] . فأشار إلى إفادتها التوكيد مع القسم وبعد لمّا وهما موطن زيادة عند العلماء . ولم ينظِّر بآية قرآنية .

ومما ذكر فيه مصطلح اللغو فقط ، ما سأل فيه الخليل عن « مهما » فقال : « هي « ما » أدخلتَ معها « ما » لغواً ، بمنزلتها مع متى إذا قلت متى ما تأتني آتِك ، وبمنزلتها مع « إنْ » إذا قلت إنْ ما تأتني آتك ، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى :

(أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)[٣]

وبمنزلتها مع « أيَّ » إذا قلت :

---

(١) (الكتاب) ٤ : ٢٢٥ . وانظر كذا : ٢:٢٦ ، و ١٧٥ ، و ٣١٦ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٤ : ٢٢٢ ، وانظر كذا : ٣:١٠٧ .

(٣) النساء : من آية ٧٨ .

(أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ)[(١)]

ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا فيقولوا : مَامَا ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى . وقد يجوز أن يكون مَهْ كإذ ضُمَّ إليها «ما» »[(٢)]. فـ « مهما » إما هي « ما » أدخلت عليها « ما » لغوًا ، وجوّز وجهًا آخر أن تكون مه ضُمَّت إليها ما . وقد نفى في « حيث » و « إذ » إذا أريد الجزاء بهما بضم « ما » إليهما – أن تكون لغوًا ، ولكن كل واحدة منهما مع « ما » بمنزلة حرف واحد[(٣)]. وهذا الوجه يسوغ عندنا مع مهما ، وأنَّ « ما » وإن ضمت فإنها تمثل تركيبًا بمنزلة حرف واحد .

ومنه ما قاله عند حديثه عن تخفيف « إنَّ » ومجيء اللام الفارقة « لئلا تلتبس بـ « إنْ » التي هي بمنزلة « ما » التي تنفي بها ، ومثل ذلك :

(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[(٤)]،

إنما هي لعليها حافظ .

وقال تعالى :

(وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[(٥)]،

إنما هي : لجميعٌ ، و « ما » لغوٌ »[(٦)]. في قراءة التخفيف لـ «لمّا».

وما قاله من كون « إنْ » لغوًا في قولك : ما إنْ يفعل .

---

(١) الإسراء : من آية ١١٠ .

(٢) (الكتاب) ٢: ٥٩ – ٦٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٥٦ – ٥٧ .

(٤) الطارق : ٤ .

(٥) يس : ٣٢ .

(٦) (الكتاب) ٢ : ١٣٩ .

* وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ * [١]

ولم يذكر لذلك شواهد من القرآن الكريم .

وقد ذكر كلمة الحشو وأراد بها صلة الموصول ، وذلك حين عرض لباب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة ، حيث قال : « إذا بُني على ما قبله وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ، ويكون نكرة بمنزلة رجل . وذلك قولك : هذا مَنْ أعرف منطلقًا ، وهذا من لا أعرف منطلقًا ، أي هذا الذي قد علمت أنّي لا أعرفه منطلقًا . وهذا ما عندي مَهينًا ، وأعرف ولا أعرف وعندي حشوٌ لهما يتمّانِ به ، فيصيران اسمًا كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه »[٢] .

وإذا كان ما مضى يحدد موقف شيخ النحاة سيبويه من الزيادة في القرآن الكريم لبعض الحروف ، فقد وجدناه من جانب آخر مع حروف أخرى قيل بزيادتها إمّا أنْ ينصرف إلى بيان معناها ويسوغ لمجيئها كما صنع في « الفاء » ، ثُمَّ « الواو » حيث عرض سؤالاً على الخليل « عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لم جاز دخول « الفاء » ها هنا ، والذي يأتيني بمنزلة عبداللّه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول:عبداللّه فله درهمان ؟ فقال : إنّما يحسن في الذي لأنَّه جعل الآخر جوابًا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت « الفاء » هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمان . وإنْ شاء قال : الذي يأتيني له درهمان ، كما تقول : عبداللّه له درهمان ، غير أنَّه إنما أدخل « الفاء » لتكون العطيّة مع وقوع الإتيان ، فإذا قال : له درهمان ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل « الفاء » فإنما

---

(١) انظر: (المصدر السابق) ٤:.٢٢ – ٢٢١ .

(٢) (المصدر السابق) ٢ : ١.٥ .

يجعل الإتيان سبب ذلك . فهذا جزاء ، وإن لم يُجزم ، لأنّه صلة . ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتينا فله درهمان . ولو قال : كلُّ رجل فله درهمان كان محالاً ؛ لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمل يكون له جواب . ومثل ذلك :

(ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ) (١)

وقال تعالى جدّه :

(قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ) (٢)

ومثل ذلك :

(إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ [وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ]) (٣) .

وسألت الخليل عن قوله جل ذكره :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا) (٤)

أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا :

(وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ) (٥) ،

(وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ) (٦).

---

(١) البقرة: من آية ٢٧٤ .

(٢) الجمعة : من آية ٨ .

(٣) البروج : ١٠ .

(٤) الزُّمر : من آية ٧٣ .

(٥) البقرة : من آية ١٦٥ .

(٦) الأنعام : من آية ٢٧ .

فقال : إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر [الجواب] في كلامهم ؛ لعلم المخبَرِ لأيّ شيء وُضع هذا الكلام »[١] . وقد تأثر معظم العلماء من بعده بكلامه هنا في « الفاء » ، و« الواو »وأخذوا به ، وكان الحجة في إثبات أصالة الحرفين .

وإمَّا أنْ يعرض لقراءة على غير المشهور من طرائق التعبير ، فيسأل عنها الخليل الذي يُخرِّجها تخريجًا يتفق والمعنى المراد ، ويكون الحرف الذي قيل بزيادته بها أصليًا ، حيث قال : « وسألته عن قوله عز وجل :

(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) [٢]

ما منعها أن تكون كقولك : ما يدريك أنَّه لا يفعل ؟ فقال : لا يحسن ذا في ذا الموضع ، وإنما قال : وما يشعركم ، ثم ابتدأ فأوجب [فقال] : إنها إذا جاءت لا يؤمنون ، ولو قال : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، كان ذلك عذرًا لهم . وأهل المدينة يقولون (أنّها) . فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : إئتِ السوق أنك تشتري لنا شيئًا ، أي : لعلك ، فكأنَّه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون »[٣] .

وعلى قلة شواهد الشيخ – رحمه اللّه – القرآنية في مسألة الزيادة والأصالة للحروف التي قيل بزيادتها في القرآن الكريم ، فالظن أنه قد تبين موقفه منها ، ولعل أهم ما فيه أنه لم تتردد في كلامه كلمة « الزيادة » ، وإنما تردد عنده مصطلح التوكيد واللغو ، وهو يعني الإفادة الكائنة في الحرف الذي يجوز اعتباره لغوًا من حيث عمله الإعرابي ، وهو مما وسم بعض حروف

---

(١) (الكتاب) ٣ : ١٠٢ – ١٠٣ .

(٢) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٣) (الكتاب) ٣:١٢٣ .

القرآن الكريم به . كما ردد كلمة الإلقاء والإخراج للحرف واستقامة الكلام مع ذلك ، إلا أنَّه ذكرها مع ألوان من التعبير العربي . وذكر مصطلح الحشو غير أنه يعني به جملة الصلة ، أو صلة الموصول ، وعلى إشاراته للغو الحرف أو توكيده فقد برز أكثر من اتجاه في الأصالة عنده ؛ إمَّا ببيان الأثر المعنوي للحرف من غير إشارة لزيادته ، وقد كان كلامه في ذلك حجة عند معظم من أتى بعده . وإمَّا بعرض قراءة يخرجها الخليل على وجه يكون بها الحرف أصليًا .

وعلى الرغم من أنَّ قدراً مشتركًا من المعرفة كان شائعًا في كتب علمائنا فقد كانت هناك كتب ذات اهتمام أكثر بموضوعات معينة ، ومراعاة لهذه الاهتمامات أكثر سيكون تصنيفنا لهؤلاء العلماء الأجلاء في البحث ، فمنهم علماء معاني القرآن وأعاريبه ، ومنهم علماء حروف المعاني ، وقد جعلنا سيبويه مدخلاً أو مقدمة لكل هؤلاء ؛ لأنَّه هو النبع الأول الذي أفاد منه جميع من أتى بعده ، ولأنَّه ركز في كتابه علم من سبقوه من النحاة من أمثال الخليل بن أحمد وغيره . ونبدأ بـ :

أ - علماء معاني القرآن وأعاريبه :

وقد اتخذ التأليف في هذا الاتجاه أشكالاً مختلفة ، فمنهم من كانت عنايته الأكثر بالمعاني ، ومنهم من كانت عنايته الأكثر بالإعراب ، ومنهم من كتب في المعاني والإعراب معاً ، ومنهم من كتب في مشكل الإعراب أو غريبه فقط ، وذلك على النحو التالي :

أبو عبيـدة :

معمر بن المثنى « ت : ٢١٠ هـ » ، وهو من أقدم اللغويين حديثاً عن الزيادة ، حيث ألف كتابه « مجاز القرآن » الذي يعد أول كتاب يصلنا بعد سيبويه وفيه تعرضٌ لهذا الموضوع . وهو يقصد بالمجاز طريقة التعبير التي يجري عليها القرآن الكريم ، وقد لحظ ابن تيمية هذا المعنى فقال : وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه ، ولكنه لم يعنِ بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة ، وإنما عني بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية[١] . وضمّن أبو عبيدة كتابه إشارات بلاغية جيدة كانت مادة علمية في تاريخ الدراسات البلاغية .

وبيّن في مقدمة كتابه : أنَّ في القرآن الكريم مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني ، وذكر وجوهاً من مجازالآيات وطرقها في التعبير عن المعنى[٢] . ومن هذه الوجوه « مجاز ما يزاد في الكلام من حروف الزوائد ، قال اللّه :

---

(١) انظر : (كتاب الإيمان) ٨٨:٧ . ضمن (مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية) طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .

(٢) انظر : (مجاز القرآن) ١ : ٨ - ١٦ . تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين ، ط ٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾(١) .

وقال :

﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾(٢) .

وقال :

﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْءَاكِلِينَ﴾(٣).

وقال :

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾(٤) .

وقال :

﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾(٥).

مجاز هذا أجمع إلقاؤهن »(٦) . فلم يبين ما في هذه الآيات من حروف الزيادة وإنَّما علَّق عليها فقط بأنَّ مجازها إلقاؤهن . وقد عرض لهذه الآيات في مواضعها خلال تتبعه لسور القرآن ما عدا الآية الثانية . ومن حديثه عن هذه الآيات نجد حروف الزيادة التي يعنيها «ما» في الآية الأولى ، و« مِنْ » في الآية الثانية ، و«الباء» في الآية الثالثة ، و« إذْ » في الآية الرابعة،و «لا» في الآية الخامسة .

---

(١) البقرة : من آية ٢٦ .

(٢) الحاقة : ٤٧ .

(٣) المؤمنون : ٢٠ .

(٤) البقرة : من آية ٣٠ .

(٥) الأعراف : من آية ١٢ .

(٦) (مجاز القرآن) ١١:١ .

ولـم يستعـمل أبو عبيدة من الألفـاظ المعبــرة عن الزيادة سوى لفظ « زائد » أو « زوائد » ، وإنْ كان قد ذكر كلمة « حشو » عقيب بيت شعري جعله شاهداً على زيادة « ما » في قوله تعالى : (مثلاً ما بعوضة) ومثلها كلمة «فضل»(١)

ومن استقصائي لحروف الزيادة التي أشار إليها في كتابه تبيّن لي أنه يشير كثيراً إلى : « مِنْ » تليها على التوالي : « ما » ، و« الباء » ، و« لا » ، و« إذْ » ، و« عن» ، و« اللام » و« إنْ » . ولم يشر إلى حروف أخرى عدَّها النحاة من الزوائد ، كما لم يتحدث عن الزيادة في مواطن كثيرة مشهورة عن النحاة من بعده .

ومن جهة أخرى رأيته يشير إلى زيادة أدوات لم تعد ضمن الزوائد ، من ذلك « كان » ففي قوله تعالى :

(مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ)(٢)

يقـول : « مـجـازه مـا يكون لنا ، و " كـان " من حـروف الزوائد هاهنا »(٣). وما يلحظ أنّـه بينما يشير إلى زيادة « كان » في الآية يفسرها بها ، فكيف يتسنى ذلك ؟ ! وكان الأحرى أن يكون التفسير : ما ينبغي لنا ، على اعتبار زيادة «كان» وإنّما حذفها ، وفسّر (ينبغي) بـ« يكون » ، أي : جعل مجاز : « ما ينبغي لنا » « ما يكون لنا » .

ومن ذلك إشارته إلى زيادة « ألا » ففي قوله تعالى :

(أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ)(٤).

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ١:٣٥ ، و ٢١١ .

(٢) الفرقان : من آية ١٨ .

(٣) (مجاز القرآن) ٢:٧١ ، وانظر ٢ : ١٤٠ .

(٤) الأعراف : من آية ١٣١ .

يقول : « مجازه : إنَّما طائرهم ، وتزاد « ألا » للتنبيه والتوكيد »(١) .

وما يلحظ هنا أنَّه ذكر للزيادة فائدة ، وهو خلاف ما ذكره في الآيات الخمس السابقة بقوله : ومجاز هذا أجمع إلقاؤهن ، أي أنَّ دخول الحروف كخروجها بدليل إلقائهن . وكأنَّ الزيادة عنده لونان : زيادة لا تعني العراء من الفائدة ، وزيادة من غير ما فائدة .

وقد اتخذ البحث لديه في مسألة الزيادة محورين :

أحدهما : إثباتها صراحة منصوصاً على ذلك بلفظة معبرة عنها ومنظراً بآية أخرى ، أو بشاهدٍ شعري أو أكثر ، أو بهما معاً ، أو محيلاً على كلام العرب . وهذا هو الغالب . ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

﴿ مَامَنَعَكَ أَلَّاتَسْجُدَ ﴾(٢) .

إذ قال : « مجازه : أن تسجد ، والعرب تضع « لا » في موضع الإيجاب ، وهي من حروف الزوائد ، قال أبو النجم :

فما ألُوم البِيضَ ألاّ تَسْخَرا ممّا رأين الشَمطَ القَفَنْدرا

أي : ما ألوم البيض أن يسخرن ، والقفندر: القبيح السَّمِج . وقال الأحوص :

ويَلْحيْنَني في اللَّهْو ألاّ أحبّه وللَّهو داعٍ دائبٌ غير غافلِ

أراد : في اللهو أن أُحبه ، قال العجاج :

* في بئر لا حورٍ سَرَى وما شَعَرْ *

الحور: الهلكة ، وقوله " لا حور " أي في بئر حور ، و « لا » في هذا الموضع فضل »(٣) . فهو قد صرّح بأنَّ « لا » من حروف الزوائد ، ولم يبين

(١) (مجاز القرآن) ١ : ٢٢٦ . وانظر : ١ : ٢٨٥ ، و ٢٩٨ .

(٢) الأعراف : من آية ١٢ .

(٣) (مجاز القرآن) ١ : ٢١١ .

وجهاً لزيادتها هنا .

وما ذكره في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى)(١) .

حيث قال : « مجازه : وقال الله يا عيسى ، و« إذ » من حروف الزوائد ، وكذلك :

(وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ)(٢) ،

أي : علمتك »(٣). وهو هنا نصَّ على الحكم للحرف بالزيادة ولم يبين فائدتها .

وما ذكره في قوله تعالى :

(إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا)(٤)

حيث قال : « ثواباً وجزاء ، و« اللام » المفتوحة تزاد توكيداً »(٥) فنصَّ على زيادة « اللام » ، وجعل لها معنًى وهو التوكيد .

والآخر : تفسير الآيات تفسيراً يستفاد منه زيادة الحرف ، وهو دون سابقه في الكثرة . ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

(وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ)(٦)

---

(١) المائدة : من آية ١١٦ .

(٢) المائدة : من آية ١١٠ .

(٣) (مجاز القرآن) ١٨٣:١ .

(٤) الأعراف : من آية ١١٣ .

(٥) (مجاز القرآن) ٢٢٥:١ .

(٦) الأنفال : من آية ٥٨ .

إذ قال : « مجاز « وإمّا » وإن ، ومعناها ، وإمّا توقننّ منهم خيانة ، أي غدراً وخلافاً وغشّاً، ونحو ذلك»(١) . فدل على الزيادة -وإن لم يصرح بها- إسقاطه تقدير « ما » عند بيانه مجاز « وإمّا » بأنّه : وإنْ فقط . وهو موطن ذكر بعض العلماء زيادة « ما » فيه .

ومثله ما ذكره في قوله تعالى :

(فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ)(٢) .

قال : «مجازها فإن نذهبن بك»(٣) بإسقاط ذكر«ما».

وفي قوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم)(٤) .

قال : « فبنقضهم »(٥) فقط مسقطاً ذكر «ما». وهو موطن قال بعض النحاة بزيادة الحرف فيه .

وفي قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ)(٦) .

حيث قال : « تشكرون قليلاً »(٧). فلم يذكر « ما » عند تفسير المعنى.

---

(١) (مجاز القرآن) ١:٢٤٩ .

(٢) الزخرف : من آية ٤١ .

(٣) (مجاز القرآن) ٢:٢٠٤ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

(٥) (مجاز القرآن) ١ : ١٤٢ .

(٦) الملك : من آية ٢٣ .

(٧) (مجاز القرآن) ٢ : ٢٦٢ .

ولم يبين أبو عبيدة سر الزيادة في كثير من المواضع ، وأشار في بعض المواطن إلى أنَّها للتأكيد ، وأردفه بالتثبيت في بعض المواضع ، وبالتثبيت والتنبيه عند حديثه عن زيادة «ألا»(١). كما ذكر أنَّ الزيادة تفيد تتميم الكلام في حديثه عن زيادة « لا » في آية الفاتحة : (ولا الضالين) ، وهو يقصد بالتتميم توكيد الكلام ، حيث ذكر عقيب ذلك أنَّها لتوكيد النفي ، وتفصيل ذلك في قوله تعالى :

(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)(٢) .

« مجازها : غير المغضوب والضالين ، و« لا » من حروف الزوائد لتتميم الكلام ، والمعنى : إلقاؤها ، وقال العجاج :

* في بئر لا حورٍ سَرَى وما شَعَرْ *

أي في بئر حور أي هلكة ، وقال أبو النجم :

فما ألوم البيضَ ألا تَسخَرا   لمّا رأين الشَّمَطَ القَفَنْدَرا

القفندر : القبيح الفاحش ، أي : فما ألوم البيض أن يسخرن ، وقال :

وَيلْحَيْنَنَي في اللهْو ألاّ أُحبه   ولِلَّهو داعٍ دائبٌ غير غافلِ

والمعنى : ويلحينني في اللهو أن أحبه . وفي القرآن آية أخرى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ)(٣).

مجازها : ما منعك أن تسجد . (ولا الضالين) : «لا» تأكيد لأنه نفيٌ ،

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣١٨ ، ٢٩٨ .

(٢) الفاتحة : من آية ٧ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

فأدخلت « لا » لتوكيد النفي ، تقول : جئت بلا خير ولا بركة ، وليس عندك نفع ولا دفع »(١).

وهذه المعاني التي أشار إليها للزيادة ضرورية في أداء الأغراض المقصودة، وليس من السهل طرح الأدوات التي حققتها وإلقاؤها من الأسلوب ، كما عبر بقوله والمعنى : إلقاؤها . وبعبارة أخرى : كيف يكون الحرف زائداً ، والمعنى إلقاؤه ، ويؤتى به في الوقت ذاته تتميماً للكلام ؟ وهل يتم الكلام بدون الأداة التي تتممه ؟ ثم كيف يكون الحرف لتوكيد النفي والمعنى إلقاؤه وطرحه ؟ إن معنًى مقصوداً يذهب بذهابه ولا يمكن أن يكون المعنى مع وجوده كالمعنى مع طرحه .

ونجده في بعض المواطن يسلك مسلكاً مبايناً لما عهدناه منه ، ففي قوله تعالى :

(وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ)(٢).

يقول :« مجازها ما ألتناهم شيئاً ، والعرب تفعل هذا تزيد « من » ، قال أبو ذؤيب :

جزيتكِ ضِعفَ الحب لما استثبتِه وما إن جَزاكِ الضعفَ من أحد قبلِي

معناها : أحد قبلي لأنَّ « مِنْ » لا تنفع ولا تضر »(٣). فسلب بذلك عن حرف الجر قيمته المعنوية ودلالته اللغوية . وهذا مخالف لمسلكه المعتاد من جعل الزيادة للتوكيد والتثبيت . ولا يستقيم في العقل كون الحرف لا ينفع ولا يضر مع وجود أثره الإعرابي في عمل الجر، وأثره المعنوي في إفادة تأكيد العموم

---

(١) (مجاز القرآن) ١ :٢٥ – ٢٦ .

(٢) الطور : من آية ٢١ .

(٣) (مجاز القرآن) ٢ : ٢٣٢ .

والاستغراق . ثم إنَّ قوله « لا تنفع ولا تضر » مما يدفع بعضه بعضاً ؛ لأنَّ الحروف إذا لم تنفع فهي ضارة لا محالة فوجودها من غير فائدة حشو يفسد الكلام ، ونفي النفع عنها يعني لا محالة وبالضرورة إثبات الضرر لها ، فلا يقال في بناء الكلام إنَّ هذا الحرف لا ينفع ولا يضر ، ولماذا إذن شغلنا القائل بسمعه ونطقه ؟ ولماذا سبكه في كلامه وأقامه في نظمه ؟ وعليه فإنَّ من الغريب أن يقول أبو عبيدة هذا ، ولم نعرف لقوله وجهاً يستقيم به الكلام .

ولئن اتفق النحاة على وضع حدود تُعرف بها الزيادة في بعض الأحرف كـ « منْ » مثلاً والتي ترد بعد نفي أو شبهه .. الخ ما قالوا في ذلك ، فإنَّنا نرى أبا عبيده يحكم بزيادتها في المثبت ، ثم يعود فينقضه في ذات النص ، وهو غريب جداً ، يقول في قوله تعالى :

(وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ)(١) .

« مجازه : ومن يعمل الصالحات ، و « من » من حروف الزوائد ، وفي آية أخرى :

(فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ)(٢) .

وقال الشاعر :

جزَيتكِ ضِعفَ الحبِّ لما استثبته

وما إن جَزاكِ الضعفَ مِن أحدٍ قَبْلِي

زاد « مِنْ » لمكان النفي ، ولا تُزاد « مِنْ » في أمرٍ واجبٍ ، يقال : ما

---

(١) طه : من آية ١١٢ .

(٢) الحاقة :٤٧ .

عندي من شيء ، وما عندك من خيرٍ ، وهل عندك من طعام ، فإذا كان واجباً لم يجز شيء من هذا، فلا تقول : عندي من خير ، ولا عندي من درهم ، وأنت تريد : عندي درهم »(١) . فبيّن أن « من » لا تزاد في الإثبات ، ثم خرّج الآية على زيادتها وهي مثبتة ونظّر لها بآية منفية .

هذا مجمل ما ذكره أبو عبيدة في تحرير مسألة الزيادة ، ولئن كان المتعارف عنه إثباتها ، وكما أقرها هو في القرآن الكريم واتخذها مذهباً ثابتاً له ، فإن الجلي لدينا أنّ دعم ذلك القول لديه قد اضطرب من جوانب عدة كما ألمحنا سابقاً ، وأبرز ما فيه جعله الزيادة إمّا رديفاً لإلقاء الكلام وطرحه وأنّ الحرف لا ينفع ولا يضر ، وإمّا لمعنًى هو التوكيد نفياً أو إثباتاً ، وإمّا للوجهين معاً في كلام واحد وهو متدافع . وحكمه في أول الكلام بزيادة الحرف ثم عودته عنه في آخره بنفي الزيادة .

---

(١) (مجاز القرآن) ٢:٣١ .

الفـــــــــراء :

يحيى بن زياد « ت : ٢٠٧ هـ » ، أحد أعلام النحويين واللغويين ، ويمثل كتابه « معاني القرآن » حلقة مهمة من حلقات الفكر العربي لغة ونحواً وبلاغة ؛ فهو متضمن لتفسير مشكل إعراب القرآن الكريم ووجوه القراءات ، وارتباطهما بالمعنى ، ولذا كان عمدتنا وأحد مصادرنا الهامة في الدرس والمعالجة .

ولئن عُدَّ الفراء أحد القائلين بالزيادة في القرآن الكريم فإن هذا الرأي ليس على إطلاقه ، إذ أنَّ ثمة تخريجات جيدة ، وإشارات موفقة ، ونظرات وضيئة وقفنا عليها لاح منها قوياً القول بأصالة الحرف ، وحمله على من يقول بزيادته ، وسنتناول بعضاً منها في هذا العرض .

والمصطلح الذي شاع استعماله عند الفراء تعبيراً عن الزيادة هو «الصلة »(١) ، وهذا هو المسلك الغالب عند الكوفيين . وإن كان هذا لم يمنعه من التعبير عن الزيادة بأوصاف تفيدها كالإلقاء(٢)، والنزع(٣)، والسقوط(٤) ، والاستغناء(٥) . كما فسَّر الصِّلة بأن معناها السقوط من الكلام(٦) . ولحظت أنه استعمل مصطلح الزيادة تفسيراً لوجه عند بعض العلماء ، ففي قوله تعالى:

---

(١) انظر على سبيل المثال : (معاني القرآن) ١ : ٢٤٤ ، ٣٥٠ و ٣: ١٣٧ - ١٣٨، ١٨٩. تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وآخرون ، ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ١٨٦ ، ١٩٧ - ١٩٨ ، و ٣: ١٣٩ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣٨٢ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣: ١٣٨ ، ١٤٧ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٢٦ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٣ : ١٣٨ .

(وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ)(١) .

يقول :« ومن نصب « اللام » في (لما) – أي فتحها– جعل "اللام" لاماً زائدة ؛ إذْ أُوقعت على جزاء صيّر على جهة فعل وصيّر جواب الجزاء بـ«اللام» .. فكأن « اللام » يمين ، إذ صارت تُـلْقى بجواب اليمين »(٢) . وهو يريد أن « ما » في « لما » شرطية ، و« اللام » موطئة للقسم ، ولذلك أجيبت بما يجاب به القسم في قوله تعالى : (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ)(٣) . وطالما أن « اللام » في « لما » هي "اللام" الموطئة للقسم فلا وجه لإطلاق الزيادة عليها نظراً لأنها تفيد معنًى أصلياً في التعبير كما صرح بذلك .

كما استعمل مصطلح « لغو » مرة واحدة تعبيراً عن الزيادة ، وإن جاء ذلك عقيب قول الشاعر :

ما إنْ رأينـا مثلـهن لمعشرٍ سُود الرؤوسِ فوالج وفُيُول

حيث جمع فيه بين « ما » و« إن » وهما يفيدان الجحد ، وذلك لاختلاف اللفظين فيجعل أحدهما لغوا(٤). ولا نتوهم أن الإمام جهل الفرق بين مجيء " إن " وعدمه ، ولعله أراد أن العرب تزيد في كلامها حرف جحد على حرف جحد ، وأن هذا من طرائقهم في بناء كلامهم .

وعلى كلٍ ففي تعبيره عن الزيادة لون من مراعاة الأدب مع كلام الله تعالى ، ولا أدل على ذلك من تعقيبه الحكم بزيادة الحرف في كثير من المواطن

---

(١) آل عمران : من آية ٨١ .

(٢) (معاني القرآن) ١ : ٢٢٥ .

(٣) آل عمران : من آية ٨١ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١٧٥ – ١٧٦ .

بقوله : « والله أعلم »(١) .

ولم يفرد الفراء بحثاً خاصاً للحديث عن الزيادة كما صنع ابن قتيبة من بعده ، وإنما تناولها خلال عرضه للمسائل الإعرابية المشكلة ، وأوجه القراءات المختلفة في الآيات التي تناولها بالشرح ، ولقد اتكأ على الأخيرة كثيراً في تخريج الحرف على الأصالة أو الزيادة ، كصنيعه في قوله تعالى :

(لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)(٢) .

حيث قال : « قرأها العوام « لمّا » وخففها بعضهم . الكسائي كان يخففها ، ولا نعرف جهة التثقيل ، ونرى أنها لغة في هذيل ، يجعلون « إلا » مع « إن » المخففة « لمّا » . ولا يجاوزون ذلك كأنه قال : ما كل نفس إلا عليها حافظ . ومن خفف قال : إنما هي لام جواب لـ (إن) ، و « ما » التي بعدها صلة ...فلا يكون في " ما " وهي صلة تشديد »(٣) .

وفي قوله تعالى :

(مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ)(٤) .

إذ قال : تجعل (غير) نعتاً للإله ، وقد يرفع فيجعل تابعاً للتأويل في (إله) ، ألا ترى أن الإله لو نزعت منه «من » كان رفعاً ، وقد قرئ بالوجهين(٥) .

---

(١) انظر (معاني القرآن) ١ : ٢١ ، ٢٤٤ ، و ٣ : ٢٥٠ .

(٢) الطارق : من آية ٤ .

(٣) (معاني القرآن) ٣ : ٢٥٤ – ٢٥٥ .

(٤) الأعراف : من آية ٥٩ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٣٨٢ ، وانظر : ١ : ٣٥٠ ، و ٢ : ٧٨ ، ٣٠٥ .

ولقد وقف الفراء كثيراً أمام حرف « الواو » حيث كان أكثر الحروف أخــذاً ورداً وإحــالة عنده ، ولم يسلم تناوله في بعض المواطن من خلل في المعالجة فيما بدا لنا؛ فعند حديثه عن قوله تعالى :

﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾(١).

يذكر أن « لام كي » لو ألقيت كان صـواباً ، وأن العـرب تدخلها على إضمار فعل بعدها ، وأنها لا تكون شرطاً – أي علة – للفعل الذي قبلها وفيها "الواو" ، ونظّـر بقوله تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾(٢) .

لو لم تكن فيه "الواو" كان شرطاً على تقدير : أريناه ملكوت السماوات ليكون . فإذا وجدت "الواو" فيها فلها فعل مضمر بعدها (وليكون من الموقنين) أريناه . وذكر أن مثل هذا الأسلوب في القرآن كثير(٣) ، ومنه قوله تعالى :

﴿ وَلِأُحِلَّ لَكُم ﴾(٤).

وقوله تعالى :

﴿ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ﴾(٥) .

---

(١) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٢) الأنعام : ٧٥ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ١ : ١١٣

(٤) آل عمران: من آية ٥٠ ، وانظر : (معاني القرآن) ١ :٢١٦ .

(٥) البقرة : من آية ٢٥٩ . وانظر : (معاني القرآن) ١٧٣:١ .

ثم نراه عند حديثه عن قوله تعالى :

(وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ)(١) .

يذكر أن « الواو » قد يستغنى عنها ، فلو قيل : ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً ، وهو بمنزلة قوله (وليكون من الموقنين) فـ"الواو" كأنَّ لها فعلاً مضمراً بعدها(٢). وهو يقول هذا مع تأكيده فيما سبق في قوله تعالى (وليكون من الموقنين) أن « الواو » إنما دخلت لنية فعل مضمر ، وعدم إشارته إلى أن « الواو » قد يستغنى عنها . وقد يقال كيف يستغنى عن « الواو » هنا وهي تشير إلى وجود فعل مضمر ؟ ولو استغنى عنها ما وجدت إشارة إليه .

ومثل هذا أنه جرى على أن يذكر « الواو » ويسقطها في جواب « حتى إذا » و « لما » ، ويجعل كلا الوجهين صواباً ، ففي قوله تعالى :

(فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ)(٣).

يقول : « ويقال أين جواب قوله (فلما أسلما)؟ . وجوابها في قوله (وناديناه) والعرب تدخل « الواو » في جواب « فلما » و « حتى إذا » وتلقيها ، فمن ذلك قول الله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ)(٤).

وفي موضع آخر (وَفُتِحَتۡ)(٥) وكلٌ صواب . وفي قراءة عبدالله :

---

(١) آل عمران : من آية ٩١ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ١: ٢٢٦ .

(٣) الصافات : ١٠٣ – ١٠٤ .

(٤) و(٥) الزمر : من آية ٧١ ، ٧٣ .

(فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ)(١)

وفي قراءتنا بغير "واو"»(٢) . وكرر هذا في موضع آخر وقال : وكل عربيّ حسن(٣) . وإذا كانت العرب تدخل « الواو » و تلقيها وكل حسن وكل صواب، فإنَّ لـ«الواو» في القرآن الكريم حذفاً وذكراً معنًى مستجاداً ترادف العلماء على بيانه واستجلاء مغزاه بوجود الحرف في موطن وعدم ذكره في موطن آخر في آيتي الزمر ، وكذا آية الصافات .

بينما نراه في موضع آخر يحكم بسقوط الحرف دون أن يصرح بالوجه الآخر ، ففي قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ)(٤).

يقول : « يقال إنه مقدم ومؤخر ، معناه : حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم . فهذه " الواو" معناها السقوط ، كما يقال :

(فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ)(٥) .

معناه : ناديناه . وهو في « حتى إذا » و « فلمّا أن» مقول ،لم يأت في غير هذين »(٦) ، وبهذا خالف منهجه السابق بسكوته عن الوجه الآخر . وقوله « الواو » معناها السقوط ، حكم للحرف بالزيادة بلا فائدة .

وما يلوح لنا أنه حين لا يظهر له وجه ما للحرف فإنه يحكم بسقوطه ،

---

(١) يوسف : من آية ٧٠ .

(٢) (معاني القرآن) ٢ : ٣٩٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٠٨ .

(٤) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٥) الصافات : ١٠٣ – ومن آية ١٠٤ .

(٦) (معاني القرآن) ١: ٢٣٨ ، وانظر : ٢ :٢١١.

ويؤكد ذلك رده لما ذكره بعض المفسرين من أن جواب (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) قوله :

(وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ)(١) .

لأنه لم يسمع جواباً بـ«الواو» في « إذا » و « إذا » مبتدأة ولا قبلها كلام ، وإنما تجيب العرب بـ«الواو» في قوله : حتى إذا كان ، وفلمّا أن كان ، لم يجاوزوا ذلك . وجواب « إذا » كالمتروك ، أو الجواب : ياأيها الإنسان ، أو كأن المعنى : ترى الثواب والعقاب إذا انشقت السماء(٢). أو جوابها محذوف يفهم من السياق كأنَّه قيل : فيومئذ يلاقي حسابه(٣) .

وحين يخرج الحرف على الأصالة فإنه يشير إلى وجهه ، ويعلل لوجوده غالباً ، ومثال ذلك في قوله تعالى :

(لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً)(٤) .

يقول : « ننصبها : ونجعلها زينة على فعل مضمر ، مثل :

(وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ)(٥) .

أي جعلناها . ولو لم يكن في الزينة ولا في (وحفظاً) واو لنصبتها بالفعل الذي قبلها لا بالإضمار ، ومثله أعطيتك درهماً ورغبة في الأجر ، المعنى:أعطيتكه رغبة . فلو ألقيت « الواو » لم تحتج إلى ضمير؛لأنه متصل

---

(١) الانشقاق : ١ - ٢ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٣ :٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٣٨ .

(٤) النحل : ٨ .

(٥) الصافات : من آية ٧ .

بالفعل الذي قبله »(١).

وفي قوله تعالى :

(فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ)(٢)

يفسر « ما » بالذي لم نمكنكم فيه ، و« إن » بمنزلة « ما » في الجحد(٣) .

وفي قوله تعالى :

(وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ)(٤) .

يقول : « فقال (من دابة) لأن (ما) وإن كانت قد تكون على مذهب « الذي » فإنها غير مؤقّتة ، وإذا أُبهمت غير مؤقتة ، أشبهت الجزاء ، والجزاء تدْخل (من) فيما جاء من اسم بعده من النكرة فيقال : من ضربه من رجل فاضربوه ، ولا تسقط (من) في هذا الموضع ، وهو كثير في كتاب الله عز وجل ... »(٥)

ففي كل ما سقناه من أمثلة نرى أنه علل وجود الحرف في التعبير ، وهذا مما يؤيد ما ذكرناه .

---

(١) (معاني القرآن) ٢ : ٩٧ .

(٢) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ٣:٦٥ .

(٤) النحل : من آية ٤٩ .

(٥) (معاني القرآن) ٢ :١٠٣ ، وانظر أمثلة أخرى في : ١٠٥:٢ ، ١١٩ ، ١٤٠ ، ١٨٦ ، ٢٢٢ ، و ٤١٤:١ .

ويرد الفراء القول بالزيادة إن بدا له وجه أصالة في الحرف ، ففي قوله تعالى :

(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)(١) .

يرد رأي من يقول بزيادة « لا » ويبين أصالتها فيقول : وقد قال بعض من لا يعرف العربية أن معنى « غير » -هنا - معنى « سوى » وأن « لا » صلة في الكلام ، واحتج بقول الشاعر :

* في بئرٍ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ *

وهذا غير جائز ؛ لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله ، فهو جحد محض ، وإنما يجوز أن تجعل « لا » صلة إذا اتصلت بجحد قبلها مثل قوله :

ما كان يرضى رسولُ اللّهِ دينَهم

والطيِّبان أبو بكر ولا عمرُ

فجعل « لا » صلة لمكان الجحد الذي في أول الكلام(٢) ... فرد كلام أبي عبيدة في زيادة « لا » ورماه بعدم معرفته العربية ، وخرّج الحرف على الأصالة .

وكذا رد رأي القائلين بزيادة « لا » في قوله تعالى :

(لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)(٣) .

---

(١) الفاتحة : من آية ٧ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ١:٨ . وانظر : (مجاز القرآن) ١:٢٥ .

(٣) القيامة : ١ .

فـقـد نقل عن كـثـيـر من النحـويين القـول بأن « لا » صلة ، ورده رداً حاسماً ، من حيث إنه لا يبتدأ بجحد ، ثم يُجعل صلة يُراد به الطرح ؛ لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه(١) . وهذا يؤيد ما ذكرناه آنفاً من أنه يحكم على الحرف بالزيادة حين لا يظهر له وجه قوي يخرّجه على الأصالة ، ويرد القول بالزيادة حين يتجلى له وجه الأصالة في الحرف . وقوله : « يُجعل صلة يُراد به الطرح » تفسير لمعنى الصلة عنده وأنها بمعنى الطرح ، أي خلو من الفائدة ، فالطرح إلقاء الشيء وإبعاده ، وكأنه شيء لا قيمة له ولا وزن ، وكذا لو جعل الحرف صلة أي لا معنى له .

ولحظت أن الفراء كثيراً ما يخرج الحرف على الأصالة والزيادة معاً دون أن يرجح أحد الوجهين ، وهذا يرجح ما نختاره في رفض الزيادة ؛ إذ يكفي وجود خلاف في الرأي حول زيادة الحرف وأصالته ، فذلك يرشح الحكم بأصالته لأنه هو الأمر الواقع في النظم ، ولا يحتاج إلى تأويل أو تقدير .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

(وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ)(٢) .

حيث قال : « (ما) التي مع (فرطتم) في موضع رفع كأنه قال : ومن قبلِ هذا تفريطكم في يوسف . فإن شئت جعلتها نصباً ، أي ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبلُ تفريطكم في يوسف ؟ . وإن شئت جعلت « ما » صلة

---

(١) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٠٧ .

(٢) يوسف : من آية ٨٠ .

كأنه قال : ومن قبل فرطتم في يوسف »(١) .

فذكر للحرف وجهين يكون باعتبارهما أصلياً ، ووجهاً يكون عليه زائداً ، ولم يرجح وجهاً من هذه الوجوه وترك الاختيار للمشيئة .

وفي قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ)(٢) .

يقول : « العرب تجعل « ما » صلة في المعرفة والنكرة واحداً . قال الله :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ)(٣) ،

والمعنى : فبنقضهم ، و :

(عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ)(٤) .

والمعنى : عن قليل . والله أعلم . وربما جعلوه اسماً وهي في مذهب الصلة ، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة . والخفض على إتباع الصلة لما قبلها »(٥).

فبيّن مسلك العرب في «ما» حيث يجعلونها صلة ، كما يجعلونها اسماً موصولاً . ولم يصرح بترجيح أحد الرأيين . ومثل هذا نعثر عليه كثيراً

---

(١) (معاني القرآن) ٢:٥٣ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) النساء : ١٥٥ . والمائدة من آية ١٣ .

(٤) المؤمنون من آية ٤٠ .

(٥) (معاني القرآن) ١: ٢٤٤ – ٢٤٥ .

في كتابه(١) . ولعل هذا وأمثاله يفسر في ضوء غاية المؤلفات في تلك المرحلة وهي وصف وبيان وشرح طرائق العرب في الإبانة عن كلامهم دونما ترجيح ، وهو غير ما صنعه المتأخرون الذين عكفوا على هذه الطرائق فحللوها وناقشوا ما فيها ورجحوا واختاروا ورفضوا .

وقد يخالف الفراء هذا المسلك ويرجح وجهاً من الوجوه الجائزة ؛ ففي قوله تعالى :

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾(٢).

يرجح وجهاً يخرج « ما » على الأصالة ، اعتماداً على المعنى والأمثلة المتعددة . فنراه يقول : وأما نصبهم (بعوضة) فيكون من ثلاثة أوجه ؛ أولها : أن توقع الضرب على البعوضة ، وتجعل « ما » صلة . والوجه الآخر : أن تجعل « ما » اسماً والبعوضة صلة ، فتعربها بتعريب « ما » . والوجه الثالث : وهو أحبها إلي ، فأن تجعل المعنى على : إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها . والعرب إذا ألقت « بين » من كلام تصلح «إلى» في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ « بين » والآخر بـ « إلى » وضرب لذلك أمثلة ، منها : هي أحسن الناس ما قرناً فقدماً . يراد به ما بين قرنها إلى قدمها(٣) .

فـ « ما » على الوجه الأول زائدة ، وعلى الوجهين التاليين أصلية ، وقد اختار أحدهما وهو الوجه الثالث بناء على ما ساقه من أقوال العرب .

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢:١٣٣ ، ٢٩٩ - ٣٠٠ ، و ٣: ٨٤ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ١: ٢١ - ٢٢ .

ويوازن الفراء في بعض المواضع بين وجود الحرف في آية وإلقائه في أخرى ، ويعلل كلاً منهما . ومن ذلك موازنته بين وجود « أنْ » في قوله تعالى :

(وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ)(١) .

وإلقائها في قوله تعالى :

(وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ)(٢)،

فبين أن من « ألقى « أن » فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها ... وأمَّا إذا قال « أنْ » فإنه مما ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول « أن » ؛ ألا ترى أن قولك للرجل : مالك لا تصلي في الجماعة ؟ بمعنى ما يمنعك أن تصلي ، فأدخلت « أنْ » في (مالك) إذ وافق معناها معنى المنع . والدليل على ذلك قول الله عز وجل :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)(٣) .

وفي موضع آخر :

(مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ)(٤)

وقصة إبليس واحدة ، فقال فيها بلفظين ومعناهما واحد وإن اختلفا »(٥) .

---

(١) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٢) الحديد : من آية ٨ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) الحجر : من آية ٣٢ .

(٥) (معاني القرآن) ١: ١٦٣ - ١٦٤ .

وبهذا لفت الأنظار إلى الموازنات بين النظم القرآني ، وهو مسلك ينبغي أن ينال اهتمام الدارسين في ميدان البلاغة القرآنية .

وفي بعض المواطن نراه يهتم بذكر زيادة الحرف ، ويغفل ذكر الوجه الذي يجعله أصلياً ، مع أنه أشار إليه في موضع آخر ، ففي قوله تعالى :

(جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ)(١) .

يقول : « و (ما) ها هنا صلة ، والعرب تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء فهذا من ذلك . وقوله :

(عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)(٢)

من ذلك ، وقوله :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ)(٣)

من ذلك ؛ لأن دخولها وخروجها لا يغير المعنى »(٤).

فنراه يركز على أن « ما » صلة ، ودخولها كخروجها لا يغير المعنى ، وينظر بآيتين يجعلهما من هذا القبيل ، علماً بأنه ذكر فيهما قبل ذلك أن « ما » قد تكون اسماً موصولاً(٥) ، ولم يشر إلى ذلك الوجه مما قد يوهم أن «ما»

---

(١) ص : ١١ .

(٢) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٣) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٤) (معاني القرآن) ٢ : ٣٩٩ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢٤٤ .

لا يجوز فيها غير وجه الزيادة ، وهو خلاف ما أقره هناك ، وربما كان من قبيل الاعتماد على ما ذكر سابقاً ، وقد كان الاختصار من عادات العلماء .

ثم إنه أتى بآية أخرى بعد الآيات السابقة قال فيها: «وأما قوله :

(إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ)(١) .

فإنه قد يكون على هذا المعنى . ويكون أن تجعل «ما» اسماً وتجعل (هم) صلة لـ « ما » ؛ ويكون المعنى : وقليل ما تجدنهم فتوجه « ما » والاسم إلى المصدر»(٢) .

فكونه يخص « ما » في هذه الآية بجواز أن تكون اسماً ، وعدم إشارته إلى هذا فيما سبقها من آيات قد يضاعف من توهم أن « ما » في الآيات السابقة عليها ليست إلا زائدة . هذا ما نفهمه من النص الذي أمامنا ، والله أعلم .

ونقررفي نهاية حديثنا عن الفراء أن مسألة إطلاق القول بالزيادة قولاً واحداً عنده لم يكن مطرّداً ، فقد وجدناه في مواطن يصرح بأن الحرف صلة وأن دخوله كخروجه لا يغير المعنى ، ويصرح في مواطن أخرى بأصالة الحرف وإن ذكرت آراء أخرى بالزيادة ، ويرد على بعض النحاة قولهم بالزيادة ، ويستعين بوجوه القراءات لتأكيد هذه المسألة ، ويعلل لوجود الحرف في مواطن كثيرة جداً حملاً على صنيع العرب أو لأسباب أخرى كالحمل على المعنى أو متابعة للصنعة النحوية ، ويوازن بين الحرف وعدمه ، ويحكم للحرف الواحد في السياق الواحد بكونه صلة ثم يعود فيقول بأصالة

---

(١) ص : من آية ٢٤ .

(٢) (معاني القرآن) ٢: ٤٠٠

فيه إن بدا له وجه في ذلك ، وهذا يعني أن الفرق بين القول بأصالة الحرف أو زيادته عنده ليس فرقاً كبيراً ، وأن المسألة كانت مسألة احتمالات ، وفي ضوء هذا يكون اختيارنا وترجيحنا للقول بالأصالة ونفي الزيادة ليس فيه كبير مخالفة لهؤلاء الأئمة الكملة .

الأخفش الأوسط :

أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ : « ت : ٢١٥ هـ » ، أحد أئمة اللغة والنحو والصرف والعروض ، بصريّ المذهب ، له مصنفات كثيرة ، لم يصلنا منها سوى : « القوافي » و« معاني القرآن » الذي يعد تفسيراً لغوياً نحوياً لمعاني القرآن الكريم .

ولهذا الكتاب أثر كبير في الدراسات القرآنية ؛ فقد شاعت عباراته عند من أتى بعده لما تميز به أسلوبه من وضوح وبُعدٍ عن الإغراق . ولعل مما يزيد من هذا الأثر بُعداً – فيما يخص موضوع البحث – موقفه من قضية الزيادة والذي يقوم مذهبه فيها على التوسع في إطلاقها ، وكان مما أشار إليه زيادة « ما » ، و« الباء » ، و« مِنْ » ، و« لا » ، و« الفاء » ، و« الكاف » ، و« الواو » ، و« اللام » ، و« إنْ » ، و«إلى» ، والذي أتى عرضاً خلال تفسيره للآيات ؛ إذ لم يفرد له مبحثاً خاصاً . إلا أن مما يطامن من بُعد هذا الأثر أنه كان يقف غالباً من الحرف موقفين ، وقد نبَّه إلى ذلك أبو علي الفارسي بقوله : « مذاهب أبي الحسن كثيرة » [1] ، حين عقد باباً في اللفظين على المعنى الواحد يردان متضادين عن العالم .

وقد رأيته – رحمه اللّه – شديد الاحتراز في نسبة الحروف إلى الزيادة في مواطن كثيرة مستعيناً بألفاظ ذات دلالات تحتمل الزيادة ؛ كقوله واللّه أعلم[2] ،

---

(١) (الخصائص) ٢٠٥:١ . تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٣٢٢:٢ ، ٤٥٨ ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط٢ ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

أو : زعموا[١] ، أو : كأنه قال[٢] ، أو : فظننتها[٣] ، أو : فيشبه[٤] ، أو كأنه يلغي[٥] ، أو : ويجوز أن يكون[٦] ، أو : وإن شئت[٧] . إلا أنه في مواطن أخرى قليلة يُصرِّح بالزيادة مختارًا لها غير ذاكر سواها ، كما كان عند حديثه عن زيادة « ما » في جميع المواضع التي ذكرها ، ومنها ؛ تفسيره قوله تعالى:

﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٨]

« وتفسيره : فقليلاً يؤمنون ، و« ما » زائدة ، كما قال :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [٩]

يقول : فبرحمة من اللّـه ، وقال :

﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [١٠]

أي : لحق مثل أنكم تنطقون .

وزيادة « ما » في القرآن والكلام نحو ذا كثير »[١١] .

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٣٧٧ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٢:٣٩٢ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٢ :٤٣١ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٢: ٤٤٧ ، ٤٥٧ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٢:٤٥٧ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٢:٤٠٢ .

(٧) انظر : (المصدر السابق) ١: ٥٣ ، ٩٨ ، ١٤١ ، ٢٠٩ . و ٢: ٣٦٣ ، ٣٧٨ ، ٤٦٧.

(٨) البقرة : من آية ٨٨ .

(٩) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(١٠) الذاريات : من آية ٢٣ .

(١١) (معاني القرآن) ١:١٣٥ – ١٣٦ .

وتفسيره قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ) (١)

« يقول : فبرحمة ، و« ما » زائدة » (٢).

وتفسيره قوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) (٣)

« فـ « ما » زائدة ، كأنه قال : « فبنقضهم » » (٤).

عدا مرة واحدة أشار في « ما » إلى احتمال وجه آخر غير الزيادة ، في قوله تعالى :

(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٥)

« لأن « ما » زائدة في الكلام ، وإنما هو : « إن اللّه لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلاً » . وناس من بني تميم يقولون : « مثلاً ما بعوضةٌ » ، يجعلون « ما » بمنزلة « الذي » ، ويضمرون « هو » ، كأنهم قالوا : لا يستحي أن يضرب مثلاً الذي هو بعوضةٌ ، يقول : لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلاً »(٦) . وإن كان هذا الوجه على قراءة الضم ، مع ملاحظة أنه لم يشر إلى إفادة الزيادة ، لا هنا ، ولا في أكثر ما وقعت عليه .

---

(١) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٢) (معاني القرآن) ١:٢٢٠ .

(٣) النساء : من آية ١٥٥ .

(٤) (معاني القرآن) ١:٢٤٨ .

(٥) البقرة : من آية ٢٦ .

(٦) (معاني القرآن) ١:٥٣ .

ومما صرّح فيه بالزيادة غير مختار سواها ما ذكره عند حديثه عن زيادة « الباء » في الكلام الموجب خروجًا على إجماع إثبات زيادتها في الكلام المنفي ، كما في قوله تعالى :

(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ) (١)

قال : « معناه : ومن يرد إلحادًا ، وزاد « الباء » »(٢) كما تزاد في قوله :

(تَنبُتُ بِالدُّهْنِ) (٣)

وقوله تعالى :

(جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٤)

قال : « وزيدت « الباء » كما زيدت في قولك : « بحسبك قول السوء » »(٥) . وقوله تعالى :

(بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ) (٦)

قال : « معناه : وضرب بينهم سور »(٧) .

وقوله تعالى :

(بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ) (٨)

---

(١) الحج : من آية ٢٥ .

(٢) (معاني القرآن) ٢:٤١٤ .

(٣) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٤) يونس : من آية ٢٧ .

(٥) (معاني القرآن) ٢ : ٣٤٣ .

(٦) الحديد : من آية ١٣ .

(٧) (معاني القرآن) ٢:٤٩٥ .

(٨) القلم : ٦ .

قال : « يريد : أيّكم المفتون »[١] .

عدا مرة واحدة أشار فيها إلى احتمال « الباء » وجهًا آخر على الأصالة ، كما في قوله تعالى :

(وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ) [٢]

قال : « لأن « الباء » تزاد في كثير من الكلام ، نحو قوله :

(تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ) [٣]

أي : « تُنْبِت الدُّهن » ... ، ويجوز أن يكون على معنى : « هُزِّي رُطَبًا بِجِذع النَّخلة » »[٤] . ولعل مما يدفع القول بالزيادة في الآيات السابقة ارتضاء النحاة وجوهًا أخرى في الحرف يخرج معها على الأصالة كما سيأتي بعد .

وما ذكره من زيادة « الباء » في الكلام المنفي وهو قوله تعالى :

(وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ) [٥]

حيث قال[٦] : « فهو بـ « الباء » ، كـ « الباء » في قوله :

(كَفَىٰ بِٱللَّهِ) [٧] ، وهي مثل : (تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ) [٨] » .

---

(١) (معاني القرآن) ٢:٥٠٥ .

(٢) مريم : من آية ٢٥ .

(٣) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٤) (معاني القرآن) ٢:٤٠٢ .

(٥) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٦) (معاني القرآن) ٢:٤٧٨ .

(٧) الرعد : من آية ٤٣ .

(٨) المؤمنون : من آية ٢٠ .

ولا نعلم وجهًا لقياس الأخفش زيادة « الباء » في النفي على زيادتها في الإثبات إذا سلمنا بالزيادة التي يذهب إليها ؛ لأن لكلٍ وجهًا . وإن كان مثل هذا القياس وغيره يشير من وجه آخر إلى أنه – رحمه اللّه – كان شديد العناية بتقوية مذهبه من حيث اتّباعِ القاعدة أو المذهب الذي يذهب إليه في الزيادة بآيات أو كلام يدعم اتجاهه .

ومما صرح فيه بالزيادة ، واتسع مذهبه فيه حتى سرى بين العلماء من بعده ونُسب إليه – ما ذكره من زيادة « من » في الواجب خروجًا على شروط البصريين في ذلك ؛ ومنه قوله تعالى :

(فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) (١)

« أدخل « من » كما أدخله في قوله : كان من حديث ، و : قد كان من مَطَرٍ ، وقوله :

(وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ) (٢) ،

و : (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ) (٣) ،

وهو فيما فسّر : ينزل من السماء جبالاً فيها بردٌ ، وقال بعضهم : « وينزل من السماء من جبال فيها من برد » ، أي : في السماء جبال من بردٍ ، أي : يجعل الجبال من برد في السماء ، ويجعل الإنزال منها »(٤) .

---

(١) المائدة : من آية ٤ .

(٢) البقرة : من آية ٢٧١ .

(٣) النور : من آية ٤٣ .

(٤) (معاني القرآن) ١:٢٥٤ .

وقوله تعالى :

(وَلَقَدْ جَآءَكَ من نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ) [١]

« كما تقول : قد أصابنا من مطر ، و : قد كان من حديث »[٢] .

وقوله تعالى :

(وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ) [٣]

« فـ « من » أُدخلت هاهنا توكيداً – والله أعلم – ، نحو قولك : ما جاءني من أحد » [٤] . وهو كما ترى قد قاس المثبت على المنفي .

وما ذكره من زيادة « من » في النفي ، كما في قوله تعالى :

(مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ) [٥]

« أي : ما يريد الله ليجعل عليكم حرجًا »[٦] بإسقاط « مِن » .

وقوله تعالى :

(مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ) [٧]

« إنما هو : ما جعل اللّه لرجلٍ قلبين في جوفه ، وجاءت « من » توكيدًا »[٨] .

---

(١) الأنعام : من آية ٣٤ .

(٢) (معاني القرآن) ٢ : ٢٧٤ .

(٣) الزمر : من آية ٧٥ .

(٤) (معاني القرآن) ٢:٤٥٨ .

(٥) المائدة : من آية ٦ .

(٦) (معاني القرآن) ١:٢٥٥ .

(٧) الأحزاب : من آية ٤ .

(٨) (معاني القرآن) ٢:٤٤١ .

ولا يخفى ما في إشارته مع « من » خصوصًا إفادة الزيادة التوكيد خلافًا لما سبق مع « ما » ، و « الباء » .

وقد يُحسِّن زيادة « من » ، كما في قوله تعالى :

(أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَـٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ) (١)

« أي : فاستجاب بأني لا أضيع عمل عامل منكم ، أدخل فيه « من » زائدة ، كما تقول : قد كان من حديث ، و « من » هاهنا أحسن ، لأن حرف النفي قد دخل في قوله : « لا أضيع »(٢) .

وقوله تعالى :

(وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ) (٣)

« وأدخل « من » على السيئة لأن « ما » نفي ، و « من » تحسن في النفي ، مثل قولك : ما جاءني من أحد » (٤) .

وهكذا يجعل الحرف زائدًا من وجه ، ويشير إلى أن وجوده حسنٌ من وجه آخر .

وثمة ملحظ في كلام الأخفش – رحمه اللّه – فقد وقفت إزاء بعض النصوص وظهر فيها تردده وربما كان تدافعا . ومن ذلك حديثه عن إمكان إعمال الزائد في مواطن ، كما في قوله تعالى :

(وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ) (٥) .

---

(١) آل عمران : من آية ١٩٥ .

(٢) (معاني القرآن) ١:٢٢٣.

(٣) النساء : من آية ٧٩ .

(٤) (معاني القرآن) ١:٢٤٢ .

(٥) الأنفال : من آية ٣٤ .

« فـ « أنْ » هاهنا زائدة – واللّه أعلم – وقد عملت »[١] .

وقوله تعالى :

(وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ) [٢]

« فـ « أنْ » هاهنا زائدة ، كما زيدت بعد « فلمّا » ، و« لمّا » و« لو » ، فهي تزاد في هذا المعنى كثيراً ، ومعناه : ما لنا لا نقاتل ، فأعمل « أنْ » وهي زائدة ، كما قال : ما أتاني من أحد ، فأعمل « من » وهي زائدة»[٣]. فقاس إعمال « أنْ » على إعمال « مِنْ » ، وهما زائدتان .

ثم حديثه عن إهمال الزائد ورفض الزيادة والعمل . كما في قوله تعالى :

(وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ) [٤]

« يقول – واللّه أعلم – : وأي شيء لكم في ألا تأكلوا ؟ وكذلك : (وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَـٰتِلَ)[٥] ، يقول : أيُّ شيء لنا في ترك القتال ؟ ولو كانت « أن » زائدة لارتفع الفعل ، ولو كانت في معنى : وما لنا وكذا ؟ لكانت : وما لنا وألا نقاتل ؟ » [٦]. وفيه ما ترى من تدافع مع ما مضى تجاه الآية الواحدة والحرف الواحد .

وما ذكر فيه إهمال الإعمال والزيادة قوله تعالى :

---

(١) (معاني القرآن) ٢:٣٢٢.

(٢) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٣) (معاني القرآن) ١:١٨٠ .

(٤) الأنعام : من آية ١١٩ .

(٥) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٦) (معاني القرآن) ٢:٢٨٦ .

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (١)

« ومعناه :ما منعك أن تسجد ، و« لا » ها هنا زائدة »(٢) . غير عاملة فاصلة بين العامل ومعموله .

ونذكر أخيراً ميلـه إلى عدم زيادة حرف « الواو » خصوصاً ، فعند قـولـه تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) (٣)

يقـول : « فيقال إن قولـه : (وقال لهم خزنتها) ، في معنى : « قال لهم » ، كأنه يُلـقي « الـواو » . وقد جاء في الشـعر شيء يشبـه أن تكون «الواو » زائـدة فـيه »(٤) . وينقل تفسير الحسن للآية على حذف « الواو » ، وقوله : « معناها : قال لهم خزنتها ، فـ« الواو في هذا زائدة ... ، أو جعل خبره مضمراً ، ونحو هذا مما خبره مضمر كثير »(٥) .

إنَّ ما سبق يظهر لنا أن الأخفش من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة ، وخاصة زيادة الحرفين « من » و« الباء » في الكلام المثبت ، وقد شا ع ما ذكره فيهما عند من بعده ورأيناه مبثوثاً في تضاعيف كتب القوم على وجـه ظاهر . وإن كنا نشـير إلى أنه كـان ينحـو بالحـرف في بعض المواطن مناحي تخرجه من الزيادة إلى الأصالة ، وتظل الزيادة عنده في مواطن كثيرة جداً غير مقترنة بفائدة على حد ما بينا .

---

(١) الأعراف : من آية ١٢ .

(٢) (معاني القرآن) ٢٩٤:٢ .

(٣) الزمر : من آية ٧٣ .

(٤) (معاني القرآن) ٤٥٧:٢ .

(٥) (معاني القرآن) ١٢٥:١ .

الـــزجـــاج :

أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري « ت : ٣١١ هـ »، واحد من أشهر النحاة البصريين . وإن عُدَّ بغدادياً أدنى إلى مذهب البصريين[١] ، ألف عديداً من الكتب في اللغة والنحو والعروض والأدب ، ولعل أبرزها مصنفه « معاني القرآن وإعرابه » الذي وسمه بأنه « كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه »[٢]، وقد التزم هذه السمة فيه إلى حد بعيد .

وقد أفْضَتْ مطالعتنا لآرائه في قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم إلى أنه كان ثمة تنوع في النظر تجاهها ؛ فقد وجدته في مواطن يرفض الزيادة ويردها ، ووجدته في مواطن أخرى يتسع القول لديه بالزيادة ، ومع « ما » ، و « لا » خصوصاً .

فأمَّا المواطن التي يرفض فيها الزيادة ويردها ؛ فمنها ما تتبع فيه التراث النحوي قبله ، وأخذ فيه مآخذ على نفر منه ، كأبي عبيدة ، وقد عرض له حين تحدث عن قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [٣] .

« قال أبو عبيدة « إذ » ههنا زائدة ، وهذا إقدام من أبي عبيدة ؛لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق و « إذ » معناها الوقت ، وهي اسم فكيف يكون لغواً ، ومعناها الوقت ؟ والحجة في « إذ » أن اللّه تعالى ذكر خلق الناس وغيرهم ، فكأنه قال ابتدأ خلقكم إذ قال

---

(١) انظر : مقدمة محقق (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٢٢ . شرح وتحقيق : د. عبدالجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٣٩ .

(٣) البقرة : من آية ٣٠ .

ربك للملائكة »[١] .

كما عرض له حين تحدث عن قوله تعالى :

﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [٢] .

« قال أبو عبيدة : معناه قالت أمرأة عمران و « إذ » لغو ، وكذلك :

﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ ﴾ [٣]

قال معناه : وقالت ، ولم يصنع أبو عبيدة في هذا شيئًا . قال جميع النحويين : إن (إذ) يدل على ما مضى من الوقت فكيف يكون الدليل على ما مضى من الوقت لغوًا ، وهي اسم مع ما بعدها . وقال غير أبي عبيدة منهم أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن يزيد : المعنى اذكروا إذ قالت امرأة عمران . والمعنى عندي – واللّه أعلم – غير ما ذهبت إليه هذه الجماعة وإنما العامل في (إذ قالت) معنى الاصطفاء – المعنى – واللّه أعلم – واصطفى آل عمران (إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محررًا) ، واصطفاهم (إذ قالت الملائكة يا مريم إن اللّه اصطفاك) »[٤].

ففي النصين ردٌ على أبي عبيدة قوله بزيادة « إذ » ، وتأصيل لمنهج قوامه درء الجرأةِ والإقدامِ على كتاب اللّه تعالى والقول بما ليس فيه ، وتنزيهه من اللغـو .

ومنه أخذه على الأخفش حين عرض لقوله تعالى :

---

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ١٠٨ .

(٢) آل عمران : من آية ٣٥ .

(٣) آل عمران : من آية ٤٢ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٤٠٠ .

(قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ) [١] .

« زعم – أبو الحسن الأخفش أنَّ « أنْ » ههنا زائدة – قال : المعنى وما لنا لا نقاتل في سبيل اللّه . وقال غيره : وما لنا في ألا نقاتل في سبيل اللّه ، وأسقط « في » . وقال بعض النحويين إنما دخلت « أنْ » لأنَّ (ما) معناه ما يمنعنا فلذلك دخلت « أنْ » ؛ لأن الكلام مالك تفعل كذا وكذا . والقول الصحيح عندي أنَّ « أنْ » لا تلغى ههنا ، وأن المعنى : وأي شيء لنا في أن لا نقاتل في سبيل اللّه ، أي : أي شيء لنا في ترك القتال » [٢].

فقد رد قول الأخفش بزيادة « أنْ » ، ورأى أنها لا تلغى هنا .

ومنه أخذه على بعض النحويين حين عرض لقوله تعالى :

(فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ) [٣]

« وقال بعض النحويين إن « الواو » مسقطة – قال :المعنى فلن يُقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا لو افتدى به – وهذا غلط ؛ لأن الفائدة في «الواو» بيّنة ، وليست « الواو » مما يلغى »[٤] .

فقد رد القول بإسقاط « الواو » وغلّطه ، وقال : إن الفائدة منها بيّنة، إلا أنه لم يبينها .

ومنه أخذه على بعضهم حين عرض لقوله تعالى :

---

(١) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٣٢٧ .

(٣) آل عمران : من آية ٩١ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١: ٤٤١ .

(قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (١) .

« أي : وما يدريكم ، أي لستم تعلمون الغيب ، فلا تدرون أنهم يؤمنون ، كما تقول للرجل إذا قال لك : افعل بي كذا وكذا حتى أفعل كذا وكذا مما لا تعلم أنه يفعله لا محالة : ما يدريك . ثم استأنف فقال : (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) هذه هي القراءة ، وقرئت أيضاً (أنها إذا جاءت لا يؤمنون) . وزعم سيبويه عن الخليل أنَّ معناها : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وهي قراءة أهل المدينة ، وقال الخليل : إنها كقولهم إيت السوق أنّك تشتري شيئاً ، أي لعلك ، وقد قال بعضهم إنها « (أنَّ) التي على أصل الباب ، وجعل « لا » لغواً ، قال : والمعنى : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، كما قال عز وجل :

(وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٢) .

والقول الأول أقوى وأجود في العربية ، والكسر أحسنها وأجودها . والذي ذكر أن « لا » لغو غالط ، لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو .

من قرأ: (إنها إذا جاءت) -بكسر(إنّ)- فالإجماع أن « لا » غير لغو ، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة النفي ومرة الإيجاب . وقد أجمعوا أن معنى « أنّ » ههنا إذا فتحت معنى لعل ، والإجماع أولى بالإتباع . وقد بيّنت الحجة في دفع ما قاله من زعم أن « لا » لغو »(٣) .

فقد رد القول بأن « لا » لغو ، ووسم قائل ذلك بأنه غالط زاعم ، وأقام

---

(١) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٢) الأنبياء : ٩٥ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٢: ٢٨٢ - ٢٨٣ .

الحجة على ما دفعه من حيث المعنى ومن حيث القراءة .

ومن المواطن التي يرفض فيها الزيادة ويردها ما وقف فيه بمذهبه البصري إزاء المذهب الكوفي يفند آراءه ويرد عليه ، ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (١)

« جاء عن ابن عباس أنه لا يرى حذف « الواو » . وقال بعض النحويين : معناه ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً . وعند البصريين أن « الواو » لا تزاد ولا تأتي إلا بمعنى العطف »(٢) .

وما ذكره عند قوله تعالى :

﴿ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾(٣)

« قال بعضهم : معنى « الواو » الطرح . والجواب عند البصريين قوله :

(يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا)

وههنا قول محذوف ، المعنى : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج واقترب الوعد الحق قالوا :

(يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين) »(٤).

وما ذكره عند قوله تعالى :

---

(١) الأنبياء : ٤٨ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٣٩٤ .

(٣) الأنبياء : ٩٧ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٠٥ .

(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ) (١)

« وقال أهل اللغة إن معنى « الباء » الطرح . المعنى : ومن يرد فيه إلحاداً بظلم ... ، والذي يذهب إليه أصحابنا أن « الباء » ليست بملغاة ، المعنى عندهم : ومن إرادته فيه بأن يلحد بظلم »(٢) .

وما ذكره عند قوله تعالى :

(وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (٣)

« اختلف الناس في الجواب لقوله : (حتى إذا جاؤوها) ؛ فقال قوم : «الواو » مسقطة . المعنى : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها .

قال أبو اسحق : سمعت محمد بن يزيد يذكر أن الجواب محذوف ، وأن المعنى: حتى إذا جاؤوها إلى آخر الآية سعدوا . قال فالمعنى في الجواب : حتى إذا كانت هذه الأشياء صاروا إلى السعادة .

وقال قوم : حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها ، فالمعنى عندهم أن « جاؤوها » محذوف . وعلى معنى قول هؤلاء أنه اجتمع المجيء مع الدخول في حال ، المعنى : حتى إذا جاؤوها وقع مجيئهم مع فتح أبوابها .

قال أبو اسحاق : والذي قلته أنا - وهو القول إن شاء اللّه - أن المعنى (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم

---

(١) الحج : من آية ٢٥ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٢١ .

(٣) الزمر : ٧٣ .

فـادخلوها خـالدين) دخلوها ، فـالجواب « دخلوها » ، وحذف لأن في الكلام دليلاً عليه »[١] .

فقد رد القول بالزيادة في النصوص الثلاثة السابقة الأول متتبعًا النهج الذي عليه أصحابه من البصريين ، وما اختاره هو في الشاهد الرابع والذي يوافق المذهب البصري الذي لا يلغي « الواو » خصوصًا . ولعل من تمام الفائدة أن أذكر أنه توقف مرة واحدة عن الاختيار في « الواو » وقد عرض القول فيها عند قوله تعالى : (فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ)[٢]

« فأما جواب (فلما أسلما وتله للجبين) أي صرعه ، فقد اختلف الناس فيه ؛ فقال قوم جوابه : وناديناه ، و « الواو » زائدة ، وقال قوم : إن الجواب محذوف بأن في الكلام دليلاً عليه . المعنى : فلما فعل ذلك سعد وأتاه اللّه نبوة ولده وأجزل له الثواب في الآخرة »[٣].

إلا أن الحمل على مذهبه البصريّ في « الواو » يرجح القول بأصالتها هنا .

وأشير إلى موطن واحد نقل فيه الزيادة مضعفًا ، وردّه – محيلاً إلى علم اللّه – على وجه يكون به الحرف أصليًا ، كما في قوله تعالى :

(تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ)[٤] .

---

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣٦٣ – ٣٦٤ .

(٢) الصافات : ١٠٣ – ١٠٥ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ٣١١ .

(٤) الممتحنة : من آية ١ .

« قيل : المعنى : تلقون إليهم المودة ، والمعنى – والله أعلم – يلقون إليهم أخبار النبي عليه السلام وسرِّه بالمودة التي بينكم وبينهم ، ودليل هذا القول : تُسرّون إليهم ما يستره النبي عليه السلام بالمودة »[١] . يريد السببية في « الباء » .

وأمّا المواطن التي يتسع القول لديه فيها بالزيادة فكثيرة ، وكان مما أشار إليه زيادة « ما » ، و« لا » ، و« الباء » ، و« من » ، و« الكاف » ، إلا أن هذه الزيادة قد ارتبطت بالفائدة إلى حد كبير ، وهي التوكيد على حد ما سيظهر .

وقد تباينت طريقة تناوله لزيادة الحرفين « ما » و« لا » خصوصاً ، فأمّا « ما » ؛ فقد يذكر الزيادة رأياً واحداً وأنها مفيدة التوكيد كما صنع في قوله تعالى : (أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ)[٢]

حيث قال :« و« ما » زائدة مؤكدة ، والمعنى: أي الأجلين قضيت »[٣] ، وقوله تعالى :

(قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ)[٤]

حيث قال : « معناه : عن قليل ، و« ما » زائدة بمعنى التوكيد ، كأن معناه : عن قليلٍ ليصبحنَّ نادمين »[٥].

---

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١٥٥ .

(٢) القصص : من آية ٢٨ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ١٤٢ .

(٤) المؤمنون : ٤٠ .

(٥) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ١٣ .

وقوله تعالى : (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) [١] .

حيث قال : « « ما » زائدة مؤكدة ، المعنى : قليلاً تذكرون »[٢] .

وقد يذكر الصلة المفيدة التوكيد مع إهمال عملها ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) [٣]

حيث قال : « « ما » بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع (الباء) من عملها فيما عملت . المعنى : فبرحمة من اللّه لنت لهم . إلا أنَّ « ما » قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى ، ولو قرئت : فبما رحمةٌ من اللّه جاز ، المعنى : فبما هو رحمة كما أجازوا ... (مثلاً ما بعوضةٌ) ، ولا تقرأنَّ بها ، فإن القراءة سنة ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة أو التابعون أو من كان من قرّاء الأمصار المشهورين في القراءة »[٤]. وإن ذكر وجهاً من القراءة يكون معها الحرف أصلياً إلا أنه نهى عن القراءة بها لأنها قراءة تخرج عن إجماع السنة ، وكأن القول بالزيادة عنده أولى من الخروج عن هذا الإجماع ، ونضيف أن للحرف هنا وجهاً من الأصالة يتفق وقراءة السنة ، وهو أنَّ « ما » صفة من (مثلاً)، و (بعوضة) بدل من « ما » . والله أعلم .

وقد يذكر مصطلح اللغو توكيداً إنْ في اللفظ، كما قال عند قوله تعالى:

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ) [٥] .

---

(١) الأعراف : من آية ٣ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٣١٦ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٤٨٢ .

(٥) النساء : من آية ١٥٥ .

« « ما » لغو في اللفظ ، المعنى : فبنقضهم ميثاقهم حقًا ، فكما أن حقًا لتوكيد الأمر فكذلك « ما » دخلت للتوكيد » [١].

وإنْ في الإعراب ، كما قال عند قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ) [٢] و (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) [٣]

« « ما » مؤكدة ، وهي لغو في باب الإعراب ، والمعنى قليلاً يؤمنون وقليلاً يذكّرون » [٤] .

وإنْ في العمل ، كما قال عند قوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) [٥]

« « ما » لغو ، المعنى : فبنقضهم ميثاقهم ، ومعنى « ما » الملغاة في العمل توكيد القصة » [٦] .

وهكذا فاللغو عنده في النصوص الثلاثة السابقة لغو اللفظ والإعراب والعمل ، لا لغو المعنى ؛ لأنه حاشا كلام اللّه تعالى ذلك ، وهو لغو ليس كلغو أبي عبيدة الذي رفضه ؛ لأنه لغو لا فائدة تحته .

وقد يجوِّز اللغو دون أن يذكر فائدة له كما صنع في قوله تعالى :

(وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ) [٧] .

---

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٢٧ .

(٢) الحاقة : من آية ٤١ .

(٣) الحاقة : من آية ٤٢ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢١٨ .

(٥) المائدة : من آية ١٣ .

(٦) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٥٩ .

(٧) يوسف : من آية ٨٠ .

« أجود الأوجه أن يكون « ما » لغواً ، فيكون المعنى : ومن قبل فرطتم في يوسف . ويجوز أن يكون « ما » في موضع رفع ، فيكون المعنى : ومن قبل تفريطكم في يوسف ، أي : وقع تفريطكم في يوسف . ويجوز أن يكون « ما » في موضع نصب نسقٌ على أنّ المعنى : ألم تعلموا أن أباكم ، وتعلموا تفريطكم في يوسف »(١) .

وقد يجوِّد كون « ما » زائدة مؤكدة لغواً ويختاره على آراء أخرى ، كما صنع في قوله تعالى :

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٢)

« فأما إعراب (بعوضةً) فالنصب من جهتين في قولنا ، وذكر بعض النحويين جهة ثالثة ، فأما أجود هذه الجهات فأن تكون « ما » زائدة مؤكدة ، كأنه قال : إن اللّه لا يستحي أن يضرب مثلاً ، ومثلاً بعوضةً ، و« ما » زائدة مؤكدة ، نحو قوله :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) (٣)

المعنى : فبرحمة من اللّـه حقاً ، فـ« ما » في التوكيد بمنزلة حق إلا أنه لا إعراب لها ، والخافض والناصب يتخطّاها إلى ما بعدها ، فمعناها التوكيد . ومثلها في التوكيد « لا » في قوله :

(لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) (٤).

معناه : لأن يعلم أهل الكتاب ، ويجوز أن يكون « ما » نكرة فيكون

---

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) الحديد : من آية ٢٩ .

المعنى : « إن اللّه لا يستحي أن يضرب شيئًا مثلاً » وكأن (بعوضة) في موضع وصف شيء ، كأنه قال : إن اللّه لا يستحي أن يضرب مثلاً شيئًا من الأشياء ، بعوضة فما فوقها . وقال بعض النحويين : يجوز أن يكون معناه ما بين بعوضة إلى ما فوقها ، والقولان الأولان قول النحويين القدماء . والاختيار عند جمع البصريين أن يكون « ما » لغوًا ، والرفع في (بعوضة) جائز في الإعراب ، ولا أحفظ من قرأ به ولا أعلم هل قرأ به أحد أم لا ؟ فالرفع على إضمار هو كأنه قال مثلاً الذي هو بعوضةٌ وهذا عند سيبويه ضعيف ، وعنه مندوحة »(١) . والأقوال الثلاثة ذكرها الفراء ، وإن عدَّ الأحبَّ إليه الثالث وهو ما عبر عنه الزجاج بـ « قال بعض النحويين » .

وقد يذكر الوجهين اللغو أو الصلة في مقابل الأصالة دون ترجيح أو اختيار كما صنع في قوله تعالى :

(كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) (٢)

وقوله تعالى :

(فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ) (٣)

وأمَّا « لا » ؛ فقد يختار أصالتها ويجعل ذلك الأقوى والأجود في العربية ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٤)

---

(١) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ١٠٣ – ١٠٤ .

(٢) الذاريات : ١٧ . وانظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٥٣ .

(٣) الانفطار : ٨ . وانظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢٩٥ – ٢٩٦ .

(٤) الأنعام : من آية ١٠٩ . وانظر : نصه في ذلك ص ٦٦ من البحث .

وإن نقل عن بعضهم فيها : أنها لغو ، كما قال عز وجل :

﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (١)

ويبدو أنه اختار أصالة « لا » في الآية السابقة أيضًا خلافًا لما نقله عن بعضهم ؛ فقد قال : « وظاهر « حرام عليهم أنهم لا يرجعون » يحتاج إلى أن يبيّن ولا أعلم أحدًا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير بيّنه . وهو – والله أعلم – أنه لما قال :

﴿ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ﴾ (٢)

اعلمنا أن الله عز وجل قد حرّم قبول أعمال الكافرين، وبيّن ذلك بقوله:

﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ (٣)

فالمعنى : حرام على قرية أهلكناها أن نتقبل منهم عملاً لأنهم لا يرجعون ، أي لا يتوبون ، وحَرِم وحَرُم في معنى حرام ، إلا أن حرامًا اسم ، وحَرِم وحَرُم فعل »(٤) .

وقد يذكر إلغاءها ، وهي مؤكدة ، كما في قوله تعالى :

﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ (٥)

حيث قال : « ومعنى (ما منعك ألاّ تسجد) إلغاء « لا » ، وهي مؤكدة. المعنى : ما منعك أن تسجد . فمسألته عن هذا والله قد علم ما منعه، توبيخ له

---

(١) الأنبياء : ٩٥ .

(٢) الأنبياء : من آية ٩٤ .

(٣) محمد : ١ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٠٤ – ٤٠٥ .

(٥) الأعراف : من آية ١٢.

وليظهـر أنـه معـاند ، وأنه ركب المعصـية خلافًا للّـه . ... ومثل « ألاّ » فـي قولـه : (ألا تسجد) قوله :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) (١)

أي : لأن يعلم أهل الكتاب »(٢) .

وكنت أحسب الشيخ – رحمه الله – في هاتين الآيتين يخرجهما على الأصالة بفقهٍ للمعنى كصنيعه في آيتي الأنعام والأنبياء .

وقد يصرح مع « لا » في أسلوب القسـم بأنهـا توكيـد ، كـمـا فـي قولـه تعالـى :

(فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ) (٣)

« معناه : أقسم ، ودخلت « لا » توكيداً ، كما قال عز وجل :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) (٤)

معناه : لأن يعلم أهل الكتاب »(٥) .

وقد ينقل الخلاف حول تفسير « لا » دون أن يختار خلافًا لما سبق ، كما في قوله تعالى :

---

(١) الحديد : من آية ٢٩ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٣٢٢-٣٢٣ . وانظر كذا : ٥ : ١٣١ .

(٣) الواقعة : ٧٥ .

(٤) الحديد : من آية ٢٩ .

(٥) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١١٥ . وانظر كذا : ٥ : ٢٢٣ ، و ٢٩١ ، و ٣٢٧ .

(لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ) (١)

« لا اختلاف بين الناس أنّ معناه : أقسم بيوم القيامة ، واختلفوا في تفسير « لا » فقال بعضهم « لا » لغو وإن كانت في أول السورة ؛ لأنّ القرآن كله كالسورة الواحدة ؛ لأنّه متصلٌ بعضه ببعضٍ فجعلت « لا » ههنا بمنزلتها في قوله :

(لِئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ) (٢).

وقال بعض النحويين : « لا » ردّ لكلامهم كأنّهم أنكروا البعث ، فقيل : لا ليس الأمر كما ذكرتم أقسم بيوم القيامة » (٣) . وبعض النحويين أراد به الفراء لأنّه هو الذي قال هذا (٤).

وقد يقوده الحديث عن إضمار الحرف « لا » أو ذكره في قوله تعالى :

(يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ) (٥)

إلى الحديث عن « لا » في قوله تعالى :

(لِئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ) (٦)

وأنها دخلت في الكلام مؤكدة ، ومثّل لدخولها توكيداً (٧)، بقوله عز وجل :

---

(١) القيامة : ١ – ٢ .

(٢) الحديد : من آية ٢٩ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ٢٥١ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٠٧ .

(٥) النساء : من آية ١٧٦ .

(٦) الحديد : من آية ٢٩ .

(٧) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٣٦ – ١٣٧ .

﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [(١)] و ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴾ [(٢)]

« فإن قال قائل : أفيجوز أن تقول : لا أحلف عليك ، تريد أحلف عليك؟ قيل لا ؛ لأن « لا » إنما تلغى إذا مضى صدر الكلام على غير النفي ، فإذا بنيتَ الكلام على النفي فقد نقضت الإيجاب ، وإنما جاز أن تلغى « لا » في أول السورة ؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، ألا ترى أن جواب الشيء قد يقع وبينهما سور » [(٣)].

ومما أشار إليه من الحروف زيادة « الباء » وخاصة في أسلوب : « كفى بـ ... » ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [(٤)]

حيث ذكر أن معنى « الباء » التوكيد ، وأنها دخلت في اسم الفاعل وأن معنى الكلام الأمر ، اكتفوا بالله [(٥)] . وما نستصوبه في هذا الأسلوب القرآني الكريم أن تكون « الباء » أصلية، وأنها دخلت على المفعول في المعنى لا الفاعل كما ذكر ، بدليل تقديره : اكتفوا بالله .

وإذا كان الشيخ يصرح بالزيادة ولا يرضى بغيرها في مواطن هي موضع نقاش عند العلماء ، فقد رأيته في مواطن أخرى وهي موضع نقاش عند العلماء أيضاً – ينصرف إلى إثبات معنى الحرف دون إشارة إلى زيادة

---

(١) القيامة : ١ .

(٢) البلد : ١ .

(٣) (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ١٣٧ – ١٣٨ .

(٤) النساء : ٤٥ .

(٥) انظر (معاني القرآن وإعرابه) ٢ : ٥٧ . وانظر كذا : ٣ : ٣٩٤ ، و ٤ : ٢١٣.

أو نقاش ، وكأنه يرتضي أصالة الحرف ، كصنيعه في قوله تعالى :

(تَنبُتُ بِٱلدُّهْنِ) (١)

قال : « أي : تنبت وفيها دهن ومعها دهن كما تقول : جاءني زيد بالسيف ، تريد جاءني ومعه السيف »(٢) . يريد المعية والمصاحبة . وقوله تعالى : (وَلَا ٱلضَّآلِّينَ)(٣) .

قال : « فإنما عطف بـ(الضّالين) على (المغضوب عليهم) ، وإنما جاز أن يقع « لا » في قوله تعالى : (ولا الضالين) لأن معنى (غير) متضمن معنى النفي » (٤) .

ولعل العرض السابق يفي ببيان مواقف الزجاج تجاه قضية الزيادة ؛ فقد رأيته في مواطن يرفض الزيادة رفضاً قاطعاً متتبعاً التراث النحوي قبله آخذاً فيه مآخذ على نفرٍ منه قالوا بالزيادة ، أو واقفاً بمذهبه البصري إزاء المذهب الكوفي يرد الزيادة . ورأيته في مواطن أخرى يتسع القول لديه بالزيادة ، وخصوصاً مع « ما » و« لا » ، وقد أبنت عن تردد مصطلح اللغو في كتابه وأنه لغو اللفظ والإعراب والعمل لا لغو المعنى ، وهذا يؤكد لنا أن ما استقر عند معظم هؤلاء العلماء هو اللغو المفيد أو الزيادة المفيدة قطعاً ، خاصة إذا علمنا أنه يكرر مصطلح التوكيد كثيراً ويجعله رديفاً للزيادة أو الصلة .

---

(١) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٢) (معاني القرآن وإعرابه) ٤ : ١٠ .

(٣) الفاتحة : من آية ٧ .

(٤) (معاني القرآن وإعرابه) ١ : ٥٤ . وانظر على سبيل المثال كذا : ١ : ١٨١ ، و ٢٥٤ . و ٢ : ٢٦٥ .

النحـــاس :

أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل « ت : ٣٣٨هـ » ، من كبار علماء العربية في مصر ، مصنفاته عديدة ، وأشهرها : « إعراب القرآن » ، الذي يعد – كما ذكر في مقدمته – إعرابًا للقرآن ، والقراءات التي تحتاج أن يُبيَّن إعرابها والعلل فيها ، ولا يخلو من اختلاف النحويين ، وما يُحتاج إليه من المعاني وما أجازه بعضهم ومنعه بعضهم ، وزيادات في المعاني وشرح لها(١) .

وتأتي أهمية الكتاب – كما يقول محققه – أنه أول كتاب وصل إلينا خالصًا في هذا العلم – علم الإعراب – فقد وصل إلينا كتاب « معاني القرآن» للفراء ، و« معاني القرآن » للزجاج ، غير أنهما جمعا بين الإعراب والمعاني ، أما النحاس فقد أفرد لكل جانب كتابًا فللإعراب هذا الكتاب ، وللمعاني كتاب آخر هو« معاني القرآن » ... فإعرابه أقدم كتاب وصل إلينا بهذه السعة وبهذا الجمع والتأليف . ثم عاد فذكر أن النحاس كان يربط فيه بين المعنى والإعراب(٢) . واستصوب الرأي الأخير ؛ لأن المصنف – رحمه اللّه – قد أشار في مقدمته – السالفة الذكر – إلى أن قصده من الكتاب : الإعراب وما يُحتاج إليه من المعاني بل وحتى الزيادات فيها والشرح لها ، خروجاً على مذهبه في الإيجاز . وقد امتد أثر ربطه بين الإعراب والمعنى إلى ما نحن فيه من قضية الزيادة والأصالة ، فنراه يخرِّج الحرف على الأصالة إتكاء على الإعراب والمعنى ، كما في قوله تعالى :

(وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)(٣) .

---

(١) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ١٦٥ . تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، ط ٢ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٩٧ .

(٣) البقرة : ٥٣ .

« (والفرقان) عطف على الكتاب . قال الفراء وقطرب : يكون (وإذ آتينا موسى الكتاب) أي : التوراة ، ومحمداً الفرقان . قال أبو جعفر : هذا خطأ في الإعراب والمعنى، أما الإعراب فإن المعطوف على الشيء مثله ، وعلى هذا القول يكون المعطوف على الشيء خلافه ، وأما المعنى فقد قال فيه جل وعز :

(وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ) (١)

قال أبو اسحاق : يكون الفرقان هذا الكتاب أعيد ذكره وهذا أيضًا بعيد إنما يجيء في الشعر كما قال :

* وألفى قولها كذبًا ومينًا *

وأحسن ما قيل في هذا قول مجاهد : فرقاناً بين الحق والباطل الذي علمه إيّاه »(٢) .

حيث جعل « الواو » في (والفرقان) أصلية عاطفة على الكتاب ؛ لأن بعض العلماء قال بزيادتها وإن لم يشر إلى ذلك ، وخطّأ كون المراد بالفرقان القرآن لمحمد صلى الله عليه وسلم من حيث الإعراب والمعنى ، وكلامه مقبول ، والله أعلم بالصواب .

ومنه قوله تعالى :

(قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ) (٣)

« قال الأخفش : « أنْ » زائدة ، وقال الفراء : هو محمول على المعنى

---

(١) الأنبياء : من آية ٤٨ .

(٢) (إعراب القرآن) ١ : ٢٢٥ .

(٣) البقرة : من آية ٢٤٦ .

أي : وما منعنا كما تقول : مالك ألاّ تصلي ، أي : ما منعك ؟ ، وقيل : المعنى وأي شيء لنا في ألا نقاتل في سبيل اللّه ؟ وهذا أجودها . و « أنْ » في موضع نصب » [١].

فنقل عن الأخفش زيادة « أنْ » ، واختار كونها أصلية في موضع نصب ، وجعل الأجود في معناها : وأي شيء لنا في ألا نقاتل؟ ،هو رأي الزجاج[٢] . وكون « أن » في موضع نصب على نزع الخافض معناه أنها عاملة أصلية .

ومنه قوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [٣]

« والآية مشكلة ، وقد ذكرنا فيها أقوالاً ؛ فمن أحسن ما قيل فيها وأجلّه ما رواه ابن عيينة ... عن ابن عباس رحمه اللّه في قوله جل وعز : (وحرام على قرية أهلكناها) قال : وجب (أنهم لا يرجعون) قال : لا يتوبون. قال أبو جعفر : واشتقاق هذا بيّنٌ من اللغة . وشرحه أن معنى حُرِّم الشيء حُظِرَ ومُنِع منه ، كما أن معنى أُحلّ أُبيح ولم يمنع منه . فإذا كان حرامٌ وحَرِمٌ بمعنى واحد فمعناه أنه قد ضُيِّقَ الخروجُ منه ومُنِعَ فقد دخل في باب المحظور بهذا . فأما قول أبي عبيدة : إنّ « لا » زائدة فقد رده عليه جماعة ؛ لأنها لا تزاد في مثل هذا الموضع ، ولا فيما يقع فيه إشكال ، ولو كانت زائدة لكان التأويل بعيداً أيضاً ؛ لأنه إن أراد : وحرام على قرية أهلكناها أنهم يرجعون إلى الدنيا. فهذا ما لا فائدة فيه. وإن أراد التوبة فالتوبة لا تُحَرَّم»[٤].

---

(١) (إعراب القرآن) ١ : ٣٢٥ .

(٢) انظر : ص ٦٥ من البحث .

(٣) الأنبياء : ٩٥ .

(٤) (إعراب القرآن) ٣ : ٧٩ – ٨٠ .

فنقل عن أبي عبيدة زيادة « لا » ، وردَّ جماعةٍ عليه ذلك ، وإنما هي أصلية نافية ، والقولُ بزيادتها لا فائدة منه لأنه يذهب بتأويلها ومعناها .

على أن موقف النحاس من الزيادة والأصالة قد تبلّر في توجهات أخرى غير ما مضى ؛ فقد يعرض الرأي الكوفيّ ثم البصريّ ، ثم يذكر رأياً غير منسوب لعالمٍ ما وإنما تكلم به بعض أهل العلم يقوّي به الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا) [1]

وقوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا) [2]

« فالكوفيون يقولون : « الواو » زائدة ، وهذا خطأ عند البصريين لأنها تفيد معنى وهي العطف ههنا ، والجواب محذوف ، قال محمد بن يزيد : أي سعدوا ، وحذفُ الجواب بليغ في كلام العرب ... فأما الحكمة في إثبات «الواو» في الثاني وحذفها من الأول فقد تكلم فيه بعض أهل العلم ، يقول : لا أعلم أنه سبقه إليه أحد ، وهو أنه قال : لما قال الله جل وعز في أهل النار (حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها) دل بهذا على أنها كانت مغلقة ، ولما قال في أهل الجنة (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها) دل بهذا على أنها كانت مفتحة قبل أن يجيئوها . والله جل وعز أعلم »[3] .

وقد يعرض رأي العالم بالزيادة ، ويرده برأي عالم آخر ، ثم يعلل للقول بالزيادة ، مختاراً الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ) [4]

---

(١) الزُّمر : من آية ٧١ .

(٢) الزُّمر : من آية ٧٣ .

(٣) (إعراب القرآن) ٤ : ٢٢ - ٢٣ .

(٤) البقرة : من آية ٦١ .

« قال الأخفش : « من » زائدة . قال أبو جعفر : هذا خطأ على قول سيبويه ؛ لأن « منْ » لا تزاد عنده في الواجب ، وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنه لم يجد مفعولاً لـ(يُخْرِج)فأراد أن يجعل « ما » مفعولاً . والأولى أن يكون المفعول محذوفًا دل عليه سائر الكلام ، والتقدير : يخرج لنا مما تُنبِتُ الأرض مأكولاً » (١).

وقد يعرض آراء العالم في حرف « ما » ، ثم يعقب بكلام للعالم نفسه يرد به الزيادة من غير اختيار منه أو تخطئة ، كما صنع في قوله تعالى: (أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ) (٢) .

« قدّر أبو إسحاق « ما » تقديرين ؛ أحدهما : أن تكون في موضع نصب بمعنى ساء شيئًا يحكمون . والتقدير الآخر : أن يكون « ما » في موضع رفع بمعنى ساء الشيء حكمهم . وقدرها أبو الحسن بن كيسان تقديرين آخرين سوى ذينك ؛ أحدهما أن يكون « ما » مع (يحكمون) بمنزلة شيء واحد . كما تقول : أعجبني ما صنعت ، أي صنيعك ، قال : وإن قلت : ساء صنيعك لم يجز . والتقدير الآخر أن يكون « ما » لا موضع لها من الإعراب ، وقد قامت مقام الاسم لـ (ساء) ، وكذا نعم وبئس . قال أبو الحسن بن كيسان : وأنا أختار أن جعل لـ « مَا » موضعًا في كل ما أقدر عليه . نحو قول الله عز وجل : (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ) (٣)

وكذا : (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) (٤)

---

(١) (إعراب القرآن) ١ : ٢٣١ .

(٢) العنكبوت : ٤ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

وكـــذا : (أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) (١)

« ما » في موضع خفض في هذا كله ، وما بعدها تابع لها ، وكذا :

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٢)

« ما » في موضع نصب ، وبعوضة تابعة لها » (٣).

وقد ينقل عن المذهب البصريّ القول بزيادة الحرف للتوكيد ، ثم ينقل عن المذهب الكوفيّ القول بالصلة ، و« معناها السقوط من الكلام »(٤) أي التي لا تفيد ، ثم يعرض رجوعهم إلى الحق بأن الصلة مفيدة في بعض المواضع ، فيستحسن ذلك من وجه ويرده من آخر ، كما صنع في قوله تعالى :

(مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا) (٥)

« « ما » زائدة للتوكيد ، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك ، والكوفيون يقـولون : صلة ، ثم يرجـعـون في بعض المواضـع إلى الحق وهذا منهـا . زعم الفراء أن « ما » هـهنا تفيد ؛ لأن المعنى من أجل خطيئاتهم أغرقوا . واحتج بأن « ما » تدل على المجازاة ، وذكر:حيثُما تكُنْ أكُنْ ، وذكر كيف وأين هذا في كتابه « في معاني القرآن » ومذهبه في هذا حسن لولا ما فيه من التخطيط(٦). ذكر « حيثما » وهي لا يجازى بها إلا ومعها « ما » ، وذكر « كيف » وهـي لا يجازى بها ألبتة ، وذكر « أين » وهـي يجازى بها مع « ما » و بغير « ما » ،

---

(١) القصص : من آية ٢٨ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) (إعراب القرآن) ٣ : ٢٤٨ .

(٤) الفراء (معاني القرآن) ٣ : ١٣٨ .

(٥) نوح : من آية ٢٥ .

(٦) لعل الصواب : التخليط .

فجمع بين ثلاثة أشياء مختلفة » [١].

وقد يعرض آراء النحويين المختلفة في الحرف ، ويُحسن وجهًا على الأصالة ، وهو مما تكاثر عنده ، ومنه ما ذكره عند قوله تعالى :

(وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ) [٢]

« فيه خمسة أقوال ؛ قال الأخفش : هو معطوف ، أي ويريد ولتكملوا العدة ، كما قال :

(يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ) [٣]

وقال غيره : يريد اللّه هذا التخفيف لتكملوا العدة . وقيل : «الواو» مقحمة . وقال الفراء: المعنى : ولتكملوا العدة فعل هذا . قال أبو جعفر : وهذا قول حسنٌ ، ومثله :

(وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ) [٤]

أي : وليكون من الموقنين فعلنا ذلك . والقول الخامس ذكره أبو إسحاق إبراهيم بن السري : هو محمول على المعنى والتقدير : فعل اللّه ذلك ليسهل عليكم ولتكملوا العدة » [٥].

وقد يخالف ما مضى فيعرض الآراء المختلفة ومنها الزيادة ،

---

(١) (إعراب القرآن) ٥ : ٤٢ .

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) الصف : من آية ٨ .

(٤) الأنعام : ٧٥ .

(٥) (إعراب القرآن) ١ : ٢٨٨ وانظر كذا : ٣ : ٨٠ ، و ٤٣٣ ، و ٥ : ٧ .

دون اختيار كما صنع في قوله تعالى :

(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) [١]

وقوله تعالى :

(وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا) [٢]

وهو مما تكاثر عنده أيضاً [٣] .

وقد يعرض الرأيين البصريّ والكوفيّ دون أن يخطّيء أو يختار أحدهما ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) [٤]

« « لا » زائدة عند البصريين ، وبمعنى غير عند الكوفيين » [٥] .

وقوله تعالى :

(وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) [٦]

« (بمؤمنين) خفض بالباء ، وهي توكيد عند البصريين ، وجواب لمن قال : إن زيداً لمنطلق عند الكوفيين »[٧] . وعليه فـ « الباء » زائدة لتوكيد النفي عند البصريين ، وهي بحذاء « اللام » في الإثبات عند الكوفيين .

---

(١) البقرة : من آية ٢٦ . وانظر : (إعراب القرآن) ١: ٢٠٣ – ٢٠٤ .

(٢) الحج : من آية ٢٦ . وانظر (إعراب القرآن) ٣ : ٩٤ .

(٣) انظر على سبيل المثال : (إعراب القرآن) ١ : ٢٩٢ ، و ٤ : ٣٦٩ ، و ٥ : ٢٢٧.

(٤) الفاتحة : من آية ٧ .

(٥) (إعراب القرآن) ١ : ١٧٦ .

(٦) البقرة : من آية ٨ .

(٧) (إعراب القرآن) ١ : ١٨٧ .

وقوله تعالى :

(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ) (١)

« قال أبو جعفر : فإن قال القائل : لم صارت « الباء » في النفي ولا تكون في الإيجاب ؟ فالجواب عند البصريين أنها دخلت توكيداً للنفي ؛ لأنه قد يجوز ألاّ يسمع المخاطب « ما » أو يتوهم الغلط فإذا جئت بـ « الباء » علم أنه نفي . وأما قول الكوفيين « الباء » في النفي حذاء اللام في الإيجاب »(٢) .

وقد يختار الزيادة ويجوِّز وجوهًا أخرى على الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) (٣)

ونشير إلى أنه قد فسَّر مصطلح الزيادة عنده مرة واحدة ، وجعله : الذي لا موضع له من الإعراب ، وذلك عند قوله تعالى :

(وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (٤)

فقال : « « ما » زائدة لا موضع لها من الإعراب »(٥). وأنه لم تخل الزيادة عنده من فائدة التوكيد مع بعض الحروف كـ « من »(٦) ، و « أنْ » بعد

---

(١) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٢) (إعراب القرآن) ٤ : ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ . وانظر : (إعراب القرآن) ١ : ٤١٥ .

(٤) يوسف : من آية ٨٠ .

(٥) (إعراب القرآن) ٢ : ٣٤٠ .

(٦) انظر على سبيل المثال : (إعراب القرآن) ١ : ٤٦٧ ؛ و ٣ : ١٠٦ ، و ٣٠٢ ، و ٣٠٦ ، و ٣٤٤ ؛ و ٤ : ٩٠ ، و ٢٥١ .

«لمّـا»[١]، و« لا » في أسلوب القسم [٢]. كما أنه كان مهتمًا بتحديد مصطلح الزيادة عند الكوفيين وأنه يقابل الصلة عندهم ، وعند البصريين وأنّه الذي فيه معنى التوكيد[٣] . كـمـا تكررت منه الإشـارة إلى زيادة « اللام » وأن الاسم بعدها مخفوض بـ«اللام »الزائدة في مواطن لم يشر العلماء إلى زيادتها[٤]، ولم أعرف لذلك وجهًا عنده. وكذا الإشارة إلى زيادة «لام» التوكيد[٥]، وهذا غريب .

وبعد فقد فرض علينا النحاس بمنهجه في التأليف من حيث بيان أوجه الإعراب ، والرجوع إلى اختلاف النحويين ، وبيان ما يحتاج إليه من المعاني – أن نبيّن طرائق تفكيره من قضية الزيادة والأصالة في الحروف ، وأنَّ هذه الطرائق قد تباينت تباين الآراء التي عرضها ؛ فقد يقوّي القول بالأصالة في مواطن من حيث الإعراب والمعنى ، ويجعله الأجود ، وقد يعرض الرأي الكوفيّ ثم البصريّ ثم يذكر رأيًا لعالمٍ ما يقويّ به الأصالة ، وقد يعرض رأي العالم في الزيادة ويرده برأي عالم آخر مؤيدًا لذلك أو غير مختار أو مخطِّيء ، وقد يعرض آراء النحويين المختلفة ثم يُحسِّن وجهًا على الأصالة وإن لم يكن متفردًا به أو خاصًا به ، وقد يخالف ما مضى فيعرض الآراء دون اختيار . وقد أثر نهجه هذا على آرائه فلم أجده –في الغالب– يتفرد برأيٍ خاصٍ به إلا ما ندر ، وحسبه – رحمه اللّه – جمع الآراء وضبطها وتصنيفها بما يخدم قارئها ، وحسبه إشارته إلى أن الزائد هو في الإعراب لا المعنى بدليل اقتران الزيادة بالتوكيد عنده كثيرًا .

---

(١) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٢٤٥ ، و ٣ : ٢٣٣ .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ٥ : ٢٤ ، و ٣٤ ، و ٧٧ ، و ١٦٠ .

(٣) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٢١٦ ، و ٥ : ٤٢ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ١٧٠ ، و ١٨٠ ، و ٢١٢ .

(٥) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٣٢٤ .

القيسي :

مكي بن أبي طالب « ت : ٤٣٧ هـ» ، من المشهورين في علم القراءات ، ووضع مصنفه : « كتاب مشكل إعراب القرآن » قصداً « إلى تفسير مُشْكل الإعراب ، وذكر علله ، وصعبه ، ونادره »(١) .

وقد نبّه في مقدمة كتابه إلى أنه بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني(٢) . وكان لهذا القول أثر غير منكر فيما عرض له من بعض معاني الحروف التي قيل بزيادتها فذكر أنها مفيدة على وجهٍ ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾ (٣)

« اسم اللّه تعالى نصب بقوله : « فاعبد » . وقال الكسائي والفراء : هو نصب بإضمار فعلٍ تقديره : بل اعبُد اللّهَ فاعبد . والفاء للمجازاة عند أبي اسحاق ، وزائدة عند الأخفش »(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ (٥) .

---

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ٢ . تحقيق : ياسين محمد السواس ، ط ٢ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٢ .

(٣) الزمر : من آية ٦٦ .

(٤) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٥) البقرة : ٢٧٤ .

« ودخلت « الفاء » في (فلهم) لما في (الذي) من الإبهام ، فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط ، فدخلت « الفاء » في خبره على المشابهة بالشرط »[١] .

وقوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) [٢]

حيث سوّغ لدخول « الفاء » في خبر (إنَّ) لما في (الذي) – وهو نعت اسم (إنَّ) والنعت هو المنعوت – من الإبهام الذي هو من حدود الشرط ، وحسَّن لذلك بأن (الذي) قد وصل بالفعل . وجوّز وجهًا آخر أن يكون (إن الموت الذي تفرون منه) ابتداء وخبر ، و (الموت) ابتداء ، و (الذي تفرون منه) الخبر ، وتكون « الفاء » في (فإنه ملاقيكم) جوابًا للجملة ، كما تقول : زيد منطلق فقم إليه[٣] . و « الفاء » على الوجهين أصلية مفيدة . وما ذكره في الآيتين الأخيرتين مستنبط من كلام سيبويه عن الخليل[٤] .

بل ووجدناه يشير إلى معاني أو مصطلحات تميّز بها فلم نجدها شائعة عند من قبله في كتب المعاني والأعاريب ، وهي غير مألوفة لنا اليوم وإن

---

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ١١٥ . وانظر كذا : ٢:٨‏.٣ .

(٢) الجمعة : ٨ .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٣٧٧ .

(٤) انظر : ص ٢٣ – ٢٤ من البحث .

كان لها مرادف ، وذلك في مواطن قال بعض العلماء بزيادة الحرف فيها ، كما في قوله تعالى :

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) (١)

« دخلت « الباء » في (باسم) لتدل على الملازمة والتكرير ، ومثله : أخذتُ بالخِطام . فإن قلت : اقرأ اسمَ ربك ، وأخذتُ الخِطام . لم يكن في الكلام ما يدلُّ على لزوم الفعل وتكريره » (٢) . فذكر إفادة « الباء » الملازمة والتكرير . وذكر هذا المعنى عند حديثه عن قوله تعالى :

(تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) (٣)

بعد أن نقل القول بزيادة « الباء » « لكن قيل : إنَّ « الباء » دخلت لتدل على لزوم الإنبات ومداومته »(٤) . وأحال على آية العلق ، وعليه فالملازمة والتكرير والمداومة عنده إنما هي الملابسة والاستصحاب عند غيره ، و « الباء » أصلية .

وقوله تعالى :

(هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ) (٥).

---

(١) العلق : ١ .

(٢) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٤٨٤ .

(٣) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٤) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ١٠٥ - ١٠٦ .

(٥) ص : ٥٧ .

« دخلت « الفاء » للتنبيه الذي في (هذا) »[١] . وقد فسَّر المالقي -بعدُ- التنبيه الكائن في (هذا) بأنه في معنى الطلب الذي هو تنبيه ، فكأن «الفاء» في جواب معنى الأمر [٢]. وعليه فهي أصلية ، ومجيئها للتنبيه الذي في (هذا) .

ومن جانب آخر فقد اتسع القول لديه بالزيادة ، التي لا تخلو من فائدة التوكيد . وكان مما أشار إليه زيادة « ما » في جميع ما عرض له من آيات . وقد يضيف وجهًا آخر أو وجوهًا على الأصالة فيقول : ويجوز أو وقيل أو وإن شئت [٣]. وممن اعتمد عليهم في بيان وجه الأصالة ، ابن كيْسان النحوي فقد تكرر نقله عنه بل وأشار إلى تلطفه في ألا يجعل في القرآن زائدًا ، كما في قوله تعالى :

(أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) [٤]

« و « ما » زائدة للتوكيد ، وخفضت (الأجلين) بإضافة (أي) إليهما . وقال ابن كيْسان : « ما » في موضع خفض بإضافة (أي) إليها ، وهي نكرة ، و (الأجلين) بدل من « ما » ، كذلك قال في قوله :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ) [٥] .

---

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٥٢ .

(٢) انظر : (رصف المباني في شرح حروف المعاني) ٤٤٩ . تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، ط ٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) على سبيل المثال : ١ : ٣١ - ٣٢ ، و٢١١ ، و ٢ : ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) القصص : من آية ٢٨ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ . وانظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١٦٥:١.

أن (رحمة) بدل من « ما » ، وكان يتلطف في ألاّ يجعل شيئاً زائداً في القرآن ، ويخرج له وجهاً يخرجه من الزيادة »[١] . وقد ألمح النحاس إلى شيء من موقف ابن كيسان هذا فيما نقل عنه[٢] .

وقد يختار الزيادة ، ويرد الأصالة لأنها لا تستقيم نحواً ، كما في قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ)[٣] و (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ)[٤]

« انتصب (قليلاً) في هذا الموضع بـ (تؤمنون) و (تذكرون) ، و « ما » زائدة للتوكيد . وحقيقته أنه نعت لمصدرٍ محذوف ، أو لظرف محذوف ، تقديره : وقتاً قليلاً تذكَّرون ، أو تذكراً قليلاً تذكَّرون . وكذلك : (قليلاً ما تؤمنون) . ولا يجوز أن تجعل « ما » والفعل مصدراً ، وتنصب « قليلاً » بما بعد « ما » ؛ لأن فيه تقديم الصلة على الموصول ؛ لأن ما عمل فيه المصدر ، في صلة المصدر أبداً فلا يتقدم عليه »[٥] .

وقد ينقل رأي المذهب البصريّ والكوفيّ دون اختيار ، متابعاً النحاس في ذلك ، عند قوله تعالى :

(وَلَا الضَّالِّينَ)[٦] و (وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ)[٧]

---

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ١٥٩ .

(٢) انظر : ص ٨٤ من البحث .

(٣) الحاقة : من آية ٤١ .

(٤) الحاقة : من آية ٤٢ .

(٥) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢:٤٠٤ ، وانظر : ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٤٣٧ .

(٦) الفاتحة : من آية ٧ . وانظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١:١٤ .

(٧) البقرة : من آية ٨ .

وإن أضاف هنا : « فـ « ما » بإزاء « إنَّ » ، و « الباء » بإزاء « اللام » إذ « اللام » لتأكيد الإيجاب ، فـ « الباء » لتأكيد النفي » [١] .

وخلافًا لكل ما سبق فقد ينقل جميع الآراء مضعوفة غير مختار ، كما صنع في « واو » :

(وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا) [٢]

على الزيادة والأصالة [٣] .

هذه مجمل آراء القيسي في الأصالة والزيادة ، وأؤكد – أيضًا – أنه من العلماء الذين اتسع لديهم القول بالزيادة المفيدة التوكيد ، وقد رأيته يحرص في بعض المواطن على أن يكون للحرف وجه من المعنى يخرّج به على الأصالة ، ولحظت تكرر بعض مفردات في بعض معاني الحروف لم تشع عند من قبله في كتب معاني القرآن والأعاريب ، وأنه كان كثير الأخذ عن النحاس ، وقد نقل عن ابن كيسان أكثر من قول على الأصالة مشيرًا في ذات الوقت إلى تلطفه في نسبة الزيادة إلى القرآن ما ظهر له في الحرف وجه .

---

(١) (كتاب مشكل إعراب القرآن) ١ : ٢٢ .

(٢) الزُّمر : من آية ٧٣ .

(٣) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٢٦١ .

ابن الأنبـــــاري

أبو البركات عبدالرحمن بن محمد : « ت : ٥٧٧ هـ » ، بصريّ المذهب، مصنفاته كثيرة جداً ؛ أشهرها : « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » ، و« البيان في غريب إعراب القرآن » الذي ذكر في مقدمته أنه لخص « في هذا المختصر غريب إعراب القرآن ، على غاية من البيان ، توخيّاً للتفهيم » (١) .

وعلى الرغم من هذا الاختصار فقد أوفى ببيان مذهبه في زيادة الحروف وأصالتها ، حيث وجدته يعتمد على الزيادة كثيراً في تخريج الحرف ، ووجدته يُعرِّف الزائد بأنه ما كان دخوله كخروجه واحد ، وقد ذكر ذلك حين عرض لقوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) (٢)

فقال : « « ما » زائدة للتوكيد ، وزعم بعضهم أنها اسم نكرة . و (نقضهم) بدل منه ، وليس بشيء ؛ لأن إدخال « ما » وإخراجها واحد ، ولو كانت اسماً لوجب أن يزيد في الكلام معنًى لم يكن فيه قبل دخولها ، وإذا كان دخولها كخروجها فالأولى أن تكون حرفاً زائداً على ما ذهب إليه الأكثرون »(٣). وهو هنا ينفي أن تكون « ما » نكرة ، وحجته أنها لو كانت نكرة لكانت اسماً ، والاسم ما دل على معنًى في نفسه ، والحرف ما دل على معنًى في غيره ، وهي هنا ليس لها معنى في نفسها ؛ لأن المعنى في الجملة – من

---

(١) (البيان في غريب إعراب القرآن) ١ : ٢٩ . تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م .

(٢) النساء : من آية ١٥٥ .

(٣) (البيان) ١ : ٢٧٣ .

وجهة نظره – يبقى بعد إسقاطها ، وهذا دليل أنها حرف ، وعليه فهو ينفي المعنى الذي من شأن الأسماء أن تدل عليه ، ويثبت أن « ما » حرف دخوله كخروجه واحد .

ولعل مما يؤكد هذا المعنى لديه أنه قد يذكر في الحرف وجهين ، فيقول زائد ، ويقابله بمعنىً للحرف ما ، وكأنَّ الزائد على هذه القسمة التي يضعها دخوله كخروجه لا يفيد معنًى ، ويقابله غير الزائد الأصلي المفيد ، وهو مما تكرر لديه ، على غرار ما صنع في قوله تعالى :

(أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا) (١)

حيث قال : « « الكاف » في (كالذي) فيها وجهان ؛ أحدهما : أن تكون زائدة ، وتقديره : أو الذي مر على قرية على عروشها وهي خاوية . و (الذي) في موضع جر لأنه معطوف على قوله : إلى الذي حاج إبراهيم . والثاني : أن تكون « الكاف » للتشبيه ، ويكون معطوفاً على معنًى ما تقدمه من الكلام ؛ لأن معنى قوله تعالى : ألم تر إلى الذي حاج وألم تر كالذي حاج ، واحد ، معطوف بقوله : أو كالذي مرَّ ، على معنى ما تقدمه »(٢) . فذكره أن تكون « الكاف » زائدة أحد وجهين ، والثاني : أن تكون للتشبيه ، بهذه المقابلة في الكلام بينهما يقوِّي ما فهم من كلامه .

وقوله تعالى :

(وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا) (٣)

حيث قال : « « مِنْ » زائدة من وجه ، وغير زائدة من وجه ؛ لأنها قد

---

(١) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٢) (البيان) ١ : ١٧٠ .

(٣) الأنعام : من آية ٥٩ .

أفادت معنى العموم . و (ورقة) في موضع رفع لأنه فاعل (تسقط) »[١] .
فجعل الحرف زائدًا من وجه أنَّ دخوله كخروجه لا يفيد معنى ، وغير زائد من وجه أنّه قد أفاد العموم .

وقوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ) [٢]

حيث قال :« تحتمل « إن » وجهين ؛ أحدهما : أن تكون بمعنى «ما» .
والثاني : أن تكون « إن » زائدة » [٣] . فجعل ما أفاد معنًى يقابل الزيادة .

وقوله تعالى :

(لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ) [٤]

حيث قال في « لا » (ألا) « وجهان ؛ أحدهما : أن تكون زائدة .
والثاني : أن تكون غير زائدة ؛ لأن قوله تعالى : (يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ) [٥]

لئلا يعلم أهل الكتاب أن يفعل بكم هذه الأشياء ليبين جهل أهل الكتاب ، وأن ما يؤتيكم اللّه من فضله لا يقدرون على إزالته وتغييره » [٦] .

---

(١) (البيان) ١ : ٣٢٤ .
(٢) الأحقاف : من آية ٢٦ .
(٣) (البيان) ٢ : ٣٧٢ .
(٤) الحديد : من آية ٢٩ .
(٥) الحديد : من آية ٢٨ .
(٦) (البيان) ٢:٤٢٥ .

فجعل «لا» زائدة لأنها لم تفد من وجه ، وغير زائدة من وجه ثانٍ لأنها أفادت نفي قدرة أهل الكتاب على إزالة وتغيير فضل اللّه .

ومن طرائقه في القول بالزيادة أنه قد يردُّ القول بالأصالة ؛ لأنه خلاف قول الأكثرين ؛ ولأن الحرف يزاد في كلامهم كثيراً ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ) [١]

حيث قال : « « ما » زائدة مؤكدة ، والتقدير : فبرحمةٍ من اللّه . وقول من قال : إنَّ « ما » ليست زائدة ، وإنّما هي نكرة في موضع جر ، و (رحمة) بدل من « ما » وتقديره : فبشيء رحمة ، فليس بشيء وهو خلاف قول الأكثرين ؛ لأن زيادة « ما » كثير في كلامهم ، والقرآن نزل بلغتهم »[٢] . والزيادة هنا عنده ترتبط بفائدة التوكيد . إلا أن القول بزيادة « ما » – فيما أظن – بعيد ما دام للحرف وجه من الإعراب يستقيم به على الأصالة ، فضلاً عن أن كون « ما » نكرة مما يزيد في المعنى تنكير (رحمة) فيزيدها إبهاماً على إبهام .

وكذا قوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) [٣]

حيث قال : « و «لا» زائدة ، وتقديره : ما منعك أن تسجد ، كقوله تعالى في موضع آخر :

(مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) [٤]

---

(١) آل عمران: من آية ١٥٩ .

(٢) (البيان) ١ : ٢٢٩ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) ص : من آية ٧٥ .

وتزاد كثيراً في كلامهم » [١]. والذي دفع إلى القول بزيادة « لا » موازنتها بآية لم ترد فيها « لا » ، وإن كان لكل وجه ، ولكل سياق .

أو أن يسوّغ لزيادة الحرف أكثر من زيادة الاسم ، كما في قوله تعالى :

(فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ) [٢]

حيث قال : « « الباء » في (بمثل) زائدة ، وزيادة « الباء » كقوله تعالى :

(جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا) [٣]

أي مثلُها ، كقوله تعالى في الآية الأخرى :

(وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا) [٤]

ويجوز أن تكون (مِثْل) زيادة ، وتقديره : فإن آمنوا بما آمنتم به . وزيادة الحروف أحسن من زيادة الاسم » [٥]، و« للباء » وجه في العربية تكون به أصلية لولا ما خايل من آية الشورى ، ولكلٍ مقام . وليس أدل على تداعي الفكرة النحوية من التردد في المزيد « الباء » أو (مثل) .

أو أن يحسِّن الزيادة في التقديم أكثر من غيره ، كقوله تعالى :

(إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) [٦].

---

(١) (البيان) ١ : ٣٥٥ .

(٢) البقرة : من آية ١٣٧ .

(٣) يونس : من آية ٢٧ .

(٤) الشورى : من آية ٤٠ .

(٥) (البيان) ١ : ١٢٥ .

(٦) يوسف : من آية ٤٣ .

حيث قال : « « اللام » في (للرؤيا) زائدة ، كقوله تعالى :

﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (١)

لأنها تزاد في المفعول به إذا تقدم على الفعل ، وقد جاء أيضاً زيادتها معه وليس بمُتقدِّمٍ ، كقوله تعالى :

﴿ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ (٢)

إلا أن زيادتها مع التقديمِ أحسنُ » (٣) . وقدَّم هذا القول من غير تعليل .

أو أن يسوِّغ للزيادة في الفاعل أكثر من المفعول ، كما في قوله تعالى:

﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ ﴾ (٤)

حيث قال : « « من » زائدة ، وتقديره : ما كان للّـه أن يتخذ ولداً . وزيدت ههنا في المفعول ، وزيادتها في الفاعل أكثر ، كقولهم : ما جاءني من أحد ، أي : ما جاءني أحدٌ . ونظائره كثيرة »(٥) .

وقد يخالف فيرشِّح الأصالة على الزيادة ، فيذكر أن حذف الخبر أكثر من زيادة الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٦).

---

(١) الأعراف : من آية ١٥٤ .

(٢) النمل : من آية ٧٢ .

(٣) (البيان) ٢:٤٢ .

(٤) مريم : من آية ٣٥ .

(٥) (البيان) ٢ : ١٢٦ .

(٦) الأنبياء : ٩٥ .

حيث قال : « في « لا » وجهان ؛ أحدهما : أن تكون زائدة ، وتقديره : وحرام على قرية أهلكناها أنّهم يرجعون ، أيْ : إلى الدنيا . فـ « أنّ » واسمها وخبرها في موضع رفع ؛ لأنّه خبر المبتدأ الذي هو (حرامٌ) . والثاني : أن تكون غير زائدةٍ ، ويكون (حرام) مبتدأ ، وخبرُهُ مقدّرٌ ، وتقديره : وحرامٌ على قرية أهلكناها أنّهم لا يرجعون كائنٌ أو محكومٌ عليه ، فحذف الخبر ، وحذف الخبر أكثرُ من زيادةِ « لا » ، وهو أوْجه الوجهين عند أبي علي الفارسي[١] » . فما أن وُجِد مسوِّغ نحوي حكَم للحرف بالأصالة .

أو يقول بأنه لا يمكن دعوى زيادة الحرف موطن الشاهد ، كما في قولـه تعالى :

(أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ) [٢]

حيث قال : « ولا يمكن دعوى زيادة « الفاء » ؛لأنها نظيرة « ثم » في قولـه :

(أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ) [٣]

وكما أن « ثُمَّ » ليست زيادة ، فكذلك « الفاء » » [٤].

أو لا يُحسّن أن يزاد الحرف في مثل هذا الموضع، كما في قوله تعالى:
(وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ) [٥].

فقد : « قيل : إنّ « أنّ » مؤكدة للأولى ، وهذا فاسد ؛ لأنه كان يؤدي إلى أن ننفي (أنَّ) الأولى بلا خبر ؛ ولأنّ (الفاء) تحول بين المؤكَّد والمؤكِّد ، ولا يحسن أن تزاد في مثل هذا الموضع »[٦] .

---

(١) (البيان) ٢ : ١٦٥ .

(٢) الأنبياء : من آية ٣٤ .

(٣) يونس : من آية ٥١ .

(٤) (البيان) ٢ : ١٦١ .

(٥) الأنفال : من آية ٤١ .

(٦) (البيان) ١ : ٣٨٧ .

أو يعلل لدخول الحرف الذي قيل بزيادته ، كما في قوله تعالى :

(أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ) (١)

حيث قال : « وأُدخلت « الباء » فيه لتفرقَ بينه وبين لفظِ الأمر الذي لا يراد به التعجب » (٢) .

وقوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣)

حيث قال : « تقديره : فلا يؤمنون وربك لا يؤمنون ؛ فأخبر أولاً وكرره بالقسم ثانياً فاستغنى بذكر الفعل في الثاني عن ذكره في الأول » (٤). فعلل لوجود « لا » الأولى التي قيل بزيادتها .

أو يجعل الأوجه كون الحرف أصلياً ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟) (٥)

حيث قال : « في « الواو » وجهان ؛ أحدهما : أن تكون عاطفة على فعل مقدر ، والتقدير : وتلك الأيام نداولها بين الناس لئلا يغترّوا وليعلم الله الذين آمنوا . والثاني : أن تكون زائدة ، وتقديره : وتلك الأيام نداولها بين

---

(١) الكهف : من آية ٢٦ .

(٢) (البيان) ٢ : ١٠٦ .

(٣) النساء : من آية ٦٥ .

(٤) (البيان) ١ : ٢٥٨ .

(٥) آل عمران : من آية ١٤٠ .

الناس ليعلم اللّه . والوجه الأول أوجه الوجهين »[١] ويرجح ما يذهب إليه في « الواو » في نظائر هذا الأسلوب القرآني الكريم من أصالة أنه كان يذكرها في مواطن أخرى غير مشير إلى الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ) [٢]

حيث قال : « « الواو » عاطفة (لتكملوا العدة) على محذوف مقدر ، والتقدير : يريد اللّه بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ليسهل عليكم ولتكملوا العدة ، فحذف المعطوف عليه ، وهو كثير في كلامهم »[٣] . أو يذكرها مشيراً إلى الزيادة مضعّفًا ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ) [٤]

حيث قال : « (ولأحل لكم) معطوف على فعل مقدر ، وتقديره : لأبين لكم ولأحل . وقيل : « الواو » زائدة . وأجاز زيادة « الواو » الكوفيون ، وأباه البصريون »[٥] .

وقد يضيف إلى ذلك الإحالة على كتابه « الإنصاف » كما صنع في قوله تعالى :

(وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ) [٦]

حيث عرض فيه عند المسألة « ٦٤ » لخلاف الكوفيين والبصريين حول

---

(١) (البيان) ١: ٢٢٢ . وانظر كذا : ١ : ٣٨٦ – ٣٨٧ و ٢ : ٣٢٧

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) (البيان) ١ : ١٤٥ ، وانظر كذا : ١:٣٢٣ .

(٤) آل عمران : من آية ٥٠ .

(٥) (البيان) ١ : ٢٠٥ .

(٦) الأنعام : من آية ٧٥ . وانظر : (البيان) ١:٣٢٨ .

جواز أن تجيء « واو » العطف زائدة ، وبيّن حجج كلٍ ، وكان مما احتج به الكوفيون على زيادة « الواو » قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا) (١)

لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله : (حتى إذا جاؤوها) .

وقوله تعالى : (حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ) (٢)

لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حتى إذا فتحت).

وقوله تعالى : (إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴿١﴾ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ﴿٣﴾ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ) (٣)

والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » . وكان رد البصريين عليهم في ذلك من حيث إن « الواو » حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته ، وخرجوا جميع شواهد الكوفيين على زيادة « الواو » بأنها أصلية عاطفة ، والجواب محذوف(٤) . وقد اختار ابن الأنباري في « البيان » أن يكون الجواب

---

(١) الزمر : من آية ٧٣ .

(٢) الأنبياء : ٩٦ ، ومن آية ٩٧ .

(٣) الانشقاق : ١ – ٥ .

(٤) انظر : (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) ٢ : ٤٥٦ – ٤٦٠ . تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .

محذوفًا في آية الزمر وفاقًا للبصريين وجعله أوجه الأوجه[١] . فيما اكتفى بعرض الآراء في آية الأنبياء دون اختيار [٢] ، وكذا في آية الانشقاق [٣].

ونشير أخيرًا إلى أنه عرض في « الإنصاف » لخلاف الكوفيين والبصريين في المسألة « ٨٩ » حول القول في « إنْ » الواقعة بعد « ما » أنافية مؤكدة أم زائدة ؟ [٤]. وكذا عرض لما ذكره البصريون من زيادة «اللام» و «الباء» في بعض الآيات لأنهما لا تتعلقان بشيء[٥] .

وهكذا ، فإنَّ ابن الأنباري يمثل حلقة في دائرة القائلين بالزيادة ، إلا أن الزائد عنده – حسب كلامه – ما كان دخوله كخروجه ، ورجح هذا التعريف عندي بما كان يتخذه من نظر في بعض الآيات ؛ إذ يذكر الزيادة في مقابل وضعه للحرف معنًى ، وكأنَّ الزيادة عنده تعني عدم الإفادة . وكان من طرائقه في القول بالزيادة ؛ رده القول بأصالة حرفٍ ما لأنه خلاف قول الأكثرين ولأن الحرف يزاد في كلامهم كثيرًا ، أو قوله : إن زيادة الحرف أكثر من زيادة الاسم، أو تحسينه الزيادة في التقديم أكثر من غيره ، أو في الفاعل أكثر من المفعول ، وقد يخالف فيرشح الأصالة على الزيادة ؛ فيذكر أن حذف الخبر أكثر من زيادة الحرف ، أو يقول بأنه لا يمكن دعوى زيادة الحرف موطن الشاهد ، أو لا يحسن أن يزاد الحرف في مثل هذا الموضع ، أو يعلل لدخول الحرف الذي قيل بزيادته ، أو يجعل الأوجه كون الحرف أصليًا . إلى آخر ما عرضنا من أصول كان يعتبرها – رحمه الله – في القول بالزيادة أو خلافها .

---

(١) انظر : ٢ : ٣٢٧ .

(٢) انظر : ٢:١٦٦ .

(٣) انظر : ٢:٥٠٣ .

(٤) انظر : ٢: ٦٣٦ – ٦٤٠ .

(٥) انظر ١ : ٢٨٣ .

العُكْبَرِي :

أبو البقاء عبدالله بن الحسين « ت : ٦١٦ هـ » ، له مؤلفات في النحو والقراءات واللغة والأدب ، أبرزها مؤلفه : « التِّبيان في إعراب القرآن » وقد اقتصر فيه – كما ذكر في مقدمته – « على ذكر الإعراب ، ووجوه القراءات »(١) .

والعكبري من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة على نحو كبير ، والزائد عنده – كما فُهم من كلامه – غير متعلق بشيء ، أي ليس له محل من الإعراب ، كما ذكر في قوله تعالى :

(وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ)(٢)

« و « الباء » في الخبر زائدة للتوكيد غير متعلقة بشيء ؛ وهكذا كلُّ حرفِ جَرّ زِيد في المبتدأ أو الخبر ، أو الفاعل »(٣).

وقد ترامت كلمة الزيادة في مؤلفه بصورة لافتة للنظر من غير بيان الفائدة(٤) إلا في مواطن قليلة جداً جعلها مفيدة التوكيد(٥) . ومنها الآية السابقة . وقد تابع الأخفش في اتساع القول لديه بزيادة « مِنْ » في الواجب، فنجده يذكر كثيراً أنّ « مِنْ » زائدة على رأي الأخفش . وإن ذكر

---

(١) (التبيان في إعراب القرآن) ١:٢ ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٢) البقرة : من آية ٨ .

(٣) (التبيان) ١:٢٥ .

(٤) انظر على سبيل المثال : ١:٤٦٤ ، و ٤٨٠ ، و ٤٩٣ ، و ٥٠٦ ، و ٥١٧ ، و ٥٤٦ ، و ٢ : ٦٧٩ ، و ١٠٣٠ .

(٥) انظر على سبيل المثال : ١ : ١٠ ، و ٤٣ : ٢ : ٨٣٦ .

وجهًا أو وجوهًا للحرف على الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى) (١)

حيث قال : « يجوز أن يكون « مِنْ » للتبعيض ؛ أي بعض مقام إبراهيم مصلى . ويجوز أن تكون « مِنْ » بمعنى « في » . ويجوز أن تكون زائدة على قول الأخفش »(٢) .

وقوله تعالى :

(وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ) (٣)

حيث قال : « (من الأموال): في موضع نصب صفة لمحذوف تقديره : ونقص شيئًا من الأموال ؛ لأن النقص مصدر نَقَصْتُ ، وهو متعدّ إلى مفعول وقد حُذف المفعول . ويجوز عند الأخفش أن تكون « مِنْ » زائدة . ويجوز أن تكون « مِنْ » صفة لـ (نقص) ، وتكون لابتداء الغاية ؛ أي : نقصٍ ناشيء من الأموال »(٤) . وغيره كثير(٥) .

وأشير إلى آية أشكل عندي موقف الشيخ منها ، وهو قوله تعالى :

(وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ) (٦).

---

(١) البقرة : من آية ١٢٥ .

(٢) (التبيان) ١ : ١١٣ .

(٣) البقرة : من آية ١٥٥ .

(٤) (التبيان) ١ " ١٢٩ .

(٥) انظر على سبيل المثال : ١: ١٣٣، و ١٣٨ ، و ١٤٠ ، و ٣٨٦ ، و ٣٩٢ . و ٢:٦٩٧ – ٦٩٨ ، و ٧٦٤ – ٧٦٥ ، و ٨٤٦ ، و ٩٠٥ ، و ١٠٤٥ ، و ١٠٨٢ .

(٦) المائدة : من آية ٦ .

حيث قال : « « الباء « زائدة . وقال من لا خبرة له بالعربية : « الباء » في مثل هذا للتبعيض ؛ وليس بشيء يعرفه أهل النحو . ووجه دخولها أنها تدل على إلصاق المسح بالرأس »(١) .

ومؤدى هذا : أن « الباء » زائدة ، أي ليس لها متعلق وليس لها محل من الإعراب ، والزائد معناه التوكيد بإجماع القائلين بالزيادة ، فكيف يكون معناها هنا إلصاق المسح بالرأس ؟ ، والإلصاق معنى أصلي في « الباء » بل وإليه يرجع جميع معاني « الباء » ، ولا يكون هذا الوجه عندنا إلا على أن الحرف أصلي مفيد الإلصاق . والله أعلم .

وقد كان من نهج الشيخ عرض الآراء بالأصالة والزيادة دون اختيار ، وهو مما تكاثر في مؤلفه(٢) ، ولم أجد تفسيراً لذلك سوى أن يكون غرضه – رحمه الله – عرض الآراء وبيان ما أثارته من نقاش واختلاف . وقد يضيف إلى ذلك فيذكر أن لكلا الوجهين الأصالة والزيادة معنًى ، كما صنع في قوله تعالى :

(لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا) (٣)

« قيل : « لا » زائدة ؛ لأن المعنى أنه غمَّهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم مواقعهم . وقيل : ليست زائدة ؛ والمعنى على نفي الحزن عنهم بالتوبة »(٤) .

---

(١) (التبيان) ١ : ٤٢٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : (التبيان) ١ : ٣٤٩ ، و ٣٦٩ ، و ٥٣٠ ، و ٢ : ٦٧٢ ، و ٦٨٤ ، و ١٠٠٧ ، و ١٢٥٣ ، و ١٢٧٨ ، و ١٢٩٥ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٣ .

(٤) (التبيان) ١ : ٣٠٢ .

وقوله تعالى :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) (١)

« « لا » زائدة ، والمعنى : ليعلم أهل الكتاب عجزهم . وقيل : ليست زائدة ، والمعنى : لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين . والله أعلم »(٢) . وإن بدا ميله هنا إلى الأصالة لأنّه نقل الرأي الآخر مضعوفًا قائلاً والله أعلم .

ومن طرائقه في إثبات الأصالة للحرف ، أنّه لا يجوّز الزيادة ، لأنّها تغيّر المعنى ، ثم يسوّغ للزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ) (٣)

حيث قال : « في الكلام حذفٌ ، تقديره : له فيها رزقٌ من كل ، أو ثمراتٌ من كل أنواع الثمرات . ولا يجوز أن يكون « مِنْ » مبتدأ وما قبله الخبر ؛ لأنَّ المبتدأ لا يكون جارًا ومجرورًا إلا إذا كان حرف الجر زائدًا ، ولا فاعلاً ؛ لأنَّ حرف الجر لا يكون فاعلاً ، ولكن يجوز أن يكون صفة لمحذوف . ولا يجوز أن تكون « مِنْ » زائدة على قول سيبويه ، ولا على قول الأخفش ؛ لأن المعنى يصير : له فيها كل الثمرات ، وليس الأمر على هذا إلا أن يراد به ها هنا الكثرة لا الاستيعاب فيجوز عند الأخفش ، لأنه يجوِّز زيادة « مِنْ » في الواجب » (٤).

أو أنه يضعّف الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ) (٥)

---

(١) الحديد : من آية ٢٩ .

(٢) (التبيان ٢:١٢١١ .

(٣) البقرة : من آية ٢٦٦ .

(٤) (التبيان) ١ : ٢١٧ .

(٥) آل عمران : من آية ١٧٩ .

حيث قال : « خبر كان محذوف تقديره : ما كان الله مُرِيدًا لأنْ يذر . ولا يجوز أن يكون الخبر (ليذر) ؛ لأن الفعل بعد «اللام » ينتصب بأنْ ، فيصير التقدير : ما كان اللّه ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه ، وخبر كان هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو اللّـه تعالى . وقال الكوفيون : « اللام » زائدة ، والخبر هو الفعل ؛ وهذا ضعيف ، لأن ما بعدها قد انتصب ؛ فإنْ كان النصب بـ«اللام» نفسها فليست زائدة ، وإن كان النصب بـ « أن » فسد لما ذكرنا »(١).

وقوله تعالى :

(وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ) (٢)

حيث قال : « (إنهم لا يعجزون) : أي لا تحسبوا ذلك لهذا . والثاني : أنه متعلق بتحسب ، إما مفعول ، أو بدل من (سبقوا) ، وعلى كلا الوجهين تكون « لا » زائدة ، وهو ضعيف لوجهين ؛ أحدهما : زيادة « لا » والثاني : أن مفعول حسبت إذا كان جملة وكان مفعولاً ثانياً كانت فيه (إنّ) مكسورة ؛ لأنه موضع مبتدأ وخبر »(٣) .

أو أنه يذكر وجهًا للإصالة ، ويجعله أقوى في المعنى ، ثم يضعّفه شيئًا من حيث الإعراب ، كما صنع في قوله تعالى :

(بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (٤)

حيث قال : « (فقليلاً) : منصوب صفة لمصدرٍ محذوف ، و« ما » زائدة ، أي : فإيمانًا قليلاً يؤمنون . وقيل : صفة لظرفٍ ؛ أي : فزمانًا قليلاً

---

(١) (التبيان) ١ : ٣١٤ .

(٢) الأنفال : ٥٩ .

(٣) (التبيان) ٢ : ٦٣٠ .

(٤) البقرة : من آية ٨٨ .

يؤمنون ؛ ولا يجوز أن تكون « ما » مصدرية ؛ لأن (قليلاً) لا يبقى له ناصب . وقيل : « ما » نافية ؛ أي : فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، ومثله :

(قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ) (١) و (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) (٢)

وهذا أقوى في المعنى ؛ وإنما يضعف شيئًا من جهة تقدُّم معمول ما في حيّز « ما » عليها(٣) .

أو أنّه يذكر للحرف وجهًا من الأصالة حملاً على المعنى ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ) (٤)

حيث قال : « يقال : ذاع الأمر يذيع ، و« الباء » زائدة ، أي : أذاعوه . وقيل : حُمِل على معنى : تحدَّثوا به » (٥). يريد التضمين .

وقوله تعالى :

(وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ) (٦)

حيث قال : « « الباء » زائدة ؛ أي أميلي إليك . وقيل : هي محمولة على المعنى ، والتقدير : هُزِّي الثمرةَ بالجذع ، أي انْفُضي . وقيل : التقدير: وهُزِّي إليك رطبًا جنيًّا كائنًا بجذع النخلة ؛ فـ«الباء» على هذا حال»(٧) .

---

(١) الأعراف : من آية ١٠ .

(٢) الأعراف : من آية ٣ .

(٣) (التبيان) ١ : ٩٠ .

(٤) النساء : من آية ٨٣ .

(٥) (التبيان) ١ : ٣٧٦ .

(٦) مريم : من آية ٢٥ .

(٧) (التبيان) ٢ : ٨٧١ .

وقوله تعالى :

﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (١)

حيث قال : « و « اللام » زائدة ؛ أي رَدِفكم . ويجوز ألاّ تكون زائدة ، ويحمل الفعل على معنى : دنا لكم ، أو قَرُب من أجلكم ، والفاعل (بَعْضُ) »(٢).

وقوله تعالى :

﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ (٣)

حيث قال : «قيل « الباء » زائدة . وقيل : هي بمعنى « مِنْ » . وقيل : هو حال ؛ أي يشرب ممزوجًا بها . والأولى أن يكونَ محمولاً على المعنى ؛ والمعنى : يلتذُّ بها »(٤) .

هذه مجمل آراء العكبري الذي اتسع القول لديه بالزيادة ، والتي لم ترتبط عنده بفائدة إلى حد كبير حسب إشاراته ، وهو من العلماء الذين تأثروا بمقولة الأخفش بزيادة « مِنْ » في الواجب فكان كثير الإشارة إلى ذلك ، وإن ذكر وجوهًا أخرى على الأصالة ، إلا أن الغالب على نهجه في الأصالة والزيادة عرض الآراء دون اختيار . وقد تميّز بطرائق معينة في إثبات أصالة الحرف منها : بيان الأثر المعنوي للحرف ، أو تضعيف زيادته نحوًا ، أو الحمل على المعنى .

---

(١) النمل : ٧٢ .

(٢) (التبيان) ٢ : ١٠١٣ .

(٣) الإنسان : ٦ .

(٤) (التبيان) ٢ : ١٢٥٨ .

ب - علماء حروف المعاني :

وقد اتخذ التأليف في هذا الاتجاه عدة طرائق ؛ فمنها ما أتى فيه ذكر الحروف في طوايا حديثهم عن أصول النحو عموماً إذ لم يفرد مبحث خاص لكل أداة وإنما أتت الحروف متفرقة ككتاب سيبويه - مثلاً - والذي جعلته مدخلاً لدراسة طائفة اللغويين والنحاة . ومنها ما ذهب فيه النحاة إلى دراسة الحروف على صورة جزئية ؛ أي تناول حرف واحد فقط . ومنها ما ذهبوا فيه إلى دراسة الحروف على صورة كلية عامة سواء أكانت مفردة بسيطة أم كانت مركبة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية .. الخ . وسنعرض لما وقع تحت أيدينا من مؤلفات بما يمثل هذه الطرائق .

الزجّاجيّ :

أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق : « ت : ٣٣٧ هـ » من أفضل أهل النحو واللغة والأدب ، له مصنفات هامة ؛ منها : « الجمل » ، و « الأمالي » ، و « الإيضاح في علل النحو» ، و « كتاب حروف المعاني والصفات » ، و «كتاب اللامات » . وسأقف إزاء هذين الأخيرين باعتبار أنهما يمثلان طريقين في دراسة حروف المعاني كلية وجزئية .

وأبدأ بـ « كتاب حروف المعاني والصفات » الذي ذكر في مقدمته أنه وضعه جواباً لسؤال سائل أن يضع كتاباً يشرح فيه جميع معاني الحروف[١] وكان مما أشار إليه زيادة « لا » ، و « ما » ، و « الكاف » ، و « أنْ » . وفسَّر الزيادة بالطرح ، وذلك عندما عرض لمعنى « لا » وأنها نفي للمستقبل والحال ،

---

(١) انظر : (كتاب حروف المعاني والصِّفات) ١٧ . تحقيق : د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

وذكر أنها تزاد مع اليمين وتطرح[١] ، كقوله تعالى :

(لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ) [٢]

كما ذكر مصطلح اللغو فيما نقله عن الخليل عندما عرض لـ « مهما »، وأنها بمنزلة « ما » في الجزاء ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا) [٣]

على أن « مهما » هي « ما » أدخلت على « ما » لغواً ، كقوله تعالى :

(أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ) [٤]

معناه : أيًا تدعوا ... ونقل تجويز سيبويه أن يكون مَهْ فضم إليها « ما »[٥] .

وذكر مصطلح الحشو والصلة عند حديثه عن « لا » فقال : إن لها أربعة مواضع : تكون جحداً وعطفًا ونهيًا وحشواً وصلة . ومثل لكل بمثال عدا الحشو ، ولم يعرض له بكلمة واحدة . وقال عن كونها صلة : فقولك : ما رأيت زيدًا ولا عمرًا ، وإنما تريد : زيدًا وعمرًا [٦]. فلم يُعرِّفها وإنما أسقط « لا » عند تقدير المعنى ، ولعل هذا يفسر في ضوء طرحها وإلقائها ، مع ملاحظة أنه لم ينظِّر بآية قرآنية هنا . ولعل الحشو والصلة عنده واحد بدليل أنه لم يمثل للحشو ، وبدليل أنه ذكر لـ « لا » أربعة مواضع وفسَّرها بخمس .

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٣ .
(٢) القيامة : ١ .
(٣) الأعراف : من آية ١٣٢ .
(٤) الإسراء : من آية ١١٠ .
(٥) انظر : (كتاب حروف المعاني والصِّفات) ٣٤ .
(٦) انظر : (المصدر السابق) ٤٣ .

كما ذكر مصطلح الزيادة عند حديثه عن « الكاف » ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (١)

على أن المعنى : ليس مثله شيء (٢) . بإسقاط « الكاف » .

وكذا عند حديثه عن « ما » وأنها « تكون زائدة في موضعين : أحد الموضعين لا يخلّ فيه بإعراب ولا معنى ، كقوله تعالى :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (٣)

وقوله تعالى :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ (٤)

والموضع الآخر تغيير الإعراب ، كقولك : إنَّ زيداً قائمٌ ، ثم تقول : إنَّما زيدٌ قائمٌ ، فتغير الإعراب بدخولها »(٥) . وعليه فالزائد عنده هنا نوعان ؛ نوع منه ليس له أثر في الإعراب ولا المعنى . ونوع آخر له أثر في الإعراب فقط .

كما أشار إلى الزيادة عند حديثه عن « أنْ » ، وضرب مثلاً بقولك : لما أنْ جاء زيد أحسنت إليه(٦) من غير ذكر آية قرآنية .

وقد ذكر في « كتاب اللامات » مقدمة أشار فيها إلى أنه « كتاب

---

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) انظر : (كتاب حروف المعاني والصِّفات) ٤٨ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

(٥) (كتاب حروف المعاني والصِّفات) ٦٠ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٦٣ .

مختصر في ذكر اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل ومعانيها وتصرّفها والاحتجاج لكل موقعٍ من مواقعها ، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف »[١] .

ولم نجده يفرد مبحثاً أو باباً خاصاً للام المسماة زائدة ، وإنما وجدنا بعض إشاراتٍ تسوغ لوجود « اللام » أو ما يقابلها دونما لمح إلى زيادة ، كصنيعه عندما تحدث في بابٍ عن : « اللام » التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها ، وقد يجوز حذفها ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) [٢]

فقال : « تقديره : ردفكم ، والمعنى واحدٌ ، وأهل التفسير يقولون معناه: دنا لكم. وهذا ليس بمقيس، أعني إدخال هذه «اللام» بين المفعولِ والفعلِ، وإنّما هو مسموعٌ في أفعال تُحفظ ولا يُقاسُ عليها . ألا ترى أنه غير جائزٍ أن يُقال : ضربتُ لزيدٍ ، وأكرمتُ لعمروٍ ، وأنتَ تُريدُ : ضربتُ زيداً ، وأكرمتُ عمراً . ومهما ثبتتْ به روايةٌ صحيحةٌ أُلحِقَ به »[٣]. ومؤدى كلامه أن « اللام » يجوز حذفها بدليل قوله : والمعنى واحد ، إلا أن ميله إلى عدم حذفها وبالتالي أصالتها يرجح عندنا بدليل ما نقله عن المفسرين من أنّ الفعل على التضمين ، وأنَّ إدخال « اللام » إنما مما سمع وحفظ لا ما قيس عليه ، فحذفها مما سمع وليس بلازم .

وكصنيعه عند حديثه في باب لام إنَّ ، وأنها تدخل مؤكدة للخبر ،

---

(١) (كتاب اللامات) ٣١ . تحقيق : مازن المبارك ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٢) النمل : من آية ٧٢ .

(٣) (كتاب اللامات) ١٤٧ .

كما تدخل إنَّ مؤكدة للجملة على مذهب سيبويه . وقد قاده هذا للحديث عن « الباء » في خبر « ما » و« ليس » وهي موضع زيادة عند بعض العلماء ، ونقل قول الفراء في ذلك ، وخلاصته أنَّ « إنَّ » بإزاء « ما » ، و« اللام » بإزاء « الباء » . ثم نقل ما اعترض في هذا الموضع « فقيل : وأيُّ فائدةٍ في إدخالِ « الباء » في خبر « ما » و« ليس » في قولك : ما زيد بقائم ، وما عبدالله بقائم ؟ ونحو قوله :

(أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ) [1]

(وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا) [2]

و (مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ) [3]

وما الفائدة في إدخال « الباء » ها هنا ؟ فكانَ جوابُ النحويين كلّهم في ذلك أنْ قالوا : أُدخِلَت « الباءُ » في الخبر مُشدِّدةً للنفي مؤكِّدة له . وقال الزَّجاج : هذا قولٌ جيد ، والذي عندي فيه أنّ « الباء » تُؤْذن بالنفي ، وتُعلِمُ أنَّ أول الكلام منفيٌّ ؛ لأنه يجوز أن يسمع السامعُ إذا قيل له : ما زيدٌ قائمًا ، آخرَ الكلام دون أوله لإغفاله عنه وشُغْل قلبه ، فيجوز أن يظنه محقَّقًا من قولهم : كان زيدٌ قائمًا ، وأمسى زيدٌ قائمًا ، وما أشبه ذلك ، فإذا قيل : ما زيد بقائم ، فسمع بقائم ، علم أنَّ الكلام منفيٌّ لا محالة ، فهذه فائدةُ « الباءِ » ، وجُعلَتِ «اللام» بإزائها في التحقيقِ »[4] . وقد شاعت عبارته وما رآه من تعليل عند من بعده ، والمهم أن « الباء » التي قيل بزيادتها هنا أصلية عند النحويين ومعناها

---

(١) الزُّمر : من آية ٣٦ .

(٢) يوسف : من آية ١٧ .

(٣) إبراهيم : من آية ٢٢ .

(٤) (كتاب اللامات) ٧٢ - ٧٣ .

تشديد النفي والتأكيد له وأنها بإزاء «اللام» ، « واللام » أصلية ولا يقاس زائد على أصلي وإنما أصلي على أصلي . وقد كرر هذا المعنى بعدُ فأشار إلى مذهب سيبويه والبصريين من جواز دخول «اللام » في الخبر وخروجها، وأنَّها زيادة في التوكيد ، والزيادة في التوكيد جائزٌ أن يُؤتى بها وجائزٌ ألاَّ يؤتى بها، فإذا أُتي بها كان أشدَّ للتوكيد وأبلغَ ، وإذا لم يؤت بها كان في«إنَّ » كفاية[١] .

وهذا متسق مع ما يذهب إليه البلاغيون في أضرب الخبر . ثم نقل مذهب الفراء في ذلك «« وهو مولَّدٌ من هذا المذهب ، فليس دخُولها وخروجُها سواءً ؛ لأن الكلام عنده ، يقع جواباً للنفي ؛ فقولك : إنَّ زيداً قائمٌ ، جواب من قال : ما زيد قائماً ، وقولك : إن زيداً لقائم ، جواب من قال : ما زيد بقائم ، وقد مضى شرح هذا فيما مضى من الباب . وإنَّما قلنا إنَّ هذا المذهب مأخوذٌ من مذهب سيبويه ؛ لأنَّ قولك : ما زيدٌ بقائمٍ أشدُّ توكيداً للنفي من قولِك : ما زيدٌ قائماً ، فكذلك دخول «اللام» في الجواب وخروجُها »[٢] . ونَقْلُه هذا عن سيبويه والبصريين والفراء يثبت أصالة « الباء » في خبر « ما » و« ليس » قياساً على أصالة « اللام » في خبر إنَّ . وعدم مجيء « الباء » ، أو « اللام » خاضعٌ لرغبة المتكلم في تأكيد كلامه أكثر أو العكس .

وقد أشار إلى زيادة « إنْ » عند حديثه عن اللام التي تلزم « إنْ » فبيّن أنواعها ؛ ومنها : أن « تكون زائدة . كما تقول : لمّا إنْ جاء زيدٌ أحسنت إليه ، والمعنى : لما جاء زيد ، و« إنْ » زائدة »[٣]. وقد استصوب المحقق أن تكون « أنْ » لا « إنْ » ؛ لأنَّ « أنْ » المفتوحة هي التي ذكر العلماء زيادتها بعد «لما» ، ولعله سهو من المصنف .

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٧٦ .

(٢) (المصدر السابق) ٧٦ .

(٣) (المصدر السابق) ١١٣ .

هذا مجمل قول الزّجاجيّ في الزيادة والأصالة في كتابيه « كتاب حروف المعاني والصفات » و « كتاب اللامات » ، وخلاصته أنه ذكر في الأول الزيادة وفسرها بالطرح أو عدم الإخلال بالإعراب والمعنى ، أو تغيير الإعراب ، ومعناه أن دخول الحرف كخروجه لا يؤثر إعرابًا ولا معنًى أو يغير الإعراب فقط ولا يؤثر معنًى ، كما ذكر مصطلح اللغو فيما نقل عن الخليل ، والحشو من غير تعريف له أو تنظير بمثال . والصلة من غير تعريف أيضًا وإن ذكر مثالاً أسقط الحرف منه عند بيان المعنى فيما سوّغ في الثاني لـ«لامٍ» قال بعض العلماء بزيادتها حملاً على التضمين ، وعلى أن المسألة خاضعة للسماع في ذلك ، كما سوّغ لمجيء « الباء » في خبر « ما » و « ليس » وأنها بحذاء « اللام » في خبر « إنَّ » ، ومعناه أنها أصلية خلافًا لما نقله بعض العلماء فيها من زيادة ، وكانت حجته في ذلك كلام سيبويه والبصريين والزّجاج والفراء .

الرمــانـــــي :

أبو الحسن علي بن عيسى « ت :٣٨٤ هـ » ، له آثار عديدة في التفسير والبلاغة وعلوم العربية ، منها مصنفه : « كتاب معاني الحروف » الذي بدأه بالحروف الأحادية ، ثم الثنائية ، ثم الثلاثية فالرباعية ، ومنهجه فيه أنه يعرض لذكر الحرف أعامل هو أم هامل ؟ ثم يبين استعمالاته المختلفة بناء على ما ذكره النحاة في ذلك . ومما أشار إليه زيادة « الباء »، و« الفاء »، و« الكاف»، و« الواو » ، و« إنْ » ، و« لا » ، و« ما » ، و« من » ، و« أنْ » . والمصطلح الذي تردد عنده الزيادة ، وهي ترتبط بالتوكيد في مواطن محدودة ، كما في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا) (١)

قال : « والمعنى : كفى اللّه ، ولكن « الباء » دخلت للتوكيد » (٢) .

وقوله تعالى :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) (٣)

قال : « وقد زيدت توكيداً » (٤) يريد « لا » .

وقوله تعالى :

(وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا) (٥) .

---

(١) النساء : من آية ٧٩ .

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٣٧ ، تحقيق : د . عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(٣) الحديد : من آية ٢٩ .

(٤) (كتاب معاني الحروف) ٨٤ .

(٥) العنكبوت : من آية ٣٣ .

قال : « أنْ » الزائدة نحو : لما أن جئتني أكرمتك . المعنى : لما جئتني أكرمتك ، إلا أنك أتيت بأن للتوكيد ، ونظّر بالآية ، وقال : إنها بمعنى : لما جاءت رسلنا[١] . مقدرًا إسقاط « أن » ، إلا أنها مفيدة التوكيد . وقد عجبت لأنه ذكر الآية في موطن آخر وجعل « أنْ » بعد « لما » زائدة فقط[٢] ، وفي موطن ثالث زائدة دخولها كخروجها[٣] . وكأن الزائد هنا دخوله كخروجه .

وقد تكرر هذا المصطلح عنده مرة أخرى عند حديثه عن « « اللام » الزائدة التي دخولها كخروجها ، نحو قوله :

لَمَا أَغْفَلْتُ شكرك فاصطنعني

فكيف ومن عطائِكَ جُلُّ مالي ؟

أراد : ما أغفلت شكرك ، فزاد « اللام »[٤]. وإن لم ينظّر بآية قرآنية .

كما ذكر مصطلح اللغو عند حديثه عن زيادة « ما » ، « وذلك نحو قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) [٥]

أي : فبرحمة . ومثله :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) [٦] .

---

(١) انظر : (كتاب معاني الحروف) ١٦٣ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٧٣ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١٣٣ .

(٤) (المصدر السابق) ١٤١ – ١٤٢ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٦) النساء : من آية ١٥٥ .

أي : فبنقضهم [١] » . ولعله متابع سيبويه في المصطلح ، ولعل اللغو عنده معناه عدم الأثر الإعرابي ، لأنه ذكر بعد ذلك أن قوله تعالى :

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) [٢]

« ففيه قولان ؛ أحدهما : أن « ما » لغو ، والتقدير : إن اللّه لا يستحي أن يضرب مثلاً بعوضة . والثاني : أن « ما » نكرة ، و (بعوضة) بدلاً منها يسد مسد الوصف » [٣] . ثم ذكر وجهين على رفع (بعوضة) . وهذه المقابلة في جعل « ما » في الوجه الثاني لها محل أو موقع من الإعراب في مقابل اللغو الذي ذكره في الوجه الأول يقوّي أن المراد باللغو عنده الإعراب لا المعنى. ثم إن الحرف لما كان له موقع من الإعراب دخل في نسيج العلاقات وارتبط بما قبله وبما بعده وتأثر بهذه العلاقات وتفاعل مع البناء اللغوي ، وهذا بخلاف الحرف الذي ليس كذلك والذي لم يدخل في نسيج التركيب ولم يرتبط بما قبله ولا بما بعده ، وإنّما وقف في عمله جامداً لا يتشرب شيئاً مما قبله ولا مما بعده ، وهذا ما يوصف باللغو أو بالطرح أو بالمقحم ، أو كما عبروا . وقد عبّر عن هذا اللغو الذي ذكره في آيتي آل عمران والنساء في موطن آخر بأنه صلة ، وقال : أي : بنقضهم ، وفبرحمة من اللّه [٤]. وكأن الصلة عنده تعادل اللغو على ما فهم من كلامه .

ومن منهجه في إثبات الزيادة أنه قد يعرضها قولاً واحداً ، كما صنع في قوله تعالى :

---

(١) (كتاب معاني الحروف) ٩٠ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) (كتاب معاني الحروف) ٩٠ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ١٥٥ .

﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١)

حيث قال : « والمعنى : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة (٢) » . بإسقاط «الباء» مع المفعول .

وقوله تعالى :

﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ (٣)

و ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ (٤)

حيث قال : إنَّ « مِنْ » تكون زائدة في النفي ، أي : ما لكم إله غيره ، وفما أوجفتم عليه خيلاً (٥) .

أو يذكر الزيادة ، ويعرض وجهًا آخر على الأصالة ثم يجعل فيه بعدًا ولا يرده قاطعًا ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٦)

حيث نقل عن ابن السراج أن « الباء » « ليست بزائدة ، والتقدير : كفى والاكتفاء بالله ، وهذا التأويل فيه بُعدٌ لقبح حذف الفاعل ؛ ولأن الاستعمال يدل على خلافه ، قال عبد بني الحسحاس :

---

(١) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٣٨ .

(٣) الأعراف : من الآيات ٥٩ ، و ٦٥ ، و ٧٣ ، و ٨٥ ؛ وهود : من الآيات ٥٠ ، و ٦١ ، و ٨٤ .

(٤) الحشر : من آية ٦ .

(٥) انظر : (كتاب معاني الحروف) ٩٧ .

(٦) النساء : من آية ٧٩ .

عميـرة ودّع إن تجـهـزت غـاديـــاً

كفى الشيب والإســـلام للمرء ناهياً

فهذا كما تقول : كفى اللّه »(١) . ولعل الصواب في تقدير ابن السراج كفى الاكتـفـاء باللّه ، على أن الفعـل « كفى » دل على الاكتـفـاء المحذوف والـذي هـو فـاعـل . وعليـه فـ « البـاء » أصليـة وليست داخلة على الفـاعل ، وأمّا رد الرمـاني لهذا الوجـه فيبعد عندنا لأن الحذف مقصد من مقاصد البلاغيـين إيجازاً . وأمـا الاستعمال فإنها طرائق في الإبانة والقياس عليـها بعيد ؛ لأن (كفى) في الشعر فعل ماضٍ مراد به الإخبار ، أما الآية فلفظه الخبر ومعناه الأمر .

وقوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ) (٢)

حيـث قـال : « والمعنى : ليس مـثله شيء ، ولا يجـوز أن تكون غـيـر زائـدة ، لأنّـه يصـير كفراً ، وذلك أنه يكون إثبات مثل ، ونفي التشبيه عن ذلك المثل ، ويصير كأنّـه قال : ليس مثل مثله شـيء . وأجاز محمد بن جرير الطبري أن تكون غيـر زائدة ، ولكن يكون (مـثل) بمعنى ذات على حدّ قـولك : مـثلك لا يفعل كذا ، أي أنت لا تفعل كذا ، وعلى هذا قوله تعالى :

(فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ) (٣)

على قـراءة من أضـاف ؛ لأنه إنما يجب عليه جـزاء نفس مـا قـتل ، لا

---

(١) (كتاب معاني الحروف) ٣٧ .

(٢) الشورى : من آية ١١ .

(٣) المائدة : من آية ٩٥ .

جزاء مثل ما قتل ، والمِثْل كالمَثَل في هذا . ومنه قوله تعالى :

﴿ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ (١)

إنما يريد : كمن هو في الظلمات واللّه أعلم ، فكان التقدير عنده : ليس كذاته شيء ، أي ليس مثل ذاته شيء . وهذا التأويل فيه بُعْدٌ ؛ لأن المِثْل إنّما يُكنى به عن ذات الشيء في الأناسيّ ؛ لأنَّ بعضهم مثلٌ لبعض في بعض الأحوال ، واللّه تعالى لا مثل له »(٢) . ولم أجد هذا الرأي عند الطبري في تفسيره . ونقول : وإن كُنِّي عن ذات الله بمثل فإن الكلام على النفي ؛ نفي ان يكون كذات اللّه شيء .

أو يذكر الزيادة ، ثم يعرض وجوهًا أخرى على الأصالة ناقلاً لها مضعّفًا ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾ (٣)

حيث قال : « والمعنى : فجزاء سيئة مثلها . وهو قول أبي الحسن . وقد قيل : الخبر محذوف ، و«الباء » في موضع الحال ، وهي متعلقة بمحذوف ، والتقدير : فجزاء سيئة كائنًا بمثلها واجب . وقيل « الباء » تتعلق بنفس (جزاءُ)، والخبر محذوف أيضًا »(٤) . ويبيّنُ هنا أثر اتساع مذهب الأخفش في القول بزيادة « الباء » .

أو يذكر الزيادة على أنها الظاهر من الكلام ، ثم يجوِّز وجهًا آخر على

---

(١) الأنعام : من آية ١٢٢ .

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٤٨ - ٤٩ .

(٣) يونس : من آية ٢٧ .

(٤) (كتاب معاني الحروف) ٣٨ .

الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ) [١]

حيث قال : « والمعنى : إن الموت الذي تفرون منه إنه ملاقيكم ؛ لأن الكلام لا وجه للجزاء فيه ؛ لأن الموت فروا منه أو لم يفروا يلاقيهم ، هذا هو الظاهر . ويجوز أن يكون في الكلام معنى الشرط ، كأنهم ظنوا أن الفرار من الموت ينجيهم »[٢] . وكلامه الأخير مستنبط من كلام سيبويه عن الخليل في الآية[٣] .

وقد يخالف مسلكه في إثبات الزيادة بعرض آراء العلماء ، وترجيح وجه على الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ)[٤]

حيث قال : « ففيه ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن « لا » زائدة ، كأنه قال : أقسم بيوم القيامة . وهذا القول فيه نظر أيضاً ؛ لأن « لا » لا تزاد أولاً . والثاني : أنها بمعنى ألا ، وفيه نظر أيضاً لأنه لا يعرف له نظير . والثالث : وهو الوجه أن « لا » رد لكلامهم ، وذلك أن القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة ؛ فيأتي الجواب عما في سورة أخرى ، فكان « لا » ردٌ لما تكرر من إنكار البعث ، ثم قال : (أقسم بيوم القيامة) .

فأعلم الله تعالى أنّه يقسم بيوم القيامة ، ولا يقسم بالنفس اللوامة »[٥] . والقول الثالث قاله الفراء وارتضاه ولم ينسبه الرماني له ،

---

(١) الجمعة : من آية ٨ .

(٢) (كتاب معاني الحروف) ٤٥ .

(٣) انظر : ص ٢٣ – ٢٤ من البحث .

(٤) القيامة : ١ .

(٥) (كتاب معاني الحروف) ٨٤ .

وكذا القول الأول نقله الفراء إلا أنه لم يرتضه[١] . وكذا لم ينسبه الرماني له .

أو عرض الآراء دون اختيار أو ترجيح ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا) [٢]

حيث نقل خلاف العلماء في « واو » (وفتحت) « فذهب المبرد إلى أن « الواو » زائدة ، والتقدير : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها ، وأنشد :

فلمّا أجزنا ساحةَ الحي وانتحى

بِنا بَطْنُ خبتٍ ذي قِفافٍ عقنقلِ

قال : والمعنى : فلما أجزنا ساحة الحي انتحى ، و« الواو » زائدة ، واعتفى الخليل من الآية والقول فيها ، وتكلم على البيت فقال : جواب « لما » محذوف ، والتقدير : فلمّا اجتزنا ساحة الحي خلونا ونعمنا ، ويجيء على قوله أنّ الجواب في الآية محذوف ، والتقدير : حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا . وذهب بعض المفسرين إلى أنّ « الواو » ها هنا تدل على أنّ للجنة ثمانية أبواب ، قال : لأنّ العرب تستعمل «الواو» فيما بعد السبعة ، واحتج على ذلك بقوله تعالى :

(وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ) [٣]

وكان علي بن عيسى يصحح هذا القول » [٤] . وما ذكره عن اعتفاء الخليل من الآية والقول فيها ، وتكلّمه على البيت فقط يخالف ما نقله سيبويه

---

(١) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ٢٠٧ .

(٢) الزمر : من آية ٧٣ .

(٣) الكهف : من آية ٢٢ .

(٤) (كتاب معاني الحروف) ٦٣ – ٦٤ . ويريد علي بن عيسى الربعي .

عن الخليل في الآيــة من أن العـرب قــد تتـرك في مـثل هــذا الخـبــر في كلامـهــم ، لِعلْم المخبَرِ لأيٍّ شـيء وُضع هذا الكلام [1] . وأما كونها واو الثمانية فموطن خلاف ؛ لأن « الواو » لم تدخل على العدد ثمانية ، بل وليس في الآيــة ذكر لعدد .

وبعد فإن الرماني من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة جداً ، والتي ارتبطت بفائدة التوكيد في مواطن محدودة ، وقد تكرر منه تعريف الزائد بأنه ما كان دخوله كخروجه ، وكذا اللغو والذي يعني ضياع لحمة الإعراب فيما نظن ، كما ذكر الصلة والتي تعادل اللغو كما فهم من كلامه . وكان من منهجه في إثبات الزيادة عرضـها قولاً واحداً ، أو ذكرها وعـرض وجه آخر بالأصالة ثم جعله بعيداً أو نقله مضعفاً ، أو ذكر الزيادة على أنها الظاهر من الكلام ، ثم تجويز وجه آخـر على الأصـالة . وقـد خـالف مـا مـضى فـرجح الأصالة في موطن واحد فقط فيما وقعت عليه ، أو عرض الآراء دون ترجيح بين الأصالة والزيادة .

---

(١) انظر : (الكتاب) ٣ : ١٠٣ ، وكذا ص ٢٤ من البحث .

ابن جنّــــيّ :

أبو الفتح عثمان بن جنيّ « ت : ٣٩٢ هـ » ، إمام العربية ، له مؤلفات عديدة أهمها : « الخصائص » ، و « سر صناعة الإعراب » ، و « المنصف في شرح تصريف المازني » ، و « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات » .

وكتابه : « سر صناعة الإعراب » غنيّ بدراسة حروف المباني مما يتصل بعلم التصريف إعلالاً وإبدالاً وزيادة وحذفًا ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث قال : « وليس غرضنا في هذا الكتاب ذكر هذه الحروف مؤلفة ، لأن ذلك كان يقود إلى استيعاب جميع اللغة ، وهذا مما يطول جداً ، وليس عليه عقدنا هذا الكتاب ، وإنما الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردة ، أو منتزعة من أبنية الكلم التي هي مصوغة فيها لما يخصها من القول في أنفسها »[(١)]. غير أنه عرض –مع ذلك– لحروف المعاني المفردة ، كما سنرى . وقد أُخذ عليه ذلك، وعُدَّ من باب الاستطراد ؛لأنه لا يدخل في موضوع الكتاب ، كحديثه عن « فاء » العطف والإتباع ، و « فاء » العطف دون الاتباع ، و « الفاء » الزائدة ، و«الفاء» في قولهم « خرجت فإذا زيد » ... الخ ، وهذه كلها من موضوعات علم الإعراب ، وعُلِّل لمثل هذا الاستطراد على أنه إنما دَرَسَ هذه الأدوات ؛ لأن كلاً منها يتكون من حرف واحد[(٢)] .

وعليه فإن حديث ابن جني عن حروف المعاني أتى عرضًا خلال بيانه لخواص الحرف المفرد، وكان مما أشار إليه زيادة « الباء » ، و « الفاء » ، و « الكاف » ، و « اللام » ، و « الواو » حسب ترتيب المعجم . فأمَّا « الباء »

---

(١) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٥ . دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

(٢) انظر : مقدمة محقق (سر صناعة الإعراب) ٤٣ – ٤٤ .

فقد عرض فيها ابتداء لمعنى الزيادة ، وأنها ما جيء فيها بالحرف توكيداً للكلام ولم تحدث معنًى ، حيث قال : « ومعنى قولي « زيدت » أنّها إنّما جيء بها توكيداً للكلام ، ولم تحدث معنًى ، كما أنَّ « ما » من قول عز اسمه :

(فَبِمَا نَقْضِهِم) [١]

و (عَمَّا قَلِيلٍ) [٢]

و (مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ) [٣]

إنما تقديره : فبنقضهم ، وعن قليل ، ومن خطيئاتهم – وذلك نحو قوله تعالى :

(أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ) [٤] تقديره : كافياً عبده . وقوله :

(أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) [٥] أي : ألست ربكم ؟

(وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا) [٦] أي : مؤمناً لنا .

(وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ) [٧] » [٨] .

ثم عرض لقوله تعالى :

---

(١) النساء : من آية ١٥٥ .

(٢) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٣) نوح : من آية ٢٥ .

(٤) الزُّمر : من آية ٣٦ .

(٥) الأعراف : من آية ١٧٢ .

(٦) يوسف : من آية ١٧ .

(٧) الشعراء : ١١٤ .

(٨) (سر صناعة الإعراب) ١٣٣:١ .

(تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ) (١)

فذكر ما ذهب إليه كثير من الناس أن «الباء» فيه زائدة ، وأن تقديره : تُنْبِتُ الدُّهن . وهو عند حُذّاق أصحابه على غير وجه الزيادة وأن تأويله عندهم – واللّه أعلم – تُنبت ما تنبته والدِّهن فيها ، كما تقول : خرج زيد بثيابه ، أي وثيابه عليه ، وركب الأمير بسيفه ، أي : وسيفه معه(٢) . يريد المصاحبة والملابسة . ثم عرض لقوله تعالى :

(وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ) (٣)

وأنَّ تقديره – واللّه أعلم – ولا تلقوا أيديكم . وأنَّ هذا واسع عنهم جدًا(٤) . ويبدو ميله هنا إلى أصالتها . ثُمَّ عقَّب بأنَّ ما مضى فيه زيادة «الباء» مع الفضلة أي : المفعول ، وفيه معظم زيادة « الباء »(٥) . ثم أشار إلى زيادتها مع أحد جزأي الجملة التي لا تنعقد مستقلة إلا به ، وذلك على ثلاثة أضرب ؛ أحدها : المبتدأ ، والآخر الخبر ، والآخر الفاعل . وضرب لزيادتها في خبر المبتدأ بقوله تعالى :

(جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا) (٦)

ونقل ما ذكره أبو الحسن من زيادتها ، وأن التقدير عنده : جزاء سيئة مثلها ، مستدلاً بقوله تعالى :

---

(١) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٢) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٤ .

(٣) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٤) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٦ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٣٧ .

(٦) يونس : من آية ٢٧ .

(وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا) (١)

وعقب على ذلك بأنّه مذهبٌ حسنٌ واستدلالٌ صحيحٌ ، إلا أنَّ الآية قد تحتمل ، مع صحة هذا القول ، تأويلين آخرين تكون بهما « الباء » أصلية ؛ أحدها : أن تكون « الباء » مع ما بعدها هو الخبر ، فكأنه قال : جزاء سيئة كائن بمثلها . والآخر : أن تكون « الباء » متعلقة بنفس الجزاء ، ويكون الجزاء مرتفعًا بالابتداء ، وخبره محذوف ، كأنه قال : (جزاء سيئةٍ بمثلها) كائن أو واقع (٢) . ولعل فيما ذكره من تأويلين آخرين يرجّح قوله بأصالتها على صحة استدلال أبي الحسن فيما يراه . وضرب لزيادتها في الفاعل بقوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ) (٣)

وأنّه إنّما هو : كفى اللّه ، وذكر إجازة أبي بكر محمد بن السري أنَّ كفى بالله ، تقديره : كفى اكتفاؤك باللّه ، وضعّفه لأن « الباء » على هذا متعلقة بمصدر محذوف ، وهو الاكتفاء ، ومحال حذف الموصول وتبقية صلته ، وإنما حسّنه عنده أنه قد ذكر « كفى » فدل على « الاكتفاء » لأنه من لفظه ، فكان بعض الاسم مضمراً وبعضه مظهراً . واختار أن يكون القول في ذلك قول سيبويه : إنه يريد : كفى اللّه(٤) .

وأمَّا « الفاء » فذكر أنَّها « إذا وقعت في أوائل الكلام غير مبنية من أصلها ، فإنها في الكلام على ثلاثة أضرب : ضرب تكون فيه للعطف والإتباع جميعًا ، وضرب تكون فيه للإتباع مجرداً من العطف ، وضرب تكون فيه زائدة

---

(١) الشورى : من آية ٤٠ .

(٢) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٤٠ .

(٣) الأنبياء : من آية ٤٧ .

(٤) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٤١ - ١٤٢ .

دخـولها كخـروجـهـا ، إلاّ أنَّ المعنى الذي تختص به وتنسب إليه هو مـعنى الإتبـاع ، وما سوى ذلك فعارض غير مـلازم لها »[١] . وعليـه فـهو يقرر أن المعنى في « الفاء » هو الإتباع وكل معنًى غير ذلك إنّما هو راجع إليه بما فيه الزيادة . وقد افـترض سؤالاً من قـائل : « فـإذا كـانت « الفـاء » فـي قـولنا : «خرجت فإذا زيد » زائدة ، فأجز : « خرجت إذا زيد » ؛ لأنَّ الزائد حكمه أن يمكن طرحه ولا يختل الكلام بذلك ؛ ألا ترى إلى قوله عز اسمه :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) [٢]

لما كانت « ما » زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن ، فبرحمة من اللّـه لنت لهم ، وكذلك :

(عَمَّا قَلِيلٍ) [٣]

يجـوز في الكلام أن تقـول : عن قليلٍ . فـالجـواب : أنَّ « الفـاء » وإن كانت هنا زائدة ، فإنَّها لازمة لا يسوغ حذفها ، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة ، وذلك قولهم : « افعلْه آثرًا ما » أي : أول شيء ، فـ « ما » زيادة لا يجوز حذفها ؛ لأنَّ معناه : افعله آثرًا مختاراً له معنيًّـا به ، من قولهم : آثرت أن أفعل كذا وكذا »[٤] . وكأنَّ الزيادة عند الشيخ نوعان ؛ زيادة غير لازمة يسوغ معها حذف الحرف ، وزيادة لازمـة لا يسوغ معها حذف الحرف . ثم عرض لبعض آيات ذكر فيها زيادة « الفاء » ، وهي قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ) [٥]

---

(١) (سر صناعة الإعراب) ١: ٢٥١ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٤) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٦١ .

(٥) الجمعة : من آية ٨ .

وردّه بأن « الفاء » إنّما دخلت لما في الكلام من معنى الشرط .

وقوله تعالى :

(فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ) (١)

ونسب زيادة « الفاء » فيها إلى أبي الحسن ، وكذا قوله تعالى :

(أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ .) (٢)

وكذا نسب إليه جوَاز أن تكون حرف عطف . واختار أن تكون غير زائدة ، وأن تكون للإتباع لتعلق ما قبلها بما بعدها . والإتباع عنده – كما فهم من كلامه ، هو الربط . وأخيرًا عرض لقوله تعالى : (لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ) (٣)

ونسب زيادة « فاء » (فلا) إلى أبي الحسن ، وأنه قياس مذهبه في كثرة زيادة « الفاء » (٤) . وعلى نهجه في الاستطراد كتب فصلاً وسمه بأنه اعترض الكلام ، وهو فصل قيّم فلسف فيه لنظرية الزيادة والحذف ، وننقله –على طوله – لدقته ولأنه يؤسس أصلاً من أصول العربية في إحكام بناء الكلام ، حيث قال : « اعلم أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف ، وأنّ أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة . فأما وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أنّ الغرض في الحروف إنّما هو الاختصار ؛ ألا ترى

---

(١) الحديد : من آية ١٣ .

(٢) البقرة : من آية ٨٧ .

(٣) آل عمران : من آية ١٨٨ .

(٤) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١:٢٦٧ – ٢٦٨ .

أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد نابت « ما » عن « أنفي » ، وإذا قلت : هل قام زيد ؟ فقد نابت « هل » عن « أستفهم » ، فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار ، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفًا لأفرطت في الإيجاز؛ لأنَّ اختصار المختصَر إجحاف به . فهذا وجه . وأما وجه ضعف زيادتها فمن قِبل أن الغرض في الحروف الاختصار كما قدمنا ، فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته ؛لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار ، فاعرف هذا ؛ فإن أبا علي حكاه عن الشيخ أبي بكر[1] رحمهما اللّه ، وهو نهاية في معناه . ولولا أنَّ في الحرف إذا زيد ضربًا من التوكيد لما جازت زيادته البتة ، كما أنه لولا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البتة . فإنّما جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريتك على ما به من ضعف القياس . وإذا كان الأمر كذلك ، فقد علمنا من هذا أنّنا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد ، كما أنّا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفًا فقد أرادوا غاية الاختصار ، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز ، ولا حذف ما وضعُه على نهاية الاختصار ، فقد استغني عن حذفه بقوة اختصاره »[2] . وقد كرر هذا المعنى في كتابه : « الخصائص »[3] . وأبرز ما فيه إجازته زيادة الحرف لضرب من التوكيد .

وأمَّا « الكاف » فقد ذكر أنها قد تكون زائدة مؤكدة ، بمنزلة «الباء» في خبر ليس ، و« ما » ، و« من » وغير ذلك من حروف الجر، وذلك نحو قوله عز وجل :

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [4] .

---

(١) هو : ابن السراج .

(٢) (سر صناعة الإعراب) ١: ٢٦٩ – ٢٧٠ .

(٣) انظر : ٢: ٢٧٣ – ٢٨٤ .

(٤) الشورى : من آية ١١ .

حيث قال : « تقديره – واللّه أعلم – ليس مثله شيءٌ ، فلا بدّ من زيادة « الكاف » ليصح المعنى ؛ لأنك إن لم تعتقد ذلك أثبتّ له – عزّ اسمه – مثلاً فزعمت أنه ليس كالذي هو مثله شيء ، فيفسُد هذا من وجهين ؛ أحدهما : ما فيه من إثبات المثل له عزّ اسمه وعلا علوًا عظيمًا . والآخر : أن الشيء إذا أثبتّ له مِثلاً فهو مِثلُ مِثلِه ؛ لأنّ الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضًا مماثل لما ماثله ، ولو كان ذلك كذلك – على فساد اعتقاد معتقده – لما جاز أن يقال : (ليس كمثله شيء) لأنه تعالى مثلُ مثلِه ، وهو شيء ؛ لأنّه تبارك وتعالى قد سمّى نفسه شيئًا بقوله تعالى :

(قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ) (١)

وذلك أن « أيًّا » إذا كانت استفهامًا ، فلا يجوز أن يكون جوابها إلا من جنس ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنّك لو قال لك قائل : أيُّ الطعام أحبُّ إليك ؟ لم يجز أن تقول له : الركوب ، ولا المشي ، ولا نحو ذلك مما ليس من جنس الطعام . فهذا كله يؤكد عندك أنّ « الكاف » في (كمثله) لا بدّ أن تكون زائدة »(٢) . كما أشار إلى زيادة « الكاف » في قوله تعالى :

(أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ) (٣)

على ما ذهب إليه أبو الحسن ، وعطف (الذي) على (الذي) من قوله عزّ اسمه :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ) (٤) .

---

(١) الأنعام : من آية ١٩ .

(٢) (سر صناعة الإعراب) ١:٢٩١ .

(٣) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٤) البقرة : من آية ٢٥٨ .

وقد نقل فيها وجهًا آخر على الأصالة لا تكون به زائدة وعدّه وجهًا حسنًا ؛ وهو ما أجازه أبو علي أن يكون الكلام معطوفًا على المعنى ، وذلك أن معنى قوله : (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه) : أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه ، أو كالذي مرَّ على قرية[١] . وعليه فـ « الكاف » للتشبيه لا زائدة . وهذا يدل على أنه إن ظهر وجه آخر يكون به الحرف أصليًا أخذ به وحسَّنه خلاف ما قاله في آية الشورى .

وأما « اللام » فقد أشار إلى زيادتها في قوله تعالى :

(وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) [٢]

حيث قال : « ليست « اللام » في (لئن) بجواب القسم ، إنّما الجواب (لنذْهَبنّ) ، وعليه وقع الحلف ، و« اللام » في (لئن) إنَّما هي زائدة مؤكدة »[٣] . كما أشار إلى احتمال زيادتها في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) [٤]

حيث قال : « فـ « اللام » في (لقد علموا) لام قسم محذوف مقدر ، ومعناه : واللّه لقد علموا ، واللام في (لمن اشتراه) لام الابتداء ، و (مَنْ) بمنزلة الذي وتقديره – واللّه أعلم – واللّه لقد علموا للّذي اشتراه ما له في الآخرة من خلاق .. وهو مذهب سيبويه . وفيه وجه ثانٍ ذهب إليه غيره ، وهو أن تجعل (مَنْ) شرطًا وتجعل «اللامَ» فيه كالتي تعترض زائدة بين القسم

---

(١) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ٢٩٥ – ٢٩٦ .

(٢) الإسراء : من آية ٨٦ .

(٣) (سر صناعة الإعراب) ١:٢٩٦.

(٤) البقرة : من آية ١٠٢ .

والمقسم عليه ... فيصير التقدير : « والله لقد علموا لئن أحد اشتراه ما له في الآخرة من خلاق » »[١].

وأمّا « الواو » فقد ذكر فيها إجازة البغداديين - يريد الكوفيين - زيادتها في مواضع ، وعقّب بما يراه أصحابه من عدم إجازة زيادتها ، وأن أجوبة ما ذكروا من مواضع محذوفة للعلم بها والاعتياد في مثلها[٢] .

هذه آراء ابن جني في زيادة الحروف معنًى لا مبنًى ، وقد أتى حديثه عنها عرضاً خلال بيانه لخواص الحرف المفرد ، وكان مما أشار إليه زيادة « الباء » ، و « الفاء » ، و « الكاف » ، و « اللام » ، و « الواو » حسب ترتيب المعجم . وأتى حديثه عن زيادة « ما » خلال عرضه لزيادة « الباء » . فأمّا « الباء » فزيادتها عنده نابعة لما لها من فائدة التوكيد ، ورأيته معها يذكر زيادتها في مواطن ، ثم يرده على ما عليه حذّاق أصحابه من غير وجه زيادتها ، أو قوله إن زيادة « الباء » واسع عندهم ، أو تأويله وجوهاً أخرى للحرف على الأصالة ، عدا ما اختاره في أسلوب كفى باللّـه من أنّها زائدة وفاقًا لسيبويه . وأمّا « الفاء » فقد اختار زيادتها وأنّها لازمة لا يسوغ حذفها ، وعلل لدخولها في آيات قيل بزيادتها فيها ؛إما لما في الكلام من معنى الشرط ، أو لأنّها للإتباع ، أو قياساً على مذهب الأخفش في كثرة زيادة « الفاء » . ثم قدّم تنظيراً لقضية الزيادة والحذف ، ومؤداها : أن أعدل أحوال الحروف استعمالها غير مزيدة ولا محذوفة ؛ فأمّا عدم الحذف فلأنّها وُضعت أصلاً اختصاراً . ولو حذفت لاجتمع اختصار على اختصار ، وأمّا عدم زيادتها فلأن الغرض من الحروف الاختصار فإذا زدتها فقد ذهبت إلى النقيض .

---

(١) (سر صناعة الإعراب) ١ : ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٢:٦٤٥ - ٦٤٧ .

والمسلك الوسط في ذلك أنَّ الحرف إنّما زِيد لضرب من التوكيد ، كما حُذف للغاية في الاختصار . وأمَّا « الكاف » فقد نقل زيادتها في آية الشورى وقوّاه من حيث المعنى ، فيما رجّح الأصالة في آية البقرة لاحتمال الحرف وجهًا آخر من المعنى . وأمَّا « اللام » فأشار إلى زيادتها في آيتين ، وإن كانت الزيادة في الثانية أحد احتمالين . وأما « الواو » فقد نقل خلاف البغداديين والبصريين حول زيادتها ، وإن بدا ميله إلى اتجاه أصحابه البصريين من أصالتها . والله أعلم .

الهــرويّ :

أبو الحسن علي بن محمد « ت : ٤١٥ هـ » ، شهر بمصنفه : « كتاب الأزهيــة في علم الحـروف » الذي تناول فـيه كـثـيرًا من الحـروف في اللغة العربيــة . وقد ذكر في مقدمته أنه جمع فيه أبوابًا من النحو قد ذكرها متفرقة في كتابه الملقب بالذخائر(١) .

وكـتـاب الأزهيــة على أنّه من الكتب الأولى في حـروف المعـاني ، فـقـد واكب حـركـة التـأليف في ذلك العـصـر ، بل وتميّز فـيـهـا بوقـوفـه إزاء تعـريف المصطلحـات التي تتـعلق بقـضـيـة الزيادة والأصـالة – على الأقل – في القـرآن الكريم ، وبيـان مـواقف العلمـاء في ذلك وتعليل كلٍ ، كـمـا تميّـز بذلك التنوع الشديد في عرض الشـواهد القرآنية المتصلة بموضوعنا والوقوف إزاء ما يبدو من خـلافٍ فـيـهـا ، مع مـلاحظة أنه لم يتـقـيد بمذهب كـوفيّ أو بصـريّ فـذكـر مـصطلحـات المذهبــين . كـمـا وقـفت منه على نظرات وفـهـم دقـيق لخـصـائص العـربيــة في الإبانة وتمييـز الأسـاليــب بعضـهـا عن بعض ، وكل ذلك مشـيـر –فـي ظنــي– إلــى مـا تميزت بــه عـقـليـتـه من اسـتـيـعـاب التـراث النحـوي وتصنيـفــه تصنيـفـًا دقـيـقـًا ، ولعل ذلــك يعـود إلى بعضٍ مما أومـأ إليــه في مقــدمتــه .

وهو يُصنَّـف مع العلمـاء القـائلين بالزيادة فـي القـرآن الكريم لاتسـاع مذهبــه في ذلك ؛ فقـد ذكر زيادة « مـا » ، و« لا » ، و« أنْ » ، و« مِـنْ » ، و «الواو» ، و« الفـاء » . كـمـا ذكـر جميع المصطلحـات التي تتعلق بالزيادة ، إلا أنه كرر كثيرًا مصطلح الصلة ، كما في قوله تعالى :

---

(١) انظر (كـتـاب الأزهـيـة في علم الحروف) ١٩ . تحـقـيق : عبـدالمعين الملّوحي ، مطبـوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (١)

حيث قال : « معناه : لأن يعلم ، و« لا » صلة ... وإنما جاز الفصل في « لا » ؛ لأنّها قد تزاد في الكلام توكيداً ، كقوله عزّ وجل :

﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ (٢)

والمعنى : ما منعك أن تسجد »(٣) . وعليه فالصلة تقابل الزيادة توكيداً. كما كرر مصطلح الصلة عند بيانه أقسام « ما » ؛ ومنها الصلة ، « ومنه قوله تعالى :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ (٤) ،

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (٥) ،

المعنى : فبنقضهم ميثاقهم ، وبرحمة . و« ما » صلة . وكذلك قوله تعالى :

﴿ مما خطاياهم ﴾ (٦) و ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ (٧) ،

﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ (٨) ،

---

(١) الحديد : من آية ٢٩ .

(٢) الأعراف : من آية ١٢ .

(٣) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٦٦ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٦) نوح : من آية ٢٥ ، وأشار المحقق إلى أنّه أثبتها هكذا كما جاءت في كلا المخطوطين ، وأنها قراءة أبي عمرو . انظر : (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٧٨ : حاشية « ٧ » .

(٧) الاسراء : من آية ١١٠ .

(٨) القصص : من آية ٢٨ .

(جُندٌ مَّا هُنَالِكَ) (١) ،

(قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ) (٢) ،

(وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ) (٣) ،

(عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) (٤) ،

(وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً) (٥) ،

(وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ) (٦) ،

(أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٧) ،

« مـا » صلة في ذلك ، والمعنى : مِنْ خطاياهم ، وأيّـًا تدعـوا ، وأيَّ الأجلين قـضيت ، وقليلٌ هم ، وإنْ تخـافـن من قـوم خـيـانـة ، ويسـمـي بعضُ النحويين : « ما » الصلة زائدة ولغواً ، وبعضُـهم يسميها توكيداً للكلام ، ولا يسميها صلة ولا زائدة ، لئلا يظن ظانٌ أنها دخلتْ لغير معنًى البتة ، وإنّما يُعرف أنَّ الحرف صلة زائدة في الكلام بأن حـذفـه لا يخلّ بالمعنى »(٨) . ولم أعرف وجهًا يستقيم به ما ذكره عن بعض النحاة من أنَّ الحرف مفيد توكيد الكلام من وجه ، وأنَّ حذفه لا يخل بالمعنى من وجه آخر ، في ذات الوقت . وإذا

---

(١) ص : من آية ١١ .

(٢) الحاقـة : من آية ٤١ .

(٣) ص : من آية ٢٤ .

(٤) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٥) الأنفال : من آية ٥٨ .

(٦) يوسف : من آية ٨٠ .

(٧) البقرة : من آية ٢٦ .

(٨) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٧٨ – ٧٩ .

كان الحرف قد دخل لمعنى ، فكيف لا يكون حذفه مخلاً بالمعنى الذي دخل لأجله ؟ . والصلة عند الهرويّ عملها ملغي ، حسبما قال : « واعلم أنّ « ما » إذا كانت صلة لم تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها ، كقوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) (١) ،

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) (٢)

خُفِض ما بعدها بـ « الباء » الزائدة ؛ لأنَّ « ما » صلة ملغاة » (٣).
وعجبت من قوله بـ « الباء » الزائدة ، فكيف يجتمع زائدان متجاوران في لفظة واحدة ، إن صح اجتماعهما ؟

وكرر مصطلح الصلة -أيضًا- عند حديثه عن مواضع « لا » ، ومنها : أن تكون صلة ، ويقال زائدة(٤) . وضرب أمثلة لذلك بقوله « عز وجل :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٥)

معناهُ : ما منعك أنْ تسجد ، و« لا » صلة زائدة . وقال :

(وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ) (٦)

معناه : لا تستوي الحسنة والسيئة . وقال :

(لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) (٧) .

---

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .
(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .
(٣) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٨٢ .
(٤) انظر : (المصدر السابق) ١٤٩ .
(٥) الأعراف : من آية ١٢ .
(٦) فصلت : من آية ٣٤ .
(٧) الحديد : من آية ٢٩ .

معناه : لأن يعلم أهل الكتاب ، و « لا » زائدة »[١] . وتقديره إسقاط الحرف ، يضيع معه جزء كبير من المعنى ؛ لأنّه فسر الصلة الزائدة بأن حذف الحرف لا يخل بالمعنى ، ولا نعلم حرفًا وضع ولم يفد وكان دخوله كخروجه لا يذهب بالمعنى ؟ !

وذكر مصطلح : زائد للتوكيد ، عند حديثه عن مواضع « أنْ » المفتوحة الخفيفة ، ومنها : « أن تكون زائدة للتوكيد ... وقال الله تعالى :

(وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا) [٢]

قال في موضع آخر : (وَلَمَّا جَآءَتْ) [٣]

وقال : (فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ) [٤]

والمعنى : فلمّا جاء البشير »[٥] . والذي أغراه على القول بالزيادة عدم مجيء الحرف «أنْ» في آية أخرى في نفس السورة ، وإن كان لكل مقام .

وكرره عند حديثه عن باب « إمَّا » وأنّها تكون جزاء بمعنى « إنْ » وتكون « ما » زائدة للتوكيد ، وضرب لذلك أمثلة بآيات من القرآن الكريم أربعٍ مقدِّرًا إسقاط الحرف عند بيان المعنى[٦] . وكأن الزائد للتوكيد دخولُه كخروجه يجوز حذفه .

---

(١) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ١٥١ .

(٢) العنكبوت : من آية ٣٣ .

(٣) العنكبوت : من آية ٣١ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

(٥) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٦٨ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ١٤٢ - ١٤٣ .

كما كرر هذا المصطلح عند حديثه عن مواضع « مِنْ » ، وأنَّها تكون زائدة للتوكيد ، ونظَّر بآيات من القرآن الكريم [(١)]؛ ومما ذكره من الأمثلة الموضوعة : « ما جاءني من رجل » ، والمعنى عنده : أيْ : رجلٌ . ثُمَّ عاد وحلل تحليلاً دقيقًا الفرق بين مجيء « مِنْ » ، وعدم مجيئها في مثل هذا الأسلوب – بما ينم عن بصره بفقهِ أساليبِ العربية في الإبانة حيث قال :« واعلمْ أنَّك إذا قلت : «ما جاءني مِنْ رجلٍ » فإنَّ فيه فائدة ومعنًى زائدًا على قولك :« ما جاءني رجلٌ » : وذلكَ أنك إذا قلت : « ما جاءني رجلٌ » احتملَ أن يكون نافيًا لرجُلٍ واحدٍ ، وقد جاءك أكثرُ من رجلٍ واحدٍ ، واحتمل أن يكون نافيًا لجميع جنسِ الرجالِ ، وإذا أدخلتَ « مِنْ » فقلتَ : « ما جاءني من رجلٍ » كنْتَ نافيًا لجميع الجنس ، فـ « مِنْ » ها هنا توجب استغراق الجنسِ ، وكذلك ما أشبهه » [(٢)]. ويمكن أن يتوجه بكلامه هذا لإثبات أصالة « مِنْ » وأنها أفادت استغراق الجنس لا مجرد التوكيد بزيادتها ، فالفرق في المعنى بيّنٌ بين وجودها وجواز سقوطها . كما كرر هذا المصطلح عند حديثه عن مواضع « الفاء » وأنها تكون زائدة للتوكيد في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة . وضرب لذلك شواهد بآيات من القرآن الكريم على أن « الفاء » للتوكيد ، ونسب هذا القول لأبي عمرَ الجرمي وكثيرٍ من النحويين ، ثم نقل عن بعضهم أنَّها إنَّما دخلت في خبر « الذي » لشبه الجزاءِ[(٣)] . وهذا الأخير مستنبط من كلام سيبويه فراجعه .

وذكر مصطلح الإقحام عند حديثه عن مواضع « الواو » ، بقوله : «وتكون مقحمةً – أيْ زائدةً في الكلام – لو لم تجيء بها لكانَ الكلامُ تامًا ،

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٢٦ .

(٢) (المصدر السابق) ٢٣٠ .

(٣) انظر (المصدر السابق) ٢٤٦ – ٢٤٧ .

كقوله عزَّ وجلَّ :

﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾ [١]

المعنى أوْحَيْنا إليه . فتكونُ (أوحينا) جواب (فلمَّا) وكذلك قوله :

﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾ [٢]

المعنى : ناديناهُ ، و« الواوُ » فيه مقحمةٌ . ومثله قولُهُ :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [٣]

المعنى : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها ، فتكون : (فتحت) جواب (حتى) ... واعلم أنَّ « الواو » لا تُقْحَمُ إلاّ مع « لمّا » و« حتّى » ولا تُقْحَمُ مع غيرهما إلا في الشاذِّ ، كقولهم : « ربَّنا ولك الحمدُ » .

المعنى : ربنا لك الحمد ، و« الواو » مقحمة . وقال قتادةُ : إنَّ جواب الجزاء في قوله عزّ وجلّ :

﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [٤]

قوله : ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ [٥]

يعني أن « الواو في قوله : (وأذنت لربها) مقحمة . ومعنى المقحَم أن يكون الحرفُ مذكورًا على نيَّةِ السقوطِ » [٦]. والحق أن في كلامه هذا جرأة

---

(١) يوسف : من آية ١٥ .

(٢) الصافات : ١٠٣ ، ومن آية ١٠٤ .

(٣) الزُّمر: من آية ٧٣ .

(٤) الإنشقاق : ١ .

(٥) الإنشقاق : ٢ ، والأصل مع « الواو » .

(٦) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٣٤ ، ٢٣٦ .

ما كانت ينبغي أن تنسب لكلام الله تعالى من حيث وصف حرف فيه بأنه مقحم ، ثم تعريف هذا المقحم بأنه زائد في الكلام لو لم يجيء لكان الكلام تامًا ، وأنَّه ذكر على نية السقوط .

ويبدو أن هذا الإقحام يقابل الزيادة للتوكيد ؛ لأنه جعل – بعدُ – من مواضع « الواو » : أن تكون زائدة للتوكيد[١] ، وساق لذلك شاهدًا هو قوله تعالى :

(وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) [٢]

ولعل الذي دفعه لجعل الحرف زائدًا للتوكيد ، أنه حمله على قوله تعالى في موضع آخر :

(وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ) [٣]

بدون «الواو » ؛ والهروي يرتضي الصلة ويرتضي الزيادة للتوكيد، ويرتضي الإقحام ، وينبه إلى الفائدة حتى لا يظن ظانٌ أنّها دخلت لغير معنًى البتة . وما فسَّر به الصلة الزائدة بأن حذف الحرف لا يخل بالمعنى ، ثم ما فسَّر به الإقحام بأنه لو لم يجيء لكان الكلام تامًا – يعني أنَّ الصلة الزائدة تقابل –أيضًا– الإقحام عنده .

وذكر مصطلح زائدة ملغاة عقيب تعليقه على « لا » في بيت شعري[٤] . و«كان» في كلام نثري[٥]ولم ينسب الإلغاء إلى القرآن الكريم إلا مرة واحدة[٦].

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٢) الحجر : ٤ .

(٣) الشعراء : ٢٠٨ .

(٤) انظر : (كتاب الأزهية في علم الحروف) ١٥٥ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١٨٧ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٨٢ .

هذا نهج الهرويّ في تناول الزيادة وإطلاقها قولاً واحداً ، غير أنّي وقفت معه على مواطن قد تحتمل تردده في إطلاقها قولاً واحداً ؛ لأنه يذكر في الحروف وجوهاً أخرى ؛ ومنها :

أنّه قد يعرض الرأي البصريّ والكوفيّ في الحرف دون اختيار ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ) (١) ،

و (لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ) (٢) ،

و (فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ) (٣) ،

و (فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَـٰرِقِ وَٱلْمَغَـٰرِبِ) (٤) .

« وما أشبه ذلك ، فقال البصريُّون والكسائيُّ وعامَّة المفسرينَ : إنَّ معناه : أقسمُ ، و « لا » زائدة . وأنكر الفراء هذا القول وقال : لا تكون « لا » زائدة في أول الكلامِ ، وقال : إن « لا » في قوله : (لا أقسم بيوم القيامة) ردٌ لكلام من المشركين متقدم ، كأنهم أنكروا البعث فقيل لهم : لا ، ليس الأمر كما تقولون ، ثم قال : (أقسم بيوم القيامة) . قال أبو بكر بن الأنباري : فعلى مذهبه يحسن الوقف على « لا » ... وقد قرأ بعضُهم : لأقسِمُ ، فجعلها لامًا دخلت على (أقسم) ، مثل : « لأحلف باللّه ليكوننَّ كذا وكذا » »(٥).

وقوله تعالى :

---

(١) القيامة : ١ .

(٢) البلد : ١ .

(٣) الانشقاق : ١٦ .

(٤) المعارج : من آية ٤٠ .

(٥) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ١٥٣ - ١٥٤ ، ١٥٧ .

(يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) (١)

« فقال الكسائيُّ وهشامٌ وغيرهُما : « مِنْ » في هذا الموضع زائدة للتوكيد ، والمعنى : يغفر لكم ذنوبكم . قالوا : وهو بمنزلة قوله :

(وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ) (٢)

المعنى : ولهم فيها كل الثمرات ، وقوله :

(قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ) (٣)

والمعنى : يغضُّوا أبصارَهم ، وقوله :

(وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) (٤)

قالوا : فـ « مِنْ » ها هنا ليست مبعِّضة ، إنّما المعنى : وعدهم اللّه كلهم مغفرة وأجراً عظيماً ، فدخلت « مِنْ » ها هنا للتوكيد . وكذلك قوله :

(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ) (٥)

وقال الفراء : معنى قوله :

(يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) (٦).

---

(١) الأحقاف : من آية ٣١ ، ونوح : من آية ٤ .

(٢) محمد ، من آية ١٥ .

(٣) النور : من آية ٣٠ .

(٤) الفتح : من آية ٢٩ .

(٥) آل عمران : من آية ١٠٤ .

(٦) الأحقاف : من آية ٣١ ، ونوح : من آية ٤ .

أي : يغفرْ لكم من أجل وقوع الذنب منكم ، كما تقول : « قد اشتكيتُ من دواءٍ شربْتـه » ، أي مِنْ أجـلِ الـدواءِ الذي شربتـه ، وقـال أبو اسحـاق الزَّجـاج : معناه : يغفـرْ لكم ذنوبكم ، ودخلت « مِنْ » لتختص الذنوب من سائرِ الأشياءِ ، ولم تدخل لتبعيض الذنوب »[١] .

أو أنه قد يعرض بعد نقل القول بالزيادة تغليطَ بعض النحاة لها غيرمرجحٍ لذلك ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) [٢]

« فقد قال بعض النحويين إنَّ « مِنْ » ها هنا زائدة ، والمعنى : فكلوا ما أمسكن عليكم . وهذا غلطٌ عند سيبويه ؛ لأنَّ « مِنْ » إنما تزاد في غير الواجب خاصّـة ، نحو النّفي والاستفهام ، وهي على مذهبه ها هنا للتبعيض ، أي كلوا منه اللحم دون الفرث والدم ؛ فإنّه محرمٌ عليكم » [٣].

أمَّا نهجه في إثبات الأصالة ، فلم أجد عنده – فيما وقفت عليه – نصّاً صريحاً ينفي فيه الزيادة ويكوّن مذهباً واتجاهاً ، وإنما وجدته في بعض مواطن قيل بزيادة الحرف فيها يخرِّجه على الأصالة من غير إشارة إلى زيادة ، إمَّا ببيان معنًى للحرف أصلي ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ) [٤]

« أي : في الذي ما مكناكم فيه »[٥] فـ « إنْ » ها هنا جحدٌ على رأيه

---

(١) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٢) المائدة : من آية ٤ .

(٣) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٢٧.

(٤) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٥) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٥٣ .

وهي موطن زيادة عند بعض العلماء . وكذا قوله تعالى :

(وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ) (١)

« فإن سأل سائلٌ فقال : قد ذُكرت « مِنْ » في ثلاثةِ مواضعَ فما معناها في كل موضعٍ ؟ فالجواب : أنَّ الأولى لابتداء الغاية ، والثانية : للتَّبعيض على معنى أنَّ الجبال بردٌ يُنزِّل بعضَها ، وأمَّا الثالثةُ فعلى وجهين : التَّبعيض والتبيين ؛ أمَّا التَّبعيض فعلى معنى يُنزل بعضَ البرد ، وأمَّا التبيين فعلى معنى أنَّ الجبال من بردٍ ؛ كما تقول : « الثيابُ من خزّ » (٢). فجعل الثانية للتَّبعيض وهي موطن زيادة عند بعض العلماء ، وكذا الثالثة وإن نقل فيها وجهين إلا أنَّهما على غير الزيادة .

وكذا قوله تعالى :

(وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ) (٣)

« فـ " مِنْ " ها هنا للتَّبعيض ، والفاعلُ محذوفٌ . والمعنى – واللهُ أعلم– ولقد جاءَكَ قصصٌ من نبأِ المرسلين ، فاختُصِر لعلمِ المخاطَب »(٤) . وهو هنا لا يكتفي ببيان كون الحرف مفيداً التَّبعيض ، بل يعقبه ببيان سر حذف الفاعل ، وفي ذلك لمحٌ بلاغي كما ترى . ثُمَّ إنَّ النموذجين السابقين قد يفيان بمذهبه من « مِنْ » في الواجب ، وأنَّه لا يميل إلى زيادتها .

وإمَّا بحمل الحرف على التناوب أو ما عبر عنه بدخول حروف الخفض بعضها مكان بعض ؛ ومنها قوله تعالى :

---

(١) النور : من آية ٤٣ .

(٢) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٢٧ – ٢٢٨ .

(٣) الأنعام : من آية ٣٤ .

(٤) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٣٠ .

(يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)[١]

حيث جعل « الباء » بمعنى « مِنْ » أي : يشرب منها »[٢] . مخرِّجًا حرف « الباء » على الأصالة في موطن قال بعض العلماء فيه بزيادته .

وبعد ، فلئن عُدَّ الهرويّ من العلماء الذين اتسع القول لديهم بزيادة بعض الحروف في القرآن الكريم على نحو ما لمسناه في كتابه ، فقد تميَّز تناوله على ذلك للمسألة بجوانب ؛ منها : وقوفه إزاء مصطلحات الزيادة كالصلة واللغو والتوكيد للكلام والإقحام والإلغاء وتقديمه تسويغًا لذلك . كما تميّز بسوقه الكثير من الشواهد القرآنية دعمًا لمذهبه وإن كان لنا فيها نظرٌ[٣] . ولا نغفل ما له من بعض إشارات يظهر فيها القول بأصالة الحرف من غير إشارة إلى زيادة بجعله للحرف معنًى أصليًا أو حمله على التضمين .

---

(١) الإنسان : من آية ٦ .

(٢) (كتاب الأزهية في علم الحروف) ٢٨٣ .

(٣) انظر : ص ١٤٣ – ١٤٨ من البحث .

المـالقـــيّ :

أبو جعفر أحمد بن عبد النور ، « ت : ٧٠٢ هـ » ، من علماء الأندلس ، شُهر بمصنفه : « رصف المباني في شرح حروف المعاني » الذي نظمه على ترتيب حروف المعجم ، وعرض فيه بالشرح لحروف المعاني واستعمالاتها .

وقد أشار إلى زيادة « الباء » ، و« وإنْ » ، و« أنْ » ، و« الكاف » ، و« اللام » ، و« لا » ، و« ما » ، و« مِن » ، و« الفاء » ، و« الواو » .

وتكرر مصطلح الزائد عنده كثيراً ، وفسَّره بالذي « دخوله كخروجه ؛ لأنَّ النحويين جرتْ عادتهم أن يُسمُّوا « الباءَ » و« الكافَ » و« اللامَ » زوائد، وإنْ كانت لا يجوز أن يستقلَّ الكلام دونها ، لئلاَّ يُظنَّ أنها من نفس الكلمة لكونها متصلة بما بعدها بعض كلمةٍ كالباء من بيت ، والكاف من كلام ، واللام من لُبَد، والتاء من تميم ، فهذا إطلاق . ويطلقون الزائد على ما يستقيمُ الكلام دونه كما في قوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم) (١)

و (فَبِمَا رَحْمَةٍ) (٢)

ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده ولا يمنعه من ذلك ، وإنْ كان معنى لا يصحُّ الكلام دونه ، وذلك كـ « لا » في نحو قوله تعالى :

(وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ) (٣)

بنصب (تكونَ) ، وكـ « لا » الواقعة بين الجارِّ والمجرور في نحو

---

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) المائدة : من آية ٧١ .

قولهم : « جئتُ بلا زادٍ » ، فالزائد الذي عنيت هو الأول الذي يستقيمُ الكلام مع عدمه كاستقامته معه دون الإطلاقين الأخيرين »[١].

وتكرر هذا التفسير للزائد عند حديثه عن مواضع « الكاف » الزائدة فقال : « أن يكون دخولها كخروجها ، نحو قوله تعالى :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[٢]،

وقول الشاعر :

* فصُيِّروا مِثْلَ كعصفٍ مأكُولْ *

وقول الآخر :

* وصالِياتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْنْ *

و«الكاف» في جميع هذه المواضع زائدةٌ لاستغناء الكلام عنها للتأكيد ، لأنَّ معناها معنى « مثل » وهي لا تتعلق بشيء ، وإنّما خفضَتْ بالتشبيه لغير الزائدة كما ذكِر في « الباء » في بابها . ولا يجوز أن تُحْمل هنا على أنَّها اسمٌ لفساد المعنى ، لأن التقدير يكون :« ليس مثلَ مثلِهِ » ، فيُثْبَتُ للّه تعالى مِثْلٌ، ويُنفَى عنه مِثْل آخر، وهذا ظاهر »[٣] . وعليه فـ « الكاف » عنده زائدة دخولها كخروجها يستغني الكلام عنها للتأكيد . ونفى جواز أن تكون اسماً-يريد التشبيه-لعدم استقامة المعنى من حيث إثبات المثل للّه تعالى ، وعليه فالأولى أن تكون زائدة على ما يرى .

---

(١) (رصف المباني في شرح حروف المعاني) ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) الشورى : من آية ١١ .

(٣) (رصف المباني) ٢٧٧ - ٢٧٨ .

كما تكرر عند حديثه عن « الواو » ، ومنها الزائدة وهي التي دخولها كخروجها [١]. وكذا عند حديثه عن « الفاء » والتي تكون زائدة دخولها كخروجها[٢] .

ثم عاد وفسَّر الزائد بأنه ينقسم قسمين عند حديثه عن « لا » :« قسمٌ تكون باقيةً على معناها فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناه بها كمعناه دونَها . وقسمٌ يكون دخولها وخروجُها واحداً » [٣]. وجعل من القسم الأول ما تزاد فيه بمعنى « غير » بين المعطوف والمعطوف عليه ، ومنه قوله تعالى :

﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [٤]

والمعنى في ذلك : غير ، وهي زائدة ، « إلاّ أنّه لا يجوز إخراجُها من الكلام لئلاّ يصيرَ النفيُ إثباتًا ، والمعنى على النفي ، لكن يقال فيها زائدةٌ من حيث وصول عمل ما قبلَها إلى ما بعدها ، وهو اصطلاح النحويين في الزيادة ، كما يقولون في الألف واللام من الذي والتي والآن واللات والعُزَّى ، وأنَّ الزيادة فيها كائنة ، ولكن لا يُستغنى عنها ، وأكثرهُم يصْطلِحُ بالزيادة على ما دخولُها كخروجها ، وكلٌ صحيح »[٥]. وهو هناك في النصوص السابقة اختار أن يكون الزائد دخوله كخروجه بمعنى أن الكلام يستقيم مع عدمه كاستقامته معه ، وهو هنا يقول الزائد من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، على اصطلاح النحويين في الزيادة ، ويصحّح المعنيين هنا وإن اختار هناك . وهذا دالٌ – في ظني – على تردده إزاء تعريف الزائد ؛ فإن لمس حاجة المعنى إلى

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٤٨٦ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٤٤٩ .

(٣) (المصدر السابق) ٣٤١ .

(٤) الفاتحة : من آية ٧ .

(٥) (رصف المباني) ٣٤٢ .

الحرف وإنْ حكُم بزيادته قال : زيادة لا يُستغنى بها عن الحرف . وإن لم يظهر له حاجة المعنى إلى الحرف قال : دخول الحرف كخروجه . وكأنَّ الزيادةَ عنده : زيادةٌ لازمة ، وزيادةٌ غير لازمة ، بدليل أنَّه ذكر القسم الثاني الذي يكون فيه دخول « لا » وخروجها واحدًا كأن تكون زائدة لتأكيد النفي نحو قولك : ما قام زيد ولا عمرو ، والمعنى : ما قام زيد وعمرو ، لأنَّ « الواو » تُشرِك بين الاسمين والفعلين في النفي فلا يحتاج إلى « لا » النافية ، ولكنها زيدت لضرب من التأكيد(١) . ولا أرى فرقًا بين القسمين ؛ فالقسم الأول على رأيه وجود « لا » فيه لازم ، لأنَّه يفيد معنًى ، وكذا القسم الثاني وجود « لا » فيه لازم ، لأنه يفيد معنًى لا يكون بعدم وجوده .

كما تكرر منه هذا التشعب في أنواع الزائد عند حديثه عن «ما» فقال : « أن تكون زائدةً ، وأنواعها في هذا الموضع تتشعَّب ، لكنْ تنحصرفي أربعة أقسام : قسمٌ يكون دخولُها كخروجها ، وقسمٌ يلزمُ في اللفظ ، وقسمٌ تكفُّ عن عمل ما تدخُل معه ، وقسم توطِّيءُ لدخول ما تتصل به للدخول على ما لم يكنْ له دخولٌ عليه » (٢). وجعل من القسم الأول زيادتها بعد « إن » الشرطية ، كما في قوله تعالى :

﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ (٣)

أي : فإنْ تثقفنَّهم ، وبين الجار والمجرور في نحو قوله تعالى :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (٤)

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣٤٤ .

(٢) (المصدر السابق) ٣٨٢ .

(٣) الأنفال : من آية ٥٧ .

(٤) آل عمران : من آية ١٥٩ .

و (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ) (١)

أي : فبرحمة وبنقضهم ، ففي هذا الموضع يجوز دخولُها بالقياس لكثرة وجودها فيها زائدة لمعنى التوكيد (٢). وهو هناك - قبل - جعل هاتين الآيتين من الزائد الذي يستقيم الكلام بدونه ، وهنا مع الذي دخوله كخروجه أي الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه على حدٍّ قوله .

وجعل من القسم الثاني قولهم : ضربتُه ضربًا ما ، وصحَّح كونها حرفًا يفيد التوكيد لا اسمًا في معنى الصفة للتعظيم ، وعلل للزيادة اللازمة الذكر هنا: تِصْلاح اللفظ ؛ إذ هي زائدة في الأصل على الكلمة ، وأفادت فيها معها معنًى يزول بزوالها . وجعل من القسم الثالث اللاحقة لـ « إنَّ وأنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ وربَّ وبين » فتكفها عن العمل . وجعل من القسم الرابع الداخلة على « إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ ورُبَّ » فتوطئها للدخول على الفعل (٣). والقسم الثالث والرابع واحدٌ ؛ لأن « ما » كافة موطئة على قولهم .

وتكرَّر عنده مصطلح الإقحام عند حديثه عن « اللام » الزائدة العاملة ، وأنَّها تكون مقحمة توكيداً بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل والمفعول(٤) نحو قوله تعالى :

(قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ) (٥)

واستعمل مصطلح الزائد ، وجعله مفيداً فائدتين غير التوكيد ؛هما : نفي الجنس واستغراق نفيه عند حديثه عن « مِنْ » الزائدة ، المسبوقة بنفي أو

---

(١) النساء : من آية ١٥٥ ، والمائدة : من آية ١٣ .

(٢) انظر : (رصف المباني) ٣٨٢ - ٣٨٤ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣١٨ - ٣١٩ .

(٥) النمل : ٧٢ .

استفهام أو نهي ، كقولك ما قام من رجلٍ ؛ فهذا لنفي الجنس ، والمعنى : ما قام رجلٌ ، وقولك : ما جاء من أحد ، فهذا لاستغراقه ، والمعنى : ما جاء أحدٌ ، والفرقُ بين نفي الجنس واستغراق نفيه أنَّ الأولى يحتمل ما بعدها أنْ ينفيَ مفرده اللفظيَ أو جنسَه المعنوي ، فيَحْتَمِلُ أنْ تريدَ جنسَ الرجال ، ويحتمل أنْ تريد الرجلَ الواحدَ . وأمَّا الثانية فلا تنفي إلا الجنس بكليّته ولا تبقي منه شيئاً(١) .

هذه مصطلحات المالقيّ في إثبات الزيادة ، وقد كان من نهجه في إثباتها غير ما ظهر سابقًا من إطلاقها قولاً واحدًا ، أنَّه قد يذكر الأصالة عن عالِمٍ ، ثُمَّ يسوِّغ للزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾ (٢) .

حيث قال : « فذكر أبو الحسن ابن عصفور الإشبيلي أنَّ ذلك من الشاذ ، وفيه عندي تسويغُ لدخول « الباء » الزائدة لتصدير الكلام بالنفي ، و« الباء » في تمام فائدته ، فكانت كأنَّها في خبر « ما » إذْ « أَلَمْ » نفيٌ ، كما أنَّ « ما » نفيٌ » (٣).

وقد يذكر احتمال الوجهين الأصالة والزيادة دون اختيار ، كما صنع في قوله :

﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴾(٤) .

---

(١) انظر : (رصف المباني) ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٢) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٣) (رصف المباني) ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) المؤمنون : من آية ٢٠ .

« فيحتمل أن تكونَ « الباءُ » زائدةً ، ويكون التقدير : تُنْبِتُ الدهنَ ، أي: تُخْرِجه . ويُحتمل أن تكون « الباءُ » باءَ الحال كأنَّه قال : تنبتُ شجرُها والدُّهن فيها »[1] .

وعلى موقفه في إثبات الزيادة ، فقد رأيته في مواطن كثيرة جدًا يثبت الأصالة للحرف الذي قيل بزيادته ، وأخذ ذلك أنماطًا شتى ؛ منها :

إشارته إلى إفادة الحرف معنًى أصليًا ، ثم نفي تصحيح الزيادة معللاً لذلك ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[2]

و (أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ)[3]

فذكر أنَّ معنى « الباء » التعجب ، على أن هؤلاء مِمَّن يُتعجبُ منهم أو هذا ممَّا يُتعجبُ منه ؛ إذ لا يَصحُّ التعجبُ من اللّه تعالى لإحاطة علمِه بالكليِّ والجزئي على ما هو عليه سبحانه ، والتعجبُ لا يكونُ إلاّ مما خفي سببُه . ثم نفى صحة كون هذه « الباء » زائدة ؛ لئلا يَفْسُدَ معناها ويخرج الكلام عن التعجب ، وإنْ كان ما بعدها في موضع فاعل عند قوم وفي موضع مفعول عند آخرين[4].

أو إشارته إلى إفادة الحرف معنًى ، ثُمَّ جعل الأصالة أولى من الزيادة درءًا للتناقض ، كما صنع في قوله تعالى :

(لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ)[5] .

---

(١) (رصف المباني) ٢٢٨ .

(٢) مريم : من آية ٣٨ .

(٣) الكهف : من آية ٢٦ .

(٤) انظر (رصف المباني) ٢٢٢ .

(٥) القيامة : ١.

و (لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ) (١)

فـ « لا » النافيةُ هنا نابت منابَ كلامٍ متقدمٍ عليها تقتضي نفيَه مقدرًا لدَلالة ما بعده عليه ، كقولك : لا أقومُ ، في جواب مَنْ قَدَّرَ قد يقول لك : تقوم فهي جوابٌ وردٌ ، ومنه « لا » في الآيتين ، كأنَّها ردٌّ لمن قال : لا تجتمع عظامُ الإنسان ولا تُخْلَقَ مرةً ثانيةً ، ولمن قال : لا يُخْلق الإنسان في كبد ، وكأنَّ المعنى : ليس كما تقولون ، ثُمَّ أقسم بعدَ ذلك . وجعل هذا القول بالأصالةِ أولى من أن تُجعل « لا » زائدة في أول الكلام ؛ إذ الزيادة مع التقديم متناقضان ؛ إذ لا يُقدَّمُ لفظٌ بابه التأخير إلاَّ اعتناءً به واعتمادًا عليه ، ولا خفاءَ بتناقض هذا مع إرادة زواله(٢).

أو إشارته إلى إفادةِ الحرف معنًى ، وجعلِ الزيادة موضعًا آخر من مواضع الحرف مقابلاً لهذا المعنى الذي ذكره في الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ) (٣)

فجعل « إنْ » حرفًا للنفي كـ « ما » و « ليس »(٤) . وجعل الزيادة موضعًا مقابلاً لهذا المعنى بعد « ما » النافية مثل قولهم : ما إنْ زيد منطلق(٥).

أو إشارته إلى إفادة الحرف معنًى على حذف المفعول ، كما في

---

(١) البلد : ١ .

(٢) انظر : (رصف المباني) ٣٣٢ .

(٣) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٤) انظر : (رصف المباني) ١٨٩ - ١٩٠ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ١٩١ .

قوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ (١)

فـ « اللام » للسببية التي بمعنى « كي » ، والمفعول محذوفٌ ، تقديرُه : « ما يريد الله ذلك كي يجعل ، ولكن يريد ذلك كي يطهركم » ، وإنّما حذف للعلم به(٢) .

أو تسويغه أصالة الحرف مستدلاً على أن أصل الفعل أن يكون متعديًا بالحرف ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَأَنصَحُ لَكُمْ ﴾ (٣)

فـ « اللام » حرف جرٍّ غير زائدٍ ، ومن قال : أنصحكم حَذَفَ حرف الجر، والدليل على أن أصل (أنصح) أن يكون متعدِّيًا بحرف الجر نحو قولك: هذا منصوح له ، كما تقول هذا مقصود إليه ومجرور به(٤) .

أو تسويغه أصالة الحرف تقوية للمعمول ، كما في قوله تعالى :

﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (٥)

فقد أدخل حرف الجر في (الرؤيا) ، و (تعبرون) لا يتعدَّى به لكونه قد قُدِّم عليه فضعفَ عن العمل فيه ، فلذلك دخلَ حرف الجر في مفعوله(٦) .

---

(١) المائدة : من آية ٦ .

(٢) انظر (رصف المباني) ٣١٩ – ٣٢٠ .

(٣) الأعراف : من آية ٦٢ .

(٤) انظر : (رصف المباني) ٣٢٠ .

(٥) يوسف : من آية ٤٣ .

(٦) انظر : (رصف المباني) ٣٢٠ .

أو حكمه للحرف بالزيادة ، ثُمَّ جعله هذه الزيادة راجعة إلى المعاني التي ذكرها في الحرف غير الزيادة ، وقد صنع ذلك بعد حديثه عن « الفاء » الزائدة التي دخولها كخروجها أو اللازمة ؛ فقال : « وفي التحقيق هي في هذا الموضع راجعةٌ إلى أحد البابين – العطف والسببية – ، ولوقوعها في مواضع الزيادة تأويلٌ يخرجُها عنه حيثُ وقعتْ ، فلا ينبغي أن تُجْعَل الزيادةُ معنًى خاصًا بها للاحتمال الداخل في مواضع وقوعها ، فينبغي أن تُحْمَل على أحد الموضعين المتقدَّمين قبل هذا . ولكنْ جَعَلْتُ لها مواضعَ الزيادةِ لذكْرِ الناس لها ، كذلك ولأجل الاحتمال له في بعض المواضع »[١] . ولا أدل على تهافت القول بزيادة « الفاء » مما ذكره المالقيّ ها هنا .

وقد صنع هذا أيضًا عند حديثه عن « الواو » التي دخولها كخروجها وواوات أخرى ، قال : « وهذه الواوات إذا حُققت رجعت لما ذكرنا في مواضعها »[٢]. والمواضع : أن تكون للعطف ، أو حرف ابتداء ، أو للحال ، أو للقسم ، أو بمعنى « مع » ، أو ناصبة للفعل المضارع بعدها[٣] .

ولم يكتفِ بهذا مع « الواو » قاعدة عامة ، وإنما عرض لخلاف البصريين والكوفيين حول زيادتها وأصالتها في بعض الآيات[٤] . وبدا جليًا ميله إلى أصالتها وفاقًا للقاعدة العامة التي ذكرها من زيادة « الواو » .

أو ردّه القول بالزيادة لأنه قليل لا يُقاس عليه ، كما صنع عندما عرض لزيادة « مِنْ » في الواجب عند الكوفيين ، ومنه : « قد كان من مطرٍ » وأنه عند البصريين غيرَ الأخفش مؤوّلٌ ؛ أي حادثٌ من مطر ، أو كائن من مطر ، وبعدُ

---

(١) (رصف المباني) ٤٤٩ .

(٢) (المصدر السابق) ٤٨٧ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٤٧٣ – ٤٨٤ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٤٨٧ .

فهو قليل لا يُقاسُ عليه[١] .

هذا مجمل لآراء المالقيّ في الزيادة والأصالة ووقوعهما في القرآن الكريم ، ونؤكد هنا على أنّه من العلماء الذين اتسع القول لديهم بالزيادة في القرآن الكريم ؛ فقد تكرر منه مصطلح الزائد فيما تعرض له من حروف ، وهو مرة يختار وصف الزائد بأنّه الذي دخوله كخروجه وهو الذي يستقيم الكلام مع عدمه كاستقامته معه . وأخرى يذكر هذا المعنى في مقابل الزيادة التي تكون باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناه بها كمعناه دونها . وعليه فالزيادة فيها لازمة ، وإنّما عنى بالزائدة هنا من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها ، ويجعل كلا الفهمين صحيحًا . وكأنّه إذا ظهر للحرف وجه عند العالم قال زائد لازم ، وإن لم يظهر قال زائد دخوله كخروجه . وثالثة يشقق فيها للزيادة ويقسمها أقسامًا . كما تكرر عنده مصطلح الإقحام توكيدًا ، ووجدته يسوغ بمعاني أخرى غير التوكيد للزيادة كنفي الجنس أو استغراق نفيه . وأقول : إنّ مثل ذلك قد يفسر في ضوء أصالة الحرف لا زيادته لأنّه أفاد معنًى جليلاً .

وفي مقابل هذه النظرة الحاسمة فى إثبات الزيادة وجدته في مواطن أخرى كثيرة جدًا يدفع القول بها على أنماط شتى ؛ كأنْ يجعل للحرف معنًى ثم ينفي صحة الزيادة ، أو يجعل الأصالة أولى من الزيادة درءًا للتناقض ، أو يجعل الزيادة موضعًا آخر من مواضع الحرف مقابلاً للأصالة في الحرف الذي قيل بزيادته ، أو يشير إلى إفادة الحرف معنًى على حذف المفعول ، أو يسوغ لأصالة الحرف مستدلاً على أن أصل الفعل أن يتعدى بالحرف ، أو يحكم للحرف بالأصالة تقوية للمعمول ، كما تكرر منه الإشارة إلى زيادة الحرفين « الفاء » ، و « الواو » ثم عاد ونفى زيادتهما وأن التحقيق أن يرجع في المواطن التي قيل بزيادتهما فيها إلى المعاني الأُول التي ذكرها فيهما . وهو معجبٌ حقًا . كما جعل من غير القياس والقليل زيادة « من » في الواجب .

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣٩١ .

الإربليّ :

علاء الدين علي بن محمد الموصليّ البغدادي « ت : ٧٤١ هـ » ؛ من مؤلفاته : « جواهر الأدب في معرفة كلام العرب » المشتمل على القسم الثالث من أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو قسم الحرف ، فإن والده كان قد وضع له جدولاً ، ذكر فيه البسيط منه والمركب المتمحض الحرفية ، فأبان في هذا الكتاب بياناً مفصلاً ، ورتبه على فصول مندرجة تحت خمسة أبواب (١) .

وقد أشار إلى زيادة « الباء » ، و« الفاء » ، و« اللام » ، و« الكاف »، و« أنْ » ، و« إنْ » ، و« لا » ، و« من » ، و« عن » ، و« في » .

وفسَّر الزائد بالذي لم يؤثر لا لفظاً ولا معنًى ، وذلك حين عرض للحديث عن مواقع « مِنْ » زائدة فقال : « ويجب أن يُعلم أنه متى أفاد دخول الكلمة شيئاً فإنها لا تُدعى زائدة - كالتي يمكن كونها استغراقية ، فإنَّا أخرجناها من المزيدات - وقد أنكر الأخفش على من عدَّها - في قولهم : ما جاءني من رجل - من الزوائد ، وقال : إنها حيث أفادت استغراق النفي لجميع الأفراد ، ووُجد هذا المعنى عند وجودها ، كانت مفيدة معنًى مستجداً ، فلا تسمى زائدة . ونحن أثبتناها فيما أفاد من المعاني المستفادة بها ، فلا نقول - للكلمة - زائدة إلا حيث لم تؤثر لا لفظاً ولا معنًى ، قلت : ولا يخفى صحة وبطلان ذلك على من له أدنى فطانة ، ولقد كنت من قبل حاكماً بأنها في هذه ونحوه غير زائدة ، فلما طالعته ووجدته موافقاً شكرت يد الإصابة»(٢) .

---

(١) انظر : (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب) ٦ - ٧ ، تحقيق : د . حامد أحمد نيل ، مطبعة السعادة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

(٢) (جواهر الأدب) ٣٤٣ .

أراد بالصحة هنا صواب القول بالأصالة ، والبطلان غلط القول بالزيادة . وهو هنا يؤكد قاعدة كلية في النظر إلى الحرف فإذا كان مفيداً لا يُعدُّ زائداً ، وإذا لم يؤثر لا لفظاً ولا معنًى عُدَّ زائداً . وفي ضوء هذا الفهم علل لوجود « مِن » في مثل قولهم : ما جاءني من رجل ، وأنّها « الاستغراقية وهي الداخلة على نكرة منفية ، يمكن أن يكون النفي فيها لواحد من ذلك الجنس ، ويمكن أن يكون مستغرقاً لجميع أفراده ، فإذا دخلت « من » عليها صارت نصاً في الاستغراق للجميع فلذلك سُمِّيت بها ، كقولك : ما جاءني رجل ، فإنه يجوز أن تقول : بل رجلان ، أو ثلاثة ، فإذا قلت : من رجلٍ ، امتنع الإضراب ، وبعض النحاة يجعلها من قسم الزائدة ، وهو سهوٌ ، أمَّا لو قلت ما جاءني من أحدٍ ، فإن « مِنْ » هنا زائدة بالإجماع ، لما في « أحدٍ » من معنى العموم المفقود في « رجل » »[1] ، وما ذهب إليه هنا في هذا النصّ يؤكد ما ذكره في النصّ الذي قبله من حيث كون « من » مفيدةً فلا تُعدُّ زائدة ، وعَدَّ القول بزيادتها سهواً . فيما ارتضى زيادتها قبل لفظ «أحد» . وعلى ذلك فهي غير مفيدة عنده ، لأن العموم المفقود في « رجل » وجد في كلمة « أحد » ، فأغنى هذا العموم عن القول بأصالتها ، وإنَّما هي زائدة . وقد يُرد عليه في ذلك بما ذكره هو نفسه نقلاً عن المبرد عند حديثه عن معاني « من » ، وأنها « وردت لعدة معان ، وذكر القدماء أن معانيها ثلاثة : ابتداء الغاية ، والتبيين ، والتبعيض ، وجاءت مزيدة في غيرهن ، قال المبرد : والأصل في الثلاثة الابتدائية ، والبواقي مفرعة عليها ، ويمكن ردها إليها »[2] . ومعناه أن الزيادة والتبيين والتبعيض إنما ترد إلى الابتدائية .

كما فسَّر الزائد في موطن آخر عند حديثه عن « اللام » الواقعة زائدة،

---

(١) (المصدر السابق) ٣٤٠ – ٣٤١ .

(٢) (المصدر السابق) ٣٣٥ .

بقوله : « وهو كل موضع لو أُسْقِطتْ منه لبقيت الجملة صحيحةً تامةً »[١] . ومؤداه أن الزائد هنا ما صح معنى الجملة بإسقاطه ، وهو في الظاهر مخالفٌ لتعريفه السابق للزائد الذي لم يؤثر لا لفظاً ولا معنًى .

وقد عاد ونقل معنى الزائد عند حديثه عن « لا » الزائدة ، فقال : « ومنها الزائدة ، قالوا – وبه صرح في الإغراب ؛ وهي التي لو اسقطت لما اختل المعنى بحذفها ، وتقع بهذه الصفة في عدة أماكن ؛ أحدها : الزائدة للتنصيص على نفي الاحتمال ، وهي التي تذكر بعد « الواو » العاطفة ، وقد دخل على المعطوف عليه حرف نفي ، عاطفًا كان أيضًا – كما أشير إليه – أولا، أو كان المعطوف عليه مجروراً بإضافة « غير » إليه .. « ومنه قوله تعالى:

﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[٢] »[٣] .

وعليه فـ « لا » زائدة هنا ولا يختل المعنى بحذفها ، وقد ذكر المالقيّ في هذه الآية أن « لا » باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناه بها كمعناه دونها [٤] . وكأن وجودها لازم عنده على زيادتها . وهي عند الإربليّ لا يختل المعنى بحذفها .

والزيادة عند الإربلي قد تفيد التنبيه ، كما ذكر عند زيادة « الفاء » فقال : « وفائدة زيادتها : التنبيهُ على لزومِ ما بعدها لما قبلها لزومَ الجزاء للشرط »[٥] . ولم يذكر لذلك أمثلة .

وقد وجدته في موطن واحد يسوغ لكلا الوجهين : الأصالة والزيادة ، ولا يمنع كليهما معًا ، ويجعل لكلٍ وجهًا يستقيم به الكلام كما صنع في قوله تعالى :

---

(١) (المصدر السابق) ٧٧ .

(٢) الفاتحة : من آية ٧ .

(٣) (جواهر الأدب) ٣١٢ – ٣١٣ .

(٤) انظر : ص ١٥٦ من البحث .

(٥) (جواهر الأدب) ٦٦ .

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ (١)

فنقل الخلاف في « الكاف » :« فقيل : إنّه زائد ،... وقيل : لو لم تكن « الكاف » في (كمثله) زائدة لم يلزم التوحيد من وجهين ؛ أحدهما : أنَّ فيه إثبات المثل ، والنفي قد وقع عن مثله ، لا عنه تعالى . وثانيهما : أنَّ ذاته – سبحانه – مماثلة للمثل ، وإلا لم يكن مثلاً ، فنفي المثل يستلزم نفي ذاته ، وهما ضعيفان . والحق أنه لا يلزم من أصالتها وعدم الزيادة عدم التوحيد لوجهين ؛ أحدهما : أن لفظة « المثل » تستعمل تارة بمعنى الذات ، كما تقول : مثلك لا يفعل كذا ، أي : أنت ، وتارة بمعنى الصفة كما في قوله تعالى :

﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ (٢)

أي : وصفهم كوصفه ، وقوله تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (٣)

أي : الوصف الأعلى . والمِثْل ، والمَثَل ، والمثيل بمعنى واحد ، كالشِّبه ، والشَّبَه ، والشبيه ، فالآية محمولة على أحد المعنيين ، أي : ليس كذاته ، أو ليس كصفته شيء . وثانيهما : أنَّ من المقرر – في علم المنطق أن القضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع ، وأن السلب يصح عن المعدوم ، فيجوز أن يُقال : ليس ابن زيد ذكرًا ، وإن لم يكن له ولد ، ولا ذكر ، ولا أنثى ، ولا خنثى ، بل ولا أن يكون متزوجًا ، فيصح الكلام على ظاهره من غير الحكم بالزيادة . على أن الحكم بالزيادة ليس فيه شيء من ارتكاب المحذور ،

---

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) الجمعة : من آية ٥ .

(٣) النحل : من آية ٦٠ .

ومثله قوله تعالى :

(وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ) (١)

وكذا كل « كاف » دخلت على « مثل » أو دخل « مثل » عليها – صرح به الرضيّ . وقيل : مثل زائدة ، ولا يُحكم إلا بزيادة ما يحتمل الحرفية ؛ لأنّه أولى من الحكم بزيادة الاسم »(٢). فهو هنا نقل حجة القائلين بزيادة «الكاف»، ومؤداها أنّها لو لم تكن كذلك ؛ لأدىّ ذلك إلى إثبات المثل لله تعالى ونفي مثل المثل ، ولأدّى إلى نفي ذاته تعالى عن طريق نفي المثل . وجعلهما ضعيفان من حيث إن المراد بالمثل الذات أو الصفة ، أي ليس كذاته ، ولا كصفته شيء . ومن حيث إن القضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فقوله تعالى : ليس كمثله شيء بإثبات «الكاف » لا يلزم وجود المثل ولا يتعرض لغيره بإثبات أو نفي، وعليه فإن نفي المثل لا يقتضي وجود المثل ، بمعنى أن « الكاف » أصلية . ثم عاد وقرر بعد أن صفى القضية بعرض كلا الوجهين – بأن الحكم بالزيادة ليس فيه شيء من ارتكاب المحذور .

وقد يعرض الوجهين الأصالة والزيادة بصورة تنم عن طريقته العقلية في الاستقصاء والاستدلال والإلمام بأطراف الموضوع من جميع جوانبه ، كما تنم عن حسه في إدراك مناحي بناء الكلام وبالتالي رد ما قد يرد على القرآن الكريم من دعوى التناقض ، مع فقهٍ عالٍ بأساليب الموازنات القرآنية ، وكل ذلك من خلال فكرتي الأصالة والزيادة ، عند حديثه عن زيادة « مِنْ » في الواجب ، حيث قال : « وليُعلمْ أنَّ الكوفيين جوّزوا زيادة « مِنْ » في الإيجاب وتابعهم الأخفش ، واحتجوا بوجوه ؛ منها قوله تعالي في آية :

---

(١) الواقعة : ٢٢-٢٣.

(٢) (جواهر الأدب) ١٤٨ – ١٥٠ .

(إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا) (١)

وفي آية أخرى :

(لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) (٢)

إذْ يلزم منهما كونها في الثانية زائدة ، وإلا لتناقض حكم الآيتين ، فإنَّ الأولى تدل على غفران جميع الذنوب بشهادة التأكيد بقوله (جميعًا) وتصدير الجملة الإسمية بـ (إنَّ) ، وذلك يوجب كونها في الثانية مزيدة ، وإلاّ تعين كونها تبعيضية ، فيلزم التناقض . وقوله تعالى :

(وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ) (٣)

فإنَّه يجب أن تكون فيها مزيدة ؛ لأن التثبيت إنما يحصل إذا كان القصص شاملاً بذكر أخبار جميع الرسل ، فكأنّه قال : نقصُّ عليك أنباء الرسل لنثبت فؤادك ، فتكون زائدة » (٤) . ثم عرض رأي سيبويه ومن تابعه من حيث إنهم « يشترطون لجواز زيادة « مِنْ » كون الكلام غير موجب ، والمراد منه أن يكون نفيًا بجميع أدواته ، أو نهيًا ، أو استفهامًا بـ « هل » دون غيرها من أدوات الاستفهام ، ويجيبون عن أدلة الكوفيين :

«أمَّا الأول فبمنع التناقض بين الآيتين ، وإنّما يلزم أن لو اتحد المحكوم عليه ، وهو غير متحد ؛ لأن المحكوم له بغفران بعض الذنوب قوم نوح –عليه السلام – لأنّها وردت في قصته ، والمحكوم له بغفران جميع الذنوب هم الأمة المحمدية ... ولو سلم أنَّ الغفران يكون بالنسبة إلى أمة واحدة ، لا يلزم عليه

---

(١) الزُّمر : من آية ٥٣ .

(٢) إبراهيم : من آية ١٠ .

(٣) هود : من آية ١٢٠ .

(٤) (جواهر الأدب) ٣٤٤ .

التناقض أيضًا ، لجواز أن يكون غفران الجميع لبعض الأمة ، وغفران البعض لبعضها الآخر ، أو يغفر كل الذنوب التي من حقوق الله ، وبعضها لمن عليه شيء من حقوق البشر ؛ لأنَّ حقوق الله تعالى مبنية على المساهلة ، وحقوق العباد على المضايقة . وأمَّا عن الثاني فبأن نقول : لا نسلم أن التثبيت يستلزم ذكر أخبار جميع الرسل ، بل يكفي فيه ذكر بعضها ؛ لأن اللّه تعالى لم يذكر قصص جميعها ، بدليل قوله تعالى :

(مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ) [١]

فيكون معنى الآية : وكلاً نقص عليك بعض أنباء الرسل ، فلا تكون زائدة ، ويكون المعنى مطابقًا للآية ، ولا يلزم تنافي المدلولين »[٢] .

وقد يعرض وجهي الأصالة والزيادة دون ترجيح كما صنع مع « لا » قبل لفظة « أقسم » [٣].

ومن نهجه في اثبات الزيادة أنه قد يذكر معنًى أصليًا في الحرف ، إلا أنّه يرد جميع مواضع الحرف الأخرى ومنها الزيادة إلى المعنى الأول الأصلي ، كما صنع مع « الباء »[٤] ، و« مِنْ » [٥] فرد الأُولى إلى الإلصاق ، ورد الثانية إلى الابتداء ، نقلاً عن المبرد .

أو أنّه قد يذكر للحرف وجهًا من المعنى يكون به أصليًا دون إشارة إلى زيادته كما صنع عند حديثه عن « الفاء » في قوله تعالى :

---

(١) غافر : من آية ٧٨ .

(٢) (جواهر الأدب) ٣٤٤ – ٣٤٥ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٣١٣ – ٣١٤ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣٦ و ٥١ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٣٣٥ .

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ (١)

فجعلها الواقعة في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط(٢) . وقد تابع في ذلك سيبويه عن الخليل (٣).

وبعد ، فلقد تميز تناول الإربلي للزيادة والأصالة من حيث إنه قد أكَّد على قاعدة كلية في الحرف وهو أنّه متى ما أفاد معنًى مستجدًا عُدَّ أصليًا ، وإنْ لم يفد ولم يؤثر لفظًا ولا معنًى عُدَّ زائدًا . وفي ضوء هذا الفهم وجدناه ينفي كون « مِنْ » الاستغراقية زائدة متابعًا الأخفش في ذلك . ثم إنه فسَّر الزائد في موضع آخر بأنَّه لو أسقط منه الحرف لبقيت الجملة صحيحة ، ونقل أنَّ الزائد هو الذي لو أسقط لما اختل المعنى بحذفه . وقد وجدت في ذلك شيئًا من المخالفة في الظاهر مع رأيه الأول ، ولم أجد لذلك تفسيرًا إلا أن يقال إن الصحة لا تتدافع مع ما يحدث في المعنى من تغير بسبب سقوط الحرف أو ذكره ، فالصحة شيء ووفاء المعنى شيء آخر . وهو من جانب آخر قد يتصادم مع نظر الرجل فيما قدمه في مواطن أخرى من تعليلات جيدة للحرف زيادة وأصالة كصنيعه في كاف (ليس كمثله شيء) ، أو ما قدمه من نهج عقلاني استدلالي حول زيادة « مِنْ » في الواجب ، وبه رد على ما قد يرد على القرآن الكريم من دعوى التناقض من خلال فكرتي الأصالة والزيادة لـ « مِنْ » مثبتًا أصالتها .

---

(١) الجمعة: من آية ٨ .

(٢) انظر : (جواهر الأدب) ٦٥ .

(٣) انظر : ص ٢٣ – ٢٤ من البحث .

المـراديّ :

بدر الدين الحسن بن قاسم « ت : ٧٤٩ هـ » ، ترك آثارًا جليلة في علوم القرآن والعربية . المطبوع منها فقط « الجنى الداني في حروف المعاني » الذي جعله جامعًا لمعاني الحروف ، مشتملاً على مقدمة وخمسة أبواب (١).

وقد وضع في مقدمته حدًّا لتعريف الحرف وسَمَه بأنه أحسن الحدود، وهو ما دل على معنًى في غيره . وأورد اعتراض الفارسيّ على هذا الحد « بالحروف الزائدة ، نحو « ما » في قولهم : إنّك ما وخيرًا ؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأُجيب بأنَّ الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان للكثرة ، بسبب تكثير اللفظ بها ، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى . وهذا معنًى لا يتحصل إلا مع كلام »(٢). إلا أنَّ فكرة الحرف الزائد ليست مطّردة مع هذه القاعدة ، لأنَّه إذا كان يجوز حذف الزائد وإدخاله وإخراجه واحد إعرابًا كما يقولون، فكيف يتأتى معنى التوكيد بإسقاطه ؟ ولا يُتكأ على فكرة أصل المعنى في ذلك وإنّما هي للتوضيح وتقريب المسائل ، لأن الكلام بوجود الحرف خلافه بعدم وجوده .

ثمَّ إنَّ الحرف إذا دل على معنًى في غيره كـ « مِنْ » التبعيضية مثلاً ، فإنّي لا أعرف أنَّها تفيد التبعيض إلا بالاسم الذي يأتي بعدها في سياقها معه . وعليه فإنَّ الحرف الزائد والذي دخوله كخروجه إعرابًا ولفظًا كما يقولون يمكن أن يدل على معنًى في غيره مع أن دخوله كخروجه كما يقولون ؛ لأن المراد صحة البنية النحوية .

---

(١) انظر : (الجنى الداني في حروف المعاني) ١٩ . تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، والأستاذ : محمد نديم فاضل . ط ٢، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

(٢) (المصدر السابق) ٢٢ .

وكـان مما أشـار إلى زيادته من الحـروف « البـاء » ، و« الفـاء » ، و«الكاف» ، و« اللام » ، و« الواو » ، و« إنْ » ، و« في » ، و« ولا » ، و«مِن»، و« وما » ، و« إلى » .

وكان من موقفه في قضية الأصالة والزيادة أنّه قد يذكر الزائد الذي دخوله كخروجه ، في مقابل الزائد من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبل الحرف إلى ما بعده ، في مقابل الزائد للتوكيد ، وذلك كما صنع في أقسام « لا » الزائدة(١) .

وقد يذكر الزائد الذي دخوله كخروجه في مقابل الزائد المفيد معنًى ، كما صنع في « الفاء » الزائدة ، حيث جعلها على ضربين : أحدهما « الفاء » الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، وقد أورد اعتراضاً عليه بسؤال قَدَّره ؛ فإن قلت : كيف تجعلها زائدة ، وهي تفيد هذا المعنى ؟ قلت : إنما جعلتها زائدة ، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ ، ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت « الفاء » في خبره ، تشبيهاً له بالجواب . وإفادتها هذا المعنى لا يمنع تسميتها زائدة (٢) . وكلامه هذا مستنبط من كلام سيبويه الذي لم يشر إلى زيادتها . ولعل الذي دفع المراديّ لذلك هو مجاراة الصنعة النحوية فهي زائدة من وجه استغناء الخبر عن رابط ، وهي مفيدة تشبيهاً لها بالجواب . وجعل في مقابل هذه الزيادة المفيدة في رأيه ، الضرب الثاني والتي دخولها كخروجها والذي لم يقل به سيبويه وإنما قال به الأخفش ، وكأنَّ الزائد عنده هنا في مقابل الضرب الأول لا يفيد معنًى .

وقد يذكر الزائد الذي دخوله كخروجه لتوكيد الاستغراق في مقابل

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٧٠ - ٧١ .

الزائد المفيد التنصيص على العموم ، كما صنع في « مِنْ » الزائدة [١]. وإذا كانت « مِنْ » مفيدة توكيد الاستغراق كانت أشبه بالحروف الأصلية، أمَّا «مِنْ» المفيدة التنصيص على العموم فقد ذكرنا قبل وصف الإربلي لذاكر زيادتها بأنه سهو ، وأنّها متى أفادت معنًى مستجاداً فلا تعد زائدة [٢].

وقد يذكر الزائد لمجرد التوكيد وهو الذي دخوله كخروجه في الكلام ، وذلك عند حديثه عن « ما » الزائدة في مقابل الأنواع الأخرى للزائدة منها ، وهي الكافّة والعوض والمنبّهة والمهيّئة وإنْ جعلها من الكافة ، والمسلِّطة وهي ضد الكافة التي تلحق « حيث » و « إذ » [٣]. وعليه فإن الزائد الذي دخوله كخروجه قد يذكره هكذا من غير فائدة ، أو يجعله مفيداً التوكيد ، أو يجعله في مقابل الزائد للتوكيد ، أو الزائد من حيث اللفظ ، أو الزائد المفيد التنصيص على العموم ، وهكذا .

غير أني وجدته في مواطن أخرى يعرض الأصالة والزيادة رأيين وإن كان دون ترجيح ، كما صنع في « باء التعجب » ، فقد ذكر هذا المعنى عن صاحب « رصف المباني » ويبدو أنه لم يقبله منه ، لأنَّ المالقيَّ رفض كون « الباء » زائدة في مثل « أحسِنْ بزيد » كما مر لئلا يفسد المعنى ، فيما عرض المراديّ مذهبين فيها أشهرهما : أنها زائدة ، والثاني أنها للتعدية[٤] ، وإن لم يرجح أحد المذهبين على الآخر هنا . ثم عاد وذكرها من مواضع الزائدة اللازمة في فاعل « أفعل » في التعجب[٥] . وإن لم يستشهد بآية قرآنية .

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٣١٦ .

(٢) انظر : ص ١٦٥ – ١٦٦ من البحث .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٣٣٢ – ٣٣٦ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٤٦ – ٤٨ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٤٨ .

ومما ذكر فيه الزيادة والأصالة دون اختيار ، ما قاله حول « الكاف » في قوله تعالى :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (١)

فقد ذكر تعيّن الحرفية فيها إذا وقعت زائدة ، وأشار إلى ما ذكره الزمخشريّ فيها من كونها و« مثل » اسمين أكّد أحدهما بالآخر(٢) . كل ذلك من غير ترجيح لوجه دون آخر .

وكذا ما ذكره في « الواو » الزائدة ، فقد نقل قول الكوفيين والأخفش وابن مالك من كونها زائدة في آيتي الزُّمر والصَّافات ، وقول جمهور البصريين على أنّها لا تزاد وأنّ الجواب محذوف (٣) . وكان ذلك من غير ترجيح أيضًا .

وقد لحظته في مواطن يقوّي الأصالة على الزيادة ، إمّا بأن يذكر زيادة الحرف ثم يختار معنًى عامًا فيه كأنْ يقول : والمختار أنّ ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة ، ويكون ذلك إمّا على التضمين أو حذف المفعول(٤) ، وذلك عند حديثه عن زيادة « الباء » .

وكذا بعدَ حديثه عن معاني « في » ؛ ومنها الزائدة ، فقال : إن مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة ، أن « في » لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازًا ، وما أوهم خلاف ذلك رُدّ بالتأويل إليه(٥) .

وكذا بعد حديثه عن زيادة « اللام » حيث قال : وإذا تؤملت سائر

---

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) انظر : (الجنى الداني) ٧٩ – ٨٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١٦٤ –١٦٦ . وانظر كذا : ١٦٩ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٥٢ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٢٥٢ – ٢٥٣ .

المعاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص(١) . وقد وجدنا مثل هذا النهج عند المالقيّ والإربليّ ، وهو دال على تلطف في نسبة الحروف إلى الزيادة .

وإمّا بأن يذكر تأوّل بعض المعربين للحرف ، وأنّه أولى من دعوى الزيادة (٢)، من غير بيان لهذه التأويلات ، كما صنع فيما ذكره من زيادة « لا » في قوله تعالى :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) (٣)

أي : يعلم . وقد نصّ عليه الأئمة .

وقوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٤)

وقد جعل كثير منهم « لا » فيه زائدة .

وقوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٥)

وإمّا بأن يرجّح الأصالة على الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) (٦).

فنقل عن الأخفش زيادة « الباء » إلاّ أنّه جعل الأولى أنْ يكون الجار

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ١٠٩ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٣٠٣ .

(٣) الحديد : من آية ٢٩ .

(٤) الأعراف : من آية ١٢ .

(٥) الأنبياء : ٩٥ .

(٦) يونس : من آية ٢٧ .

والمجرور خبراً و« الباء » متعلقة بالاستقرار[١] . وهو قريب مما مضى إلا أنه ذكر التأويل المناسب الذي يكون به الحرف أصلياً .

وإمَّا بأن يضعِّف الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ) [٢]

حيث نسب الزيادة في « إذ » لأبي عبيدة وابن قتيبة ، ووسم مذهبهما في ذلك بأنّه ضعيف ، وأنهما كانا يُضعَّفان في النحو [٣] .

وإمَّا بأن ينفي الزيادة اعتماداً على قول الجمهور أو التضمين ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ) [٤]

حيث ذكر زيادتها ونفاه على قول الجمهور ، وإنما قال به الفراء مستدلاً بقراءة فتح الواو (تَهْوَى). ثم ذكر تخريج القراءة على تضمين (تهوي) معنى : تميل . ونقل ما ذكره ابن مالك من أنَّ أولى من الحكم بزيادتها أن يكون الأصل (تهوِي) بكسر الواو ، فجعل موضع الكسرة فتحة[٥] . وهذا دال – أيضاً – على تلطف ابن مالك من نسبة الحرف إلى الزيادة ما دام له وجه في الكلام .

وبعد ، فإنَّ المرادي وإن كان أحد القائلين بالزيادة لما تكرر منه من مواطن يختار فيها الزيادة ويعرِّفها ويُقسِّمها ، فقد لحظنا ما يشبه التدافع

---

(١) انظر : (الجنى الداني) ٥٥ .

(٢) البقرة : من آية ٣٠ .

(٣) انظر : (الجنى الداني) ١٩١ – ١٩٢ .

(٤) إبراهيم : من آية ٣٧ .

(٥) انظر : (الجنى الداني) ٣٨٩ – ٣٩٠ .

تجاه هذه الظاهرة من جانبين أحدهما : أن هذا الزائد الذي دخوله كخروجه قد تردد فيه فمرة يذكره من غير فائدة ، وأخرى يجعله مفيداً التوكيد ، وثالثة يجعل الزائد للتوكيد مقابلاً له ، ورابعة يذكر الزائد المفيد التنصيص على العموم مقابلاً له ، وخامسة يذكر الزائد في اللفظ لوصول عمل ما قبل الحرف إلى ما بعده مقابلاً له ، وهكذا . وثانيهما : أنني وجدته في مواطن أخرى قد يعرض الآراء دون ترجيح ، أو يرجح الأصالة على الزيادة ؛ إمّا بأن يذكر زيادة الحرف ثم يختار معنًى كليًا تنسب إليه جميع معاني الحرف الأخرى ومنها الزيادة ، وقد تكرر هذا النمط عنده وقد تابع فيه المالقيّ والإربليّ ، وإمّا بأن يذكر تأوّل بعض المعربين للحرف وأنّه أولى من دعوى الزيادة ، وإمّا بأنْ يرجّح الأصالة على الزيادة ، وإمّا بأن يضعّف الزيادة ، وإمّا بأن ينفي الزيادة اعتماداً على قول الجمهور أو على التضمين .

ابن هشام :

أبو محمد عبدالله بن يوسف « ت : ٧٦١ هـ » ، مصنفاته كثيرة ، لعل أشهرها : « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » ، و « شرح قطر الندى وبلّ الصّدى » ، و « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » الذي بناه على ثمانية أبواب؛ جعل الباب الأول منها في تفسير المفردات وذكر أحكامها . والمفردات عنده الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف وقد رتبها على حروف المعجم[1] .

وما يعنينا حديثه عن الحروف المسماة زائدة فقد عرض منها لـ« إنْ » ، و « أنْ » و « إلى » ، و « الباء » ، و « الفاء » ، و « ثم » ، و « في » ، و« الكاف» ، و « اللام » ، و « لا » ، و « ما » ، و « مِنْ » ، و « الواو » .

والمصطلح الذي شاع في مؤلفه هو : زائد ، والزائد عنده يرتبط بالتوكيد إلى حد كبير ، فقد قال عند حديثه عن زيادة « أنْ » بعد « لمّا » التوقيتية : « ولا معنى لـ « أن » الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد »[2] . وقد رد على أبي حيان ما نقله عن الزمخشري من أنه ينجر مع التوكيد معنًى آخر في قوله تعالى :

﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [3]

وهو التأكيد والتنبيه على أن الإساءة كانت تعقب المجيء ؛ فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم ، وليست كذلك في قصة إبراهيم . إذ ليس

(١) انظر : (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ١ : ١٠ ، ١٣ ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .

(٢) (مغني اللبيب) ١ : ٣٤ .

(٣) العنكبوت : من آية ٣٣ .

الجواب فيها كالأول . واستدرك ابن هشام على ما نقله أبو حيان بأنه رأى في كلام الزمخشري ما نصّــه أنَّ : « أنْ » صلة أكدت وجود الفعلين مرتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، وأنّه ليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده ، و« لمّا » تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك (١). ومؤدى تصويب ابن هشام لكلام أبي حيان أنَّ « أنْ » أفاد توكيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه ، لا كما نقل أبو حيان من أنّها توكيد للاتصال واللزوم ، وأنّ الزمخشريّ لم يخالف كلامه ما استقر من معنى « أنْ » الزائدة عند النحويين وإفادتها التوكيد لمعنى ما جيئت له .

وممّا ذكر فيه الزائد المفيد التوكيد ما أثبته عن الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم في قوله تعالى :

(أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ) (٢)

بفتح الواو ، من زيادة « إلى » ، وإنْ نقل وجهًا آخر يؤكد أصالتها وذلك بتضمين (تهوى) معنى : تميل(٣) . والمهم أنَّ الزائد عنده مفيدٌ التوكيد ، ولم يجعله خالي الفائدة كما قد يصنع غيره .

وكذا أشار إلى إفادة الزيادة التوكيد عند حديثه عن زيادة « في » ، و« الكاف » ، و« اللام » ، و« لا » (٤). وكذا توكيد العموم مع « مِنْ » قبل

---

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٣٤ – ٣٥ .

(٢) إبراهيم : من آية ٣٧ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٧٦ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) على التوالي : ١: ١٧٠ ، و ١٧٩ ، و ٢١٥ ، و ٢٤٨.

صيغتي العموم أحد وديار [١].

وقد تفيد الزيادة التنصيص على العموم مع « مِنْ » في نحو « ما جاءني من رجل » [٢]. ومثل هذا وقع خلاف عند العلماء في قبول القول بزيادته لإفادته معنًى مستجاداً .

كما قد تفيد الزيادة التقليل كما في « ما »[٣] .

وممّا ذكر فيه الزيادة من غير بيان فائدة وهو قليل ، ما قاله عن زيادة « الفاء » وأنّ دخولها في الكلام كخروجها ، ناقلاً عدم إثبات سيبويه ذلك ، وإجازة الأخفش له مطلقاً[٤] . ولعله يريد هنا دخولها كخروجها من حيث عدم تأثيرها على أصل المعنى الذي يرونه ، وبذلك يتسق قوله هذا مع ما تكرر منه من إشارة إلى ارتباط الزيادة بالتوكيد .

ومنه ما ذكره عند زيادة « الواو » فقال :« « واو » دخولها كخروجها »[٥] من غير بيان فائدة .

وذكر لفظ مقحم نقلاً عن قوم في « الواو » فقط [٦].

وقد كان من نهجه مع الأصالة والزيادة عرض الآراء دون ترجيح ، وهو مما كثر لديه وتميّز به ، وكان ذلك مع « لا » خصوصاً ، حيث ذكر خلاف العلماء حول زيادتها وأصالتها في خمسة مواطن ؛ أحدها : قوله تعالى :

(لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ) [٧].

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ١: ٣٢٢ .
(٢) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣٢٢ .
(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣١٦ .
(٤) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٦٥ .
(٥) انظر : (المصدر السابق) ٢ : ٣٦٢ .
(٦) انظر : (المصدر السابق) ٢: ٣٦٣ .
(٧) القيامة : ١ .

فقيل : هي نافية ، واختلف في منفيّها على قولين ؛ أحدهما : أنّه شيء تقدم ، والثاني : أنَّ منفيها أقسم ، واختاره الزمخشري إعظامًا ، وقيل هي زائدة ، واختلف في فائدتها على قولين ؛ أحدهما : أنَّها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب . والثاني : أنَّها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام ، ورد بأنَّها لا تزاد لذلك صدراً بل حشواً ، لأنَّ زيادة الشيء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، وأجاب أبو علي من أن القرآن كالسورة الواحدة [١]. وحسبه هذا العلم الغزير فهو عالم جمع فأوعى ، قلّب في التراث النحوي فعرض قضايا العلم وشتى المذاهب المختلفة فيه ، وأُرجِّح أنَّ ذلك دالٌ على تلطفه في نسبة الزيادة في بعض المواطن .

وكذا صنع في الموطن الثاني ، وهو قوله تعالى :

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [٢]

فقيل : إنَّ « لا » نافية ، وقيل : ناهية ، وقيل : زائدة ، والجميع محتمل[٣] ، ثم فصَّل ذلك مبيناً عنه عارضاً كافة الآراء ناسباً ما وسعه .

والموطن الثالث ، قوله تعالى :

﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٤]

فمن فتح الهمزة فـ « لا » زائدة عنده ، وردّه الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر ، فيجب ذلك في قراءة الفتح ، وقيل : نافية ، ونقل خلافهم في

---

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) الأنعام : من آية ١٥١ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥٠ .

(٤) الأنعام : من آية ١٠٩ .

معنى النفي[١] ، وهكذا من غير ترجيح أو اختيار .

والموطن الرابع ، قوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) [٢]

فقيل : « لا » زائدة ، وقيل : نافية[٣] . مفصلاً في ذلك عارضاً كافة التخريجات .

والموطن الخامس ، قوله تعالى :

(مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا) [٤]

فعرض للقراءات في (يأمركم) ، وأثرها على زيادة « لا » أو عدمه[٥] .

كما كان عرض الآراء دون ترجيح مع « ما » في ثلاثة مواضع :الأول : قوله تعالى :

(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) [٦]

---

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥١ .

(٢) الأنبياء : ٩٥ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥٢-٢٥٣ .

(٤) آل عمران : ٧٩ ، ومن آية ٨٠ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٥٣ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

حيث نقل زيادتها عن الزَّجاج ، وقيل : « ما » اسم نكرة صفة لمثلاً أو بدل منه ، وقرأ رؤبة برفع (بعوضة) ، وبيّن أثر ذلك في أصالة الحرف على أن « ما » موصولة ، وما اختاره الزمخشريّ من كون « ما » استفهامية وبعوضة خبرها[١] . كل هذا من غير ترجيح فيما بان لنا .

والثاني : قوله تعالى :

(فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) [٢]

فـ « ما » محتملة لثلاثة أوجه ؛ أحدها : الزيادة إمَّا لمجرد التقوية أو لإفادة التقليل . والثاني : النفي ، والثالث : أن تكون مصدرية[٣] .

والثالث : قوله تعالى :

(وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ) [٤]

« ما » إمَّا زائدة ، وإمَّا مصدرية ، مع عرض الخلاف حول موقع المصدر[٥] . هكذا من غير ترجيح .

وكذا مع « الواو » في قوله تعالى :

(حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) [٦].

فنقل إثبات الكوفيين والأخفش وجماعة زيادتها ، كما نقل مضعِّفًا

---

(١) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٣١٤ .

(٢) البقرة : من آية ٨٨ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٣١٦ .

(٤) يوسف : من آية ٨٠ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٣١٧ .

(٦) الزُّمر : من آية ٧٣ .

كونها عاطفة والجواب محذوف ، والزائدة « الواو » في :

(وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا) (١)

وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف ، أي : كان كيت وكيت (٢).
وقيل : «الواو » للثمانية وردّه ، وقيل : واو الحال(٣) .

وقوله تعالى :

(فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ) (٤)

الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول - يريد ما أثبته الكوفيون ... الخ -، أو هما :عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني(٥) .

وكذا صنع مع « الكاف » في قوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ) (٦)

حيث ذكر الزيادة ، ونقل الأصالة مضعّفًا ، وعرض قولاً ثالثًا على أنّ «الكاف» ، و « مثل » لا زائد منهما(٧) ، من غير ترجيح أو اختيار ، وإن بسط القول في كلٍ .

ومع « اللام » في قوله تعالى :

---

(١) الزُّمر : من آية ٧٣ .
(٢) انظر : (مغنى اللبيب) ٢ : ٣٦٢ .
(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ٣٦٣ .
(٤) الصَّافات : ١٠٣ ، ومن آية ١٠٤ .
(٥) انظر : (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٢ .
(٦) الشورى : من آية ١١ .
(٧) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٧٩ - ١٨٠ .

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (١)

وقوله تعالى :

﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٢)

فقيل : زائدة ، وقيل : للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء فقيل : المفعول محذوف ، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : لا مفعول للفعل(٣) .

وقد وجدناه في مقابل ذلك يختار الأصالة ، وكان على صور ؛ منها:

أنَّه يذكر للحرف معنًى ثم يذكر قولاً بالزيادة واسماً إياه بالزعم ، كما في قوله تعالى :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤)

فـ « ثُمَّ » هنا تفيد التشريك ، ونقل زعم الأخفش والكوفيين أنه قد يتخلف ، وذلك بأن تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبتة ، وحملوا على ذلك « ثُمَّ » في الآية السابقة(٥) .

أو أنَّه يذكر الزيادة ويجعل فيها بُعداً(٦) ، كما في « الفاء » في قوله تعالى:

---

(١) النساء : من آية ٢٦ .

(٢) الأنعام : من آية ٧١ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢١٦ .

(٤) التوبة : من آية ١١٨ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١: ١١٧ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٦٦ .

(بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ) [١]

أو أنَّه لا يحسُن إسقاط الحرف ليسهل دعوى زيادته[٢] ، كما في «الفاء» في قوله تعالى :

(إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ) [٣]

أو أنَّه يختار الأصالة ؛ لأنَّ الجواب محذوف لا كما زُعم بأنه مذكور ، وذلك في « الواو » و « ثُمَّ » اللتين لم تثبت زيادتهما[٤] ، في قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ) [٥]

أو أنَّه يحسُن لوجود الحرف الذي قيل بزيادته ، كما في « الباء » في قوله تعالى :

(كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا) [٦]

فنقل عن الزجاج أنَّ « الباء » دخلت لتضمن (كَفَى) معنى : اكتفِ ، ووسمه بأنَّه من الحسن بمكان [٧].

---

(١) الزُمر : من آية ٦٦ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٦٧ .

(٣) الكوثر : ١ – ٢ .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٢٩ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٦) الرعد : من آية ٤٣ .

(٧) انظر : (مغنى اللبيب) ١ : ١٠٦ .

أو أنَّه ينقل للحرف معنًى في موطن ذكر فيه بعض العلماء زيادته ، بل ويرجح معنًى على الأصالة على آخر غير مشير إلى زيادة ، كما صنع في «الباء» في قوله تعالى :

(وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ) (١)

حيث نقل معنى التبعيض مضعِّفًا إلا أنّه جعل الظاهر فيه معنى الإلصاق (٢).

وكذا قوله تعالى :

(عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ) (٣)

حيث نقل معنى التبعيض في « الباء » ، ووجهًا آخر على التضمين ، وثالثًا على حذف المفعول عن الزمخشري(٤) . وكل ذلك من غير إشارة إلى زيادة .

ومما يشبه ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

(وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ)(٥) .

حيث جعل (وليكون) إمَّا معطوفًا على تعليل آخر متصيَّدٍ من المعنى ، وإمَّا متعلقًا بفعل مقدر مؤخر أي : وأريناه ذلك (٦) . و« الواو » على كلا

---

(١) المائدة : من آية ٦ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٣) الإنسان : من آية ٦ .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٥) الأنعام : ٧٥ .

(٦) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢٢٤ .

الوجهين أصلية لا زائدة كما ذكر بعضهم فيها .

أو أنَّه يرد زيادة الحرف بانياً الكلام على التضمين ، كما في قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُم) (١)

حيث نفى كون « اللام » زائدة خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضُمِّن (ردف) معنى : اقترب (٢).

أو أنَّه يرد زيادة الحرف واسماً إياه بأنه ليس بشيء ، كردِّه ما قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة من زيادة « إذْ »(٣) ، في مثل قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ) (٤)

هذا مجمل ما ذكره ابن هشام في قضية الأصالة والزيادة ، وقد تميّزت مواقفه فيها ؛ فهو من جانب يرتضي الزيادة ولا يجعلها مفيدة غير التوكيد كسائر الزوائد ، وقد رد على أبي حيان ما نقله عن الزمخشري من أنَّه قد ينجر مع التوكيد معنًى آخر مبيّنًا أنَّ الحرف إنّما جيء به لتوكيد معنى ما جيء به . ومع ذلك فقد تفيد الزيادة عنده التنصيص على العموم أو توكيد العموم أو التقليل . إلا أنَّه في مواطن قليلة جداً يذكر الزيادة خلواً من الفائدة ، ولعله يريد أنَّ دخول الحرف كخروجه من حيث عدم تأثيره على أصل المعنى الذي يُرى في ذلك . وهو من جانب آخر يتوقف عن الترجيح بين الأصالة والزيادة وكان ذلك مما تميّز به وظهر بشكل لافت للعيان مع « لا » خصوصاً

---

(١) النمل : من آية ٧٢ .

(٢) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٢١٥ .

(٣) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ٨٣ .

(٤) البقرة : من آية ٣٠ .

ثُمَّ « ما » و« الواو » ، و« الكاف » ، و« اللام » . وهو من جانب ثالث يختار الأصالة على الزيادة ؛ وذلك على صور منها : أنَّه يذكر للحرف معنًى ثم يذكر قولاً بالزيادة واسماً إياه بالزعم ، أو يجعل فيه بعداً ، أو يختار الأصالة لأنَّ الجواب محذوف لا مذكور ، أو أنّه يحسِّن لوجود الحرف الذي قيل بزيادته ، أو أنه ينقل للحرف معنًى على الأصالة بل ويرجح معنًى على آخر بالأصالة دون إشارة إلى زيادة ، أو بانياً الكلام على التضمين ، أو أنّه يرد زيادة الحرف واسماً إياه بأنّه ليس بشيء ، وهكذا .

٢ - المفسرون :

يعرض هذا المبحث لآراء المفسرين القائلين بزيادة الحروف في القرآن الكريم عرضاً يُبين عن مفهوم الزيادة لديهم ، ومدى ارتباطها بالفائدة ، وخلوها عنها ، ومناهجهم في النظر في الحرف ، وحججهم في ذلك ، إلى آخر ما قد يظهر في كل تفسير من رؤى ومناقشات تستقيم ونظرة العالم أو المفسر الكلية ، ثم محاولة بيان ما أثارته القضية من نقاش وجدل ، وما تبلور خلالها من صور وطرائق ، وهؤلاء المفسرون هم :

الزمخشريّ :

أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي « ت : ٥٣٨ هـ » ، له مؤلفات ضخمة في حقول المعارف المختلفة لغة ونحواً وأدباً وحديثاً وفقهاً وأصولاً ومنطقاً وتفسيراً ؛ ومنها تفسيره المسمَّى : « الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » .

وقد كان – رحمه اللّه – من طبقة العلماء الموسوعيين ، ونمَّ تناوله في كل ما كتب عن علو كعب ورسوخ قدم في العلوم العربية والإسلامية ، وأنَّ له بصيرة وذوقًا ولمحًا في معاني الحروف التي هي موضوع دراستنا . ولئن كان الشيخ من العلماء القائلين بالزيادة فقد وجدت له في ذلك غوراً ليس لغيره في معظم ما وقعت عليه ، وهي مزية نادرة في كتابات علمائنا –عليهم رحمة اللّه– الذين يقولون – مثلاً – زائد للتوكيد فقط من غير بيان لوجه التوكيد ، أمَّا هو فقد أفاض في بيان ذلك ، وهذا دال على اكتناهٍ عميقٍ لأسرار الحروف ، الذي لا يكون إلا بمعرفة المعاني المحيطة به والسياق والمعنى العام ، وهو ما يسمَّى بالتذوق القائم على المعرفة العلمية الحيّة المحددة . وقد فتح الزمخشريّ بذلك لمن بعده من المفسرين كثيراً من معاني الحروف وكشف أسرارها ، وقد كان يكتفي كثير من العلماء قبله بالإشارة إلى زيادة الحروف أو أنَّها تفيد التوكيد أو

قوة الملابسة وغير ذلك ، ولكنّه وقف عند كثير من هذه المعاني وشرحها وكشف أسرارها ، وجرى كلامه في كتب التفسير بعده ، ولهذا فقد عُدَّ واحداً من العلماء الذين حفظوا بلاغة القرآن الكريم . وبيان ذلك من مثل ما صنعه في قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) (١)

حيث قال : « " ما " مزيدة للتوكيد ، والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمةٍ من الله ، ونحوه :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ) (٢)»(٣) .

وعليه فهو يرى أن « ما » جاءت لتأكيد الاختصاص ، ففي الكلام خصوصية معينة عن طريق التقديم المفيد الاختصاص والقصر غالبًا لا لازمًا ، وأتت « ما » لتأكيد هذه الخصوصية من أنَّ ما كان ما كان إلا برحمة من اللّه تعالى ، والحرف الزائد هنا مؤكد للمقصود من الكلام ، أعني ليس مؤكدًا لجزء من أجزاء الجملة ، وإنما هو مؤكد لفحواها وهو القصر .

وكما صنع في قوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ) (٤)

فقال إنَّ « ما » زائدة للتوكيد ، وبيَّن معناه : « تحقيق أنّ العقاب أو تحريم الطيبات لم يكن إلا بنقض العهد وما عطف عليه من الكفر وقتل الأنبياء وغير ذلك »(٥) . وهذا واضح في تفسيرنا لموقع التوكيد وأنه لا يقع على جزء

---

(١) آل عمران : من آية ١٥٩ .
(٢) المائدة : من آية ١٣ .
(٣) (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ١:٢٢٦، دار المعرفة ، لبنان – بيروت .
(٤) النساء : من آية ١٥٥ .
(٥) (الكشاف) ١ : ٣١٠ .

من الكلام ، وإنما يقع على فحواه والمقصود منه ولو قال : فبنقضهم ميثاقهم لم تكن في الكلام تلك الوكادة .

وكما صنع في قوله تعالى :

﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [١]

فذكر أنَّ « " أنْ " صلة أكدت وجود الفعلين مترتبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنَّهما وُجدا في جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفة عليهم من قومه » [٢]. ونقول : إنَّ « أنْ » إذا أتت لهذا المعنى الدقيق الذي أبان عنه الزمخشري ، فإنَّه ينتفي القول بكونها صلة ؛ لأنَّ هذا يعني أنَّ دخولها كخروجها ، ووجودها ها هنا متعين لازم لا مرجوح .

وكما صنع في قوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ ﴾ [٣]

فقال : « أصله : يريد اللّه أن يبين لكم ، فزيدت « اللام » مؤكدة لإرادة التبيين ، كما زيدت في لا أبا لك لتأكيد إضافة الأب »[٤] . وكأنَّ « اللام » هنا لتأكيد إضافة البيان لهم ، وأنَّك أيها الإنسان المقصود بهذا البيان ، والمقصود بهذه الهداية فلا تضيّع هذه النعمة .

وكما صنع في قوله تعالى :

---

(١) العنكبوت : من آية ٣٣ .

(٢) (الكشاف) ٣ : ١٩٠ .

(٣) النساء : من آية ٢٦ .

(٤) (الكشاف) ١ : ٢٦٣ .

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [١]

فقال : « و " لا " مزيدة لتأكيد معنى القسم ، كما زيدت في :

﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ [٢]

لتأكيد وجوب العلم ، و (لا يؤمنون) جواب القسم (فإن قلت) هلا زعمت أنها زيدت لتظاهر « لا » في (لا يؤمنون) (قلت) يأبى ذلك أسواء النفي والإثبات فيه »[٣] . وذلك قوله :

﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [٤]

فهو يرى أنّ « لا » في (فلا وربك) زائدة لتأكيد فحوى الكلام الذي بعده من مقسم به ومقسم عليه ، وأنّها ليست لنفي القسم . و « لا » في (لا يؤمنون) للنفي ، والحرف لا يظاهر الحرف ولا يعاونه ولا يؤكّده إلاّ إذا كان بمعناه . وعليه فـ « لا » الزائدة لتأكيد القسم . وقد اعترض عليه ابن المنيّر بأنّها هنا لتوطئة النفي المقسم عليه ، أي تهيئة الكلام للنفي بـ « لا » ، وعليه فهي موطئة للّفظ «لا» لا غير،وذكر جملة آيات منها آية القيامة دخلت فيها « لا » على فعل القسم بغير الله تعالى . وأفادت تأكيد القسم لسر يأبى كونها في آية النساء لتأكيد القسم ويعين كونها للتوطئة ؛ وذلك أنّ المراد بها في الآيات التي عدها ومنها آية القيامة – كما ذكرنا – « تأكيد تعظيم المقسم به ؛ إذ لا يُقسم بالشيء إلا إعظاماً له فكأنه بدخولها يقول : إنّ إعظامي لهذه الأشياء بالقسم بها كلا إعظام ، يعني أنّها تستوجب من التعظيم فوق ذلك ، وهذا التأكيد إنّما

---

(١) النساء : من آية ٦٥ .

(٢) الحديد : من آية ٢٩ .

(٣) (الكشاف) ١: ٢٧٧ – ٢٧٨ .

(٤) الحاقة : ٣٨ – ٤٠ .

يؤتى به رفعًا لتوهم كون هذه الأشياء غير مستحقة للتعظيم وللإقسام بها فيزاح هذا الوهم بالتأكيد في إبراز فعل القسم مؤكدًا بالنفي المذكور . وقد قرر الزمخشريّ هذا المعنى في دخول « لا » عند قوله تعالى :

(لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ) (١)

على وجه مجمل هذا بسطه وإيضاحه فإذا بيَّن ذلك فهذا الوهم الذي يراد إزاحته في القسم بغير اللّه مندفع في الإقسام باللّه فلا يحتاج إلى دخول « لا » مؤكدة للقسم فيتعين حملها على الموطئة »(٢) . وهو من سديد الفهم ودقيق الفقه كما ترى . وقوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (٣)

فذكر أن « لا » في (أن لا تسجد) صلة ، بدليل قوله :

(مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ) (٤)

ومثلها :

(لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ) (٥)

بمعنى ليعلم ، ثم أبان عن سر زيادتها ، وأنها لتوكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه كأنَّه قيل : ليتحقق علم أهل الكتاب وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك(٦) .

---

(١) القيامة : ١ .

(٢) (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) ١: ٢٧٧ – ٢٧٨ ، دار المعرفة ، لبنان ، بيروت .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) ص : من آية ٧٥ .

(٥) الحديد : من آية ٢٩ .

(٦) انظر : (الكشاف) ٢ : ٥٤ .

وقلّما نجد الشيخ يذكر الزيادة خلوًا من الفائدة التي بسطها بسطًا واعيًا أضاف به إلى من سبقوه وأمدَّ به من جاؤوا بعده ، ولعل في حمل ما سكت عنه على ما ذكر فيه الفائدة ما يعد من قبيل النَّصفة لهذا الشيخ الجليل .

ومنه ما قاله في زيادة « ما » من غير بيان الفائدة في قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) (١)

وقد رأيته في مواطن كثيرة جدًا يسكت عن الحديث عن الحرف المسمَّى زائدًا ، كما في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا) (٢)

حيث سكت عن زيادة « الباء » أو حتى أصالتها .

وقوله تعالى :

(فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ) (٣)

حيث سكت عن زيادة « أنْ » أو حتى أصالتها .

وقوله تعالى :

(فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ) (٤)

حيث سكت عن زيادة « لا » أو حتى أصالتها . وغير ذلك كثير كما أسلفت ، ولعل هذا وأشباهه يفسر في ضوء أن الشيخ يحمل ما سكت عنه على ما صرح فيه تفاديًا للتكرار ، أو أنّه لا يرى – في الغالب – زيادة الحرف في

---

(١) النمل : من آية ٦٢ ، وانظر (الكشاف) ٣ : ١٤٩ .

(٢) النساء : من آية ٤٥ .

(٣) القصص : من آية ١٩ .

(٤) المعارج : من آية ٤٠ .

هذا الموطن فانصرف عنه إلى غيره .

ولم أجده يستعمل لفظ مقحم أو ساقط أو دخوله كخروجه أو لغو ، عدا مرة واحدة ذكر فيها أنَّ الظرف لغو[١] في قوله تعالى :

(وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ) [٢]

وإنما وجدته يستعمل مصطلح صلة ، وزيادة كذلك . وكان مما أشار إليه زيادة : « لا » ، و« منْ » ، و« الباء » ، و« اللام » ، و« ما » ، و« أنْ ».

وقد يشير إلى معنى الحرف الزائد دون ذكر مصطلح الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ) [٣]

فذكر أن « ما » توكيد قلة المدة وقصرها [٤].

ولئن كان الزمخشري يَجِدُّ في استكناه أسرار الحرف الزائد ، فإنَّ هذه المزية لم تكن مقصورة على بيان الزائد فقط ، وإنما وجدتها مطّردة في بيان معنى الحرف المسمَّى زائداً عند بعض العلماء ، والذي لم يشر هو إلى زيادته ، وإنما انصرف إلى بيان معناه وبالتالي تخريجه على الأصالة ، وكأنَّ القول بالزيادة مما لا يلتفت إليه في مواطن كثيرة عنده ، اعتماداً على جعله

---

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ١٠ .

(٢) الأنبياء : من آية ٣٠ .

(٣) المؤمنون : ٤٠ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٤٨ .

الحرف أساساً وعنصراً هاماً في فهم الكلام ، وجاء عرضه لذلك في أنساق مختلفة :

منها جعله للحرف وجهاً يكون به أعرب وأحسن ، وهو موطن زيادة عند العلماء ، كما صنع في قوله تعالى :

(ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ) (١)

حيث عرض لوجهين في تعلق اسم الله بالقراءة ؛ أحدهما : أن يتعلق بها تعلق القلم بالكتبة في قولك كتبت بالقلم ، والثاني : أن يتعلق بها تعلق الدهن بالإنبات في قوله :

(تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ) (٢)

على معنى متبركاً بسم الله اقرأ ، وهذا الوجه أعرب وأحسن عنده(٣). وقد أكَّد معنى الملابسة الكائن في (بالدُّهن) عندما عرض للآية في موضعها فذكر أنها في موضع الحال ، أي : تنبت وفيها الدُّهن(٤) .

ومنها جعله الحرف أصلياً على حذف المفعول ، كما في قوله تعالى :

(.. ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ) (٥)

فذكر أنَّ المعنى هو : الذين يصدون عن أمره دون المؤمنين ، وهم

---

(١) العلق : من آية ١ .

(٢) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ١ : ٥ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٤٥ .

(٥) النور : من آية ٦٣ .

المنافقون ، فحذف المفعول ؛ لأن الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه(١) . فسوّغ لذكر (عن أمره) لبيان المخالف عنه . و « عن » موضع زيادة عند بعض العلماء .

وقوله تعالى :

(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ) (٢)

فقد ذكر أنَّ (بإلحاد بظلم) حالان مترادفتان ، ومفعول (يرد) متروك ليتناول كل متناول ، كأنّه قال : ومن يُرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالمًا(٣) . و « الباء » عليه أصليتان متعلقتان بمفعول (يرد) المحذوف .

ومنها جعله الحرف مفيداً استناداً على معنى كلي في الحرف ، كما في قوله تعالى :

(وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) (٤)

فذكر أنَّ المراد : إلصاق المسح بالرأس ، وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه(٥) . وعليه فـ « الباء » أصلية للإلصاق ، وهو معنًى ذكر معظم النحاة أنه تعود جميع معاني « الباء » إليه . ولا يكتفي بذلك فيشير إلى الخلاف في الممسوح بعضه أو كله كلاهما ملصق للمسح برأسه ، وكأن الإلصاق معنًى لا يفارق « الباء » ها هنا البتة .

ومنها جعله الحرف مفيداً لارتباطه بلفظٍ قبله ، كما في قوله تعالى :

---

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ٨٧ .

(٢) الحج : من آية ٢٥ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٠ .

(٤) المائدة : من آية ٦ .

(٥) انظر : (الكشاف) ١ : ٣٢٥ .

(غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (١)

فقد علل لمجيء « لا » لما في (غير) من معنى النفي، كأنَّه قيل : لا المغضوب عليهم ولا الضالين(٢) . و « لا » موطن زيادة عند بعض العلماء .

ومنها جعله الحرف مفيداً لتفسيره أو تضمينه الفعل معنى فعل آخر ، كما في قوله تعالى :

(وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ) (٣)

أي صاروا أحقاء بغضبه(٤). وكأنَّ «الباء» للملابسة هنا على تفسيره .

ومنها جعله الحرف مفيداً تلاؤماً مع معنى الآية ، كما في قوله تعالى :

(وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ) (٥)

فقد عرض لسؤال عن الفرق بين « مِنْ » الأولى والثانية والثالثة ، فقال إنَّ الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبعيض، والثالثة للبيان، أو الأوليان للابتداء ، والآخرة للتبعيض ، ومعناه : أنه ينزِّل البرد من السَّماء من جبال فيها ، وعلى الأول مفعول (ينزّل) (من جبال)(٦) .

ومنها جعله الحرف مفيداً لمعنًى عدّه بعض النحاة على أصالة الحرف، وعدّه بعضهم الآخر على زيادته ، وهو الاستغراق في « مِنْ » في قوله تعالى :

---

(١) الفاتحة : من آية ٧ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ١٢ .

(٣) البقرة : من آية ٦١ .

(٤) انظر : (الكشاف) ١ : ٧٢ .

(٥) النور : من آية ٤٣ .

(٦) انظر : (الكشاف) ٣ : ٧٩ .

﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (١)

وهي المقدرة مع « لا » التي لنفي الجنس في قولك : لا إله إلا اللّه ، والمعنى : وما إله قط في الوجود إلا إله موصوف بالوحدانية لا ثاني له ، وهو اللّه وحده لا شريك له(٢) . فهو قد ذكر معنى الاستغراق دون إشارة إلى زيادة . وما يترجح عندي أنه يجعل الاستغراق معنًى مستقلاً مستجاداً من معاني « مِنْ » لا زائدة كما قرر بعض النحاة ، بدليل أنه لم يذكر زيادتها .

ومنها ما استقل فيه بالنظر في بعض الحروف كـ«الواو» مثلاً التي لم يشر ولو مرة واحدة إلى زيادتها فيما وقفت عليه من مواطن زيادتها عند العلماء ، فكان يجد لها في كل موطن معنًى مستجاداً مع إفادته من غيره واتكائه عليه في أحيان كثيرة ، ويتبدى استقلاله في النظر تجاه هذا الحرف في اعتماده على حسه النحوي وذوقه المتوهج وموازنته بين الآراء ، كما صنع في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ﴾ (٣)

فقد عرض لسؤال عن صحة « أن يكون (ولتكملوا) معطوفاً على علة مقدرة ، كأنه قيل : لتعلموا ما تعملون ولتكملوا العدة ، أو على اليسر ، كأنه قيل : يريد الله بكم اليسر ويريد بكم لتكملوا كقوله :

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ ﴾ (٤)

---

(١) المائدة : من آية ٧٣ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ٣٥٦ .

(٣) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٤) الصف : من آية ٨ .

(قلت) لا يبعد ذلك ، والأوّل أوجه »[١] . وعلى كلا الوجهين «الواو» عاطفة أصلية لا زائدة كما ذكر بعض العلماء .

وكقوله تعالى :

(وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟) [٢]

فقد عرض لـ (وليعلم الله الذين آمنوا) من حيث إنَّ فيها وجهين ؛ أحدهما : أن يكون المعلل محذوفًا معناه : وليتميز الثابتون على الإيمان من الذين على حرف فعلنا ذلك ، والثاني : أن تكون العلة محذوفة ، وهذا عطف عليه معناه : وفعلنا ذلك ليكون كيت وكيت وليعلم اللّه ، وإنّما حُذف للإيذان بأنَّ المصلحة فيما فعل ليست بواحدة ليسليهم عما جرى عليهم ، وليبصّرهم أن العبد يسوءه ما يجري عليه من المصائب[٣] . وعلى كلا الوجهين « الواو » أصلية ؛ كأنها استئنافية في الوجه الأول ، وعاطفة في الوجه الثاني . ولا مجال للقول بزيادتها عليهما .

ومنه ، قوله تعالى :

(وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ) [٤]

فذكر في الآية وجهين ، أحدهما : وليمتحن ما في صدور المؤمنين من الإخلاص ويمحص ما في قلوبهم من وساوس الشيطان فعل ذلك . والآخر: و فعل ذلك لمصالح جمّة للابتلاء والتمحيص[٥] . وعلى كلا الوجهين «الواو»

---

(١) (الكشاف) ١ : ١١٤ .

(٢) آل عمران : من آية ١٤٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ١ : ٢١٩ .

(٤) آل عمران : من آية ١٥٤ .

(٥) انظر : (الكشاف) ١ : ٢٢٤ .

أصلية كما مر .

ولولا خشية الإطالة لعرضت لجميع مواطن « الواو » التي قيل بزيادتها ، وأكتفي هنا بالإحالة على بعضها فيما عرض مخرِّجًا إياها على الأصالة[١] .

وقد أطلق الزمخشري مصطلح زيادة « الواو » مرة واحدة في مقام يوازن فيه بين وجود الحرف في موطن وسقوطه في موطن آخر ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[٢]

فعرض لسؤال عن علة عزل « الواو » عن الجملة بعد (إلا) ، وعدم عزلها في قوله :

﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[٣]

وأجاب بأنَّ الأصل عزل « الواو » ؛ لأن الجملة صفة لقرية ، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف[٤] ، كما في قوله :

﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[٥] .

ولعل مراد الزمخشري بزيدت هنا أنّه جيء بها ، ويقويه أنّه لم يعد النحاة « الواو » في هذه الآية موطن زيادة ، وإنّما جعلوها معنًى مستقلاً ،

---

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ٨٥ ، و ١٥٧ ، و ٢٠١ ، و ٣ : ٣٥٨ .

(٢) الشعراء : ٢٠٨ .

(٣) الحجر : ٤ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ١٢٨ - ١٢٩ .

(٥) الكهف : من آية ٢٢ .

وهـي « « الـواو » الداخلـة على الجـملة الموصـوف بهـا لتـأكيـد لصـوقـهـا بموصـوفـهـا ، وإفـادتها أنَّ اتصـافـه بهـا أمـر ثابت ، وهذه « الواو » أثبتـهـا الزمـخشـري ومن قلّده ، وحـملوا على ذلك مـواضـع « الـواو » فـيـهـا كلِّهـا واو الحـال »[1] . هذا ما ذكره ابن هشام ويبدو ميله إلى كونها « واو » الحال .

وكان من نـهجه في قضية الزيادة والأصالة أنّه قد يجوِّز الوجـهين بناء على فقه المعنى دون ترجيح ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ) [2]

فمعنى الآية عنده : فإن حصلوا دينًا آخر مثل دينكم مسـاويًا له في الصحة والسداد فقد اهتدوا فيه . وعليه تكون « الباء » صلة ، ويجوز أن لا تكون صلة وتكون « باء » الاستعانة كقولك : كتبت بالقلم وعملت بالقدوم ، أي : فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم التي آمنتم بها[3] . فقد جوّز الوجهين دون اختيار .

ومنه قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُم) [4]

فذكر زيادة « اللام » للتوكيد ، كـ « الباء » في قوله تعالى :

(وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ) [5]

أو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بـ « اللام » نحو : دنا لكم وأزف

---

(١) (مغني اللبيب) ٢ : ٣٦٤ .

(٢) البقرة : من آية ١٣٧ .

(٣) انظر (الكشاف) ١ : ٩٧ .

(٤) النمل : من آية ٧٢ .

(٥) البقرة : من آية ١٩٥ .

لكم ، ومعناه : تبعكم ولحقكم(١) . هكذا من غير ترجيح لوجه دون آخر . وأما آية البقرة والتي ارتضى فيها كون « الباء » زائدة للتوكيد هنا ، فقد نقل فيها عندما عرض لها في موضعها وجهًا آخر مضعِّفًا على الأصالة ، بمعنى : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم(٢) . وعليه فـ « الباء » للسببية .

وقد يتوقف فيختار الزيادة ويجوِّز وجوهًا أخرى على الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) (٣)

فذكر أنَّ « ما » مزيدة ، والمعنى : كانوا يهجعون في طائفة قليلة من الليل ،إنْ جعلت (قليلاً) ظرفًا ، ولك أن تجعله صفة للمصدر ، أيْ : كانوا يهجعون هجوعًا قليلاً . ويجوز أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة ، على كانوا قليلاً من الليل هجوعهم ، أو ما يهجعون فيه »(٤). ثم ردَّ أن تكون « ما » نافية كما قال بعضهم ؛ لأنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها . وقد ردَّ ابن المنيّر عليه كونها مصدرية أو موصولة (٥) .

كما قد يتوقف فيختار الأصالة ويذكر وجوهًا أخرى على الزيادة والأصالة مشيرًا إلى قراءة أخرى ، كما صنع في قوله تعالى :

(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٦) .

---

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ١٥١ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ١١٩ .

(٣) الذاريات : ١٧ .

(٤) (الكشاف) ٤ : ٢٨ .

(٥) انظر : (الانتصاف) ٤ : ٢٨ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

فذكر أن « ما » هذه إبهامية ، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهامًا وزادته شياعًا وعمومًا . أو صلة للتأكيد ، هذا إذا نصبت (بعوضة) ، فإن رفعتها فهي موصولة صلتها الجملة والتقدير : هو بعوضة فحذف صدر الجملة ، ووجه آخر جعله حسنًا جميلاً وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام[١] . وقوله إن « ما » إبهامية توسيع لدلالتها ، وكأنّ إبهامها لما عقب بإبهام النكرة زادها إبهامًا على إبهام .

وقوله تعالى :

(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)[٢]

فذكر أن معنى الآية : وما يدريكم أن الآية التي تقترحونها (إذا جاءت لا يؤمنون) بها ، يعني : أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها وأنتم لا تدرون بذلك ، وقيل : إنها بمعنى : لعلها وتقويها قراءة أُبيّ : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . وقريء بالكسر على أنّ الكلام قد تم قبله بمعنى وما يشعركم ما يكون منهم ثم أخبرهم بعلمه فيهم فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون البتة ، ومنهم من جعل « لا » مزيدة في قراءة الفتح[٣] . ويبدو ميله هنا مع عرضه لما قيل في « لا » إلى أنها أصلية حسبما فسر معنى الآية . وكلامه في كل ما ذكر مستنبط ممن سبقه كسيبويه والفراء[٤] . وقوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)[٥].

---

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ٥٥ .

(٢) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٢ : ٣٤ .

(٤) انظر :(الكتاب) ٣ : ١٢٣ ، و (معاني القرآن) ١ : ٣٥٠ .

(٥) الأنبياء : ٩٥ .

ففسر معنى (أهلكناها) عزمنا على إهلاكها أو قدّرنا إهلاكها ، ومعنى الرجوع الرجوع من الكفر إلى الإسلام والإنابة ، وقرئ (إنّهم) بالكسر ، وذكر أنَّ حق هذا أن يتم الكلام قبله فلا بد من تقدير محذوف ، كأنّه قيل : وحرام على قرية أهلكناها ذاك ، وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور ، ثم علل فقيل : إنّهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك . ورأى أنَّ القراءة بالفتح يصح حملها على هذا ، أي لأنَّهم لا يرجعون ، ثم ذكر أنَّ الوجه الأول الذي ذكره تكون « لا » فيه صلة[1] . وقوله هذا الأخير أحد وجهين ويبدو عدم ميله إلى اختياره ؛ لأنه فسر معنى (أهلكناها) عزمنا على إهلاكها أن لا يرجعوا فـ « لا » عليه نافية لا صلة ، والقول بأنها صلة أحد وجهين . ويبدو هنا تأثره بمن قبله كالطبري والزّجاج[2] ، وغيرهما .

وقوله تعالى :

(لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ) [3]

فذكر أنَّ إدخال « لا » النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم ، وفائدتها توكيد القسم ، وقالوا : إنّها صلة مثلها في :

(لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ) [4]

وأورد اعتراضهم عليه بأنَّها إنَّما تزاد في وسط الكلام لا في أوله ،

---

(١) انظر : (الكشاف) ٣ : ٢٠-٢١ .

(٢) انظر : (جامع البيان عن تأويل أي القرآن) ١٠ ، ١٧ : ٨٦ – ٨٧ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤ م و (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٠٥ .

(٣) القيامة : ١ .

(٤) الحديد : من آية ٢٩ .

ونقل إجابتهم بأنّ القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض ، وصحّح هذا الاعتراض بأنّها لم تقع مزيدة إلا في وسط الكلام ، واعترض على الجواب بأنّه غير سديد ؛ فبعض الشعراء يزيدونها في مستهل قصائدهم ، واختار وجهاً أن يقال : هي للنفي، والمعنى في ذلك :أنّه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له بذلك ، فكأنّه بإدخال النفي يقول : إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام . وقيل : إنّ « لا » نفي لكلام ورد له قبل القسم كأنّهم أنكروا البعث فقيل : لا ، ليس الأمر على ما ذكرتم ، ثم قيل : أقسم بيوم القيامة . ورد على من قد يعترض فيقول إنها موطئة للنفي بعده ، ونقل قراءة أخرى وهي (لأقسم) على أنّ «اللام» للابتداء، و(أقسم) خبر مبتدأ محذوف معناه لأنا أقسم . ويعضّده أنّه في الإمام بغير ألف[1] . ويبدو مما عرضه أنّه يختار كونها « لا » النافية الداخلة على فعل القسم المستهل بها السورة ، وفائدتها توكيد القسم ، بدليل أنّه جعل هذا المعنى مقابلاً لرأي آخر على أنّها صلة ، وأورد اعتراضات ورفض وقبل ، وذكر قراءة أخرى .

ويبدو أنّ نهجه مع « لا » قبل فعل القسم في مستهل السورة ، لم يكن مطّرداً فقد ذكر في قوله تعالى :

(لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ)[2]

أنه : أقسم سبحانه بالبلد الحرام وما بعده[3] . ويبدو ميله إلى زيادة « لا » بدليل إسقاطها ، وأنّ الكلام على الإثبات لا النفي كما اختار في آية القيامـــة .

---

(١) انظر : (الكشاف) ٤ : ١٦٣ .

(٢) البلد : ١ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٤ : ٢١٢ .

وقد اختار كونها مزيدة مؤكدة في غير مستهل سورة كما في قوله تعالى :

(فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ) (١)

وإن ذكر قراءة أخرى على الأصالة ، وردّها(٢). ولم يبين معنى التأكيد.

وقوله تعالى :

(فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ) (٣)

فذكر أنه : إقسام بالأشياء كلها على الشمول والإحاطة؛ لأنّها لا تخرج من قسمين مبصر وغير مبصر . وقيل : الدنيا والآخرة (٤). وتفسيره بالمعنى يدل على أنّها مزيدة .

وقد سكت عن الحديث عنها في آية المعارج :

(فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ) (٥)

وآية الانشقاق :

(فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ) (٦)

ولعل سكوته من قبيل الحمل على ما مضى .

هذا مجملٌ لنظر الشيخ – رحمه الله – في قضية الزيادة والأصالة .

---

(١) الواقعة : ٧٥ .

(٢) انظر : (الكشاف) ٤ : ٦١ .

(٣) الحاقة : ٣٨ – ٣٩ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٤ : ١٣٦ .

(٥) المعارج : من آية ٤٠ . وانظر : (الكشاف) ٤ : ١٤٠ .

(٦) الإنشقاق : ١٦ . وانظر : (الكشاف) ٤ : ١٩٨ .

للحروف في القرآن الكريم . وأؤكد أنّه وإنْ كان من العلماء القائلين بزيادة بعض الحروف في القرآن الكريم فإنّها لم تكن لتخلو من فائدة ، وقلّما يذكر زيادة الحرف من غير بيان الفائدة ، ويلحظ أنَّه لم يستعمل لفظ مقحم أو حشو أو دخوله كخروجه أو لغو مع حرفٍ ما قيل بزيادته . كما أنّه سكت في مواطن كثيرة عن الحديث عن الحرف المسمّى زائدًا إمَّا تفاديًا للتكرار وإما إعراضًا عن القول بزيادته . وتميّز بموقف ينم عن ذوق متوهج ورؤية دقيقة في إدراك خصائص الحرف ، ولا نغلو إذا قلنا إن مباحث معاني الحروف مما نمت في طوايا هذا التفسير الجليل ، يستوي في ذلك بيانه أسرار الحرف الزائد فيما يرتضي ، وأسرار الحروف التي قيل بزيادتها ولم يشر إلى ذلك وإنما اتجه صوب بيان معنى الحرف محللاً متذوقًا ، وقد أفاض في بيان ذلك ؛ بجعله للحرف وجهًا يكون به أعرب وأحسن ، أو ارتضاء الحذف بيانًا لمعنى الحرف ، أو الاعتماد على معنى كلي للحرف ، أو ربطه بلفظ قبله ، أو تفسيره بمعنى فعل آخر ، أو اختيار معانٍ تلائم معنى الآية عمومًا ، أو ذكر معنًى عدّه بعض النحاة في زيادة الحرف دون إشارة منه إلى زيادة الحرف ، أو استقلاله بالنظر في بعض الحروف كـ « الواو » مثلاً التي لا يرى زيادتها متابعًا في ذلك النهج البصري معتمدًا على ذوقه وحسِّـــه النحوي وموازنته بين الآراء . وكان من نهجه في بيان موقفه في الأصالة والزيادة أنَّه قد يذكر الوجهين دون ترجيح ، وقد يختار الزيادة مع تجويز وجوه أخرى على الأصالة ، وقد يختار الأصالة ويذكر وجوهًا أخرى على الأصالة والزيادة مشيرًا إلى قراءة أخرى ، وقادني هذا إلى الحديث عن بعض رأي بدا في عرضه لـ « لا » قبل فعل القسم .

ابن عطيّة :

أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي «ت: ٥٤١ هـ» ، كان ضليعًا في علوم اللغة والنحو والحديث والفقه ، ولتفسيره : « المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز » مكانة سامقة بين سائر كتب التفسير ؛ قال عنه أبو حيان في مقدمة تفسيره : « وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص ، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص » (١) . وتتمثل مزية ابن عطية في أنّه حاول أنْ يكون ظاهرا بعقله في تفسيره ؛ فتراه في مواطن كثيرة يعرض للآيات مناقشًا آراء العلماء نحاة ولغويين وفقهاء فيقبل ويرفض بل ويضيف فهمًا جديدًا خاصًا به ، فلا تمر المسألة دون أن يحقق القول فيها ودون أن يشرح ما يغمض منها .

وينتمي ابن عطية إلى طبقة المفسرين القائلين بالزيادة لفائدة ، وقد تجلّى ذلك في صور ؛ منها :

رده على بعض النحاة أن يكون الحرف زائدًا لغير معنى كما في مثل قوله تعالى :

(فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ) (٢)

وقوله تعالى :

(فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ) (٣)

حيث نقل عن بعض النحاة « –في مثل هذا– أنَّ « الواو » زائدة – وقوله

---

(١) (تفسير البحر المحيط) ١ : ١٠ . ط ٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٢) يوسف : من آية ١٥ .

(٣) الصافات : ١٠٣ .

مردود ؛لأنَّه ليس في القرآن شيء زائد لغير معنى » (١). وبيِّنٌ من تعليل رده زيادة « الواو » أنّه يرتضي الزيادة المفيدة ؛ لأنَّه ليس في القرآن شيء زائد من غير فائدة على حد قوله .

أو تفرقته بين كون الحرف للتأكيد وليس زائداً ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ) (٢)

حيث قال : « معناه : فبرحمة من اللّه – و « ما » – قد جُرِّد عنها معنى النفي ، ودخلت للتأكيد . وليست بزائدة على الإطلاق لا معنى لها ، وأطلق سيبويه اسم الزيادة من حيث زال عملها . وهذه بمنزلة قوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ) (٣)

قال الزجاج : « الباء »(٤) بإجماع من النحويين صلة ، وفيها معنى التأكيد »(٥) . ومؤدى قول ابن عطية تفرقته بين كون الحرف زائداً مفيداً التوكيد ، وبين كونه زائداً على الإطلاق من غير معنًى ولا فائدة . ولم يكتفِ بذلك بل عقب على ذلك بتسمية الزائد زائداً من حيث زوال عمله وأثره الإعرابي – على حد قول سيبويه – لا زوال معناه وأثره في بناء الكلام . وقد أدرك – رحمه الله – بلمحه الدقيق أن « ما » لا ينبغي أن تكون على أصل معناها وهو النفي هنا ؛ لأن السياق لا يحتمل هذا المعنى ولا يقوم به ولا ينبيء عنه ، وإنما هي قد جردت منه ودخلت للتأكيد ، غير أنه لم يبين سره . وعليه فالزيادة عنده

---

(١) (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٩ : ٢٦٠ . تحقيق : المجلس العلمي بفاس ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٣) النساء : من آية ١٥٥ .

(٤) لعل الصواب : « ما » ؛ لأنها موطن الحديث هنا .

(٥) (المحرر الوجيز) ٣ : ٢٧٩ .

ترتبط بالفائدة لا الزيادة على الإطلاق من غير معنًى كما قال هذا من جانب ، ومن جانب آخر فهي مفيدة التوكيد .

أو إشارته في بعض المواطن إلى إفادة الحرف الزائد التوكيد ، كما صنع في « ما » في قوله تعالى :

(فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (١)

حيث قال : « زائدة مؤكدة »(٢) .

و « من » في قوله تعالى :

(قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ) (٣)

حيث قال :«زائدة مؤكدة وجاءت زيادتها ؛ لأن الاستفهام داخل في غير الواجب »(٤). وهو هنا لم يكتفِ بإفادة الحرف الزائد التوكيد بل علل لمجيئه من باب النحو . وإنْ وجدناه في مواطن أخرى يشير إلى زيادة الحرف من غير إفادة(٥) . وقد ارتبطت الصلة عنده بالتخصيص في « ما » في قوله تعالى :

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٦)

بعد أن عرض لخلاف العلماء فيها « فقال قوم : « ما » صلة زائدة لا

---

(١) البقرة : من آية ٨٨ .

(٢) (المحرر الوجيز) ١ : ٢٨٨ .

(٣) الأنعام : من آية ١٤٨ .

(٤) (المحرر الوجيز) ٦ : ١٧٥ .

(٥) انظر : على سبيل المثال : (المصدر السابق) ١ : ٣١٠ ، و ٦ : ٦٥ ، و ١١: ٢٥١ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

تفيد إلا شيئًا من تأكيد . وقيل « ما » نكرة في موضع نصب على البدل من قوله (مثلاً) وبعوضة نعت لـ « ما » ، فوصفت « ما » بالجنس المنكر لإبهامها . حكى المهدوي هذا القول عن الفراء والزجاج وثعلب ... وقيل غير هذا مما هو تخليط دعا إليه الظن . (أن يضرب) إنّما يتعدى إلى مفعول واحد ... والذي يترجح أنَّ « ما » صلة مخصصة كما تقول : جئتك في أمر ما فتفيد النكرة تخصيصًا وتقريبًا » (١) . وعليه فـ « ما » صلة أضافت إلى النكرة فضل تخصيص وتقريب !!

غير أن لابن عطية توجهًا آخر من قضية الزيادة في القرآن الكريم إذ رأيناه – في نصوص كثيرة وعلى أنحاء متفرقة – يحرص على نفي الزيادة إجمالاً ، ومن ذلك :

ردُّه الزيادة ؛ لأن القول بها مفسد للمعنى ، كما صنع في « واو » قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ ﴾ (٢)

حيث قال : « قوله (ويصدون) تقديره : وهم يصدون ، وبهذا حسن عطف المستقبل على الماضي. وقالت فرقة « الواو » زائدة و(يصدون) خبر (إنّ). وهذا مفسدٌ للمعنى المقصود ، وإنّما الخبر محذوف مقدر عند قوله (والبادي)، تقديره خسروا أو هلكوا ، وجاء (يصدون) مستقبلاً إذ هو فعل يديمونه »(٣). فهو يرد القول بزيادة « الواو » و (ويصدون) خبر(إنَّ)من حيث إفساده المعنى

---

(١) (المحرر الوجيز) ١ : ١٥٢ .

(٢) الحج : من آية ٢٥ .

(٣) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٨٩ – ١٩٠ .

المقصود الذي لا يتم إلا بكون « الواو » عاطفة لا زائدة ، وكون الخبر محذوفًا تقديره ما قاله . ولا يخفى ما التقطه من دلالة فعل المستقبل (يصدون) على معنى الديمومة أي أنَّه يتجدد المرة تلو المرة ، ولذا حسن العطف لأنه يتم به بناء الكلام مع صحة معناه .

وحكمُه على زيادة الحرف بأنَّه متكلف وتصحيحه قولاً لعالِم على الأصالة ، كما صنع في « الواو » في قوله تعالى :

(أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم) (١)

حيث نقل قول سيبويه أنها «واو » العطف دخلت عليها ألف الاستفهام، وقول الأخفش من أنَّها زائدة ، وقول الكسائي هي « أوْ » وفتحت تسهيلاً ... الخ ما نقل . ثُمَّ حكم على كل الأقوال بالتكلف ومنها الزيادة ، وجعل الصحيح قول سيبويه وأنها متمكنة في التقسيم (٢).

ونقلُه رد الزيادة على لسان عالمٍ وجميعِ المفسرين كما صنع في « إذ » في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ) (٣)

حيث نقل قولَ معمر بن المثنى زيادة « إذ » ، وقول أبي إسحاق الزَّجاج بأن هذا اجتراء من أبي عبيدة . وردَّ جميع المفسرين عليه ذلك ، ونقلَ قول الجمهور من أنَّها ليست بزائدة وإنَّما هي معلقة بفعل مقدر تقديره : واذكر إذ قال(٤) . وهو هنا ينقل القول بالزيادة ويرده على لسان الزَّجاج وجميع

(١) البقرة : من آية ١٠٠ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ١ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٣) البقرة : من آية ٣٠ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ١ : ١٦٢ .

المفسرين ويذكر وجهاً قال به الجمهور تكون به « الواو » أصلية لا زائدة .

وردُّه القول بالزيادة ؛ لأنه لا يشبه نظر أبي علي وسيبويه والخليل وفرسان الصناعة في « الواو » و « ثُمَّ » في قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ وَعَصَيۡتُم مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) (١).

فالأظهر عنده أن « إذا » تحتاج إلى جواب ، وقد وقع خلاف بين النحاة في جوابها ؛ فذهبت فرقة إلى أنَّه (تنازعتم) و« الواو » زائدة ، وحكى المهدويّ عن أبي علي أنَّه قال : الجواب قوله (صرفكم) و« ثُمَّ » زائدة . وعنده أنَّ الجواب محذوف مقدر يدل عليه المعنى ، تقديره : انهزمتم ونحوه . وأما القول بالزيادة فلا يشبه نظر العلماء الكبار كأبي علي وسيبويه والخليل وفرسان الصناعة(٢) ؛ لأنَّه يذهب بالمعنى ويفسد تمام بناء الكلام ، وإنما قوامه ونصبته على هذا التعاطف الحسن ، وهذا الحذف الكائن للجواب الذي تذهب النفس فيه كل مذهب ؛ لأن الموقف الصعب أكبر من أي لفظ ولا تحيط به أي عبارة .

وتضعيفُه قول من قال بزيادة « في » في قوله تعالى :

(وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ) (٣)

---

(١) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ٣ : ٢٦٣ .

(٣) الإسراء : من آية ٤١ .

حيث قال : « وقال بعض من شدد الراء : إنَّ قوله « في » زائد ، والتقدير : ولقد صرفنا هذا القرآن . وهذا ضعيف »[١]. وواضح هنا عدم اختياره زيادة « في » وتضعيفه لذلك حتى إنَّه نقله غير منسوب .

ونقلُه وجوهًا على الأصالة والزيادة في الحرف ، ثم ذكره وجهًا ما لم يعرضه ضمن الآراء قبلُ معللاً له يكون به الحرف أصليًا ، وقد شاع هذا النمط لديه ، ولعله من بعض ما تميز به ، كما صنع في قوله تعالى:

(حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ) [٢].

حيث عرض لخلاف العلماء حول جواب « إذا » « فقالت فرقة : الجواب قوله (اقترب الوعد) و« الواو » زائدة ، وقالت فرقة منها الزجاج وغيره الجواب في قوله (يا ويلنا) التقدير : قالوا يا ويلنا ، وليست « الواو » بزائدة . والذي أقول :إن الجواب في قوله (فإذا هي شاخصة) وهذا هو المعنى الذي قصد ذكره ؛ لأنَّه رجوعهم الذي كانوا يكذّبون به وحرم عليهم امتناعه »[٣] . وبيّنَ عدم اختياره القول بزيادة « الواو » ، وترشيحه أصالتها بناء على فهم المعنى ؛ لأن القصد إلى بيان هيئة الكافرين ووقت رجوعهم .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ) [٤].

---

(١) (المحرر الوجيز) ١٠ : ٢٩٨ .

(٢) الأنبياء : ٩٦ – ٩٧ .

(٣) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٦٥ .

(٤) الأنعام : من آية ٣٤ .

حيث نقل ما ذهب إليه الطبري والرماني من أنَّ فاعل (جاءك) مضمرٌ، تقديره : ولقد جاءك نبأ أو أنباء . ثُمَّ جعل الصواب عنده في المعنى أن يقدر جلاء أو بيان . ثم نقل قول أبي علي الفارسي من أن (نبأ المرسلين) في موضع رفع بـ (جاء) ، وأنَّ حرف الجر دخل على الفاعل ، وفاقًا لمذهب الأخفش في تجويزه دخول « مِنْ » في الواجب . ثُم علل لوجه الرماني الأول بأن « مِنْ » لا تزاد في الواجب[1] . وهكذا فهو ابتداء يعرض قولاً بأصالة « مِنْ » ، ثم يصوِّب من حيث المعنى تقديرًا للفاعل المحذوف خلاف تقديري الطبري والرماني يرى به أصالة « مِنْ » أيضًا . ثم يعرض قولاً بالزيادة ، ثم يعود فيعلل للقول بالأصالة .

وكذا من غير تعليل في قوله تعالى :

(وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) [2] .

حيث نقل القول بزيادة « اللام » في (ويؤمن للمؤمنين) مضعِّفًا على معنى : ويصدق المؤمنين ، ونقل قول المبرد من أنها متعلقة بمصدر مقدر من الفعل كأنه قال : وإيمانه للمؤمنين ، أي تصديقه . ثم جعل الرأي عنده أن (يؤمن) التي معها«اللام» في ضمنها « باء » ، والمعنى : ويصدق للمؤمنين بما يخبرونه به[3] . ومؤداه أنَّ « اللام » أصلية لا زائدة ، وأنَّ في الكلام حذفًا يتم به المعنى .

---

(١) انظر : (المحرر الوجيز) ٦ : ٤٢ - ٤٣ .

(٢) التوبة : من آية ٦١ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٨ : ٢٢٠ .

ونقلُه القولين الزيادة والأصالة، ثُمَّ تعليله لرأي قائل بالأصالة بما يلمح منه اختياره له ، دون غيره من زيادة أو أصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) (١)

حيث نقل مضعِّفًا القول بزيادة « لا » واستشهد له بشاهد شعري، ثم نقل وجهًا آخر في الشاهد يكون به الحرف أصليًا ثم نقل القول بأصالة « لا » مضعِّفًا على أن المعنى : ما منعك فأحوجك أن تسجد(٢) . ونقل مضعِّفًا قولاً آخر على أصالة « لا » أيضًا : وهو أنه لما كان ما منعك بمعنى من أمرك ومن قال لك حسن أن يقول بعدها : ألا تسجد . ثم عاد وذكر وجهًا على الأصالة وعلى أن يقدر في الكلام فعل يحسن حمل النفي عليه ، كأنّه قال : ما أحوجك أو حملك أو اضطرك(٣) . ويقرب في فهمي أن « لا » أصلية عنده بناء على إشارته اختيار فعل يحسن حمل النفي عليه المفاد من «لا» النافية لا الزائدة .

وميلُه إلى بيان معنًى للحرف من غير إشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه بصورة لافتة للعيان ، حتى ليعد أبرز ظاهرة عنده في موقفه من زيادة الحرف ، وهذا دال على قدرة في استبطان معاني الحروف وبيان أثرها البنائي في الكلام . كما صنع في قوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ) (٤)

---

(١) الأعراف : من آية ١٢ .

(٢) هكذا وردت بدون « لا » والصواب بها لصحة المعنى .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٧ : ١٨ .

(٤) الشورى : من آية ١١ .

فذكر أنَّ « « الكاف » مؤكدة للتشبيه ، فبقي التشبيه أوكد ما يكون ، وذلك أنَّك تقول :زيد كعمرو ، وزيد مثل عمرو ، فإذا أردت المبالغة التامة قلت : زيد كمثل عمرو ... وذهب الطبريّ وغيره إلى أنَّ المعنى : ليس كهو شيء ، وقالوا لفظة (مثل) في الآية توكيد أو واقعة موقع هو ... ومما يؤيد دخول الكاف تأكيداً أنَّها قد تدخل على الكاف نفسها ، وأنشد سيبويه :

* وصاليات ككما يُؤَثْفَيْــنْ * »(١).

وعليه فـ « الكاف » لتأكيد التشبيه لا زائدة كما يقول بعضهم .

وكما صنع في قوله تعالى :

(يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ) (٢)

حيث نقل احتمال أن تكون « لام » (ولتكملوا) لام الأمر و« الواو » عاطفة جملة كلام على جملة كلام (٣) . وعليه فـ « الواو » أصلية عاطفة لا زائدة كما أشار إلى ذلك بعض العلماء . ومزيّته أنَّه لم يُعِر هذا القول بالاً فلم يذكره ويعرض له وإنّما انصرف إلى بيان معنى الحرف .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ) (٤) .

---

(١) (المحرر الوجيز) ١٤ : ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٢ : ٨٥ .

(٤) آل عمران : من آية ١٤٠ .

حيث قال : « دخلت « الواو » لتؤذن أنَّ « اللام » متعلقة بمقدر في آخر الكلام ، تقديره : وليعلم اللّه الذين آمنوا فعل ذلك »[١] . وعليه فـ « الواو » أصلية لا زائدة كما يقول بعض العلماء وأنَّها أومأت أو آذنت بفعل محذوف تعلقت به « اللام » في آخر الكلام .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا) [٢].

فـ « واو » (ولنجعلك) موطن زيادة عند بعض العلماء إلا أنَّه لم يلتفت إليه وانصرف إلى بيان المعنى الذي يفهم منه أصالة « الواو » حيث قال : « معناه لهذا المقصد من أنْ تكون آية فعلنا بك هذا »[٣] وكأنَّها «واو» الاستئناف عنده بناء على تقديره . ولعله في ذلك يتابع المذهب البصريّ الذي لا يرى جواز زيادة « الواو ، وهو مما درج عليه كثير من العلماء والمفسرين ممن درست .

وكذا صنع مع « اللام » في قوله تعالى :

(إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) [٤]

فذكر أنَّها دخلت « لمعنى التأكيد والربط ؛ وذلك أنَّ المفعول إذا تقدم

---

(١) (المحرر الوجيز) ٣ : ٢٤٣ .

(٢) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٣) (المحرر الوجيز) ٢ : ٢٩٧ .

(٤) يوسف : من آية ٤٣ .

حُسن في بعض الأفعال أن تدخل عليه «لام» . وإذا تأخر لم يحتج الفعل إلى ذلك »(١) . من غير إشارة إلى زيادتها كما ذكر بعض العلماء،وجعلها مفيدة التأكيد والربط ، وقدّم تسويغًا لذلك .

وكذا صنع مع « عَنْ » في قوله تعالى :

(فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) (٢) .

فقد قال : « معناه : يقع خلافهم بعد أمره ، وهذا كما تقول كان المطر عن ريح ، و« عن » هي لما عدا الشيء »(٣) . وعليه فهي مفيدة المجاوزة لا زائدة كما يرى بعض العلماء ، ومزيته هنا أنَّه انصرف إلى بيان معنى الحرف غير محتفٍ بالإشارة إلى زيادته .

وكذا صنع مع « إلى » في قوله تعالى :

(فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ) (٤)

فذكر أن (تهوي) معناه : تسير بجد وقصد مستعجل ، وأنَّه تعدى بـ« إلى » لما كان مقترنًا بسير وقصد(٥) . و« إلى » هذا موطن زيادة عند بعض العلماء إلا أنَّه عند ابن عطية أصلي .

وكذا صنع مع « مِنْ » في قوله تعالى :

(يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ) (٦)

---

(١) (المحرر الوجيز) ٩ : ٣٠٨ .

(٢) النور : من آية ٦٣ .

(٣) (المحرر الوجيز) ١١ : ٣٣١ .

(٤) إبراهيم : من آية ٣٧ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ١٠ : ٩٣ .

(٦) الكهف : من آية ٣١ .

فقد قال : « و « مِنْ » في قوله (من أساور) هي لبيان الجنس ، ويحتمل أن تكون للتبعيض »[١] . ولم يشر إلى زيادتها عند بعض العلماء وإنَّما أضاء جانب المعنى فيها .

وكذا صنع مع « لا » في قوله تعالى :

(وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ) [٢]

فعلل لدخول « لا » على نية التكرار في (ولا النور) وفيما بعدها ، فاستغنى بذكر الأوائل عن الثواني ودل مذكور الآية على متروكه [٣] . تعليلاً لعدم وجودها في (والبصير) . والمهم أنَّ « لا » أصلية لا زائدة كما يرى بعض العلماء الذين لم يشر إلى قولهم هذا ، واكتفى ببيان دلالتها وهي التكرار .

وكذا صنع فيما نقل مع « لا » في قوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) [٤]

فقد نقل قول الطبري إنَّ « فلا » رد على ما تقدم ، تقديره : فليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، ثم استأنف القسم بقوله (وربك لا يؤمنون) . ثم نقل قول غيره : إنّما قدم « لا » على القسم اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته ، ثم كررها بعده تأكيداً للتهمم بالنفي ، وكان يصح

---

(١) (المحرر الوجيز) ١١ : ١٨٩ .

(٢) فاطر : ١٩-٢١ ، ومن آية ٢٢ .

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ١٣ : ١٦٧ .

(٤) النساء : من آية ٦٥ .

اسقاط « لا » الثانية ويكون الاهتمام بتقديم الأولى ، وكذا يصح اسقاط الأولى فيبقى معنى النفي ويذهب معنى الاهتمام [١]. وعلى الوجهين اللذين نقلهما فـ « لا » أصلية غير زائدة كما يذهب بعض العلماء الذين لم يكلف نفسه عناء الإشارة إليهم لوضاعة المعنى المفاد من « لا » فيما نقل .

وكما صنع مع « الباء » في قوله تعالى :

﴿وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ [٢]

حيث قال : « خبر في مضمنه تعجب وتعجيب من الأمر ، ولذلك دخلت « الباء » لتدل على معنى الأمر بالتعجب ، وأن يكتفى لهم بهذا الكذب إثمًا ولا يطلب لهم غيره ، إذ هو موبق ومهلك »[٣] . وعليه فـ « الباء » أصلية أفادت معنى الأمر بالتعجب . ولم يشر إلى زيادتها هنا . غير أن موقف الشيخ مع هذه « الباء » لم يكن واحداً فيما تابعته فيه ؛ فقد ذكر في قوله تعالى :

﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [٤]

أنَّها « الباء » التي تكون للتأكيد دالة على الأمر ؛ إذ المعنى : اكتف بربك [٥]. فجمع بين دلالتي التأكيد المفادة من الزيادة والدلالة على الأمر المفاد من اكتف بربك . في حين أنَّه أشار إلى زيادتها من غير إفادة التوكيد ، وعلل لمجيئها في الأغلب في مدح أو ذم وكأنَّها تعطي معنى اكتفِ بربك ، أي ما أكفاه في هذا ، وقد تجيء دون « باء » [٦]– وذلك حين عرض لها

---

(١) انظر : (المحرر الوجيز) ٤ : ١٦٦ .

(٢) النساء : من آية ٥٠ .

(٣) (المحرر الوجيز) ٤ : ١٤٨ .

(٤) الفرقان : من آية ٣١ .

(٥) انظر : (المحرر الوجيز) ١٢ : ٢٣ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ١٠ : ٢٧٣ .

في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا بَصِيرًا) (١)

فيما اكتفى بالإشارة إلى زيادتها على مذهب سيبويه ، وعدم زيادتها عند غيره من حيث تعلقها بـ (كفى) على أنَّه بمعنى : اكتف بالله[٢] . وذلك في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا) (٣)

في حين أنه اكتفى في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا) (٤)

بالإشارة إلى أنَّ « تقديره : وكفى الله شهيداً ، لكن دخلت « الباء » لتدل على أن المراد بالله »[٥] . وكلامه هنا لا يخلو من غموض ولعل فيه سقطاً ، أي اكتف بالله ، ليتسق مع ما ذكره في آية النساء قبلها من دلالة « الباء » على معنى الأمر بالتعجب ، في حين أنه اكتفى بالإحالة على ما سبق لتقدم الكلام فيها[٦] ، في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا) (٧).

---

(١) الإسراء : من آية ١٧ .

(٢) انظر : (المحرر الوجيز) ١٣ : ٤٦ .

(٣) الأحزاب : من آية ٣ .

(٤) النساء : من آية ٧٩ .

(٥) (المحرر الوجيز) ٤ : ٣١٣ .

(٦) انظر : (المحرر الوجيز) ١٣ : ٨٨ .

(٧) الأحزاب : من آية ٤٨ .

ويلحظ أنه لم ينقل زيادتها قولاً واحداً ، وإنَّما ينقل معه وجهًا آخر تكون به أصلية ارتضاه قولاً واحداً مرة واحدة في آية النساء وهو أول موطن عرض فيه لهذه « الباء » ، ولعل في هذا ما يسوغ أصالتها عنده فيما عداه من المواطن ، وإنَّما نقل ما نقل على سبيل الجمع والإحصاء .

وإشارتُه إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر يصير به الحرف أصلياً من غير تنويه منه بزيادته ، كما صنع في قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُم) [١]

فذكر أنَّ معنى الفعل : قرب وأزف نقلاً عن ابن عباس وغيره ، « ولكنَّها عبارة عما يجيء بعد الشيء قريباً منه ، ولكونه بمعنى هذه الأفعال الواقعة تعدى بحرفٍ وإلا فبابه أن يتجاوز بنفسه »[٢] . و« لام » (لكم) عند بعض العلماء موطن زيادة إلا أنَّه لم يشر إلى ذلك وارتضى في الفعل (ردف) المتعدى تضمينه معنى فعل لازم كقرب وأزف ، وعليه فتكون « اللام » أصلية للتعدية .

ولابن عطية موقف آخر خلاف ما مضى وهو عرض الرأيين الأصالة والزيادة دون اختيار ، وهو مما تكاثر لديه أيضًا ، كما في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ) [٣]

فذكر أنَّه « يجوز أنْ تكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، ويكون المفعول بـ (صرّفنا) مقدَّرًا تقديره : ولقد صرَّفنا في هذا القرآن التنبيه والعبر من

---

(١) النمل : من آية ٧٢ .

(٢) (المحرر الوجيز) ١٢ : ١٢٩ .

(٣) الإسراء : من آية ٨٩ .

كل مثل ضربناه . ويجـوز أن تكون مؤكـدة زائدة ، التقدير : ولقد صرفنا كل مثل »[١] . ولعل عدم ترجيحه أو اختياره يُفَسَّـر في ضوء حرصه على عرض الآراء وبسط القضية وإن لم يكن له رأي فيها . ونحيل على مثل هذا خشية الإطالة[٢] .

وبعد ، فلعل من الخطأ أن نقول إن القول بالزيادة لفائدة كان القول الظاهر عند ابن عطية معتمدين في ذلك على رده على بعض النحاة أن يكون الحرف زائدًا لغير معنى ، وعلى حرصه على التفريق بين كون الحرف للتأكيد وليس زائداً على الإطلاق من غير معنى ، وعلى إشارته في بعض المواطن إلى إفادة الحرف الزائد التوكيد أو الصلة التخصيص ، والصواب أننا رأينا له موقفا آخر يدفع فيه القول بالزيادة إجمالاً ؛ ومن ذلك : رده الزيادة لأن القول بها مفسد للمعنى ، وحكمه على زيادة الحرف بأنَّه متكلف ، وتصحيحه قولاً لعالمٍ على الأصالة ، ونقله رد الزيادة على لسان عالم وجميع المفسرين ، ورده القول بالزيادة لأنَّه لا يشبه نظر أبي علي وسيبويه والخليل وفرسان الصناعة في حرف « الواو » ، وتضعيفه قول من قال بزيادة « في » ، ونقله وجوهًا على الأصالة والزيادة في الحرف ثم ذكره وجهًا ما لم يعرضه ضمن الآراء قبل معللاً له يكون به الحرف أصليًا ، وقد شاع هذا النمط لديه ولعله من بعض ما تميّز به ، ونقله القولين الزيادة والأصالة ثم تعليله لرأي قائل بالأصالة بما يلمح منه اختياره له دون غيره من زيادة أو أصالة ، وميله إلى بيان معنًى للحرف من غير إشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه بصورة واضحة حتى ليعد أبرز كلامه في موقفه من زيادة الحرف وهو مشير

---

(١) (المحرر الوجيز) ١٠ : ٣٤٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال : (المصدر السابق) ١ : ٨٧ ، و ٢ : ١٠٦ ، و ٥: ٤٧، و ٥٩ ، و ٩ : ٣٥٣ ، و ١٠ : ١٠٧، و ١١ : ١٩١ – ١٩٢ .

إلى مقدرة على استبطان خوافي دلالات الحروف ، وإشارته إلى تضمين الفعل معنى فعل آخر يكون به الحرف بعده أصلياً . وقد وجدناه في مواطن أخرى يعرض حيثيات المسألة من غير اختيار فلا يأتي بجديد سوى تقييد المسألة وضبط جوانبها وحسبه هذا ، إلا أنَّ الغالب عنده حرصه الشديد على مناقشة الآراء والرفض والقبول وإضافة فهم جديد ، كما بدا لنا في مواطن كثيرة ميله إلى تحقيق القول وتجلية ما قد يغمض في وجه مجيء الحرف وتقديم التعليل الكافي لذلك .

أبو حيــــان :

محـمـد بن يوسف الأندلسي الغرناطي « ت : ٧٥٤ هـ » كـان عـارفًا باللغة وإمامًا في النحو والصرف ، كما كان من كبار العلماء بالتفسير والحديث والتراجم واللغات ، وكتابه الموسوم بـ « تفسير البحر المحيط » من أجمع كتب التفسير قاطبة ؛ فقد كتب مقدمة ضافية له قبل أن يبحر فيه ، وهذه المقدمة تكشف النقاب عن منهجه الذي احتشد فيه لبيان المعاني اللغوية للمفردات والأحكام النحوية والفقهية والقراءات والنواحي البلاغية بيانًا وبديعًا .. الخ ما ذكر [١] . ولا شك أننا – بذلك – مع أبي حيان أمام عالم طلعة يتعامل مع النص القرآني معاملة خاصة فنراه يحتشد لشرح الآيات بكل ما أوتي من ملكة ومراس واستيعاب لتراث السلف اللغوي والنحوي والفقهي والبلاغي قبله ومعلومات وإفاضة في الإشارات . وقد جاء تفسيره مترعًا بالنظرات النحوية ، ولا شك أن ذلك قد قاده حتمًا إلى الحديث عن الحروف الزائدة ، وهو من العلماء القائلين بالزيادة . والزيادة عنده لا تعني الخلو من الفائدة وإنَّما من الأثر الإعرابي ، وقد عني بتفسير الزائد عند حديثه عن «مِنْ» في قوله تعالى:

(وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ) [٢]

فذكر أنَّها « زائدة لاستغراق الجنس ، ومعنى الزيادة فيها أنَّ ما بعدها معمول لما قبلها فاعل بقوله (تأتيهم) ، فإذا كانت النكرة بعدها مما لم يستعمل إلا في النفي العام كانت « مِنْ » لتأكيد الاستغراق نحو : ما في الدار من أحد ، وإذا كانت مما يجوز أن يراد بها الاستغراق ويجوز أن يراد بها نفي الوحدة أو نفي الكمال كانت « مِنْ » دالة على الاستغراق نحو : ما قام من رجل »[٣] .

ولا يتسع مذهبه في ذلك وإنما يجعلها في حيز الضرورة ، وقد أشار

---

(١) انظر : مقدمة تفسيره : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٤ .

(٢) الأنعام : من آية ٤ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٤ : ٧٣ – ٧٤ .

إلى ذلك عند حديثه عن « أنْ » في قوله تعالى :

﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (١)

فقد نقل ما ذهب إليه أبو الحسن من أنَّ « أنْ » زائدة وعملت النصب كما عمل باء الجر الزائد الجر ، والجملة حال أي : وما لنا غير مقاتلين ، كما نقل ما ذهب إليه قوم منهم ابن جرير إلى حذف « الواو » من (أن لا نقاتل) والتقدير : وما لنا ولأن لا نقاتل ، وعقَّب على كلا القولين بأنَّهما « ليسا بشيء ؛ لأنَّ الزيادة والحذف على خلاف الأصل ، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف »(٢) . وخلاصة مذهب أبي حيان هنا أنَّ الزيادة والحذف – وهما أمران كأنَّهما وجهان لحقيقة واحدة – لا يصار إليهما إلا عند الضرورة ؛ لأنَّهما خلاف الأصل ، وهو في ذلك يعتمد على صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف . وعليه فالزيادة ترتبط بالضرورة عنده مع صحة المعنى .

وقد أسلمه ذلك إلى الرد على كل من يتحيّل لإيجاد مخرج للحرف ليُحمل عليه فراراً من القول بالزيادة ، مبيّناً أنَّ المهمل إنَّما هو من حيث الوظيفة الإعرابية لا المعنوية ، وننقل كلامه في ذلك – على طوله – لأنَّه أحد الركائز التي تشكل موقفه ، يقول : في قوله تعالى :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (٣)

« و« ما » هنا زائدة للتأكيد ، وزيادتها بين « الباء » و« عن » و«من»، و« الكاف » ، وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان مقرر في علم العربية .. وذهب بعض الناس إلى أنَّها نكرة تامة ، و (رحمةٍ) بدل منها ؛ كأنَّه قيل : فبشيء ، أبهم ثُمَّ أبدل على سبيل التوضيح ، فقال : (رحمةٍ) ، وكان قائل هذا يفر من الإطلاق عليها إنَّها زائدة . وقيل « ما » هنا استفهامية . قال الرازي : قال المحققون : دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين

---

(١) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٢٥٦ .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

غير جائز . وهنا يجوز أن تكون « ما » استفهامًا للتعجب ، تقديره : فبأي رحمة من اللّـه لنت لهم ؛ وذلك بأنَّ جنايتهم لما كانت عظيمة ، ثم إنه ما أظهر البتة تغليظًا في القول ولا خشونة في الكلام علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني قبل ذلك . انتهى كلامه . وما قاله المحققون صحيح ؛ لكنَّ زيادة « ما » للتوكيد لا ينكره في أماكنه من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن من يتعاطى تفسير كلام اللّـه ، وليس « ما » في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهامًا للتعجب ، ثم إنَّ تقديره ذلك : فبأي رحمة دليل على أنَّه جعل « ما » مضافة للرحمة . وما ذهب إليه خطأ من وجهين ؛ أحدهما : أنَّه لا تضاف « ما » الاستفهامية ولا أسماء الاستفهام غير « أي » بلا خلاف و« كم » على مذهب أبي إسحاق . والثاني : أنَّه إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً ، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلا بد من إعادة همزة الاستفهام في البدل . وهذا الرجل لحظ المعنى ، ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم النحو من أحكام الألفاظ ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه والتسور عليه قول الزجاج في « ما » هذه أنَّها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين »[١] . وأبو حيان هنا لا يرد كلام الرازي فقط ، وإنما يرد على كل من يحاول إيجاد مخرج للحرف حتى لا يقال زائد ، ويؤكد أنَّ وجود الحروف الزائدة في الكلام العالي لا ينكره من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن العلماء الذين يتصدون لتفسير كلام اللّـه تعالى ، ولكنَّها الزيادة المفيدة ، وقد أقام الحجة الصناعية على الرازي على أساسٍ من أصول وقواعد النحو ، وأنَّه قد كانت أمامه مندوحة بالالتفات إلى قول الزجاج من أن « ما » صلة مؤكدة بإجماع النحويين ، وما كان على الرازي أن يخرق هذا الإجماع من أهل الصناعة وهو ليس منهم . ولعل ذلك مما أغاظ أبا حيان فأغلظ القول للرازي بسببه . غير أنَّ أبا حيان قد أقام البرهان على فساد رأي الرازي ، ولم يقم برهانًا على فساد قول من قال إنَّها نكرة تامة ، وإنَّما اكتفى برده من غير دليل ، والبدل من النكرة التامة لا إشكال فيه نحوًا .

---

(١) (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٩٧ – ٩٨ .

تلك هي الركائز التي تشكل موقف أبي حيان ، فأمَّا منهجه الذي سلكه في الإفضاء بما لديه فلم يلبث أن أعلن عنه في محاور ؛ منها :

تعقيبه بعد الحكم بالزيادة بعبارة تطوي الإفادة ، وقد كثر ذلك عند حديثه عن « مِنْ » الزائدة خصوصاً ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (١)

فقال : « و« مِنْ » زائدة لاستغراق الجنس »(٢) .

وقوله تعالى :

﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (٣)

فقال : « معناه : لا يكون إله في الوجود إلا متصفاً بالوحدانية ، وأكد ذلك بزيادة « مِنْ » الاستغراقية » (٤) .

وقوله تعالى :

﴿ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ ﴾ (٥)

فقال : « و« مِنْ » في (مِنْ أزواجٍ) زائدة لتأكيد النفي ، وفائدته استغراق جنس الأزواج بالتحريم »(٦) . ونحيل على غيره (٧).

---

(١) آل عمران : من آية ٦٢ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٨٢ .

(٣) المائدة : من آية ٧٣ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٥٣٥ .

(٥) الأحزاب : من آية ٥٢ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٢٤٤ .

(٧) انظر على سبيل المثال : (المصدر السابق) ٧ : ١٣٥ ، و ١٧٠ : و ٨ : ٢٤٥ .

وكذا صنع في غير « مِنْ » مع « الباء » في قوله تعالى :

(وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ) (١)

فقال : « و« الباء » في (بجذع) زائدة للتأكيد »(٢) .

أو تسويغه للزيادة من حيث المعنى ، وذلك حين وازن بين مجيء « لا » في الأعراف :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ) (٣)

وعدم مجيئها في :

(مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ) (٤).

« فدلَّ (أنْ تسجد) هنا على أنَّ « لا » في (أن لا تسجد) زائدة ، والمعنى أيضاً يدل على ذلك ؛ لأنه لا يستفهم إلا عن المانع من السجود ، وهو استفهام تقرير وتوبيخ » (٥). فأقام الحجة على زيادة « لا » من حيث عدم مجيئها في آية أخرى ، ومن حيث صحة المعنى .

وكذا حين تحدث عن أنواع من الفصاحة والبديع في قوله تعالى :

(وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ) (٦)

وما بعده من آيات ، فقال « وزيادة الحرف لزيادة المعنى في

---

(١) مريم : من آية ٢٥ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ١٨٤ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) ص : من آية ٧٥ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤١٠ .

(٦) النساء : من آية ٦٤ .

« مِنْ رسولٍ » أتت للاستغراق ؛ إذ لو لم تدخل لأوهم الواحد »[١] . فهو يسوِّغ لزيادة الحرف من حيث المعنى دفعًا للوهم . ومثل هذه الإشارات تعد مزية حاسمة تعين على الدقة في الفهم .

أو تسويغه للزيادة مراعاة لقواعد النحو وأصوله ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ)[٢] .

فقال : « و « مِنْ » زائدة لتأكيد استغراق الجنس ؛ لأنَّ أحداً من الألفاظ المستعملة للاستغراق في النفي العام ،فزيدت هنا لتأكيد ذلك بخلاف قولك: ما قام من رجل فإنَّها زيدت لاستغراق الجنس ، وشرط زيادتها هنا موجود عند جمهور البصريين ؛ لأنَّهم شرطوا أن يكون بعدها نكرة وأن يكون قبلها غير واجب ، وقد أمعنا الكلام على زيادة « من » في كتاب « منهج السالك » من تأليفنا . وأجاز أبو البقاء أن يكون (أحد) هنا بمعنى واحد . والأول أظهر »[٣]. وبيَّن تسويغه زيادة « مِنْ » لفائدة وفاقًا لجمهور البصريين ، وإن ذكر وجهًا آخر إلا أنَّه جعل القول الأول أظهر . ومن عجب أنَّه يحيل إلى بعض كتبه فتبقى في النفس أثارة من فضول وبقية من تطلع .

وفي قوله تعالى :

(فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ)[٤]

فقال : « و « أنْ » تطَّرد زيادتها بعد « لمَّا » »[٥].

---

(١) (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٢٩٤ .

(٢) البقرة : من آية ١٠٢ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٣٠ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٤٥ .

وكرر هذا الكلام عند قوله تعالى :

﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ (١)

فقال : « زيدت « أنْ » بعد « لما » وهو قياس مطَّرد » (٢).

وفي قوله تعالى :

﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾ (٣)

فقال : « و« الباء » زائدة في خبر « أنَّ » ، وحُسْـنُ زيادتها كون ما قبلها في حيز النفي » (٤) .

أو ذكره دلالة التوكيد دون إشارة إلى الزيادة في موطن لها عند العلماء ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (٥)

فقال : « وجاء الخبر مصحوباً بـ « الباء » الدالة على التوكيد »(٦) .

وقوله تعالى :

﴿ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ (٧)

---

(١) العنكبوت : من آية ٣٣ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ١٥٠ .

(٣) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٦٨ .

(٥) البقرة : من آية ١٦٧ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٤٧٥ .

(٧) الحجر : من آية ٤٨ .

فقال : « وأكد انتفاء الإخراج بدخول « الباء » في (بمخرجين) »[١].

وقوله تعالى :

(عَمَّاقَلِيلٍ) [٢]

فقال : « و « ما » توكيد للقلة ، و (قليل) صفة لزمن محذوف »[٣].

وغيره من الشواهد[٤] .

أو ذكره الزيادة للتوكيد ، ثم رده على العالم لمعنى التوكيد دون الزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ) [٥]

فقال : « و « ما » بعد (إذا) زائدة للتأكيد . وقال الزمخشري : ومعنى التأكيد فيها أن وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة عليهم ؛ ولا وجه لأن يخلو منها ، ومثله قوله :

(أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ) [٦].

أي لا بد لوقت وقوعه من أن يكون وقت إيمانهم به . انتهى . ولا أدري أنَّ معنى زيادة « ما » بعد (إذا) التوكيد فيها ، ولو كان التركيب بغير « ما »

---

(١) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٤٥٧ .

(٢) المؤمنون : من آية ٤٠ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٤٠٥ .

(٤) انظر على سبيل المثال: (المصدر السابق) ٧ : ٣١٨ ، و ٣٢٠ .

(٥) فصلت : ٢٠ .

(٦) يونس : من آية ٥١ .

كان بلا شك حصول الشرط من غير تأخر ؛ لأنّ أداة الشرط ظرف فالشهادة واقعة فيه لا محالة »[١]. فهو لا يرد الزيادة ، وإنّما يرد معنى التوكيد الذي ذكره الزمخشري ، وعلل لذلك بأن حصول الشرط من غير تأخر متعين بدون « ما » . غير أنّه لم يقدم لنا وجهًا للتأكيد الذي رده على الزمخشري .

أو ذكره الزيادة فقط قولاً واحداً من غير بيان لفائدة الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ) [٢]

فقال : « « من » زائدة و (أحد) مفعول (بضارين) »[٣] .

وقوله تعالى:

(وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) [٤]

فقال : « و « مِنْ » زائدة في قوله : (مِنْ ولي) فلا تتعلق بشيء »[٥] .

وغيره من الشواهد [٦].

أو نقله القولين الزيادة والأصالة ، وتحسينه الزيادة كما صنع مع « ما » في قوله تعالى :

(وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ) [٧].

---

(١) (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٩٢ .

(٢) البقرة : من آية ١٠٢ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٣٢ .

(٤) البقرة : من آية ١٠٧ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٤٥ .

(٦) انظر على سبيل المثال (المصدر السابق) ٢ : ٦٤ ، و ٣ : ٣١ .

(٧) يوسف : من آية ٨٠ .

فذكر أنَّها زائدة ، ثم نقل ما جُوِّز فيها من وجوه على الأصالة بأنْ تكون مصدرية أو موصولة ، وردّهما ، وعقّب بأنَّ أحسن هذه الأوجه كون « ما » زائدة (١).

وقد صنع غير ذلك فنقلهما دون اختيار ، كما صنع في قوله تعالى :
(فَأَثَـٰبَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَـٰبَكُمْ) (٢)

فنقل في « لا » ما قيل من أنَّها « زائدة ؛ لأنَّه لا يترتب على الاغتمام انتفاء الحزن فالمعنى على أنَّه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم موافقتهم . قاله أبو البقاء وغيره ... والجمهور على أنَّ « لا » ثابتة على معناها من النفي ، واختلفوا في تعليل الإثابة بانتفاء الحزن على ما ذكر »(٣) . ونقل خلافهم في هذا التعليل من غير اختيار منه ، واكتفى ببيان الآراء على خلاف نهجه السابق . وقد تكاثر ذلك لديه(٤) .

غير أنَّ موقف أبي حيان هذا في قضية الزيادة لفائدة لم يكن مطّردًا ؛ فقد رأيته في مواطن يَردّ زيادة بعض الحروف ، ولا يقف عند حدود النقل فقط دون اختيار ؛ فقد يختار الأصالة ويبين عن معنى الحرف دون أن يشير إلى زيادته ، وبالقدر الذي كان كلِفًا فيه بالاتكاء على قواعد النحو في إثبات الزيادة وجدناه كلفًا بالاتكاء على قواعد النحو في ردّها . وهكذا . وسنبسط

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٣ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٨٤ - ٨٥ .

(٤) انظر على سبيل المثال : ١ : ٤٠٩ ، و ٢ : ٧٠ ، و ٣ : ٤ ٢٨ ، و ٤٣٦ ، و ٥:١٤٧، و ٦ : ٣٣٨ ، و ٤٠١ ، و ٧ : ١٠٧ ، و ٣٣١ ، و ٣٥٢ ، و ٤٤٣ ، و ٨ : ٢٢٩، و ٣٠٩ و ٣٧٢ .

الكلام في هذه المسائل بما يناسبها ؛ لأنَّ إضاءة موقفه ضروري حتى نستطيع أنْ نميز بين أنماط رؤاه المغايرة القائلة بالزيادة لفائدة ، وأبرز هذه الأنماط التي ظهر فيها اختياره الأصالة ما يلي :

حكمُه على الزيادة بأنّه فاسد ، كما صنع عندما عرض لـ « مِنْ » في قوله تعالى :

﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ (١)

فذكر أنَّها للتبعيض هنا ، ونقل ما جوّزوه فيها بأنْ تكون زائدة و (آية)حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيرًا، وحكم على ذلك بأنّه فاسدٌ؛ لأنَّ الحال لا يُجر بـ « مِنْ »(٢). وقدّم بذلك تعليلاً نحويًا يردُّ به الزيادة.

أو حكمُه على الزيادة بأنَّه بعيدٌ ، كما صنع في قوله تعالى :

﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ (٣)

فذكر أنَّ تقدير زيادة « الكاف » أو زيادة (مثل) قول بعيد(٤) .

أو حكمُه على الزيادة بأنَّ فيه بعداً كما صنع مع « ما » في قوله تعالى :

﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ ﴾ (٥) .

---

(١) البقرة : من آية ١٠٦ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٤٢ – ٣٤٣ .

(٣) البقرة : من آية ٢٦١ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢: ٣٠٣ .

(٥) ص : من آية ١١ .

فقد نقل عن أبي البقاء أنَّ (جندٌ) مبتدأ و« ما » زائدة و (هنالك) نعت و (مهزومٌ) الخبر ، وحكم عليه بأنَّ فيه بعداً لفصله عن الكلام الذي قبله(١) ، وهو بذلك يشير إلى وشيجة ووُصلة معنوية قائمة تضيع لو فصل (جندٌ) وما بعده عما قبله ، وعليه فـ« ما » أصلية .

أو تضعيفُه الزيادة بقوله وهو ضعيف ، وكان ذلك مع « الواو » خصوصاً ، في قوله تعالى :

(يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ)(٢)

حيث نقل زيادة « الواو » وردَّه بقوله : « وهذا قولٌ ضعيفٌ »(٣) .

وفي قوله تعالى :

(وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ) (٤)

حيث نقل زيادة « الواو » عن الأخفش في (ورسولاً)، وردَّه بأنَّه ضعيفٌ لزيادة « الواو » ، ولا يوجد في كلامهم جاء زيد وضاحكًا ، أي ضاحكـاً (٥).

وفي قوله تعالى :

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٣٨٦ .

(٢) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٣ .

(٤) آل عمران : ٤٨ – ومن آية ٤٩ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٦٤ .

(حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ) (١)

حيث نقل عن الفراء وغيره أنَّ جواب « إذا » ملفوظ ، وهو قوله (تنازعتم) على زيادة «الواو» ، و (ثُمَّ صرفكم) على زيادة « ثُمَّ » . وحكم على هذين القولين بأنَّهما ضعيفان ، والصحيح أنه محذوف لدلالة المعنى عليه(٢).

وفي قوله تعالى :

(ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ) (٣)

حيث سوغ لمجيء « الواو » بين الوصفين المتباينين ؛ فالأمر طلب فعل والنهي ترك فعل فحسن العطف ، وذكر أنَّ دعوى الزيادة أو « واو » الثمانية ضعيف(٤) . ويبدو أنَّ أبا حيان يتابع المذهب البصريّ في هذا الاتجاه الذي لا يرى زيادة « الواو » عموماً ، ونحيل على غيره من الشواهد (٥).

أوتضعيفُه العالم في النحو لأنَّه قال بالزيادة ،كما صنع في قوله تعالى:

(إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ) (٦)

فنقل ما ذهب إليه أبو عبيدة من زيادة « إذ » ، وقال :« وكان أبو عبيدة يضعف في النحو »(٧) .

---

(١) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٧٩ .

(٣) التوبة : من آية ١١٢ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١٠٤ .

(٥) انظر على سبيل المثال : (المصدر السابق) ١ : ٢٠٢ ، ٣٢٣ .

(٦) آل عمران : من آية ٣٥ .

(٧) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٤٣٧ .

أو وصفُه القائل بها بأنَّـه زاعمٌ ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ (١)

فذكر في « إذ » أنَّـها ظرف زمان للماضي ، ونفى معاني أخرى لها ، منها : أنْ تكون زائدة خلافًا لزاعمي ذلك (٢).

أو وصفُه القائل بها بأنَّه مدعٍ زيادتها(٣) ، كما صنع في « إذْ » في قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ (٤)

أو رفضُـه زيادة حرفٍ ما خصوصًا ، كما صنع مع « في » في قـولـه تعالـى :

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ (٥)

فنقل مضعِّفًا زيادتها، وقال: « وهذا ضعيف؛ لأنَّ « في » لا تزاد »(٦).

أو ردُّه الزيادة على العالم كما صنع مع الزمخشري – وكان كثير التعقب له – عندما وازن بين عدم مجيء « الواو » في قوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ (٧).

---

(١) البقرة : من آية ٣٠ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ١٣٧ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ١ : ١٩٢ .

(٤) البقرة : من آية ٤٩ .

(٥) الكهف : من آية ٥٤ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٩ .

(٧) الشعراء : ٢٠٨ .

ومجيئها في قوله تعالى :

﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (١)

فنقل عن الزمخشريّ أنّ « الواو » زيدت لتأكيد وصل الصفة بالموصوف ، وردّه بأنّه غير معهود في كلام النحويين ، فلو قلت : جاءني رجل وعاقل ، على أن يكون وعاقل صفة لرجل ، لم يجز ، وإنّما تدخل « الواو » في الصفات إذا عطف بعضها على بعض وتغاير مدلولها(٢) . وهو هنا يرد الزيادة مراعاةً لقواعد النحو .

وكذا صنع معه في قوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (٣)

فنقل عنه أنّ « اللام » قد زيدت مؤكِّدة لإرادة التبيين ، وردّه عليه بأنّه خارج عن أقوال البصريين والكوفيين ، وفنّد ذلك وذكر ما ذهب إليه بعض النحويين من أنّها لام العاقبة (٤) . وردّ عليه وعلى ابن عطية زيادة « اللام » هذه أيضاً في قوله تعالى :

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا ﴾ (٥)

بأنّه ليس مذهب سيبويه والجمهور (٦).

---

(١) الحجر : ٤ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٤٤ .

(٣) النساء : من آية ٢٦ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٢٢٥ .

(٥) الصف : من آية ٨ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٦٢ – ٢٦٣ .

وكما صنع مع ابن عطية في قوله تعالى :

(وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ) (١)

فقال : « « إمّا » هي « إنْ » الشرطية زيد عليها « ما » ، قال ابن عطية : ولأجلها جاز دخول النون الثقيلة ولو كانت « إنْ » وحدها لم يجز . انتهى . يعني أنَّ دخول النون للتأكيد إنَّما يكون مع زيادة « ما » بعد « إنْ » . وهذا الذي ذكره مخالف لظاهر كلام سيبويه . قال ابن خروف : أجاز سيبويه الإتيان بـ « ما » وأن لا يؤتى بها ، والإتيان بالنون مع « ما » و« إن » لا يؤتى بها »[٢]. ورد أبي حيان كلام ابن عطية واضح لمخالفته ظاهر كلام سيبويه من حيث جواز دخول النون وعدم دخولها لزيادة «ما» وعدم زيادتها .

وكما صنع مع أبي البقاء في قوله تعالى :

(وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ) (٣)

حيث نقل عنه أنَّ « أنْ » « يجوز أن تكون في موضع نصب ؛ أي : ألزم ربك عبادته ، و« لا » زائدة . انتهى . وهذا وهم لدخول « إلاَّ » على مفعول (تعبدوا) فلزم أنْ يكون منفيًا أو منهيًا »[٤] . وعليه فالقول بزيادة «لا» وهم لمخالفته القاعدة النحوية ، وإنَّما هي مفيدة النفي لأنَّها في حيز جملة الاستثناء .

وكما صنع مع الأخفش في قوله تعالى :

---

(١) يونس : من آية ٤٦ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١٦٣ - ١٦٤ .

(٣) الإسراء : من آية ٢٣ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٢٥ .

(وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا) (١)

فقال : « و « أنْ » ليست زائدة بل مصدرية . وقال الأخفش في قوله :

(وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ) (٢)

إنّـها زائدة عاملة تقديره‌عنده: وما لنا لا نقاتل؛فلذلك على مذهبه في تلك هنا تكون « أنْ » (٣)، وتقديره : وما لكم لا تنفقون . وقد رُدَّ مذهبه في كتب النحو »(٤) . وعليه فقد ردّ على الأخفش زيادة « أنْ » ؛ لأنّه قد رُدّ في كتب النحو قاطبة فما من قائل بزيادتها .

أو نقلُه تخطئة عالمٍ ما لمن قال بالزيادة ، كما صنع في قوله تعالى :

(إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ) (٥).

فقد ذكر أنَّ « مِنْ » « للتبعيض ؛ لأنَّ الصدقة لا تكفر جميع السيئات . وحكى الطبريّ عن فرقةٍ قالت : « مِنْ » زائدة في هذا الموضع . قال ابن عطية وذلك منهم خطأ . وقول من جعلها سببية وقدَّر من أجل ذنوبكم ضعيف »(٦) . وأبو حيان هنا ينقل تخطئة ابن عطية لفرقة قالت بزيادة « مِنْ » في هذا الموضع .

أو رفضُه الزيادة مراعاة للصنعة النحوية ؛ لأنّه ليس موضع زيادة ،

---

(١) الحديد : من آية ١٠ .

(٢) البقرة : من آية ٢٤٦ .

(٣) في الكلام سقط ، وتمام أصله : تكون « أن » أصلية .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٨: ٢١٨ – ٢١٩ .

(٥) البقرة : من آية ٢٧١ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٣٢٦ .

كما صنع مع « الباء » في قوله تعالى :

(وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ) (١)

فقد نقل عن أبي عبيدة زيادتها ، وردَّه بأنَّ « زيادة « الباء » في المفعول لا ينقاس » (٢) .

وكما صنع مع « من » في قوله تعالى :

(وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ) (٣)

فقد قال إنَّ « مِنْ » للتبعيض ؛ لأنَّ كل واحد لا يتمكن من عمل كل الصالحات . ونقل ما حكاه الطبري عن قومٍ أنَّ « مِنْ » زائدة ، وعقَّب على ذلك بأنَّ زيادة « مِنْ » في الشرط ضعيف ، ولا سيما وبعدها معرفة(٤) . وعليه فهو يرفض زيادة « مِنْ » مراعاة لقواعد النحو ، فضلاً عما تومض به من معنى التبعيض والذي يتعين به أنْ تكون أصلية .

وكما صنع مع « أنْ » في قوله تعالى :

(وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ) (٥)

فذكر أنَّ « أنْ » هي المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة بعدها خبر« أنْ » ، ثم نقل زعم صاحب النظم أنَّ « أنْ » هنا زائدة ، و (الحمد للّـه) خبر (وآخر دعواهم) ، وهو مخالفٌ لنص سيبويه

---

(١) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧١ .

(٣) النساء : من آية ١٢٤ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٣٥٦ .

(٥) يونس : من آية ١٠ .

والنحويين ، وليس هذا من محال زيادتها (١). وعليه فأبو حيان يرفض الزيادة؛ لأنَّها مخالفة لنص سيبويه والنحويين ، ولأنَّه ليس من مواطن زيادتها مراعاة للضوابط أو المواطن التي قال فيها العلماء بزيادة هذا الحرف .

وكما صنع مع « ما » في قوله تعالى :

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٢)

فبعد أنْ ذكر وجوهًا في إعرابها قال : والذي نختاره من هذه الأعاريب أنَّ « « ما » صفة تزيد النكرة شياعًا ؛ لأنَّ زيادتها في هذا الموضع لا تنقاس ، و(بعوضةً) بدل » (٣). فهو يرفض زيادتها هنا؛ لأنَّ لها مواطن عند العلماء تزاد فيها ، وليس منها هذا الموضع .

أو عرضُه أقوالاً على الأصالة والزيادة ، ثم اختياره وجهًا على الأصالة بعبارة تومىء إلى ذلك كالأحسن ، كما في قوله تعالى :

(وَنُقَدِّسُ لَكَ) (٤)

فنقل أنَّ « اللام » في (لك) قيل : زائدة ، وقيل : لام العلة ، وقيل : معديِّة للفعل ، وقيل :للبيان ، وجعل الأحسن أنْ تكون معدِّية للفعل (٥).

أو الأولى ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ) (٦) .

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ : ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) البقرة : من آية ٢٦ .

(٣) (تفسير البحر المحيط) ١ : ١٢٢ - ١٢٣ .

(٤) البقرة : من آية ٣٠ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ١٤٣ .

(٦) الحج : من آية ٢٥ .

فقد نقل عن أبي عبيدة أنَّ « الباء » في (بإلحادٍ) زائدة في المفعول ، وعن ابن عطية أنَّه يجوز أنْ يكون التقدير : ومن يرد فيه الناس بإلحاد . وعن الزمخشريّ أنَّ (بإلحاد بظلم) حالان مترادفتان ومفعول (يُرد) متروكٌ ليتناول كل متناول . ثم عقّب بأنَّ الأولى أن تُضَمَّن (يُرد) معنى يتلبس فيتعدى بـ « الباء » (١).

أو الأظهر ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ) (٢)

فنقل ما جوّزوه في « مِنْ » أنْ تكون تبعيضية ، وبمعنى « في» ، وزائدة على مذهب الأخفش ، والأظهر الأول(٣) .

أو نفيُه الزيادة وتسويغه للحرف معنًى يكون به أصليًا ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) (٤)

فقد نقل زيادة « فاء » (فلا) ، وعلّق عليه بأنَّه ليس بشيء . وقال : « وكان الجواب بـ « الفاء » أجود من المجيء بالفعل مجزومًا دون « الفاء » ؛ لأنَّه إذا كان بـ « الفاء » كان على إضمار مبتدأ ، أي : فهو لا يخاف ، والجملة الاسمية أدل وآكد من الفعلية على تحقيق مضمون الجملة »(٥) . وكأنَّ هذه «الفاء» أومأت إلى المبتدأ المحذوف ، وآزرت لتأكيد تحقق مضمون الخبر .

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ .

(٢) البقرة : من آية ١٢٥ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٨١ .

(٤) الجن : من آية ١٣ .

(٥) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٣٥٠ .

أو محاولتُه إيجاد معنًى للحرف من غير إشارةٍ إلى زيادته، وهو موطنُ زيادة عند العلماء ، وذلك مع « الفاء » خصوصًا ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ) (١)

بقوله : « و « الفاء » لعطف الجملة على ما قبلها » (٢).

وفي قوله تعالى :

(ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ) (٣)

بقوله : « ودخلت « الفاء » في (فلهم) لتضمن الموصول معنى اسم الشرط لعمومه »(٤) وعليه فـ « الفاء » أصلية لا زائدة .

وفي قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ) (٥)

بقوله : « و « الفاء » دخلت في خبر « إنَّ » إذ أُجري مجرى صفته ، فكان أنْ باشرت (الذي) ، وفي (الذي) معنى الشرط ، فدخلت « الفاء » في الخبر » (٦) . غير أنَّه أشار هنا إلى منع قوم هذا منهم الفراء فجعلوا « الفاء » زائدة .

---

(١) البقرة : من آية ٨٧ .

(٢) (تفسير البحر المحيط) ١ : ٣٠٠ .

(٣) البقرة : من آية ٢٧٤ .

(٤) (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٣٣١ .

(٥) الجمعة : من آية ٨ .

(٦) (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٦٧ .

هذا مجمل لنظر الشيخ في قضية الزيادة للحروف في القرآن الكريم، وقد تشكَّل على ركائز مؤدّاها تحريره لمعنى الزيادة من حيث خلو الأثر الإعرابي وبقاء الأثر المعنوي ؛ ولذا فقد اقترنت الزيادة عنده بالإفادة ، ولم يتسع مذهبه في ذلك ، وإنَّما يجعلها في حيز الضرورة ، وقد أسلمه ذلك إلى الرد على كل من يتحيل لإيجاد مخرج للحرف ليُحمل عليه فرارًا من القول بالزيادة . وأمَّا منهجه الذي سلكه في الإفضاء بما لديه فلم يلبث أن أعلن عنه في محاور منها ؛ تعقيبه بعد الحكم بالزيادة بعبارة تطوي الإفادة ، وقد كثر ذلك مع « مِنْ » الزائدة خصوصًا ، أو تسويغه للزيادة من حيث المعنى ، ومن حيث مراعاة قواعد النحو وأصوله ، أو ذكره دلالة التوكيد دون إشارة إلى الزيادة في مواطن هي عند العلماء زائدة – أي الحروف – ، أو ذكره الزيادة للتوكيد ثم رده على العالم لمعنى التوكيد دون الزيادة ، أو ذكره الزيادة فقط قولاً واحدًا من غير بيان لفائدة الحرف ، أو نقله القولين الزيادة والأصالة وتحسينه الزيادة . وقد خالف عن ذلك فنقل القولين دون اختيار ، وتكاثر هذا النمط لديه .

غير أن موقف أبي حيان في قضية الزيادة لم يكن مطّردًا وقد رأيته في مواطن يرد زيادة الحرف ، وأخذ ذلك صورًا شتى ، منها : حكمه على الزيادة بأنه فاسد ، أو بعيد ، أو فيه بُعد ، أو بأنَّه ضعيف وكان ذلك مع « الواو » خصوصًا ، أو تضعيفه العالم في النحو لأنَّه قال بالزيادة ، أو وصفه القائل بها بأنَّه زاعم أو مدعٍ ، أو رفضه زيادة حرفٍ ما خصوصًا كما صنع مع « في » ، أو رده الزيادة على العالم كما صنع مع الزمخشريّ وكان شديد التعقب له إجمالاً ، وكذا صنع مع ابن عطية وأبي البقاء والأخفش ، أو نقله تخطئة عالمٍ ما لمن قال بالزيادة ، أو رفضه الزيادة مراعاة للصنعة النحوية ، لأنَّه ليس موضع زيادة ، أو عرضه أقوالاً على الأصالة والزيادة ، ثم اختياره وجهًا على الأصالة بعبارة تومىء إلى ذلك كالأحسن أو الأولى أو الأظهر ، أو

نفيه الزيادة وتسويغه للحرف معنًى يكون به أصليًا ، أو محاولته إيجاد معنًى للحرف من غير إشارة إلى زيادته ، وكان ذلك مع « الفاء » خصوصًا .

وأشير أخيرًا إلى أنَّ التراث النحوي كان بين يديه فأخذ منه وعرض وقبل ورفض وناقش ووقف ونسب الأقوال إلى قائليها ، ولم يقف عند حدود النقل دون اختيار فقد انطلق وأبان عن ملكة في إدراك معاني الحروف ، وكان – رحمه الله – كلِفًا بالاتكاء على قواعد النحو فما وافق النحو أخذ به وما لم يوافق تركه وكان ذريعة عنده ، وحتى يكون كلامه مدعومًا بالحجة القوية أبى إلا أنَّ يؤكد لها بما تناثر في كتابه . ولعل أبرز ما وقفت عليه – عنده – أنَّه لم يكن يكتفي برد الزيادة فقط بل ويسارع إلى إضاءة وجه على الأصالة ، وهذا تقدم في الفهم عند العالم لم نكن نجده في سنن من قبله إلا لمامًا .

٣ - علماء البلاغة والإعجاز :

كان لبعض علماء البلاغة والإعجاز في القرآن الكريم نظر تجاه قضية الحرف الزائد ووقوعه في القرآن الكريم ، وقد اخترت ثلاثة أعلام من أعلامهم هم : ابن قتيبة ، والإمام الخطابيّ ، والإمام عبد القاهر الجرجانيّ ، لما تميّز به كل منهم ؛ فلكلٍ أدواته ومؤهلاته ؛ ومزيّة ابن قتيبة أنّه أول من عقد باباً تحدث فيه عن الزيادة ؛ أمّا الإمامان الآخران فقد أتى حديثهما عنها عرضاً خلال مؤلفيهما ، والعرض التالي يسعى لاستخلاص ما خالج تفكيرهم تجاه هذه الظاهرة .

ابن قتيبـــــة :

أبو محمد عبدالله بن مسلم « ت : ٢٧٦ هـ » ، عقد في كتابه « تأويل مشكل القرآن » باباً سماه « باب تكرار الكلام والزيادة فيه » ، وتكمن أهمية هذا في أنّه كان أول من عقد باباً خاصاً تحدث فيه عن الزيادة خلافاً لمن سبقوه ، حيث تناثرت آراؤهم في ثنايا كتبهم . وقد اتبّع ابن قتيبة هذا الصنيع في كل الموضوعات التي بحثها في كتابه ؛ حيث عقد لكلٍ منها باباً خاصاً ، تناول فيه ما يدور حولها من مسائل ، فدفع البحث البلاغي دفعة كبيرة بتبويب المباحث وتنظيمها واستشهاده بكثير من الأمثلة ، وتحليل بعضها بما يكشف عن أسرارها اللغوية ويشير إلى بلاغتها ، كما ذكر الدكتور الشحات أبو ستيت[1] .

وقد تحدث ابن قتيبة في هذا الباب عن الزيادة عموماً ، وبدأه بالحديث عن التكرار ، ولعل ذلك لأنّ التكرار قريب الشبه بالزيادة . ثُمَّ تحدث عن زيادة الحروف ، وختم الباب بالحديث عن زيادة بعض الأسماء كلفظ « الوجه » و « الاسم » ناقلاً عن أبي عبيدة[2] .

---

(١) انظر : (البحث البلاغي في ظلال القرآن الكريم) ٦٣ . ط١، مطبعة الأمانة ، مصر ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

(٢) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٢٥٤ - ٢٥٥ . تحقيق : السيّد أحمد صقر، ط٢ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. وانظر :(مجاز القرآن) ١٦:١.

ولم يقتصر حديث ابن قتيبة عن الزيادة على هذا الباب ؛ فقد تحدث عنها في باب « تأويل الحروف التي ادعي على القرآن بها الاستحالة وفساد النظم »؛ فذكر أنَّ العرب يزيدون في الكلام الكلمة والمعنى طرحها ، ومن ذلك زيادة « لا » ، و« إذ » و« اللام » و« الكاف » و« الباء » وأشباه لهذا . ولم يمثل بشواهد قرآنية في هذا الموضع[١] ، كما أشار إليها في مواضع أخرى[٢] . والمصطلح المستعمل عند ابن قتيبة هو الزيادة ، وإن كان قد ذكر الطرح في موضع واحد ، وكذا الإلقاء[٣] .

ويظهر من قول ابن قتيبة : « تأويل الحروف التي ادعى على القرآن بها الاستحالة وفساد النظم » أنَّه معنيٌّ بالرد على هذه الدعاوى الفاسدة التي تطعن في لغة القرآن وتزعم استحالتها وفساد نظمها، وهذا الرد يكتفى فيه ببيان نفي ما زعموه من الاستحالة وفساد النظم ، وأنَّ هذا الذي زعموه جاء مثله في كلام العرب ، ولم يكن عندهم فساد ولا استحالة ، ومن عادات العرب في مثله أن تفعل كذا وكذا وكذا . والمسألة عند الشيخ رحمة الله عليه مسألة مدافعة لغو أهل اللغو وباطل أهل الباطل ، وهو يعلم أنَّهم يعلمون فساد ما يزعمون ، ولكنَّه يخشى أنْ يلابس هذا الفساد الضِّعاف من أهل الملة ، وأنْ يكثر فيه لغو أهل البطالة والجهالة فأراد حسم الموقف .

حروف الزيادة :

وذكر من الحروف التي تزاد ثلاثة عشر حرفاً هي – حسب ترتيب ورودها عنده – « لا » ، و« ألا » ، و« البـــاء» ، و« مِنْ » ، و« اللام » ، و«الكاف » ، و« على » ، و« عن » ، و« إنّ » الثقيلة ، و« إنْ » الخفيفة ، و«إذ » ، و« ما » ، و« الواو »(٤) . والظاهر أنَّه لم يُرِد حصر الحروف التي

---

(١) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٣٠٤ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٥٦٠ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٢٤٣ ، ٢٤٨ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٢٤٣ – ٢٥٣ .

تزاد بدليل عبارته عن زيادة الحرف حيث يقول : وقد تزاد « لا » ... و« من » تزاد في الكلام أيضاً ... و« اللام » قد تزاد ... ونحو ذلك(١) .

وتحدث ابن قتيبة عن زيادة هذه الحروف ممثلاً لها بشواهد قرآنية شهر القول فيها بالزيادة عند من سبقه كأبي عبيدة والفرّاء ، ونظّر لذلك بشواهد من شعر العرب غالباً. وقد علّق على بعض الشواهد مبيناً الحرف الزائد ، وترك بعضها الآخر دون تعليق .

وذكر في زيادة « لا » أنّها قد « تزاد في الكلام . والمعنى طرحها لإباء في الكلام أو جحدٍ ، كقول الله عز وجل :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)(٢) .

أي : ما منعك أن تسجد ، فزاد في الكلام «لا» ؛ لأنّه لم يسجد»(٣) .

وواضح هنا أنه جعل الزيادة هنا بمعنى الطرح فلا قيمة للحرف ولا فائدة منه . وكذلك صنع في زيادة «الباء» فقال : « والمعنى إلقاؤها »(٤) إلا أنّه عندما تحدث عن زيادة « ألا » قال إنّها : « تُزادُ في الكلام للتنبيه »(٥) ، كقوله:

(أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ) (٦).

و : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٧)

فذكر للحرف فائدة من زيادته وهي التنبيه . ومثل هذا يُستنبط منه أنَّ الزيادة عنده نوعان ؛ زيادة من غير فائدة فهي معادلة للطرح والإلقاء، وزيادة لفائدة كالتنبيه هنا مثلاً .

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ .
(٢) الأعراف : من آية ١٢ .
(٣) (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٣ – ٢٤٤ .
(٤) (المصدر السابق) ٢٤٨ .
(٥) (المصدر السابق) ٢٤٧ .
(٦) هود : من آية ٥ .
(٧) هود : من آية ٨ .

والذي يظهر لنا من تأمل ما ذكره ابن قتيبة في موضوع الزيادة أنَّه لم يطلقها قولاً واحداً كأبي عبيدة ، فقد أشار في بعض المواطن إلى ما يكون به الحرف أصلياً ، فنراه يذكر احتمال الزيادة بذكر وجه للحرف يخرج به على الأصالة ، ففي قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ)(١) .

يقول : « وقال بعضهم : أراد فيما مكَّنَّاكم فيه ، و « إنْ » زائدة . وقال بعضهم : هي بمعنى مكَّنَّاهم فيما لم نُمكنكم فيه »(٢) .

وواضحٌ أنَّ الزيادة هنا يكون بها الكلام على الإيجاب ، وكأنَّ « أنْ » الزائدة سلبت معنى النفي وهذا على الوجه الأول . وأمَّا على الوجه الثاني وهو القول بأصالة « أنْ » فبه يتغير المعنى تغيراً كبيراً ؛ لأن النفي يكون مراداً .

كما يذكر بعض القراءات التي تجعل الحرف أصلياً لا زائداً لفائدة فقط في القراءة الأخرى ، كما في قوله تعالى:

(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)(٣) .

حيث قال : « يريد وما يشعركم أنَّها إذا جاء ت يؤمنون ، فزاد « لا » لأنَّهم لا يؤمنون إذا جاءت . ومن قرأها بكسر « إنَّ » ، فإنَّه يجعل الكلام تاماً عند قوله (وما يشعركم) ثم يبتديء فيقول :

---

(١) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٢) (تأويل مشكل القرآن) ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٣) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(إنها إذا جاءت لا يؤمنون) »(١) .

والحرف على القراءة الثانية أصليٌّ على أنَّ : (إنَّها إذا جاءت) كلام مستأنف للبت والقطع بأنَّهم لا يؤمنون . وهو على القراءة بالفتح في « أنّ » كانت « لا » زائدة ، إلا أنَّ قوله « لأنهم لا يؤمنون إذا جاءت » مشعرٌ أنَّ هذه الزيادة فيها إشارة إلى معنًى هو نفي إيمانهم مع أنَّها زائدة ، وعليه فهي عنده زائدة لمعنى ذو دلالة خفية وهو النفي .

وقد يعكس الوضع فيذكر تخريجاً للحرف على الأصالة ، ثم يذكر قراءة يكون الحرف عليها زائداً ؛ ففي باب « تفسير حروف المعاني » يتحدث عن « لما » ويشير إلى أنَّها تكون بمعنى « إلاّ » ، كما في قوله تعالى :

(وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا)(٢) .

وقوله تعالى :

(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)(٣) .

ويذكر أنَّها لغة هذيل مع « إنْ » الخفيفة التي تكون بمعنى « ما » . ومن قرأ (وإنْ كل ذلك لَمَا متاع) بالتخفيف و (إن كل نفس لَمَا عليها حافظ) جعل « ما » صلة ، وأراد : وإن كلٌّ ذلك لَمتاع الحياة ؛ وإن كلٌّ نفس لَما عليها حافظ(٤) .

---

(١) (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٤ .

(٢) الزخرف : من آية ٣٥ .

(٣) الطارق : ٤ .

(٤) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٥٤٢ . وقد نقلنا ما في الكتاب ، ولكن يبدو أن المعنى على الزيادة : لعليها حافظ ، بدلاً من « لما عليها » .

والحرف على القراءة المشهورة أصليٌّ ؛ لأنَّه بمعنى « إلاّ » ، وعلى ذلك فالكلام مبني على أسلوب القصر . وهو على قراءة التخفيف زائد ، ولم يبين لنا وجه زيادته عنده ، وربما جيء به للتوكيد .

كما نراه يبين فائدة الحرف الزائد وأثره في المعنى مما يؤكد أنَّ الزيادة عنده لا تخلو من الفائدة إن بدا في الحرف وجه ، ففي قوله تعالى :

﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾(١) .

ونحوها ، يقول عن « لا » : « فإنَّها زيدت في الكلام على نية الرَّد على المكذبين كما تقول في الكلام : لا واللّه ما ذاك كما تقول . ولو قلتَ : واللّه ما ذاك كما تقول ، لكان جائزاً ، غير أنَّ إدخالك « لا » في الكلام أوَّلاً ، أبلغ في الرد . وكان بعض النحويين يجعلها صلةً ، ولو جاز هذا لم يكن بين خبرٍ فيه الجحد ، وخبر فيه الإقرار فرقٌ »(٢).

وكلامه الأخير مأخوذ عن الفراء فقد سبقه إليه ، وحديثه عن فائدة « لا » وبيانه أنَّ ذكرها أبلغ في الرد يجعل القول بالزيادة له مضمون غير المتبادر منه . ولا نتفق مع من يقول بأنَّ الزيادة لفائدة فما دام الحرف مفيداً لمعنى فلا طائل لعده زائداً وإن أفاد ، وإنما هو أصلي أفاد معنى ، فضلاً عن أنَّ « لا » النافية لا تكون زائدة في أول الكلام كما ذكر الفراء(٣) .

ونلحظ أنّه يرد على من يجعلونها صلة مستعيناً بحجة الفراء في هذا ، وهذا واضح في أنَّه يثبت الفائدة لما وُصِف بأنه زائد أو صلة في بعض المواطن .

---

(١) القيامة : ١ .

(٢) (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٧ .

(٣) انظر : (معاني القرآن) ٣: ٢٠٧ .

وقد يذكر زيادة الحرف في موضع ، ثم يعود في موضع آخر ويخرِّجه على ما يفهم منه أصالته ؛ ففي حديثه عن زيادة « الباء » يذكر من شواهد ذلك قوله تعالى :

(عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ)(١)

أي : يشربها(٢) . وفي باب « دخول بعض حروف الصفات مكان بعض » يذكر الآية نفسها شاهداً على وقوع « الباء » مكان « من » ، والمعنى : يشربها عباد الله ويشرب منها(٣) . وهذا مشيرٌ إلى أصالة الحرف علماً بأنه حكم عليه بالزيادة قبل ذلك . وهذه توجيهات للمعاني تدل على أنَّ مصطلح الزيادة لم يكن عندهم في بعض الأحيان ذا دلالة تقدح في الكلام .

ومما سبق يمكننا القول : إنَّ اعتبار ابن قتيبة أحد القائلين بالزيادة ليس على إطلاقه ، فقد رأيناه في مواطن يحكم للحرف بأنَّه زائد والمعنى طرحه أو إلقاؤه ، كما رأينا منه ما يدفع ذلك بإشارته إلى الأصالة إمَّا بذكر احتمالٍ لها ، وإمَّا مستعيناً بقراءة أخرى ، وإمَّا ذاكراً لوجه أصلي بدا له في الحرف ، وإمَّا مضمناً الحرف معنى حرف آخر وهو ما يعبر عنه بتناوب حروف الجر .

---

(١) الإنسان : من آية ٦ .

(٢) انظر : (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٨ .

(٣) انظر : (المصدر السابق) ٥٧٥ .

الخطابي :

أبو سليمان حمد بن محمد الخطَّابي البستي « ت : ٣٨٨ هـ » ، محدِّث وفقيه ولغوي وشاعر ، وأحد علماء الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم ، ورسالته القيمة « بيان إعجاز القرآن » المنشورة ضمن كتاب « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » متضمنة لأسرار الإعجاز القرآني ، وقد تكفَّل فيها صاحبها بالردِّ على جملة مطاعن في القرآن الكريم ؛ منها : وجود خلاف في الوصف بين ما ادّعى فيه أنَّ العبارات الواقعة في القرآن إنما وقعت في أفصح وجوه البيان وأحسنها ، وبين ما وُجد عند أصحاب اللغة وأهل المعرفة ، ومن هذا الخلاف قوله تعالى :

(قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ) (١)

« وإنَّما هو : ردفه يردفه من غير إدخال « اللام » . وكقوله سبحانه :

(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ) (٢)

وكقوله سبحانه :

(أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ) (٣)

فأدخل « الباء » في قوله (بإلحاد) وفي قوله (بقادر) ، وهي لا

---

(١) النمل : ٧٢ .

(٢) الحج : من آية ٢٥ .

(٣) الأحقاف : من آية ٣٣ .

موضع لها ها هنا . ولو قيل : ومن يرد فيه إلحاداً بظلم ، وقيل : قادر على أن يحي الموتى كان كلاماً صحيحاً لا يشكل معناه ولا يشتبه . ولو جاز إدخال « الباء » في قوله : (بقادر) لجاز أن يقال : ظننت أنَّ زيداً بخارج ، وهذا غير جائز ألبتة »(١) . وهكذا ومن خلال هذا المطعن عمد الخطابيّ عَرَضاً لقضية الزيادة في القرآن الكريم ، غير أنَّ هذا المطعن قد يروق عند جاهل بخصائص العربية وطرق الإبانة فيها والتي نزل القرآن بها ، وقد أدرك الخطابي بذكائه خَبِئة الأمر فعمد في ردِّ هذا المطعن إلى لغة العرب والفقه بأساليبها ؛ فقال : « وأمَّا قوله سبحانه : (رَدِفَ لكم) فإنّهما لغتان فصيحتان : ردفته وردفت له ، كما تقول : نصحته ونصحت له » (٢) . وقد كان أمام الخطابي مندوحة من ذلك أيضاً بنقل وجوه أخرى ذكرها المفسرون في الآية تكون بها « اللام » أصلية . ولعله من قبيل ترك الخصومة والجدال مع أهل الباطل والعدول إلى أيسر الطرق .

ثُمَّ قال : وأما قوله سبحانه :

(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ) (٣).

ودخول « الباء » فيه فإنَّ هذا الحرف كثيراً ما يوجد في كلام العرب. الأول الذي نزل القرآن به ، وإن كان يعزّ وجوده في كلام المتأخرين . ونقل زعم

---

(١) (بيان إعجاز القرآن) ٣٥ المنشور ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق : د.محمد خلف الله ، ود.محمد زغلول سلام .دار المعارف .

(٢) (المصدر السابق) ٤١ .

(٣) الحج : من آية ٢٥ .

بعضهم أنَّ كلام العرب كان باقيًا على نجره الأول، وعلى سنخ طبعه الأقدم إلى زمان بني أمية ثُمَّ دخله الخلل فاختل منه أشياء ؛ ولذا صار العلماء لا يحتجّون بشعر المحدثين لما دخله من الخلل والاستحالة، وإنَّما عادوا إلى شعراء الجاهلية وإلى المخضرمين . وقاده ذلك إلى نتيجة مؤداها : أنَّ من تبحر في كلام العرب، وعرف أساليبه الواسعة ، ووقف على مذاهبه القديمة فإنَّه إذا ورد عليه منها ما يخالف المعهود من لغة أهل زمانه لم يسرع إلى النكير فيه والتلحين . وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ) (١)

ومجيء « لا » فيها . ونقل عن بعض أهل العلم أنَّ القرآن نزل بحضرة رجال كانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مغمزًا ، ولو كان هذا عندهم لتعلقوا به وأسرعوا بالرد عليه ، ثم قال :إنَّ العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتلغي معناها وضرب لذلك بشواهد من الشعر . وعلَّق الخطّابيّ على ذلك بقوله فهذا وما أشبهه زيادات حروف في مواضع من الكلام ، وحذف حروف في أماكن أُخر منها ، وإنَّما جاءت على نهج لغتهم الأولى قبل أن يدخلها التغيير ، ثُمَّ صار المتأخرون إلى ترك استعمالها في كلامهم(٢) .

ثم عاد إلى آية الحج وقرّر فيها إنَّ « الباء » زائدة ، وهي قد تزاد في مواضع من الكلام ولا يتغير به المعنى ، وساق شواهد شعرية على زيادة

---

(١) البلد : ١ .

(٢) انظر : (بيان إعجاز القرآن) ٤١ – ٤٤ .

« الباء » ، وكذا قوله تعالى :

(تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ) (١)

وإن نقــل قول بعضـهم : تنبت وفيها دهن ، على الأصالة ، ثم عرض لقولـــه تعالى :

(أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ) (٢)

ونقل ما قالوه من دخول « الباء » مع حرف الجحد كقوله تعالى :

(أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ) (٣)

وقد ضارع (ألم) في معنى الجحد (أليس) فألحق بحكمه(٤) .

وتعليل الخطابي لمجيء هذه الحروف التي وُجِّه إليها هذا المطعن تعليل مقبول يدل على تمكُّنٍ في التحليل اللغوي والنحوي ، فقد عمد في هذا الاتجاه إلى تجلية هذا المطعن عن طريق اللغة واستمد نظراته من الأساليب العربية ونهج الإبانة فيها بما يدل على تمرس فيها واطلاع عليها ، لكن فات هذه النظرة أن تدرك المرامي بين مجيء الحرف وعدم مجيئه ، فلم نجده يشير إلى إفادة الحرف فضلاً عن نفي زيادته لوجود معنًى بلاغي مستجاد له سوى ما نقله من وجهٍ على الأصالة في آية (تنبت بالدهن) .

---

(١) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٢) الأحقاف : من آية ٣٣ .

(٣) القيامة : ٤٠ .

(٤) انظر : (بيان إعجاز القرآن) ٤٤ – ٤٥ .

ولعل مما يعتذر به عن هذا الشيخ الجليل في هذا الصدد أنَّ قضيته الأساسية كانت هي رد المطاعن ، فكان من التزيد أن يضيف إلى القضية أفكارًا ليس سياقه في حاجة إليها بأن يدلنا على فائدة وجود هذه الحروف ، كما فعل في بقية المطاعن التي كان يبين فيها حكمة مجيء القرآن على الوجه الذي طعنوا فيه كالتكرار وغيره .

عبد القاهـــر الجرجاني :

أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي « ت : ٤٧١ = أو سنة ٤٧٤ هـ » ، برع في علوم اللغة والنحو ، وعُدَّ إمام البلاغيين وشيخهم بمؤلفيه : « دلائل الإعجاز » ، و« أسرار البلاغة في علم البيان » ، وقد ختم الأخير بفصلٍ عقده « في الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أم لا ؟ » ضوّء فيه موقفه من الزيادة ، وقد تميزت رؤيته باستقلالية ظاهرة في الفهم والاستنتاج ، وقاده حديثه عن كون الزيادة من المجاز أم لا إلى تجلية حقيقة الزيادة في الكلمة ؛ وهي : أن تعرى من معناها وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة ، ويكون سقوطها وثبوتها سواء . ونفى أن يكون ذلك مجازًا ؛ لأنَّ المجاز أنْ يراد بالكلمة غير ما وضعت له في الأصل، أو يزاد فيها ، أو يوهم شيء ليس من شأنها . والزائد الذي سقوطه كثبوته لا يتصور فيه ذلك(١) . وهكذا فقد منع أن يكون مجرد الزيادة مجازًا للتناقض بينهما ، إذ كيف تكون الكلمة الزائدة لا معنى لها، ثُـمَّ هي مجاز انتقلت من دلالة إلى دلالة أخرى ؟

وما يتناسب مع نظر الشيخ أنَّ هذا المنع ليس على إطلاقـه ، وقد أبان عن ذلك بقوله : « فـإنْ قلت : أوليس يقال :إن الكلمـة لا تعرى من فـائدةٍ ما ولا تصير لغوًا على الإطلاق حتى قالوا إنَّ نحو« ما » في نحو :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(٢)

تفيد التوكيد ؟ فأنا أقول : إنَّ كون « ما » تأكيداً نقلٌ لها عن أصلها

---

(١) انظر: (أسرار البلاغة) ٣٦٣ . تحقيق : السيّد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .

ومجاز فيها . وكذلك أقول إنَّ كون « الباء » المزيدة في « ليس زيد بخارج » لتأكيد النفي مجاز في الكلمة ؛ لأنَّ أصلها أن تكون للإلصاق - فإنَّ ذلك على بعده لا يقدح فيما أردت تصحيحه ؛ لأنَّه لا يتصور أن تصف الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنَّها مجاز ، ومتى ادعينا لها شيئًا من المعنى فإنَّنا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة » (١) . وعليه فإنَّه يقبل تسمية الكلمة الزائدة من حيث أفادت مجازًا ؛ لأنَّه لا يسمي المجاز مجازًا إلا بعد أن تنقل الكلمة أو الحرف من دلالته الأولى إلى دلالة أخرى ويأتي بمعنًى جديد . وكذا الزيادة المفيدة تنقل الحرف من دائرته الأولى الأصلية إلى دائرة أخرى ، فتسمَّى مجازًا .

وقد عقب على ذلك بقول للشيخ أبي علي - وقد كان أحد مصادره الأساسية - في الكلمة إذا كانت تزول عن أصلها من وجهٍ ولا تزول من آخر « معتد بها من وجه وغير معتد بها من وجه » ، وضرب لذلك مثلاً بقوله تعالى :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ) (٢)

فقال : إن الزيادة تطلق على « لا » ؛لأنَّها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه ، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها ، ثُمَّ إنَّ « لا » هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله : (أن لا يقدرون) وتُؤذن به ، وعليه فهي من حيث أفادت التأكيد غير مزيدة ، ومن حيث لم تفد النفي الصريح فهي مزيدة . وبنى عليه أنَّ الزيادة من حيث هي زيادة لا توجب الوصف

---

(١) (أسرار البلاغة) ٣٦٤ .

(٢) الحديد : من آية ٢٩ .

بالمجاز ، وحيث كانت سببًا لنقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل فهي مجاز[١] . وهو بذلك يعود ويقرر النتيجة أو الحقيقة التي بنى عليها كلامه الأول . وخلاصته أنَّه يرتضي الزيادة حيث أفادت ويعدها مجازًا . ولا يرتضي الزيادة غير المفيدة ولا يعدها مجازًا ، وأنَّ الزيادة المفيدة تعني انتقال الحرف من دلالته أو إيحائه الأصلي إلى دلالة أو إيحاء ليس بأصل ، أو كما قال .

---

(١) انظر : (أسرار البلاغة) ٢٦٤ – ٢٦٥ .

الفصل الثاني
القائلـــون بالأصالـــة

١ - المفسرون

٢ - علماء البلاغـة والإعجاز

ا - المفسرون :

سأعرض آراء المفسرين الذين ذهبوا إلى نفي الزيادة من القرآن الكريم نفيًا قاطعًا ، كما أعرض حججهم في ذلك ، وأصول تفكيرهم في تناول القضية ، ثم أعقب بما قد يبدو من وجهٍ في بعض المواطن ، وهؤلاء المفسرون هم الطبريّ والرازيّ ، وهما من أكثر المفسرين عناية بتجلية بلاغة القرآن الكريم وأسرار صيغه وتراكيبه ، عدا كونهما من أكثر المفسرين شهرة وأكثرهم أثرًا في غيرهم ، وهما وإنْ لم ينظمهما مذهب عقائدي واحدٌ فالطبريّ من أهل السنة والجماعة ، والرازيّ من الأشاعرة ، فإنَّهما اتفقا في نظرهما تجاه زيادة الحروف في القرآن الكريم .

الطبريّ :

أبو جعفر محمد بن جرير « ت : ٣١٠ هـ » ، خلّف تراثًا ضخمًا في التاريخ والحديث والتفسير ، ويعد مصنفه :« جامع البيان عن تأويل آي القرآن » المصدر الأول للتفسير بالمأثور .

وينتمي الطبري – عليه رحمة اللّه – إلى طبقة العلماء والأوائل الذين كان لهم رأيهم في مسائل العلم وتوجهات القضايا ، ولذا كان عمدتنا وأحد مصادرنا الأساسية ، وخاصة فيما أنفقه من جهد طيب في إظهار معاني الحروف وتحليلها بما تطويه من معطيات نابضة . وتظهر في هذه النظرات حصيلة الطبري اللغوية والنحوية والذوقية وتمكنه من ذلك كله .

ويتبلّر هذا الحكم من جوانب ؛ منها ما هو عام قد تتكفل به دراسة بلاغية قادمة ببيانه ، ومنها ما هو خاص – وهو معنا هنا – بموقفه من قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم ، فقد وجدنا منه موقفًا صارمًا في نفي الزيادة اعتمد فيها على فقه المعنى وما تطويه الحروف من دلالات، وكان مدركًا إدراكًا واعيًا لكيفية انعقاد الصلة والوشائج بين الحرف وسياقاته ، وهو مما

تكاثر لديه بصورة ظاهرة ، وسنعرض لبعضٍ من هذه النصوص في مقامه وموضعه من البحث .

وقد تمثل إنكاره الزيادة في صور شتى ، ولعل أبرزها ما صرّح فيه بأنَّ الزيادة مما لا يليق أن يحمل كلام اللّه تعالى عليه ، وكان ذلك في مواطن ؛ منها ما ذكره عن زعم بعض « المنسوبين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أنَّ تأويل قوله :

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ (١)

وقال ربك ، وأنَّ « إذْ » من الحروف الزوائد ، وأنَّ معناها الحذف ، واعتلَّ لقوله الذي وصفنا عنه في ذلك ببيت الأسود بن يعفر :

فإذًا وذلِكَ ، لا مَهاهَ لِذِكْرِهِ والدَّهْرُ يُعْقِبُ صالِحًا بِفَسَادِ

ثم قال : ومعناها : وذلك لا مهاهَ لذكره ... قال أبو جعفر : والأمر في ذلك بخلاف ما قال ؛ وذلك أنَّ « إذ » حرف يأتي بمعنى الجزاء ، ويدل على مجهول من الوقت ، وغير جائز ابطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام . إذ سواء قيل قائل هو بمعنى التطول ، وهو في الكلام دليل على معنى مفهوم ، وقيل آخر في جميع الكلام الذي نطق به دليلاً على ما أريد به هو بمعنى التطول »(٢) . وكأنَّ الطبري هنا يجر أو يسحب القول بزيادة الحرف على الكلام ، فكما يقال حرف زائد يقال كلام زائد توسيعًا لدائرة التطول الذي يُنقل من الحرف إلى الجملة فالجملتين فيبطل الكلام . وهذا دليل قوي على بطلان فكرة الزيادة عنده .

---

(١) البقرة : من آية ٣٠ .

(٢) (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ١ ، ١ : ١٩٥ - ١٩٦ .

ومنها ما ذكره من اختلاف أهل العربية في معنى « ما » التي في قوله تعالى :

(فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ) (١)

« فقال بعضهم : هي زائدة لا معنى لها ، وإنَّما تأويل الكلام فقليلاً يؤمنون ، كما قال جل ذكره :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) (٢)

وما أشبه ذلك ، فزعم أنَّ « ما » في ذلك زائدة ، وأنَّ معنى الكلام : فبرحمة من الله لنت لهم ... وأنكر آخرون ما قاله قائل هذا القول في « ما » في الآية ، ... وقالوا : إنَّما ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم جميع الأشياء ؛إذ كانت « ما » كلمة تجمع كل الأشياء ، ثم تخصّ وتعمّ ما عمته بما تذكره بعدها ، وهذا القول عندنا أولى بالصواب ؛ لأنَّ زيادة « ما » لا تفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائز إضافته إلى اللّه جل ثناؤه »(٣) .

ومنها ما ذكره من اختلاف أهل العربية في حكم « الواو » التي في قوله تعالى :

(أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٤)

« فقال بعض نحويي البصريين هي« واو » تجعل مع حروف الاستفهام، وهي مثل « الفاء » في قوله :

(أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ) (٥)

قال : وهما زائدتان في هذا الوجه ... ، وقال بعض نحويي الكوفيين : هي حرف عطف أدخل عليها حرف الاستفهام . والصواب في ذلك عندي

---

(١) البقرة : من آية ٨٨ .
(٢) آل عمران : من آية ١٥٩ .
(٣) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٤٠٩ .
(٤) البقرة : ١٠٠ .
(٥) البقرة : من آية ٨٧ .

من القوم[١] أنَّها واو عطف أدخلت عليها ألف الاستفهام ... وقد بيّنا فيما مضى أنَّه غير جائز أن يكون في كتاب اللّه حرف لا معنى لــه ، فأغنى ذلك عن إعادة البيان على فساد قول من زعم أن «الواو» و «الفاء» من قوله(أوكلما) ، و (أفكلما) زائدتان لا معنى لهما »[٢] .

ومنها ما ذكره من زعم « بعض نحويي البصرة أنَّ « الكاف » في قوله :

(أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ) [٣]

زائدة ، وأنَّ المعنى : ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم ، أو الذي مرَّ على قرية ، وقد بينا قبل فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب اللّه شيء لا معنى له بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع »[٤] .

ومنها ما ذكره من خلاف البصريين والكوفيين حول زيادة « لا » في قوله تعالى :

(قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) [٥]

وتعقيبه على ذلك بأنَّ في الكلام محذوفًا ، وجعله الصواب من القول، وعلل لهذا الصواب بأنَّه « لما قد مضى من دلالتنا قبل على أنَّه غير جائز أن يكون في كتاب اللّه شيء لا معنى له ، وأن لكل كلمة معنًى صحيحًا ، فتبين بذلك فساد قول من قال « لا » في الكلام حشو لا معنى لها »[٦] .

---

(١) هكذا وردت ، والصواب : « القول » .

(٢) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٣) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٣ : ٢٨ .

(٥) الأعراف : من آية ١٢ .

(٦) (جامع البيان) ٥ ، ٨ : ١٣٠ .

ومنهـا مـا ذكره مـن خـلاف البصريين والكوفيـين أيضًا حـول زيادة « الباء» في قوله تعالى :

(بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ) (١)

وتعقيبه على ذلك بأنَّ أولى الأقوال بالصواب بأن يوجه « المفتون إلى الفتون بمعنى المصدر؛ لأنَّ ذلك أظهر معاني الكلام ، إذا لم ينو إسقاط « الباء» وجعلنا لدخولها وجهًا مفهومًا . وقد بيّنا أنه غير جائز أن يكون في القرآن شيء لا معنى له »(٢) .

ومن صور إنكاره القول بالزيادة وسمه ذلك بأنَّه زعم ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) (٣)

فقال : « كان بعض أهل البصرة يزعم أنَّ « لا » مع (الضالين) أدخلت تتميمًا للكلام والمعنى إلغاؤها »(٤) بدليل أنَّه اختار القول الكوفيّ على الأصالة .

وقوله تعالى :

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) (٥)

حيث قال : « وقد زعم بعض أهل العربية أنَّ « ما » التي مع المثل صلة

---

(١) القلم : ٦ .

(٢) (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ : ٢٠ .

(٣) الفاتحة : من آية ٧ .

(٤) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٨١ .

(٥) البقرة : من آية ٢٦ .

في الكلام بمعنى التطوّل ، وأنَّ معنى الكلام : إنَّ اللّه لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلاً فما فوقها »[١] . بدليل أنه اختار قولاً على الأصالة بعد .

وقوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ) [٢]

وقد سقناه قبل حيث نقل زعم بعض المنسوبين إلى العلم من البصرة أنَّ « إذ » من حروف الزوائد[٣] .

وقوله تعالى :

(وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ) [٤]

حيث نقل زعم بعض أهل العلم بكلام العرب من أهل البصرة أنَّ كل ماش فهو دابة ، وأنَّ معنى الكلام : وما دابة في الأرض ، وأنَّ « مِنْ » زائدة[٥] .

أو وسمه القول بالزيادة بأنَّه فساد ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ) [٦]

حيث نقل عن بعض البصريين قوله: إن المعنى : وتأذن ربكم . و « إذ »

---

(١) (جامع البيان) ١ ، ١ : ١٨٠ .

(٢) البقرة : من آية ٣٠ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١ ، ١ : ١٩٦ .

(٤) هود : من آية ٦ .

(٥) انظر : (جامع البيان) ٧ ، ١٢ : ١ .

(٦) إبراهيم : من آية ٧ .

من حروف الزوائد ، ثم عقّب على ذلك بأنه قد دلل على فساده فيما مضى قبل[١] . ولعله يريد « إذ » في آية البقرة السالفة الذكر .

أو وسمه القول بالزيادة بأنه تقوّلٌ ، كما صنع في « مِنْ » عند قولـه تعالى :

(وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ) [٢]

فقال : « وقد تقوّل قوم من أهل العربية أنَّها أدخلت في هذا الموضع بمعنى الحذف ، ويتأوله : ومن يعمل الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، وذلك عندي غير جائز ؛ لأنَّ دخولها لمعنى ، فغير جائز أن يكون معناها الحذف »[٣] . وواضح أنَّ الحذف هنا فيما نقل يعني الزيادة .

ومن صور إنكاره الزيادة عرضه آراء المذهبين البصريّ والكوفيّ ، أو خلاف أهل العربية ، ثُمَّ اختيار الأصالة ، وقد شاع هذا النمط لديه كثيراً ، ومنه معظم ما مر من نصوص سابقة، وهذا دال على تميزه في مجابهة الآراء، وتصديه لها، وتمرسه في الدفاع عن رأيه ، ومنه ما نقله من خلاف في جواب « إذا » في قوله تعالى :

(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) [٤]

فنقل خلاف البصريين والكوفيين في ذلك ؛ ثُمَّ قال : إن الصواب من القول عندنا أنَّ الجواب محذوف ترك استغناء بمعرفة المخاطبين به بمعناه .

---

(١) انظر : (جامع البيان) ٨ ، ١٣ : ١٨٦ .

(٢) النساء : من آية ١٢٤ .

(٣) (جامع البيان) ٤ ، ٥ : ٢٩٧ .

(٤) الإنشقاق : ١ .

ومعنى الكلام : إذا السماء انشقت رأى الإنسان ما قدم من خير أو شر[١] . ولو لم يقل بذلك لكان جواب « إذا » (وأذنت) على زيادة الواو ، وهو ما لم يرضَ به .

وقد ينكر الزيادة نقلاً عن جماعة من أهل العربية ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ) [٢]

حيث ذكر أنَّ « مِنْ » تأتي بمعنى التبعيض لما بعدها ، فاكتفي بها عن ذكر التبعيض ، إذ كان معلوماً بدخولها معنى ما أريد بالكلام الذي هي فيه . ثم نقل قول بعضهم أنَّها ههنا بمعنى الإلغاء والإسقاط . كأنَّ معنى الكلام عنده يخرج لنا ما تنبت الأرض من بقلها ، ثم نقل إنكار جماعة من أهل العربية أن تكون « مِنْ » بمعنى الإلغاء في شيء من الكلام ، وأنَّ دخولها في كل موضع دخلت فيه مؤذن أن المتكلم مريد لبعض ما أدخلت فيه لا جميعه ،وأنَّها لا تدخل في موضع إلا لمعنى مفهوم [٣].

وقد ينكر الزيادة على وجهٍ من القراءة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ) [٤]

حيث قرأ « بعض أهل الشام : (ولا تحسبنَّ الذين كفروا) بالتاء من (تحسبن) (سبقوا أنَّهم لا يعجزون) بفتح الألف من (أنَّهم) ، بمعنى : ولا

---

(١) انظر : (جامع البيان) ١٥ ، ٣٠ : ١١٤ .

(٢) البقرة : من آية ٦١ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١ ، ١ : ٣١٠.

(٤) الأنفال : ٥٩ .

تحسبنَّ الذين كفروا أنَّهم لا يعجزون . ولا وجه لهذه القراءة يعقل إلاّ أن يكون أراد القـارئ بـ « لا » التي في (يعـجـزون) « لا » التي تدخل في الكلام حشواً وصلة . فيكون معنى الكلام حينئذ : ولا تحسبنَّ الذين كفروا سبقوا أنَّهم يعجزون ، ولا وجه لتوجيه حرف في كتاب اللّه إلى التطويل بغير حجة يجب التسليم لها وله في الصحة مخرج » (١) . وكأنَّه يقرر – عليه رحمة الله – قاعدة شريفة ها هنا مؤداها أنه لا يوجه حرف من كتاب الله إلى التطويل والزيادة إلا إذا قامت عليه حجة يجب التسليم بها ، وإذا لم يقم هذا الوجه فمحال القول بالزيادة .

وفي قوله تعالى :

(لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ) (٢)

حيث نقل اختلاف القراء في قراءة قوله : (لا أقسم) ؛ « فقرأت ذلك عامة قرّاء الأمصار (لا أقسم) « لا » مفصولة من (أقسم) ، سوى الحسن والأعرج ، فإنّه ذكر عنهما أنَّهما كانا يقرآن ذلك (لأقسم بيوم القيامة) بمعنى : أقسم بيوم القيامة ، ثم أدخلت عليها لام القسم . والقراءة التي لا أستجيز غيرها في هذا الموضع « لا » مفصولة ، (أقسم) مبتدأة على ما عليه قرّاء الأمصار ؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه . وقد اختلف الذين قرؤوا ذلك على الوجه الذي اخترنا قراءته في تأويله ؛ فقال بعضهم : « لا » صلة ، وإنما معنى الكلام : أقسم بيوم القيامة ... وقال آخرون منهم : بل دخلت « لا » توكيداً للكلام .. وقال بعض نحويي الكوفة « لا » ردٌّ لكلام قد مضى من كلام المشركين الذين كانوا ينكرون الجنة والنار ، ثم ابتدئ القسم ، فقيل : أقسم

---

(١) (جامع البيان) ٦ ، ١٠ : ٢٩ .

(٢) القيامة : ١-٢ .

بيوم القيامة ، وكان يقول : كلّ يمين قبلها ردّ لكلام ، فلا بد من تقديم « لا » قبلها ، ليفرق بذلك بين اليمين التي تكون جحدًا ، واليمين التي تستأنف ، ويقول : ألا ترى أنّك تقول مبتدئًا : واللّه إنَّ الرسول لحقّ ، وإذا قلت : لا واللّه إنَّ الرسول لحقّ ، فكأنك أكذبت قومًا أنكروه . واختلفوا أيضًا في ذلك ، هل هو قسم أم لا ؟ فقال بعضهم : هو قسم ، أقسم ربنا بيوم القيامة ، وبالنفس اللوَّامة ... وقال آخرون : بل أقسم بيوم القيامة ، ولم يقسم بالنفس اللوَّامة . وقال : معنى قوله (ولا أقسم بالنفس اللوَّامة) ولست أقسم بالنفس اللوّامة ... وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال : إنَّ الله أقسم بيوم القيامة ، وبالنفس اللوّامة ، وجعل « لا » ردّاً لكلام قد كان تقدمه من قوم وجوابًا لهم ، وإنَّما قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب ؛ لأنَّ المعروف من كلام الناس في محاوراتهم إذا قال أحدهم : لا والله ، لا فعلت كذا ، أنه يقصد بـ «لا» ردّ الكلام ، وبقوله : واللّه ، ابتداء يمين ، وكذلك قولهم : لا أقسم بالله لا فعلت كذا ؛ فإذا كان المعروف من معنى ذلك ما وصفنا ، فالواجب أن يكون سائر ما جاء من نظائره جاريًا مجراه ، ما لم يخرج شيء من ذلك عن المعروف بما يجب التسليم له . وبعد : فإن الجميع من الحجة مجمعون على أنّ قوله (لا أُقسِمُ بيومِ القيامةِ) قسم ، فكذلك (ولا أُقسمُ بالنّفس اللوامةِ) إلا أن تأتي حجة تدلّ على أن أحدهما قَسَمٌ والآخر خبر . وقد دللنا على أن قراءة من قرأ الحرف الأول لأقسم بوصل « اللام » بأقسم قراءة غير جائزة بخلافها ما عليه الحجة مجمعة »[1] . فهو ينكر الزيادة اعتمادًا على قراءة « لا » مفصولة عن (أقسم) . ونصُّ الطبري هنا جيد وفيه سخاء ولذا نقلناه مع طوله ؛ لأنه يشرح طريقته – عليه رحمة اللّه – في التنقيب عن الوجه الذي يصح به أنَّ الحرف أصيل عنده وأنّه لا وجه لزيادته ، وهو هنا يتخطى الحدود المرسومة لسور القرآن الكريم ، ويجعل « لا » الواقعة في أول سورة القيامة

---

(١) (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ : ١٧٢ - ١٧٤ .

ردًا لما جاء في آخر سورة المدثر من قوله تعالى :

(مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ) (١)

وهذا معنى قول الطبريّ : قال بعض نحويي الكوفة ... الخ . ثُمَّ أشار إلى ضربين من القسم : قَسَـم هو رد لجحد سابق وتأتي فيه « لا » ثم تستأنف قسمًا آخر . وقَسَـم بيوم القيامة دون النفس اللوامة .. الخ .

وقوله تعالى :

(وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) (٢)

حيث نقل اختلاف القرّاء في قراءة قوله (وحرام) ، فقرأته عامة قراء أهـل الكوفة (وَحِـرْمٌ) بكسر الحاء . وقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والبصرة (وَحَرَامٌ) بفتح الحاء والألف ، وذكر أنَّهما قراءتان مشهورتان متفقتا المعنى ، غير مختلفتيه ، ونقل خلافهم في تأويل معنى (حرام) و (حِرْم) ، وعلّق على ما قال سعيد بن جبير من أنَّ (حِرْمٌ) بمعنى : عَزْم وعليه فلا تكون « لا » صلة بل تكون بمعنى النفي ، ويكون معنى الكلام : وعـزم مِنَّا على قـرية أهلكناها أن لا يرجعوا عن كفرهم . وكذلك إذا كان معنى قوله (وَحَرَمٌ) نوجبه . ثم نقل زعم بعضـهم أنَّها في هذا الموضع صلة ، ومعنى الكلام : وحرام على قرية أهلكناها أن يرجعوا . وعلّق على ذلك بأنَّ أهل التأويل الذين

---

(١) المدثر : ٤٢ - ٤٦ .

(٢) الأنبياء : ٩٥ .

ذكرهم كابن عباس وسعيد ابن جبير كانوا أعلم بمعنى ذلك منه[١] . وهو هنا يحيل على علم الأوائل ، وأنّهم أهل الصدق في القول حقًا بناء على ما فهم من معنى الآية عندهم . و « لا » عنده على القراءتين متفقتا المعنى ، وهي في ذات الوقت أصلية .

وقوله تعالى :

﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٢]

حيث نقل قراءة عامة قرّاء أهل المدينة والكوفة بالياء في (لا يؤمنون) وفتح الألف من « أنَّ » وعليه قالوا : « لا » صلة . ونقل تأول قوم قرؤوا ذلك بفتح الألف من (أنَّها) بمعنى لعلّها ، وذكروا أن ذلك في قراءة أُبيّ بن كعب ، ثم نقل أنَّ أولى التأويلات في الآية قول من قال : إن الآية خطاب من اللّه للمؤمنين به من أصحاب رسوله ، أي قوله : (وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون) وأنَّ قوله (أنها) : بمعنى لعلّها ، وعلل لذلك الصواب لاستفاضة القراءة في قرّاء الأمصار بالياء من قوله (لا يؤمنون) ، ولو كان قوله (وما يشعركم) خطابًا للمشركين ، لكانت القراءة في قوله (لا يؤمنون) بالتاء وذلك وإن كان قد قرأه بعض قرّاء المكيين كذلك ، فقراءة خارجة عمَّا عليه قرّاء الأمصار ، وكفى بخلاف جميعهم لها دليلاً على ذهابها وشذوذها[٣] . فهو لم يرتض القراءة بالتاء لخروجها على الإجماع ، وارتضى القراءة بالياء واختار وجهاً فيها على الأصالة على أنَّ (أنَّها) بمعنى : لعل وهو قول سيبويه، عن الخليل ، ولم يرتضِ الوجه الآخر على أنَّ (لا) صلة . وقد صنّف الدكتور

---

(١) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ : ٨٦ - ٨٧ .

(٢) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ٥ ، ٧ : ٣١٣ - ٣١٤ .

العماري موقف الطبري في هذه الآية من المواقف التي توقف فيها عن ترجيح رأي علـى رأي[١].

وقوله تعالى :

﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾[٢]

حيث نقل اختلاف القرّاء « في قراءة قوله (تَنْبُتُ) فقرأته عامة قراء الأمصار (تَنبُتُ) بفتح التاء ، بمعنى : تنبت هذه الشجرة بثمر الدهن ، وقرأه بعض قُرّاء البصرة (تُنبِت) بضم التاء ، بمعنى : تنبت الدهن : تخرجه . وذكر أنَّها في قراءة عبدالله (تُخرِجُ الدهن) وقالوا : « الباء » في هذا الموضع زائدة ، كما قيل : أخذت ثوبه ، وأخذت بثوبه ... غير أنَّ ذلك وإن كان كذلك ، فإنَّ القراءة التي لا أختار غيرها في ذلك ، قراءة من قرأ (تَنبُتُ) بفتح التاء ؛ لإجماع الحجة من القراء عليها . ومعنى ذلك : تَنْبُتُ هذه الشجرة بثمر الدهن »[٣] . فهو هنا يرتضي قراءة فتح التاء لإجماع الحجة من القرّاء عليها ، وعليها تكون « الباء » أصلية ومعناها الملابسة والمصاحبة . ولم يرتضِ الوجه الآخر من القراءة لندرتها والتي تكون فيها « الباء » زائدة .

وكان من نهجه في إثبات الأصالة أنّه قد ينصرف عن ذكر الزيادة إلى بيان معنى الحرف ، وهو كما أشرت سابقًا مما تكرر بصورة واضحة ، وهو دال في الوقت نفسه على استبطان دقيق للمعاني واكتناهٍ لأسرار الحرف ؛ ومن ذلك ما صنعه في قوله تعالى :

---

(١) انظر : (مجلة الأزهر) ٦ : ٦٧٠ . س ٤٧ ، محرم ١٣٩٥ هـ .

(٢) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٣) (جامع البيان) ١٠ ، ١٨ : ١٤ – ١٥ .

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (١).

حيث قال : « ولو لم يكن في الكلام « واو » لكان قوله : (ليعلم) متصلاً بما قبله، وكان : وتلك الأيام نداولها بين الناس ليعلم الله الذين آمنوا ، ولكن لما دخلت « الواو » فيه آذنت بأنَّ الكلام متصل بما قبلها ، وأنَّ بعدها خبرًا مطلوبًا لـ«اللاّم» التي في قوله : وليعلم ، متعلقة به »(٢) .

وقوله تعالى :

﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾ (٣)

حيث قال : « وإنَّما أدخلت « الواو » مع « اللام » التي في قوله (ولنجعلك آية للناس) ، وهو بمعنى كي ؛ لأنَّ في دخولها في كي وأخواتها دلالة على أنَّها شرط لفعل بعدها ، بمعنى : ولنجعلك كذا وكذا فعلنا ذلك ، ولو لم تكن قبل «اللام » أعني «لام كي» ، « واو » كانت « اللام » شرطًا للفعل الذي قبلها ، وكان يكون معناه : وانظر إلى حمارك ، لنجعلك آية للناس »(٤) .

وقوله تعالى :

﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴾ (٥)

حيث قال : « و« الباء » الأولى التي في التأويل من صلة العالمين . والتي في العالمين « الباء » التي تدخل في الخبر مع « ما »

---

(١) آل عمران : من آية ١٤٠ .

(٢) (جامع البيان) ٣ ، ٤ : ١٠٦ .

(٣) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٣ : ٤٢ .

(٥) يوسف : من آية ٤٤ .

التـي بمعنى الجحد »[١] .

وقوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا) [٢]

حيث قال : « أدخلت « الباء » في قوله (بربك) وهو في محل رفع ؛ لأنَّ معنى الكلام : وكفاك ربك ، وحسبك ربك بذنوب عباده خبيرًا ، دلالة على المدح ، وكذلك تفعل العرب في كل كلام كان بمعنى المدح أو الذم ، تدخل في الاسم « الباء » والاسم المدخلة عليه « الباء » في موضع رفع ؛ لتدل بدخولها على المدح أو الذم ، كقولهم : أكْرِم به رجلاً ، وناهيك به رجلاً ، وجاد بثوبك ثوبًا ، وطاب بطعامكم طعامًا ، وما أشبه ذلك من الكلام ، ولو أسقطت « الباء » مما دخلت فيه من هذه الأسماء رفعت ، لأنَّها في محل رفع » [٣]. وكلامه هذا مأخوذ عن الفراء [٤] .

وقوله تعالى :

(جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٌ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ) [٥]

حيث قال : « هم (جندٌ) يعني الذين في عزة وشقاق هنالك ، يعني: ببدر مهزوم ، وقوله (هُنالك) من صلة (مهزوم)، وقوله (من الأحزاب) يعني من أحزاب أبليس وأتباعه الذين مضوا قبلهم ، فأهلكهم اللّه بذنوبهم. و« مِنْ » من قوله (من الأحزاب) من صلة قوله (جند) ، ومعنى الكلام : هم جند

---

(١) (جامع البيان) ٧ ، ١٢ : ٢٢٧ .

(٢) الإسراء : من آية ١٧ .

(٣) (جامع البيان) ٩ ، ١٥ : ٥٨ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ١١٩ - ١٢٠ .

(٥) ص : ١١ .

من الأحزاب مهزوم هنالك ، و« ما » في قوله (جند ما هنالك) صلة »[١] .
يريد بالصلة هنا اسم الموصول بدليل تفسيره : الذين في عزة وشقاق هنالك السابق ، وعليه فـ « ما » أصلية لا زائدة .

وقوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) [٢]

حيث فسّر معنى الآية بقوله : « فلا ، فليس الأمر كما يزعمون أنهم يؤمنون بما أنزل إليك ، وهم يتحاكمون إلى الطاغوت ، ويصدّون عنك إذا دعوا إليك يا محمد ، واستأنف القسَمَ جل ذكره ، فقال : وربك يا محمد لا يؤمنون ، أي لا يصدقون بي وبك ، وبما أنزل إليك فيما شجر بينهم » [٣].
وعليه فـ « لا » أصلية نافية ردٌ لكلام سابق ، ثم استأنف القسم .

وقد لا يجتهد فقط في بيان وجه الحرف أو نقل ما فيه من خلاف ، وإنما يعقبه بتبرير أو تعليل يرتبط وثيق الارتباط بالمعنى القائم في الآية ، كاشفًا بذلك عن وشيجة قائمة بين الحرف وسياقه ؛ ومنه صنيعه في قوله تعالى :

(كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) [٤]

حيث نقل اختلاف أهل التأويل في معنى الآية فقال بعضهم : « معناه كانوا قليلاً من الليل لا يهجعون ، وقالوا : «ما» بمعنى الجحد ... وقال آخرون : بل معنى ذلك : كانوا قليلاً من الليل يهجعون ، ووجّهوا « ما » التي في قوله : (ما يهجعون) إلى أنها صلة .... وقد يجوز أن تكون «ما»

---

(١) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٣٠ .
(٢) النساء : من آية ٦٥ .
(٣) (جامع البيان) ٤ ، ٥ : ١٥٨ .
(٤) الذّاريات : ١٧ .

على هذا التأويل في موضع رفع ، ويكون تأويل الكلام : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم . وأمَّا من جعل « ما » صلة ، فإنَّه لا موضع لها ، ويكون تأويل الكلام على مذهبه كانوا يهجعون قليل الليل ، وإذا كانت « ما » صلة كان القليل منصوباً بـ (يهجعون) ... وقال آخرون : بل معنى ذلك كانوا يصلون العتمة ، وعلى هذا التأويل « ما » في معنى الجحد ... وقال آخرون : بل معنى ذلك : كان هؤلاء المحسنون قبل أن تفرض عليهم الفرائض قليلاً من الناس ، وقالوا الكلام بعد قوله (إنَّهم كانوا قبل ذلك محسنين) كانوا قليلاً مستأنف بقوله (من الليل ما يهجعون) فالواجب أن تكون « ما » على هذا التأويل بمعنى الجحد ... وأولى الأقوال بالصحة في تأويل قوله : (كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون) قول من قال : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم ؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى وصفهم بذلك مدحاً لهم ، وأثنى عليهم به ، فوصفهم بكثرة العمل ، وسهر الليل ، ومكابدته فيما يقرّبهم منه ويرضيه عنهم أولى وأشبه من وصفهم من قلة العمل وكثرة النوم ، مع أنَّ الذي اخترنا في ذلك هو أغلب المعاني على ظاهر التنزيل » (١).

وقوله تعالى :

(وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثْلِهَا) (٢)

حيث نقل اختلاف « أهل العربية في الرافع للجزاء ، فقال بعض نحويّ الكوفة : رفع بإضمار لهم ، كأنَّه قيل : ولهم جزاء السيئة بمثلها .. قال : وإن شئت رفعت الجزاء بـ « الباء » في قوله (وجزاء سيئة بمثلها) . وقال بعض نحويّ البصرة : الجزاء مرفوع بالابتداء ، وخبره (بمثلها). قال ومعنى

---

(١) (جامع البيان) ١٣ ، ٢٦ : ١٩٦ - ٢٠٠ .

(٢) يونس : من آية ٢٧ .

الكلام : جزاء سيئة مثلها ، وزيدت « الباء » كما زيدت في قوله : بحسبك قول السوء ، وقد أنكر ذلك من قول بعضهم فقال : يجوز أن تكون « الباء » في حسب ؛ لأنّ التأويل : إن قلت السوء فهو حسبك ، فلمّا لم تدخل في الجزاء أُدخلت في حسب بحسبك أن تقوم إن قمت ، فهو حسبك ، فإنّ مدح ما بعد حسب أُدخلت « الباء » فيما بعدها ؛ كقولك : حسبك بزيد ، ولا يجوز : بحسبك زيد ؛ لأن زيداً الممدوح فليس بتأويل جزاء . وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يكون الجزاء مرفوعاً بإضمار بمعنى : فلهم جزاء سيئة بمثلها ؛ لأنّ الله قال في الآية التي قبلها (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة)، فوصف ما أعد لأوليائه ، ثم عقب ذلك بالخبر عما أعد الله لأعدائه ، فأشبه بالكلام أن يقال : وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ، وإذا وجه ذلك إلى هذا المعنى كانت « الباء » ، صلة للجزاء »[1]. فهو هنا يؤثر أن تكون « الباء » أصلية اعتماداً على أن الجزاء خبر لمبتدأ محذوف ، وربط هذا الإيثار بوفاء المعنى من حيث ارتباط الآية بما قبلها .

وقوله تعالى :

(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ)[2]

حيث نقل اختلاف أهل العربية « في وجه دخول « الباء » في قوله (بقادر) فقال بعض نحويّي البصرة : هذه « الباء » كـ«الباء» في قوله (كفى بالله) وهو مثل (تَنْبُتُ بالدهن) . وقال بعض نحويي الكوفة : دخلت هذه « الباء » للم ؛ قال : والعرب تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها ، وتدخلها إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك : ما أظنك بقائم ، وما أظن أنك بقائم ، وما كنت بقائم ، فإذا خلعت « الباء » نصبت الذي كانت تعمل فيه بما تعمل فيه من الفعل ، قال : ولو ألقيت « الباء » من قادر في هذا الموضع رفع ؛ لأنّه خبر لأنّ ... وقال بعض من أنكر قول البصريّ الذي ذكرنا

---

(١) (جامع البيان) ٧ ، ١١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) الأحقاف : آية ٣٣ .

قوله : هذه « الباء » دخلت للجحد ؛ لأنَّ المجحود في المعنى وإن كان قد حال بينهما بـ(أنّ) (أولم يَرَوا أنَّ اللّه قادرٌ على أنْ يُحْيِي الموْتَى) قال : فأنَّ اسم يَرَوا وما بعدها في صلتها ، ولا تدخل فيه « الباء » ولكن معناه جحد ، فدخلت للمعنى .. قال - أي النحويون من أهل الكوفة - : فأمَّا (كفى بالله) ، فهذه لم تدخل إلا لمعنى صحيح ، وهي للتعجُّب ، كما تقول : لظَرُف بزيد . قال : وأمَّا (تَنْبُتُ بالدهن) فأجمعوا على أنَّها صلة . وأشبه الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : دخلت « الباء » في قوله (بقادر) للجحد ، لما ذكرنا لقائلي ذلك من العلل»[1]. وعلتهم أنَّ المعنى للجحد والعرب تدخلها مع الجحود . وأمَّا قوله نقلاً عنهم أنَّ « الباء » في (تَنْبُتُ بالدهن) صلة فمردود وهو نفسه اختار الأصالة فيها كما مر قبل .

ومنه قوله تعالى :

(أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ) [2]

حيث ذكر أنَّ قوله (أو كالذي) عطف « على قوله :

(إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ) [3]

وإن اختلف لفظاهما لتشابه معنييهما ؛ لأنَّ قوله (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه) بمعنى : هل رأيت يا محمد كالذي حاج إبراهيم في ربه ، ثم عطف عليه بقوله (أو كالذي مر على قرية) ؛لأنَّ من شأن العرب العطف بالكلام على معنى نظير له قد تقدمه وإن خالف لفظه لفظه »[4]. وتعليله هنا للعطف بالحرف على المعنى مقترن بصنيع العرب وشأنهم .

ومنه قوله تعالى :

---

(١) (جامع البيان) ١٣ ، ٢٦ : ٣٥ - ٣٦ .

(٢) البقرة : من آية ٢٥٩ .

(٣) البقرة : من آية ٢٥٨ .

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٣ : ٢٨ .

(فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ)(١)

حيث افترض سؤالاً من قائل عن وجه دخول « مِنْ » وقد أحل اللّه لنا صيد جوارحنا الحلال ، و « مِنْ » إنما تدخل في الكلام مبعضة لما دخلت فيه ؟ ثُمَّ نقل اختلاف أهل العربية في معنى دخولها ؛ فقال بعض نحويي البصرة أنها دخلت لغير معنى . وأنكر غيره من أهل العربية ذلك فقال : لم تدخل « من » إلا لمعنى مفهوم لا يجوز الكلام ولا يصلح إلا به ، وذلك أنَّها دالة على التبعيض . ثُمَّ اختار الصواب من القول في ذلك أنَّ « مِنْ » لا تدخل في الكلام إلا لمعنى مفهوم ، وقد يجوز حذفها في بعض الكلام ؛ وبالكلام إليها حاجة لدلالة ما يظهر من الكلام عليها ، فأمَّا أن تكون في الكلام لغير معنى افادته بدخولها ، فذلك قد بينا أنَّه غير جائز أن يكون فيما صح من الكلام . ومعنى دخولها للتبعيض ، وعلل لذلك بأنَّه لمَّا كانت الجوارح تمسك على أصحابها ما أحلَّ اللّه لهم لحومه ، وحرم عليهم فرثه ودمه فقال جل ثناؤه (فكلوا مما أمسكن عليكم) جوارحكم الطيبات التي أحلت لكم من لحومها دون ما حرمت عليكم من خبائثه من الفرث والدم وما أشبه ذلك ، مما لم أطيبه لكم ، فذلك معنى دخول « مِنْ » في ذلك(٢) . وهو لا يكتفي بتأكيد ضرورة إفادة معنى للحرف ، وإنَّما يضيف شيئًا آخر وهو أن الحرف قد يراد معناه مع حذفه إذا دل الكلام عليه ، بمعنى استبعاد نفي الدلالة مع وجود الحرف ، وتأكيد إمكان وجود الدلالة مع نفي الحرف وهو الأشبه بالإيجاز الذي يبنى عليه الكلام العالي .

وقد ينقل خلاف أهل العربية في معنى الحرف على الأصالة ، ولا يكتفي بذلك ، بل يفضل وجهًا على آخر ، كما صنع في قوله تعالى :

---

(١) المائدة : من آية ٤ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٤ . ٦ : ٩٨ – ٩٩ .

(وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ) (١)

حيث نقل خلاف أهل العربية في « الواو » العاطفة ، فقال بعضهم : هي عاطفة على ما قبلها ، كأنّه قيل : ويريد لتكملوا العدة ، وقال بعض نحويّيّ الكوفة :إنه لو لم تكن « الواو » فيه كان شرطًا على قولك : أريناه ملكوت السموات والأرض ليكون ، فإذا كانت « الواو » فيها فلها فعل مضمر بعدها ، وليكون من الموقنين أريناه (٢) . ثم اختار هذا القول الأخير وعدّه أولى بالصواب في العربية ، وعلل لذلك بأنّ قوله (ولتكملوا العدة) ليس قبله «لام» بمعنى « اللام » التي في قوله (ولتكملوا العدة) فتعطف بقوله (ولتكملوا العدة) عليها ، وأنّ دخول « الواو » معها يؤذن بأنّها شرط لفعل بعدها ؛ إذ كانت « الواو » لو حذفت كانت شرطًا لما قبلها من الفعل(٣) . وهو من سديد الفهم والتعليل كما ترى ، مبين عن سليقة اللغة في الإيضاح ، من حيث وجود الحرف أو إسقاطه ، وكلامه هذا مستنبط مما ذكره الفراء(٤) .

ومنه قوله تعالى :

(وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ) (٥)

حيث نقل اختلاف أهل العربية « في وجه دخول « الفاء » في قوله (فمن الله) فقال بعض البصريين : دخلت «الفاء»؛ لأنّ (ما) بمنزلة « مَنْ »

---

(١) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٢) يريد قوله تعالى : (وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ) الأنعام : ٧٥ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ٢ ، ٢ : ١٥٧ .

(٤) انظر : ص ٣٩ من البحث .

(٥) النحل : من آية ٥٣ .

فجعل الخبر بالفاء . وقال بعض الكوفيين : (ما) في معنى جزاء ، ولها فعل مضمر كأنَّك قلت : ما يكن بكم من نعمة فمن اللّه ؛ لأنَّ الجزاء لا بد له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو جزم ، وإن لم يظهر فهو مضمر ...، قال : وإن جعلت (ما بكم) في معنى الذي جاز ، وجعلت صلته (بكم) و (ما) في موضع رفع بقوله (فمن اللّه) وأدخل « الفاء » ، كما قال :

(إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ) (١)

وكل اسم وصل مثل مَنْ وما والذي ، فقد يجوز دخول « الفاء » في خبره لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بـ«الفاء» .. وتأويل الكلام : ما يكن بكم في أبدانكم أيُّها الناس من عافية وصحة وسلامة ، وفي أموالكم من نماء، فاللّه المنعم عليكم بذلك لا غيره ؛ لأنَّ ذلك إليه وبيده » (٢). ويبدو هنا اختياره لكون (ما) بمعنى الذي ، وإن كان كلا الوجهين يخرِّجان « الفاء » على الأصالة .

وقد يقف إزاء الحرف في بعض المواطن بما يدل على دقة نحوية ولغوية يستعين بها على فض مغاليق الآيات المشكلة ، كما صنع في قوله تعالى :

(أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ) (٣)

« يقول : ألم تعلموا أيها القوم أنَّ أباكم يعقوب قد أخذ عليكم عهود اللّه ومواثيقه ، لتأتينه به جميعًا ، إلاّ أن يحاط بكم ، ومن قبل فعلتكم هذه

---

(١) الجمعة : من آية ٨ .

(٢) (جامع البيان) ٨ ، ١٤ : ١٢٠ - ١٢١ .

(٣) يوسف : من آية ٨٠ .

تفريطكم في يوسف : يقول : أولم تعلموا من قبل هذا تفريطكم في يوسف . وإذا صرف تأويل الكلام إلى هذا الذي قلناه ، كانت « ما » حينئذ في موضع نصب ، وقد يجوز أن يكون قوله (وَمن قبلُ ما فرطتم في يوسُف) خبراً مبتدأ ، ويكون قوله (ألم تعلموا أنَّ أباكم قد أخذ عليكم موثقًا من اللـّه) خبرًا متناهيًا ، فتكون « ما » حينئذ في موضع رفع ، كأنَّه قيل : ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف ، فتكون « ما » مرفوعة بـ (من قبل هذا) ، ويجوز أن تكون « ما » التي تكون صلة في الكلام ، فيكون تأويل الكلام : ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف » [1] . وكلامه هذا مستنبط من الفراء[2] ، إلا أنَّ الوجه الأخير الذي ذكره من كون « ما » صلة يريد المصدرية ، أمَّا الفراء فقد أراد الزائدة بدليل اختلاف تقدير كليهما ؛ فقد قدّر الفراء الكلام عند حديثه عن كونها صلة : « ومن قبل فرطتم في يوسف » بإسقاط « ما » ، أما الطبري فقد قدّر : « ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف » مشيراً بذلك إلى كون « ما » تمثل والفعل بعدها مصدرًا تقديره : تفريطكم ، وهذا مثبتٌ أصالتها لا زيادتها كما قدّر الفراء . والمهم أنَّ الأوجه في إعراب « ما » تخرَّج عند الطبري على الأصالة كلها ، إلاّ أنَّه لم يختر هنا .

وقوله تعالى :

(هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) [3]

حيث ذكر أنَّ العرب « تُدخل « اللام » مع هيهات في الاسم الذي يصحبها وتنزعها منه ، تقول : هيهات لك هيهات ، وهيهات ما تبتغي هيهات ؛

---

(١) (جامع البيان) ٨ ، ١٣ : ٣٤ - ٣٥ .

(٢) انظر : ص ٤٦ - ٤٧ من البحث .

(٣) المؤمنون : ٣٦ .

وإذا أسقطت «اللام » رفعت الاسم بمعنى هيهات ، كأنَّه قال : بعيد ما ينبغي لك ... ، وإنَّما أدخلت « اللام » مع هيهات في الاسم ؛ لأنَّهم قالوا : هيهات أداة غير مأخوذة من فعل ، فأدخلوا معها في الاسم « اللام » ، كما أدخلوها مع هلمّ لك، إذ لم تكن مأخوذة من فعل ، فإذا قالوا أقبل، لم يقولوا : لك ، لاحتمال الفعل ضمير الاسم »(١) . فعلل لوجود « اللام » مع الاسم تعليلاً نحوياً يتعين وجودها به لا نزعها .

ومما يدل على دقته اللغوية القول بأصالة الحرف حملاً على الأفصح ، كما ذكر في قوله تعالى :

(وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ) (٢)

أي : « على رزقه إياكم ، ونعمه التي أنعمها عليكم ، يقال : شكرته وشكرت له أفصح من شكرته »(٣) .

وقد يعتمد التضمين وسيلة كاشفة لسر الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(رَدِفَ لَكُم) (٤)

حيث نقل اختلاف أهل العربية « في وجه دخول « اللام » « وكلامُ العرب المعروف : ردفه أمرٌ ، وأردفه كما يقال : تبعه وأتبعه ، فقال بعض نحويّي البصرة : أدخل « اللام » في ذلك ، فأضاف بها الفعل كما يقال (للرؤيا تعبرون ولربهم يرهبون) . وقال بعض نحويّي الكوفة : أدخل «اللام»

---

(١) (جامع البيان) ١٠ ، ١٨ : ٢٠ - ٢١ .

(٢) العنكبوت : من آية ١٧ .

(٣) (جامع البيان) ١١ ، ٢٠ : ١٣٨ .

(٤) النمل : من آية ٧٢ .

في ذلك للمعنى ؛ لأنَّ معناه : دنا لهم ...، وهذا القول الثاني هو أولاهما عندي بالصواب . وقد مضى البيان عن نظائره في غير موضع من الكتاب بما أغنى عن تكراره في هذا الموضع »[١] . فهو هنا يختار تضمين الفعل معنى فعل آخر وبه تكون « اللام » أصلية لا زائدة . وأما حديثه عن بيان نظائر ذلك فيما مضى فقد وجدنا بعض اختلاف في تناوله بين ما اختاره هنا وما ذكره هناك ، في قوله تعالى :

(وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [٢]

حيث افترض سؤالاً عن وجه إدخال « الباء » وقد عُلم أنَّ المعروف من كلام العرب : ألقيت إلى فلان درهمًا ، دون ألقيت إلى فلان بدرهم ؟ « قيل : قد قيل :إنَّها زيدت نحو زيادة القائل في « الباء » في قوله : جذبت بالثوب ، وجذبت الثوب ، وتعلقت به ، وتعلقته ، و (تَنْبُتُ بالدهن) وإنَّما هو : تُنبت الدهن ، وقال آخرون : « الباء » في قوله (ولا تلقوا بأيديكم) أصلٌ للكلمة ؛ لأنَّ كل فعل واقع كُنِّي عنه فهو مضطر إليها ، نحو قولك في رجل كلمته ، فأردت الكناية عن فعله ، فإذا أردت ذلك قلت فعلت به ، قالوا فلما كان « الباء » هي الأصل جاز إدخال « الباء » وإخراجها في كل فعل سبيله سبيل كلمته »[٣].
فنقل القول بالتضمين إلاَّ أنَّه توقف عن الترجيح أو الاختيار ههنا ، غير أنَّ الحمل على مذهبه في إثبات أصالة الحرف عمومًا يرجِّح القول الثاني عندنا إتساقًا أيضًا مع اختياره في الآية السابقة . ويقرب منه ما ذكره في قوله تعالى :

---

(١) (جامع البيان) ١١ ، ٢٠ : ١٠ .

(٢) البقرة : من آية ١٩٥ .

(٣) (جامع البيان) ٢ ، ٢ : ٢٠٥ .

(وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ) (١)

حيث قال : « وأُدخلت « الباء » في قوله :(وهُزِّي إليك بجذعِ النَّخْلةِ) كما يقال : زوّجتك فلانة ، وزوّجتك بفلانة ، وكما قال :(تَنْبُتُ بالدهن) بمعنى : تنبت الدهن . وإنّما تفعل العرب ذلك ؛ لأنَّ الأفعال تكنى عنها بالباء ، فيقال إذا كنيت عن ضربتُ عمرًا : فعلتُ به . وكذلك كل فعل ، فلذلك تدخل « الباء » في الأفعال وتخرج ، فيكون دخولها وخروجها بمعنى ، فمعنى الكلام : وهُزِّي إليك جِذْعَ النخلة ، وقد كان لو أنَّ المفسرين كانوا فسروه كذلك : وهُزِّي إليك رطبًا بجذع النخلة ، بمعنى : على جذع النخلة وجهًا صحيحًا ، ولكن لست أحفظ عن أحد أنَّه فسره كذلك »(٢) . فذكر مسألة تضمين الفعل الخاص معنى الفعل العام الذي تكون عليه « الباء » أصلية ، غير أنه لم يختره ، ويبدو ميله إلى عدم قبوله كون « الباء » دخولها وخروجها بمعنى ؛ لأنّه ذكر وجهًا آخر على الأصالة وإن التمس لنفسه الحجة في تردد قبوله له ؛ لأنّه لم يحفظ عن أحد أنَّه فسره به ، وهو متسق مع مذهبه في عدم الخروج على إجماع أهل التأويل كما صرح بذلك مرارًا .

وقد يرتضي أن يذكر أن الحرف توكيد للكلام الذي يسميه أهل العربية صلة وحشوًا ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى) (٣)

حيث قال : « و« ما » التي مع (إن) توكيد للكلام ولدخولها مع (إن) أدخلت النون المشددة في (يأتينّكم) تفرقة بدخولها بين « ما » التي تأتي

---

(١) مريم : من آية ٢٥ .

(٢) (جامع البيان) ٩ ، ١٦ : ٧٢ .

(٣) البقرة : من آية ٣٨ .

بمعنى توكيد الكلام التي تسميها أهل العربية صلة وحشواً ، وبين « ما » التي تأتي بمعنى الذي ، فتؤذن بدخولها في الفعل أنَّ « ما » التي مع (إن) التي بمعنى الجزاء توكيد ، وليست « ما » التي بمعنى الذي . وقد قال بعض نحويّ البصريين : إن (إمّا) (إن) زيدت معها « ما » وصار الفعل الذي بعده بالنون الخفيفة ، أو الثقيلة ، وقد يكون بغير نون ، وإنَّما حسنت فيه النون لما دخلته « ما » ؛ لأنّ « ما » نفي ، فهي مما ليس بواجب ، وهي الحرف الذي ينفي الواجب ، فحسنت فيه النون ، نحو قولهم : بعينٍ ما أرينك حين أدخلت فيها « ما » حسنت النون فيما هنا . وقد أنكر جماعة من أهل العربية دعوى قائلي هذه المقالة أنَّ « ما » التي مع بعين ما أرينك بمعنى الجحد ، وزعموا أنَّ ذلك بمعنى التوكيد للكلام . وقال آخرون : بل هو حشو في الكلام ، ومعناها الحذف ، وإنَّما معنى الكلام بعينٍ أراك ، وغير جائز أن يجعل مع الاختلاف فيه أصلاً يقاس عليه غيره »[1]. ففرق هنا بين مجيء « ما » للتوكيد في الكلام والتي يسميها أهل العربية صلة وحشواً، وبين « ما » التي بمعنى الذي – بهذه النون المشددة . والمهم أنَّه يؤكد دلالة « ما » التي يسميها أهل العربية صلة وحشواً على التوكيد . ثم يقرر بعد ذلك أصلاً مؤداه أنَّه ما دام الشاهد العربي أو الأسلوب العربي المذكور فيه خلاف فلا يصح به الاستشهاد، وكأنَّه يقول : ما يرد عليه الاعتراض لا يصح به الاستشهاد ولا يقاس عليه غيره .

ولا يتجافى مذهب الشيخ في أصالة الحروف في القرآن الكريم سواء ما نزه كلام اللّـه تعالى من أن يحمل فيه على الزيادة أم ما اختار فيه الأصالة دون الزيادة بصورها المتباينة حسبما مر – أقول لا يتجافى في هذا مع ما قد يرد عنده في بعض المواطن من آراء ينقل فيها الزيادة أو يتوقف فيها عن

---

(١) (جامع البيان) ١ ، ١ : ٢٤٦ .

الاختيار أو الترجيح ، فما سكت عنه أو أوهم كلامه فيه خلاف ما مضى يحمل على نظائره من إثبات الأصالة التي دافع عنها دفاعًا شديدًا وأقام الحجة عليها .

ولعل من تمام الفائدة الإشارة إلى تلك المواطن ، مع بيان ما قد يبدو فيها من وجه عندنا ، فمنها ما ذكر فيه أنَّ العرب قد تدخل الحرف وتلقيه ، كما في قوله تعالى :

(فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ) [١]

فقال :إنَّ (وناديناه ...) جواب (فلما أسلما) « ومعنى الكلام : فلما أسلما وتلَّه للجبين وناديناه أنْ يا إبراهيم ، وأدخلت « الواو » في ذلك كما أدخلت في قوله :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا) [٢]

وقد تفعل العرب ذلك فتدخل « الواو » في جواب (فلما) و(حتى إذا) وتلقيها »[٣] . وكلامه هذا مستنبط من الفراء [٤]، وقوله : وقد تفعل العرب ذلك ، إنَّما هو بيان لاستقامة الكلام على الوجه العربي الفصيح ، وأنَّه ليس مما يخل بفصاحته . أمَّا سر مجيء الحرف فهو وإن لم ينص عليه هنا فإنَّ ربطه بين التأكيد وما يسميه أهل العربية صلة وحشواً يغري بالقول بأنَّ هذه «الواو»

---

(١) الصّافات : ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) الزُّمر : من آية ٧٣ .

(٣) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ٨٠ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٣٩٠ .

أفادت التوكيد وهو تأكيد ترتب النداء الذي كان تكريماً من الله لإبراهيم على استسلام إبراهيم وولده – عليهما السلام – لأمر الله ، في أن أسلما أمرهما إلى الله ، وقال الولد للوالد : افعل ما تؤمر ستجدني ان شاء الله من الصابرين حتى ناداه الحق ذاكراً له صدقه – عليه وعلى ولده السلام – وأنَّه من المحسنين وأنَّه يُجازى مجازاتهم (قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين) .
ويلحظ أنَّه قد ذكر « الواو » عند تقدير معنى الكلام . غير أنَّ ذكره آية الزمر على دخول « الواو » أو إلقائها مخالف لما ارتضاه فيها عند عرضه لها في موضعها من أنَّ جواب (إذا) متروك تقديره : دخلوها . وإن لم يمنعه هذا من ذكر وجه آخر فيما نقله عن بعض نحويي البصرة على زيادة « الواو » في (وقال) (١).

ومثله ما ذكره من أنَّ دخول « الباء » في قوله تعالى :

(تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ) (٢)

وسقوطها سواء (٣) . وكما هو بيّنٌ فإن هذا لا يتسق مع مذهبه من أنَّ كل حرف إنما جيء به لمعنى وليس دخوله كخروجه ، ويبدو تأثره جلياً بكلام الفراء في ذلك (٤)، وإن لم ينسب ذلك له . كما تأثر به في جعله « ما » صلة في قوله تعالى :

(مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ) (٥).

---

(١) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ : ٣٦ – ٣٧ .

(٢) الممتحنة : من آية ١ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١٤ ، ٢٨ : ٥٧ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ١٤٧ .

(٥) نوح : من آية ٢٥ .

فيما نوي به الجزاء حملاً على صنيع العرب [١] . وكذا في « ما » في قوله تعالى :

(أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ) [٢]

فهي صلة يوصل بها (أيّ) على الدوام [٣].

ومنها ما نقل فيه عن بعض أهل العربية من أهل الكوفة أنّ « « أنْ » في قولـــه :

(فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ) [٤]

وسقوطها بمعنى واحد ، وكان يقول هذا في «لمّا » و « حتى » خاصة ، ويذكر أنَّ العرب تدخلها فيهما أحياناً ، وتسقطها أحيانًا ، كما قال جل ثناؤه :

(وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا) [٥] ،

وقال في موضع آخر :

(وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا) [٦]

وقال : هي صلة لا موضع لها في هذين الموضعين ، يقال : حتى كان كذا وكذا ، وحتى أن كان كذا وكذا » [٧]. والحمل على مذهبه من تنزيه

---

(١) انظر : (جامع البيان) ١٤ ، ٢٩ : ١٠٠ ، و (معاني القرآن) ٢ : ١٨٩ .

(٢) القصص : من آية ٢٨ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١١ ، ٢٠ : ٦٥ ، و (معاني القرآن) ٢ : ٣٠٥ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

(٥) العنكبوت : من آية ٣٣ .

(٦) هود : من آية ٧٧ .

(٧) (جامع البيان) ٨ ، ١٣ : ٦٣ – ٦٤ .

كلام اللّـه تعالى من التطوّل يدفع ما نقله هنا عن بعض أهل العربية من أهل الكوفة . ويكفيه أنَّه كان ناقلاً لا معبراً عن وجهة نظره . وانَّما ينقل رأي من لا يرضى رأيه لأنه من تمام العلم أن يذكر رأي المخالف .

ومنها ما نقل فيه الزيادة مضعفاً ، كما في قوله تعالى :

(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ) (١)

« وقيل : (لئلا يعلم) إنَّما هو ليعلم ، وذُكر أنَّ ذلك في قراءة عبداللّـه (لكي يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون)؛ لأنَّ العرب تجعل « لا » صلة في كلّ كلام دخل في أوّله أو آخره جحد غير مصرّح ، كقوله في الجحد السابق ، الذي لم يصرح به :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٢) ، وقولـه :

(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣) ، وقوله :

(وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ) (٤) ... الآية ،

ومعنى ذلك : أهلكناها أنَّهم يرجعون » (٥). ونَقْلُه هذا عن الفراء(٦) ، ولعل مما يدل على عدم قبوله له نقله مضعَّفًا ، ثُمَّ إنَّه – عليه رحمة الله – قد عرض لهذه الاية في موطن آخر عند حديثه عن قوله تعالى :

---

(١) الحديد : من آية ٢٩ .

(٢) الأعراف : من آية ١٢ .

(٣) الأنعام : من آية ١٠٩ .

(٤) الأنبياء : من آية ٩٥ .

(٥) (جامع البيان) ١٣ ، ٢٧ : ٢٤٦ .

(٦) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ١٣٧ – ١٣٨ .

﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ﴾ (١)

حيث نقل عن بعض نحويي البصرة أنَّ (لئلا يعلم) هي : لأن يعلم على زيادة « لا » ، ثُمَّ نقل إنكار بعضهم ذلك بقوله : « « لا » الثانية في قوله (لئلا يعلم أهل الكتاب) أن لا يقدرون ردت إلى موضعها ؛ لأنَّ النفي إنما لحق يقدرون لا العلم ، كما يقال : لا أظن زيداً لا يقوم ، بمعنى : أظن زيداً لا يقوم ، قال : وربما استوثقوا فجاؤوا به أولاً وآخراً ، وربما اكتفوا بالأول من الثاني . وحُكي سماعًا من العرب : ما كأني أعرفها ، أي كأني لا أعرفها » (٢). وعليه فـ « لا » أصلية هنا لا صلة كما نقل قبلُ . ولا أدل على متابعته الفراء فيما نقل من ذلك ؛ لأنَّه خلاف مسلكه في أصالة الحروف إجمالاً . ويتهافت القول بالصّلة في الآيات الأخرى التي نقلها ؛ لأنَّها أيضًا تخالف ما اختاره فيها عندما عرض لها وعالجها وناقشها ؛ فآية الأعراف جعل الصواب من القول فيها أن يكون في الكلام محذوفًا ولم يرتضِ وبشدة أن يكون في كتاب اللّه شيء لا معنى له (٣). وآية الأنعام اختار فيها وجهًا على أصالة « لا » فـ « أنّ » بمعنى لعل (٤) . وآية الأنبياء نقل فيها زعم بعضهم أن « لا » صلة ، وردّه بأنَّ أهل التأويل كانوا أعلم بمعنى ذلك من هذا الزعم (٥) . وعليه فإنَّ ما نقله الطبري في (لئلا يعلم) وما تبعها لا يعد مسلكًا معبراً عن قوله بالزيادة جملة وتفصيلاً على حد ما ترجح عندنا .

---

(١) فصلت : من آية ٣٤ .

(٢) (جامع البيان) ١٢ ، ٢٤ : ١١٨ - ١١٩ .

(٣) انظر : ص ٢٧٢ من البحث .

(٤) انظر : ص ٢٨٠ من البحث .

(٥) انظر : ص ٢٧٩ - ٢٨٠ من البحث .

وما نقل فيه أن معنى الحرف السقوط مضعفًا كما في قوله : « وقيل: معنى قوله :

(حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ) (١)

حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون أنَّه من المقدم الذي معناه التأخير ، وإنَّ « الواو » دخلت في ذلك ، ومعناها : السقوط كما قلنا في :

(فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ) (٢)

معناه : ناديناه ، وهذا مقول في « حتى إذا » وفي « لما » ، ومنه قول الله عز وجل :

(حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ) (٣)

ثم قال : (واقترب الوعد الحق) ومعناه : اقترب »(٤) . وهو نقل عن كلام الفراء الذي نقله هو الآخر مضعوفًا(٥) . والظن أنَّه لا يعبر عن مسلكه النافي للزيادة وإنَّما كان ناقلاً فيه كلام العلماء حتى يضع كل ما قيل أمام قارئه .

ومنها ما ذكر فيه لفظ المقحم ، كما في قوله تعالى :

---

(١) آل عمران : من آية ١٥٢ .

(٢) الصافات : ١٠٣ - ومن آية ١٠٤ .

(٣) الأنبياء : من آية ٩٦ .

(٤) (جامع البيان) ٣ ، ٤ : ١٢٩ .

(٥) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٣٨ .

(حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ) (١)

فقال : « الواو » مقحمة ومعنى الكلام : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج اقترب الوعد الحق (٢) . ولعل ما ذكره هنا من تمام نقلٍ له عن ابن زيد في معنى (واقترب الوعد الحق) . ويؤكده أنَّه نسب القول بزيادة « ما » في قولـه تعالى :

(مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ) (٣)

إلى معنًى نقله عن ابن زيد : « إن ما تأتنا به من آية وهذه فيها زيادة « ما » » (٤).

ومنها ما ذكر فيها كون الحرف صلة ، ثم أحال على آية أخرى وصف فيها القول بالصلة بأنه زعم ، حيث قال في قوله تعالى :

(فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ) (٥)

« « ما » صلة ، وقد بينت وجه دخولها في الكلام في قوله :

(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ) (٦)

والعرب تجعل « ما » صلة في المعرفة والنكرة »(٧) . وكلامه هذا

---

(١) الأنبياء : ٩٦ – ومن آية ٩٧ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ : ٩٢ .

(٣) الأعراف : من آية ١٣٢ .

(٤) (جامع البيان) ٦ ، ٩ : ٣٠ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٦) البقرة : من آية ٢٦ .

(٧) (جامع البيان) ٣ ، ٤ : ١٥٠ .

-أيضًا – مأخوذ من الفراء [١] . وإن لم يذكر الفراء آية البقرة التي أحال عليها الطبري والتي ارتضى فيها أصالة « ما » ، ووصف القائل بالصّلة بأنّه زاعم [٢] . فهو متابع الفراء من جانب نقل الصلة ، ومبينٌ عن وجهٍ للحرف محيلاً على آية أخرى ، فجمع بين مذهبين : مذهب الفراء ومذهبه ، وإن كان الحمل على مذهبه من عدم الزيادة أولى .

ومنها ما نقل فيها الوجهين الأصالة والزيادة دون ترجيح أو اختيار أو حتى تعليق ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ) [٣]

حيث نقل اختلاف أهل التأويل في الآية فقال بعضهم : عني بقوله : (فلا أقسم) : أقسم . وقال بعض أهل العربية : معنى قوله (فلا) فليس الأمر كما تقولون ، ثُمَّ استأنف القسم بعدُ فقيل « أقسم » [٤] . إلا أن الحمل على نظائر ذلك كما صنع في آية القيامة [٥] من اختيار أصالة « لا » يرجّح أصالة « لا » هنا أيضًا وإن توقف عن الاختيار . وقوله تعالى :

(وَقَلِيلٌ مَّا هُمۡۗ) [٦]

حيث نقل في « ما » وجهين ؛ أحدهما : أن تكون صلة بمعنى : وقليل هم . والآخر : أن تكون اسمًا ، و (هم) صلة لها ، بمعنى : وقليل ما تجدهم . ثم نقل ما رُوي عن ابن عباس على أنَّ المعنى : وقليل الذين هم ،

---

(١) انظر : (معاني القرآن) ١ : ٢٤٤ .

(٢) انظر : ص ٢٧٣ – ٢٧٤ من البحث .

(٣) الواقعة : ٧٥ .

(٤) انظر : (جامع البيان) ١٣ ، ٢٧ : ٢٠٣ .

(٥) انظر : ص ٢٧٧ – ٢٧٨ من البحث .

(٦) ص : من آية ٢٤ .

و« ما » على هذا القول بمعنى : مَنْ [١] . والوجهان اللذان نقلهما مأخوذان عن الفراء [٢] . وما نقله عن ابن عباس قد يرجّح رأيه القائل بالأصالة والمتسق مع مذهبه الذي طالما أثبته كثيراً .

ويظهر لنا فيما مضى من مواطن سقناها أنّ الطبري كان يتحاشى نسبة الزيادة إلى اللّه تعالى فيقول صلة مثلاً أدباً مع الله تعالى من جانب، وتأثراً بالمذهب الكوفي والفراء خصوصاً من جانب آخر .

وبعد ، فقد عرض الطبري رأيه في قضية أصالة الحروف وزيادتها في القرآن الكريم عرضاً تمخض عن نتائج ؛ لعل أبرزها إنكاره الشديد التطول والزيادة للحروف في القرآن الكريم ، وقد ساق لذلك حججاً قوية؛ منها: أنَّه غير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى من الكلام ؛ لأننا لو قلنا بجواز ذلك لانداحت دائرة التطول في الحرف إلى الجملة والجملتين فأدىّ ذلك إلى إبطال الكلام جملة . ومنها أنَّه لا وجه لتوجيه حرف في كتاب اللّه إلى التطويل لغير حجة يجب التسليم لها وله في الصحة مخرج ، وكأنَّه يثبت استحالة قيام هذين الوجهين ، وإلا لقيل زائداً وتطولاً . وقد اتخذ رفضه الزيادة أنساقاً شتى ؛ منها ما صرح فيه بتنزيه كتاب اللّه تعالى عن ذلك وهو مما تكاثر لديه وهي نظرة عامة اتكأ عليها . ومنها وصفه القول بالزيادة بالزعم أو الفساد أو التقول . ومنها ما عرض فيه آراء المذهبين البصريّ والكوفيّ ، أو خلاف أهل العربية ، ثم اختار الأصالة وجعلها الأولى بالصواب على حد ما قال ، وقد شاع هذا النسق لديه كثيراً وهو دال على تمرسه في عرض آراء القدماء ووجهات أنظارهم ، وهو لا يكتفي بذلك بل يتخذ موقفاً من أيٍّ منها . ومنها ما

---

(١) انظر : (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٤٥ .

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٤٠٠ .

نقل فيه إنكار الزيادة على لسان جماعة من أهل العربية . ومنها ما ينكرُ فيه الزيادة على وجه من القراءة لا يستجيزها، ويختار الأصالة على وجه من القراءة فيها إجماع الحجة من القراء . ولما كنّا أمام عالم لا يلقي الكلام على عواهنه بل يسوقه بدراسة نافذة تنم عن ذوق مرهف ، وإحساس دقيق بالمعاني، وفقهٍ بأحوال الحروف فقد كان من نهجه في إثبات الأصالة انصرافه إلى بيان معنى الحرف الوضيء دون إشارة إلى زيادته ، وهو مما تكاثر لديه أيضًا ، وقد يعقبه بتبرير أو تعليل يرتبط وثيق الارتباط بالمعنى القائم كاشفًا بذلك عن وشيجة قوية بين الحرف وسياقه في الغالب ، وقد يفضِّل وجهًا على آخر في الأصالة ، وقد يقف إزاء الحرف بما يدل على دقة نحوية ولغوية يستعين بها على فضِّ مغاليق الآيات المشكلة ، وقد يعتمد التضمين وسيلة كاشفة لسر الحرف ، ولا يرتضي أن يقول في الحرف صلة وحشوًا فيقول توكيد للكلام أدبًا مع كلام الله تعالى ، وكأنَّ التوكيد عنده غير الصلة والحشو . ولا يتجافى مذهبه من قضية الأصالة مع ما قد ورد عنده من مواطن نقل فيها القول بالزيادة أو سكت عن الترجيح فيها ، ولعل نقله أو سكوته أولى بعطفه على نظائره مما صرَّح فيه بإثبات الأصالة ، فضلاً عن أن بعض نظر كان لنا في جملة ما نقل فيه الزيادة يترجَّح به أصالة الحرف .

الـــرازيّ :

فخر الدين أبو عبداللّـه محمد بن عمر بن حسين القرشي« ت:٦٠٦هـ»، مصنفاته ضخمة في الفقه والمنطق والكلام وعلوم العربية بلاغة ونحواً ، والتفسير ؛ ومنها مصنفه : « التفسير الكبير » واسمه : « مفاتيح الغيب » ، الذي ضمنه مباحث فقهية وكلامية وفلسفية ولغوية ونحوية وبلاغية ، تميّز فيها بعرضه لآراء القدماء ووجهات أنظارهم ، مشيرًا – في الغالب – إلى موقفه منها . والقارىء لتفسيره يقف أمام عالمٍ لا يلقي الكلام على عواهنه بل يسوقه بدراسة نافذة ويدعمه ببراهين عتيدة .

وقد حرص الرازي في نصوص كثيرة على الإدلاء برأيه في قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم ، ومذهبه ظاهر في نفيها ، ومن مظاهر ذلك :

أنَّه يقرر مجموعة من القواعد الكلية آثرت ضمها إلى بعضها ؛ لأنَّها تشكل في جوهرها نظرة متكاملة تشير إلى رأيه في قضية زيادة الحروف ؛ ومؤداها أنّه : « ما من حرفٍ ولا حركةٍ في القرآن إلاّ وفيه فائدة ، ثُمَّ إنَّ العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها ، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلاً » [(١)] ، وأنَّ « الأصل في الكلام لا سيّما في كلام اللّه تعالى أنْ لا يكون زائدًا »[(٢)] ، وأنَّه « ليس في القرآن ما لا معنى له »[(٣)] ، وأنَّ « الحكم بأن كلمة من كتاب اللّه لغو لا فائدة فيها مُشكلٌ صعبٌ »[(٤)] ، وأقام الحجة على ذلك بأنَّ «اللّه تعالى وصف القرآن بكونه هدى وبيانًا، وكونه لغوًا

---

(١) (التفسير الكبير) ٢٥: ٦٢ . ط ٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) (المصدر السابق) ٢٤ : ٤١ .

(٣) (المصدر السابق) ٢ : ١٥٩ .

(٤) (المصدر السابق) ١٤ : ٣١ – ٣٢ .

ينافي ذلك »[١] ، وأنَّ تجويز الزيادة « يفضي إلى الطعن في القرآن »[٢] ، وأنَّ كون الحرف صلة معناه أنَّه « لغو باطل ، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ، ومعلوم أنَّ وصف كلام اللّه تعالى بذلك لا يجوز »[٣] ، وأنَّ « القول بثبوت الزيادة في كلام اللّه خلاف الأصل »[٤] ، وأنَّ « الزيادة في القرآن لا تمكن ، و« الباء » [٥] مشتملة على الفائدة ، فلا تكون زائدة في الحقيقة »[٦] . وهكذا فهو ينفي زيادة الحروف في القرآن الكريم نفيًا قاطعًا ، ولا يجيزه لأنّه يفضي إلى الطعن في كلام الله تعالى ..

وأنّه يرد القول بالزيادة على قائله ، كما صنع مع الأخفش في قوله تعالى :

(يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ) [٧]

الذي ذكر أنَّ « عَنْ » صلة ، والمعنى (يخالفون أمره) . وقال غيره : معناه يعرضون عن أمره ويميلون عن سنته . فدخلت « عَنْ » لتضمين المخالفة معنى الإعراض ... فإنْ قلتَ لفظة « عَنْ » صلة زائدة فنقول : الأصل في الكلام لا سيّما في كلام اللّه تعالى أن لا يكون زائدًا » [٨].

---

(١) (المصدر السابق) ٢ : ١٣٥ .

(٢) (المصدر السابق) ٣٠ : ٢١٤ .

(٣) (المصدر السابق) ٣٠ : ٢١٤ – ٢١٥ .

(٤) (المصدر السابق) ٦ : ١٧١ .

(٥) في قوله تعالى (تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ) المتحنة : من آية ١ .

(٦) (التفسير الكبير) ٢٩ : ٢٩٨ .

(٧) النور : من آية ٦٣ .

(٨) (التفسير الكبير) ٢٤ : ٤٠ – ٤١ .

وكما صنع مع ابن قتيبة في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ) [١]

الذي ذكر أن « كلمة « إنْ » زائدة ، والتقدير : ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ، وهذا غلطٌ لوجوه (الأول) : أنَّ الحكم بأنَّ حرفًا من كتاب اللّه عبث لا يقول به عاقل .. »[٢] وكان الأولى على قول ابن قتيبة أن يكون التقدير بإسقاط « إنْ » . وبيّنٌ رفض الرازي لزيادة « إنْ » الذي ذكره ابن قتيبة .

وكما صنع مع أبي عبيدة في قوله تعالى :

(إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ) [٣]

فقد نقل عنه القول بأنَّ « إذْ » صلة في الكلام وزيادة ، وأنه يجري في هذا الباب على مذهب له معروف ، وعقّب الرازي على ذلك بقوله : « أمّا قول أبو عبيدة فقد عرفت ضعفه »[٤] . وقد ذكر الرازي في هذه الآية وجوهًا أخرى اختار منها وجهين وجعلهما الأصوب وهما : أنَّ العامل في « إذ » قيل : « إنَّه معطوف على « إذ » الأولى في قوله :

(إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ) [٥]

وقيل التقدير : إنَّ ما وصفته من أمور زكريا ، وهبة اللّه له يحيى كان إذ قالت الملائكة يا مريم إن اللّه يبشرك »[٦] . وقد ذكر في قصة امرأة عمران

---

(١) الأحقاف : من آية ٢٦ .

(٢) (التفسير الكبير) ٢٨ : ٢٩ .

(٣) آل عمران : من آية ٤٦ .

(٤) (التفسير الكبير) ٨ : ٤٧ . و « أبو » وردت هكذا ، والصواب « أبي » .

(٥) آل عمران : من آية ٣٥ .

(٦) (التفسير الكبير) ٨ : ٤٧ .

أقوالاً وإن بدا ميله إلى ترجيح تعلق « إذ » بما قبله ، والتقدير : واللّه سميع عليم إذ قالت امرأة عمران[١] ؛ لأنَّه قرره عند حديثه عن عامل الإعراب في « إذ » في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ يَـٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَـٰلَمِينَ) [٢]

وإنْ ذكر وجهًا آخر مضعفًا : « وقيل : تقديره : واذكر إذ قالت الملائكة »[٣]، وهو وجهُ اختاره وارتضاه عند حديثه عن « إذ » في قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ) [٤]

وقد نقل قول من قال إنَّ « إذْ » صلة زائدة ، وعقَّب بأنَّ الحق أنَّه ليس في القرآن ما لا معنى له[٥] .

وكذا صنع مع أبي عبيدة في قوله تعالى :

(يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) [٦]

فقد نقل عن « الواحديّ في البسيط ، قال أبو عبيدةَ :« مِنْ » زائدة ،

---

(١) انظر : (المصدر السابق) ٨ : ٢٤ - ٢٥ .

(٢) آل عمران : ٤٢ .

(٣) (التفسير الكبير) ٨ : ٤٢ .

(٤) البقرة : من آية ٣٠ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٢ : ١٥٩ .

(٦) إبراهيم : من آية ١٠ .

وأنكر سيبويه زيادتها في الواجب ... أمَّا قوله : إنها صلة فمعناه الحكم على كلمة من كلام اللّه تعالى بأنَّها حشو ضائع فاسد »[١] .

وكذا صنع معه في قوله تعالى :

(ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ)[٢] .

فقد نقل عن أبي عبيدة زيادة « الباء » ، والمعنى : اقرأ اسم ربك ، وجعله ضعيفًا من وجوه ؛منها: أنَّ فيه تضييع « الباء » من غير فائدة [٣].

وكما صنع مع صاحب النظم في قوله تعالى :

(وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ) [٤]

فقد نقل عن الواحديّ أنَّ « أنْ » « هي المخففة من الشديدة ... ، وقال صاحب النظم « أنْ » ههنا زائدة ، والتقدير : آخر دعواهم الحمد للّه رب العالمين ، وهذا القول ليس بشيء »[٥] . بزيادة « أنْ » هنا .

وأنَّـه قد يذكر الوجه الذي يراه ، ثم يذكر خلافه ويرده . قال في قوله تعالى:

(أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدًا) [٦]

« « واو » عطف دخلت عليـه همزة الاستفهام . وقيل :« الواو » زائدة ، وليس بصحيح ؛ لأنَّه مع صحة معناه لا يجوز أن يحكم بالزيادة » [٧] .

---

(١) (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٣ - ٩٤ .

(٢) العلق : ١ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٣ .

(٤) يونس : من آية ١٠ .

(٥) (التفسير الكبير) ١٧ : ٤٧ .

(٦) البقرة : من آية ١٠٠ .

(٧) (التفسير الكبير) ٣ : ٢٠٠ .

وأنَّه لا يكتفي برده الزيادة بل ينقل ما قاله « المحققون : دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز »[١] .

وينقل عن بعض العلماء نفيها ، كما صنع مع الشافعيّ في قوله تعالى:

(وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ) [٢]

فنقل الرازيّ عن بعضهم زيادة « الباء » ، وعن الشافعيّ أنَّها تفيد التبعيض ، وحجته وجوه ؛ منها : « أنَّ هذه « الباء » إمَّا أن تكون لغواً أو مفيداً . والأول باطل ؛ لأنَّ الحكم بأن كلام رب العالمين وأحكم الحاكمين لغو في غاية البعد ، وذلك لأن المقصود من الكلام إظهار الفائدة ، فحمله على اللغو خلاف الأصل ، فثبت أنه يفيد فائدة زائدة ، وكل من قال بذلك قال : إنَّ تلك الفائدة هي التبعيض » [٣] .

وكما صنع مع أبي مسلم – وكان كثير الأخذ عنه – في « ما » :

(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً) [٤]

فنقل الرازيّ عن الأصم قوله : إنَّها صلة زائدة ، وعن أبي مسلم قوله : «معاذ اللّه أن يكون في القرآن زيادة ولغو »[٥] .

وكما صنع مع جهم بن صفوان الذي نقل عنه في مواطن متفرقة عدم جواز تسمية اللّه تعالى باسم الشيء مستدلاً بقوله تعالى :

---

(١) (المصدر السابق) ٩ : ٦٢ .

(٢) المائدة : من آية ٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ١ : ٩٨ .

(٤) البقرة : من آية ٢٦ .

(٥) (التفسير الكبير) ٢ : ١٣٥ .

(لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ) (١)

« حكم اللّه تعالى بأن مثل مثله ليس بشيء ، ولا شك أنّ كل شيء مثل لمثل نفسه ، وثبت بهذه الآية أنّ مثل مثله ليس بشيء ينتج أنه تعالى غير مسمّى بالشيء ، فإن قالوا : إن « الكاف » زائدة ، قلنا هذا الكلام معناه أن هذا الحرف من كلام اللّه تعالى لغوٌ وعبث وباطل ، ومعلوم أنّ هذا الكلام هو الباطل ، ومتى قلنا :إنّ هذا الحرف ليس بباطل صارت الحجة التي ذكرناها في غاية القوة والكمال »(٢) .

كما نقل عنه في موطنٍ آخر حجته لنفس القضية في ذات الآية : «والمراد ليس مثل مثله شيء ، وذات كل شيء مثل مثل نفسه ، فهذا تصريح بأنّ اللّه تعالى لا يسمّى باسم الشيء ، ولا يقال « الكاف » زائدة ، والتقدير : ليس مثله شيء ؛ لأنّ جعل كلمة من كلمات القرآن عبثًا باطلاً لا يليق بأهل الدين المصير إليه إلاّ عند الضرورة الشديدة » (٣).

وكذا نقل عنه في موطنٍ ثالث : « وليس لقائل أن يقول : « الكاف » في قوله : (ليس كمثله) حرف زائد لا فائدة فيه ؛ لأنّ حمل كلام اللّه على اللغو والعبث وعدم الفائدة بعيد »(٤) .

وكما صنع مع سيبويه فيما نقل عنه في قوله تعالى :

(وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ) (٥)

---

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) (التفسير الكبير) ١ : ١١٧ .

(٣) (المصدر السابق) ١٢ : ١٧٧ .

(٤) (المصدر السابق) ١٥ : ٦٩ .

(٥) البقرة : من آية ٢١٤ .

فقال الرازي : « وذكر الكوفيون من أهل النحو أنَّ (لما) إنما هي (لم) و « ما » زائدة . وقال سيبويه : « ما » ليست زائدة ؛ لأنَّ (لما) تقع في مواضع لا تقع فيها (لم) ... » [١] والمهم أنَّ الرازيّ نقل نفي سيبويه زيادة « ما » هنا .

وكذا نقل إباءه زيادة « مِنْ » في قوله تعالى :

(يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ) [٢]

فقال الرازيّ : « وجوّز الأخفش أن تكون مزيدة ، .. وأباه سيبويه » [٣]. كما نقل إنكاره زيادتها في الواجب في موطن آخر[٤] .

وكما صنع مع الفرّاء فيما نقل عنه ، في قوله تعالى :

(بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ) [٥]

فقد ذكر الرازيّ وجوهًا ؛ منها : « وهو قول الأخفش وأبي عبيدة وابن قتيبة أنَّ «الباء» صلة زائدة ، ... والفراء طعن في هذا الجواب، وقال إذا أمكن فيه بيان المعنى الصحيح من دون طرح «الباء» كان ذلك أولى »[٦]. والرازيّ هنا ينقل حرج الفراء من نسبة حرف « الباء » إلى زيادة مع إمكان بيان المعنى الصحيح.

وكما صنع فيما نقل عن الزَّجَّاج في قوله تعالى :

---

(١) (التفسير الكبير) ٦ : ١٨ .

(٢) النور : من آية ٣٠ .

(٣) (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٠٢ .

(٤) (المصدر السابق) ١٩ : ٩٣ .

(٥) القلم : ٦ .

(٦) (التفسير الكبير) ٣٠ : ٨٢ .

(إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ) (١)

فقد نقل الرازيّ عن أبي عبيدة أنَّ « إذْ » « زائدة لغواً ، والمعنى : قالت امرأة عمران ، ولا موضع لها من الإعراب ، قال الزَّجَّاج : لم يصنع أبو عبيدة في هذا شيئًا ؛ لأنَّه لا يجوز إلغاء حرف من كتاب اللّه تعالى ، ولا يجوز حذف حرف من كتاب اللّه تعالى من غير ضرورة »(٢) .

وكما صنع فيما نقل عن آخرين في قوله تعالى :

(مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ) (٣)

فنقل عن الواحديّ : « « مِنْ » في قوله (مِنْ أُمةٍ) زائدة مؤكدة ، كقولك : ما جاءني من أحد . وقال آخرون : إنَّها ليست بزائدة ؛ لأنَّها تفيد التبعيض ، أي هذا الحكم لم يحصل في بعضٍ من أبعاض هذه الحقيقة . فيكون ذلك في إفادة عموم النفي آكد »(٤) . وهو خيرٌ من القول بالزيادة .

وكذا صنع فيما نقل عن غير الأخفش في قوله تعالى :

(وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ) (٥)

« قال الأخفش : « مِنْ » ههنا صلة ، كما تقول : أصابنا من مطر . وقال غيره : لا يجوز ذلك لأنَّها لا تزاد في الواجب ، وإنّما تزاد مع النفي ، كما تقول : ما أتاني من أحدٍ . وهي ههنا للتبعيض »(٦) . فقد نقل عن غير

---

(١) آل عمران : من آية ٣٥ .

(٢) (التفسير الكبير) ٨ : ٢٤ .

(٣) الحجر : ٥ .

(٤) (التفسير الكبير) ١٩ : ١٥٦ .

(٥) الأنعام : من آية ٣٤ .

(٦) (التفسير الكبير) ١٢ : ٢٠٦ .

الأخفش نفي كون « من » زائدة في الآيـة ، وإنما هي تبعيضية .

وكما صنع فيما نقل من إنكار بعضهم كون « مِنْ » زائدة حين عرض لمعانيها ، وأنَّها على أربعة وجوه : « إبتداء الغاية ، والتبعيض ، والتبيين ، والزيادة . قال المبرد : الأصل هو إبتداء الغاية ، والبواقي مفرعة عليه . وقال آخرون : الأصل : هو التبعيض ، والبواقي مفرعة عليه . أنكر بعضهم كونها زائدة ، وأمَّا قوله تعالى :

(يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) (١)

فقد بيّنوا أنّه يفيد فائدة زائدة ، فكأنّه قال : يغفر لكم بعض ذنوبكم ، ومن غفر كل بعض منه فقد غفـر كلـه » (٢) . وخلاصة ذلك إنكار بعضهم كون « مِنْ » زائدة ، والأصل عند المبرد فيها :ابتداء الغاية ، وعند غيره : التبعيض . والبواقي مفرعة عليه عند كلٍ .

وأنّه يجعل للحرف معنى من غير اشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه ومع « الواو » خصوصاً ، ولعله في ذلك يتابع المذهب البصريّ الذي لا يرى جواز زيادة « الواو » . ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى :

(فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) (٣)

« أنَّه لا بد لقوله (فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابت الجب) من جواب ؛ إذْ جواب « لما » غير مذكور وتقديره : فجعلوه فيها . وحذف

(١) الأحقاف : من آية ٣١ ، ونوح : من آية ٤ .

(٢) (التفسير الكبير) ١ : ١٠٠ .

(٣) يوسف : ١٥ .

الجواب في القرآن كثير بشرط أن يكون المذكور دليلاً عليه وههنا كذلك »[١] .
وعليه فـ « واو » (وأجمعوا) أصلية لا زائدة كما يقول بعض العلماء .
وإشارته إلى حذف جواب الشرط في القرآن فمن قبيل الاستقصاء الأسلوبي لبناء لغة القرآن الكريم .

وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾[٢].

حيث ذكر أنَّ « « الواو » في قوله (ومن خزي) واو العطف ، وفيه وجهان ؛ الأول : أن يكون التقدير : نجينا صالحا والذين آمنوا معه برحمة منا من العذاب النازل بقومه ، ومن الخزي الذي لزمهم وبقي العار فيه مأثوراً عنهم ومنسوباً إليهم ؛ لأنَّ معنى الخزي العيب الذي تظهر فضيحته ويستحيا من مثله فحذف ما حذف اعتماداً على دلالة ما بقي عليه . الثاني : أن يكون التقدير : نجينا صالحًا برحمة منا ونجيناهم من خزي يومئذ »[٣] . وهكذا جعل لـ «الواو» معنًى ، ولم يشر إلى زيادتها كما ذكر بعض العلماء .

وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾[٤].

---

(١) (التفسير الكبير) ١٨ : ٩٩ .

(٢) هود : ٦٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ١٨ : ٢٠ – ٢١ .

(٤) هود : ٧٤ – ٧٥ .

حيث قال : « والمعنى : أنَّه لما زال الخوف وحصل السرور بسبب مجيء البشرى بحصول الولد أخذ يجادلنا في قوم لوط ، وجواب « لما » هو قوله (أخذ) ، إلا أنَّه حذف في اللفظ لدلالة الكلام عليه ، وقيل تقديره : لما ذهب عن إبراهيم الروع جادلنا »[١] . وعليه فـ « واو » (وجاءته البشرى) أصلية لا زائدة كما يرى بعض العلماء ، وجواب « لما » محذوف لدلالة الكلام عليه ، وهذا متسقٌ مع استقصائه سابق الذكر في آية يوسف .

ومن بيانه إفادة الحرف من غير إشارة إلى زيادته مع غير « الواو » ، ما ذكره في قوله تعالى :

(يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) [٢]

« « اللام » في قوله (ليبين لكم) فيه وجهان ؛ الأول : قالوا : إنَّه قد تقام « اللام » مقام « أن » في أردت وأمرت ، فيقال : أردت أن تذهب ، وأردت لتذهب ، وأمرتك أن تقوم ، وأمرتك لتقوم ... والوجه الثاني : أن نقول : إنَّ في الآية إضماراً ، والتقدير : يريد الله إنزال هذه الآيات ليبين لكم دينكم وشرعكم ... »[٣] فذكر لـ « اللام » وجهين كليهما على الأصالة ومن غير إشارة إلى زيادة على رأي من قال بذلك . ولولا خشية الإطالة لذكرت نصوصاً أكثر تدعم هذا النمط لديه من عدم قبول الزيادة بذكر معنًى للحرف مباشرة من غير تطرق إلى زيادة ، ولعل في الإحالة على بعض ذلك غناء[٤] .

---

(١) (التفسير الكبير) ١٨ : ٢٩ .

(٢) النساء : من آية ٢٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ١٠ : ٦٦ .

(٤) انظر : على سبيل المثال : (المصدر السابق) ١٩ : ١٥٢ - ١٥٣ ، و ٢٣ :٨٩، و ٢٦ : ١٨٠ ، ١٩٧ ، و ٣٠ : ٧ ، و ٣٢ : ١١٢ ، ١٣١ .

وأنّه يعـرض وجـوهًا على الزيادة والأصـالة ، ثم يخـتـار وجـهًا على الأصـالة مناقشًا الآراء رافضًا لها ومنها القول بالزيادة ، ومن ذلك ما صنعه في قوله تعالـى :

﴿يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ (١)

فقد نقل عن صاحب « الكشّاف » معنى التبعيض الكائن في « مِنْ » وكـأنَّه للتفـرقة بين خطاب المؤمنين والكافرين ، ولئلا يسوى بين الفريقين في المعـاد ، وقيل : إنّه أراد أنّه يغفر لهم ما بينهم وبين اللّـه تعـالى بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم . ثم نقل عن الواحديّ في « البسيط » قول أبي عبيدة أنّ « مِنْ » زائدة ، وإنكار سيبويه زيادتها في الواجب ، كما نقل رأي الواحديّ في « مِنْ » وأنّها إذا كانت ليست زائدة فههنا وجهان ؛ أحدهما : أنّه ذكر البعض ههنا وأريد به الجميع توسعًا ، والثاني : أنَّ « مِنْ » ههنا للبدل ، والمعنى : تكون المغفرة بدلاً من الذنوب فدخلت « مِنْ » لتضمن المغفرة معنى البدل من السيئة . ثم نقل عن القاضيّ ذكر الأصم أنَّ كلمة « مِنْ » ههنا تفيد التبعيض ، والمعنى : أنّكم إذا تبتم فإنَّـه يغفر لكم الذنوب التي هي من الكبائر ، فأمَّا التي تكون من باب الصغائر فلا حاجة إلى غفرانها؛ لأنَّها في أنفسها مغفورة ، ثم نقل ردّ القاضيّ على الأصم ما ذهب إليه بقوله : وقد أبعد في التأويل ؛ لأنَّ الكفار صغائرهم ككبائرهم في أنَّها لا تُغفر إلا بالتوبة ، وإنَّما تكون الصـغيرة مغفورة من المؤمنين الموحدين من حيث زيادة ثوابهم على عقابها ، فأمَّا من لا ثواب له أصلاً فلا يكون شيء من ذنوبه صغيراً ولا يكون شيء منها مغفوراً . ثم نقل الرازيّ وجهًا آخر عن القاضي بقوله : وفيه وجه آخر ، وهو أنَّ الكافر قد ينسى بعض ذنوبه في حال توبته وإنابته فلا يكون

---

(١) إبراهيم : من آية ١٠ .

منها إلا ما ذكره وتاب منه . ثم ذكر رأيه في « مِنْ » وأنَّ التبعيض الكائن فيها من حيث إنّه تعالى يغفر بعض الذنوب من غير توبة وهو ما عدا الكفر(١).
ثم عاد وناقش جملة الأقوال التي نقلها في « من » قبلُ بقوله : « فإنْ قيل : لم لا يجوز أن يقال كلمة « مِنْ » صلة على ما قاله أبو عبيدة ، أو نقول : المراد من البعض ههنا هو الكل على ما قاله الواحديّ . ونقول : المراد منها إبدال السيئة بالحسنة على ما قالـه الواحديّ أيضًا . أو نقول : المراد منه تمييز المؤمن عن الكافر في الخطاب على ما قاله صاحب الكشاف . أو نقول : المراد منه تخصيص هذا الغفران بالكبائر على ما قاله الأصم . أو نقول : المراد منه الذنوب التي يذكرها الكافر عند الدخول في الإيمان على ما قاله القاضي ، فنقول : هذه الوجوه بأسرها ضعيفة ؛ أمّا قوله : إنّها صلة فمعناه الحكم على كلمة من كلام اللّه تعالى بأنها حشوٌ ضائع فاسد ، والعاقل لا يجوز المصير إليه من غير ضرورة . فأمّا قول الواحديّ : المراد من كلمة « مِنْ » ههنا هو الكل فهو عين ما قاله أبو عبيدة ؛ لأنَّ حاصله أنَّ قوله (يغفر لكم من ذنوبكم) هو أنّه يغفر لكم ذنوبكم وهذا عين ما نقله عن أبي عبيدة ، وحكى عن سيبويه إنكاره . وأما قوله : المراد منه إبدال السيئة بالحسنة ، فليس في اللغة أنَّ كلمة « مِنْ » تفيد الإبدال . وأمّا قول صاحب الكشاف : المراد تمييز خطاب المؤمن عن خطاب الكافر بمزيد التشريف فهو من باب الطّامات ؛ لأنَّ هذا التبعيض إن حصل فلا حاجة إلى ذكر هذا الجواب ، وإن لم يحصل كان هذا الجواب فاسداً . وأمّا قول الأصم فقد سبق إبطاله . وأما قول القاضي فجوابه : أنَّ الكافر إذا أسلم صارت ذنوبه بأسرها مغفورة لقوله عليه السلام : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » فثبت أن جميع ما ذكروه من التأويلات تعسف ساقط ، بل المراد ما ذكرنا أنّه تعالى يغفر بعض ذنوبه من غير توبة وهو ما عدا الكفر »(٢). والرازيّ - هنا - لا يجيز الحكم على كلمة من كلام الله تعالى بأنّها حشو ضائع فاسد من غير ضرورة ، وكأنَّ الضرورة عنده تجيز القول بالزيادة ، أمّا وقد بان معنى الحرف وانكشف سره

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٩ : ٩٣ - ٩٤ .
(٢) (المصدر السابق) ١٩ : ٩٤ .

البلاغي فلا جواز للقول بأنّه حشو .

ومما عرض له ورفض وضعّف وقبل الأصوب فيه أو الأصح على الأصالة ما ذُكر قبل في آية البقرة[١] . وكذا ما صنعه في « لا » في آية القيامة[٢] .

وأنّه يعرض وجوهًا للحرف على الأصالة والزيادة ، ثم يختار وجهًا على الأصالة من غير مناقشة ورفض للأقوال الأخرى مكتفيًا بأنَّ الأصوب أو الأولى الأصالة ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ) [٣]

فقال : « « الباء » في قوله (بإلحادٍ) فيه قولان : أحدهما : وهو الأولى وهو اختيار صاحب الكشاف أنّ قوله (بإلحادٍ بظلمٍ) حالان مترادفان ، ومفعول (يُرد) متروك ليتناول كل متناول ، كأنَّه قال : ومن يرد فيه مرادًا ما عادلاً عن القصد ظالمًا نذقه من عذاب أليم ، يعني أن الواجب على من كان فيه أن يضبط نفسه ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يهم به ويقصده . الثاني : قال أبو عبيدة : مجازه ومن يرد فيه إلحادًا ، و« الباء » من حروف الزوائد »[٤]. فقد اختار الأوْلى كون « الباء » أصلية وفاقًا للزمخشريّ الذي كان أحد مصادره الهامة ، وخلافًا لما ذهب إليه أبو عبيدة والذي وإن كان أحد مصادره الهامة فإنَّه لم يأخذ برأيه وإنَّما عرضه عرضًا ولم يناقشه فيه أو يرفضه عليه .

---

(١) انظر : ص ٣١١ من البحث . وكذا : (التفسير الكبير) ٢ : ١٣٥ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣٠ : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٣) الحج : من آية ٢٥ .

(٤) (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٥ .

وكذا صنع عندما عرض لقوله تعالى :

(... فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ) (١)

فقد نقل ما ذهب إليه الأكثرون من أنَّ « ما » صلة زائدة ، ومثله في القرآن كثير ، وما قالوه من أنَّ العرب قد تزيد في الكلام للتأكيد ما يستغنى عنه ، وما قاله المحققون من أنَّ دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز . ثُمَّ جوّز وجهًا تكون به « ما » استفهاماً للتعجب . وعده الأصوب عنده(٢) . من غير رفضٍ أو مناقشةٍ للرأي القائل بالزيادة . وكذا صنع في غير هذين الموضعين (٣).

وأنَّه يعرض وجوهًا للحرف على الأصالة والزيادة من غير تضعيف للزيادة ، وإنَّما يقف إزاء معنًى ما محللاً مدققًا مخرِّجًا بما يفهم منه ميله إليه والذي يتسق ومذهبه مع هذا الحرف إجمالاً ، وكان ذلك مع « لا » في قوله تعالى :

(فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ) (٤)

فقد نقل أقوالاً فيها منها الزيادة ، ولم يقف لنفي هذا القول ، وعرض لكونها نافية ، وبيّن وجه النفي فيها على أنَّ الأمر أظهر من أنْ يقسم عليه(٥).

ومنه موقفه من زيادة « الفاء » في قوله تعالى :

---

(١) آل عمران : من آية ١٥٩ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ٦٢ - ٦٣ .

(٣) انظر : على سبيل المثال : (المصدر السابق) ٢١ : ٦ ، و ٢٧ : ٢٣ .

(٤) الواقعة : ٧٥ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٢٩ : ١٨٧ .

(فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (١).

فقد نقل عن الواحديّ رحمه اللّه في البسيط عن الأخفش والمازنيّ أنّهما قالا : « الفاء » في (فليصمه) زائدة ؛ لأنّها قد تدخل للعطف أو للجزاء أو تكون زائدة ، وليس للعطف والجزاء ههنا وجه ، ومنه قوله تعالى :

(قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ) (٢)

ثم عرض رأيه في «الفاء» وأنّه يمكن أن تكون ههنا للجزاء ، كأنّه قيل : لما علم اختصاص هذا الشهر بهذه الفضيلة فأنتم خصّوه بهذه العبادة . وأمّا قوله تعالى : (فإنّه ملاقيكم) فـ « الفاء » فيه غير زائدة وإنّما هو من باب مقابلة الضد بالضد ، كأنّه قيل : لما فروا من الموت فجزائهم (٣) أن يقرب الموت منهم ليعلموا أنّه لا يغني الحذر عن القدر(٤) . فالرازيّ هنا وإن لم يضعف القول بالزيادة فإنّه تصدى لبيان وجهٍ للحرف ليكون به أصليًا .

وأنّه يستقل بالنظر في معاني بعض الحروف التي قيل بزيادتها ، مشيرًا إلى معنًى أصلي في الحرف ليكون به أصليًا ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا) (٥)

فقد عرض لسؤال عن فائدة « الباء » في (باللّه) ، وذكر وجوهًا ؛ منها :الزيادة ثُمَّ قال :يخطر ببالي أنَّ «الباء» في الأصل للإلصاق ، وذلك إنَّما

---

(١) البقرة : من آية ١٨٥ .

(٢) الجمعة : من آية ٨ .

(٣) هكذا وردت ، والصواب « فجزاؤهم » .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ٥ : ٨٧ – ٨٨ .

(٥) النساء : من آية ٤٥ .

يحسن في المؤثر الذي لا واسطة بينه وبين التأثير ، ولو قيل : كفى اللّه ، دل ذلك على كونه تعالى فاعلاً لهذه الكفاية ، ولكنْ لا يدل ذلك على أنّه تعالى يفعل بواسطة أو بغير واسطة ، فلمّا جاءت « الباء » دل على أنّه يفعل بغير واسطة ، فهو تعالى يتكفل بتحصيل هذا المطلوب من غير واسطة أحد ابتداء[1] . وعليه فـ « الباء » أصلية لا زائدة ، والإلصاق معنى أصلي فيها .

ومنه قوله تعالى :

(جُندٌ مَّا هُنَالِكَ) [2]

فقد ذكر أنَّ (جندٌ) مبتدأ ، و« ما » للإيهام ، كقوله : جئت لأمرٍ ما ، وعندي طعام ما [3] . وعليه فـ « ما » أصلية لا زائدة .

وأنه يذكر الزيادة ، ثم يحيل على آية أخرى ارتضى فيها أصالة الحرف ، كما صنع في قوله تعالى :

(فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ) [4]

فقد نقل اتفاقهم على أن « ما » صلة زائدة في (فبما) ، وذكر أنه استقصى المسألة في تفسير قوله :

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ) [5]

وهو في هذه الآية وإن نقل كون « ما » صلة زائدة – على رأي

---

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٠ : ١١٦ .

(٢) ص : من آية ١١ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢٦ : ١٨٠ .

(٤) النساء : من آية ١٥٥ .

(٥) آل عمران : من آية ١٥٩ .

الأكثرين – للتأكيد ، فقد جوّز فيها أنْ تكون استفهامًا للتعجب وجعله الأصوب عنده [١]. وهذا يرجح أيضًا أصالتها في آية النساء ما دام قد جعله الأصوب في آية آل عمران . وهكذا فإنّ مذهبه الذي ارتضى به الأصالة هنا قد خالف به ما درج عليه كثير من المفسرين أو المتفقين على زيادتها .

وكذا صنع في قوله تعالى :

(فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ) [٢]

فقد نقل[٣] قول من قال :إنّ المراد : أقسم و « لا » صلة ، أو يكون ردًا لكلام سبق ، ومنهم من قال : « لا » ههنا نافيةٌ للقسم . ثم بيّن أن الاستقصاء في هذه المسألة سيذكره في أول سورة :

(لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ) [٤]

وهو في هذه الآية وإن نقل القول بالزيادة ، بل وتصدى لتضعيفه من وجوه عديدة ؛ فقد اختار قول أبي مسلم وجعله الأصح على أنَّ « لا » لنفي القسم[٥] . وهذا يرجح أيضًا أصالتها في آية الحاقة ما دام قد جعله الأصح في آية الواقعة . وبمثل هذا يرجح ما سكت فيه عن الإشارة إلى زيادة أو أصالة « لا » في مواطن أخرى[٦] وفاقًا لما درج عليه من القول بأصالتها وتصديه لذلك .

---

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٩ : ٦٢ – ٦٣ .

(٢) الحاقة : ٣٨ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٣٠ : ١١٦ .

(٤) القيامة : ١ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٣٠ : ٢١٤ – ٢١٥ .

(٦) انظر : (المصدر السابق) ٣٠ : ١٣٢ ، و ٣١ : ١٧٩ .

وعلى الرغم من حرص الرازي الشديد في قضية الزيادة ونفيه لها فقد وجدناه ينقل في بعض المواطن القول بها ، إلا أنَّ لنا نظرًا فيما نقل يتسق ومذهبه الكلي في زيادة الحرف . ونشير قبل ذلك إلى ما شاع لديه من مصطلحات دالة على الزيادة ، منها الزيادة التي تقابل الفائدة ، وكأنَّ الزيادة عنده تعني الخلو من الفائدة ، كما صنع في « باء » قوله تعالى :

(تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ) [1]

فنقل قول من قال :إنَّ « الباء » زائدة ، وقرر أنَّ الزيادة في القرآن لا تمكن ، و « الباء » مشتملة على الفائدة ، فلا تكون زائدة في الحقيقة[2] . وعليه فإنَّه إذا نفى الزيادة فإنَّما يعني الزيادة الخالية من الفائدة . وقد كرر هذا المعنى وأكده في أكثر من موطن ، منه ما ذكره في قوله تعالى :

(مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) [3]

حيث ذكر في« لا » قولين ؛ أحدهما : وهو المشهور ؛ أنَّها صلة زائدة ، ونسبه إلى الكسائيّ والفرّاء والزّجّاج والأكثرين . والآخر : أنَّها مفيدة ، وليست لغوًا ، وهذا هو الصحيح ؛ لأنَّ الحكم بأنَّ كلمة من كتاب اللّه لغو لا فائدة فيها مشكل صعب [4]. وهكذا فالزيادة عنده تعني الخلو من الفائدة بدليل أنَّه قابلها بالإفادة . وقد كرر هذا المعنى أيضًا في قوله تعالى :

(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ) [5]

---

(١) الممتحنة : من آية ١ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٩ : ٢٩٨ .

(٣) الأعراف : من آية ١٢ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ١٤ : ٣١ – ٣٢ .

(٥) النساء : من آية ٦٥ .

حيث نقل في « لا » الأولى قولين ؛ الأول : معناه : فوربك و« لا » مزيدة لتأكيد معنى القسم . والثاني : أنَّها مفيدة ؛ إمَّا على أنّها نفي أمر سبق ، وإمَّا على أنَّها لتوكيد النفي الذي جاء فيما بعد ، لأنّه إذا ذُكر في أول الكلام وفي آخره كان أوكد وأحسن[1] . فذكر الزيادة في مقابل الإفادة ، إلا أنَّه قرن الزيادة بالتوكيد ، وكأنَّ الزيادة عنده هنا – فيما نقل – معناها إلغاء الدلالة اللغوية للحرف وبقاء الدلالة البلاغية ، ألا وهي التوكيد .

غير أنَّ الشيخ قد يطلق الزائد ويريد به شيئًا آخر غير ذلك كزيادة معنًى أو فضل معنًى ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ)[2]

فذكر أنَّ هذا « من محاسن الكلام الذي يتعلق باللفظ ، وشرط حسنه صحة المعنى ، ولقد جاء ههنا زائدًا على الصحة فحسن لفظًا ومعنى ، ألا ترى أنّه لو وضع مكان (بنبأ) بخبر لكان المعنى صحيحًا ، ولكنْ لفظًا النبأ أولى لما فيه من الزيادة التي يطابقها وصف الحال »[3]. فالزائد هنا يراد به زيادة المعنى ، وأنَّ لفظ « نبأ » الذي كان به الجناس يفضل «خبر » ، وعليه فإنَّ الجناس هنا لم يحافظ على صحة المعنى الذي هو شرطه ، وإنَّما زاد عليه تمام المعنى .

وقد يطلق الزائد ويريد به التعدية ، كما صنع في قوله تعالى :

(ارْكَبُواْ فِيهَا)[4] .

---

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٠ : ١٦٣ .

(٢) النمل : من آية ٢٢ .

(٣) (التفسير الكبير) ٢٤ : ١٩٠ .

(٤) هود : من آية ٤١ .

حيث نقل عن الواحديّ أنَّ لفظة « في » لا تجوز أنْ تكون من صلة الركوب ؛ لأنَّه يقال : ركبت السفينة ، ولا يقال : ركبت في السفينة . والوجه أن يقال مفعول (اركبوا) محذوف . وبيِّنُ أنَّه يريد بالصلة هنا أنّ « في » حرف للتعدية . وجوّز أنْ يكون فائدة هذه الزيادة أنَّه أمرهم أنْ يكونوا في جوف الفلك لا على ظهرها فلو قال : اركبوها؛ لتوهموا أنَّه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة(١) . وبيّنٌ أيضاً أنَّه يريد بالزيادة هنا تعدية الفعل ، فالفعل مستغنٍ عن الحرف تركيباً ونحواً إلا أنَّه جيء به تعدية للفعل ؛ لأنَّ المراد الركوب في الفلك .

وقد يذكر الحذف ويريد به الزيادة كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا) (٢)

حيث قدم تساؤلاً عن جواب « إذا » ، وقدّر فيه وجهين ، الأول : أن يكون الجواب محذوفاً . والثاني : هو قوله تعالى (وقال لهم خزنتها) ، و « الواو » محذوف ، وجعل الأول هو الصحيح (٣). يريد بالمحذوف إسقاط « الواو » أي زيادتها ، واتساقاً مع مذهبه جعلَ الأولَ الصحيح على أصالة « الواو » عن طريق حذف الجواب .

ومما شاع لديه مصطلح الصلة ، وفسَّر معناها بأنَّها « الحكم على كلمة من كلام الله تعالى بأنَّها حشو ضائع فاسد ، والعاقل لا يجوز المصير إليه من غير ضرورة »(٤) . كما فسَّرها في موطنٍ آخر على أنَّها « لغو باطل ،

---

(١) انظر : (التفسير الكبير) ١٧ : ٢٢٨ .

(٢) الزمر: من آية٧٣ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٢٧ : ٢٣ .

(٤) (المصدر السابق) ١٩ : ٩٤ .

يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ، ومعلوم أن وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز » [١] . وهكذا فالصِّلة عنده حشو ضائع فاسد ولغو باطل يجب طرحه من الكلام واسقاطه . وقد ترتبط الصلة بالتوكيد كما ذكر في قوله تعالى :

(وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ) [٢]

فقال : إنَّ « ما » صلة مؤكدة[٣] . وكأنَّ الصلة عنده لونان : صلة لا فائدة منها ، وهذه هي التي ينبغي خلو كلام الله تعالى منها . وصلة ترتبط بفائدة التوكيد .

كما ذكر مصطلح لغو مرة مرتبطًا بالتوكيد فيما نقله غير منسوب إلى أحد في « ما » [٤] في قوله تعالى :

(قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ)

و (قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) [٥]

كما ذكر الحشو يريد به الاعتراض ، كما صنع في قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ الَّذِينَ كَفَرُوا) [٦].

---

(١) (التفسير الكبير) ٣٠ : ٢١٤ – ٢١٥ .

(٢) التوبة : من آية ١٢٤ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ١٦ : ٢٣٢ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ٣٠ : ١١٧ .

(٥) الحاقة : من الآيتين ٤١ و ٤٢ .

(٦) الأنبياء : ٩٦ – ومن آية ٩٧ .

فذكر أنَّ قوله تعالى : (وهم من كل حدب ينسلون) حشو في أثناء الكلام ، والمعنى : إذا فتحت يأجوج ومأجوج واقترب الوعد الحق شخصت أبصار الذين كفروا [١] . يريد أنَّ جملة (وهم من كل حدب ينسلون) دخلت ففصلت بين المتعاطفين من جملة فعل الشرط (فُتحت ... واقترب) ، وعليه فالحشو هنا لا يعني الزيادة وإنما الاعتراض كما بيّنا .

قلت : إنَّ الرازي على الرغم من حرصه الشديد في نفي الزيادة من القرآن الكريم فقد وجدته لم يجد بدأ من الإشارة إلى تأبّي بعض الآيات عليه وخروجها عن التبرير ، وظل يحكم بالزيادة كلما لم يجد مبرراً للأصالة ، ولعل وقوفه إزاء هذه المواطن أنَّها لم تفته ولكنه تجاهلها تجاهل العارف إلا أنَّه لم يغفل التحليل والجدل في دفع ما كان أمره إلى التفكير والتأويل ؛ وبيان ذلك : أنَّه قد ينقل الزيادة في بعض المواطن عن عالمٍ غير متصدٍ للرد عليه ، كما صنع في قوله تعالى :

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا) [٢]

حيث قال : « واعلم أنَّ « الباء » في قوله (وكفى بالله . وكفى بربك) في جميع القرآن زائدة ، هكذا نقله الواحديّ عن الزّجّاج » [٣]. وهو هنا ينقل الزيادة عن الواحديّ عن الزّجّاج ولا يدلي برأيه هو ، وإنْ حُمل سكوته هنا على موطن آخر أشار فيه إلى فائدة « الباء » ، وأنَّ معناها الإلصاق [٤] في قوله تعالى :

---

(١) انظر : (التفسير الكبير) ٢٢ : ٢٢٢ .

(٢) النساء : من آية ٦ .

(٣) (التفسير الكبير) ٩ : ١٩٣ .

(٤) انظر : (المصدر السابق) ١٠ : ١١٦ .

(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا) (١)

وهو من الأنماط القرآنية المتشابهة في لغة القرآن الكريم .

ومما لم يجد بدأ من الإشارة إلى زيادته ، ما ذكره في قوله تعالى :

(مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ) (٢)

فقال : « « ما » صلة ، كقوله (فبما نقضهم ، فبما رحمة) ، والمعنى : من خطاياهم : أي من أجلها وبسببها ، وقرأ ابن مسعود (من خطيآتهم ما أغرقوا) فأخّر كلمة « ما » ، وعلى هذه القراءة لا تكون « ما » صلة زائدة ؛ لأنّ « ما » مع ما بعده في تقرير المصدر »(٣) . فهو هنا ذكر الزيادة ، وإنْ ذكر وجهًا آخر في القراءة تكون به « ما » أصلية ، ولعله يتسق مع حقيقة مذهبه الذي يميل إلى الأصالة .

وقد يذكر الزيادة وسط آراء أخرى غير مرجِّح ، وقد تكاثر هذا النمط لديه ، ولعل في سكوته عن الترجيح أو الاختيار ما يرشِّح القول بأصالة الحرف اتساقًا مع مذهبه في الأصالة ، ومن ذلك ما صنعه في قوله تعالى :

(فَقَلِيلًا مَّا يُؤۡمِنُونَ) (٤) .

حيث نقل في انتصاب (قليلاً) وجوهًا . « أحدها : فإيمانًا قليلاً ما يؤمنون و« ما » مزيدة ، وهو إيمانهم ببعض الكتاب . وثانيها : انتصب بنزع الخافض أي بقليل يؤمنون ، وثالثها : فصاروا قليلاً ما يؤمنون »(٥) . فهو وإن

---

(١) النساء : من آية ٤٥ .

(٢) نوح : من آية ٢٥ .

(٣) (التفسير الكبير) ٣٠ : ١٤٥ ، و « تقرير » لعلها : « تقدير » .

(٤) البقرة : من آية ٨٨ .

(٥) (التفسير الكبير) ٣ : ١٧٩ .

ذكر الزيادة فإنّه لم يرجّح وجهًا دون آخر . وما صنعه في قوله تعالى :

(فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا) (١)

حيث عرض لسؤالٍ عن معنى الآيـة ، ونقل فيها وجوهًا ؛ أحدها : أنَّ « الباء » من صلة الخبير . وثانيها : ما نقله الزّجّاج من أنَّها بمعنى عن : والمعنى : فاسأل عنه خبيراً وردّه إلى الأخفش . وثالثها : ما قاله ابن جرير من أنَّها صلة ، والمعنى : فسله خبيراً ، ورابعها : أنَّ قوله (به) يجري مجرى القسم (٢). فذكر وجوهًا منها الصلة غير مرجح ، ولم نجد ما ذكره عن ابن جرير في تفسيره (٣)، ولعله في كتاب آخر له . ولعل مما يرشح القول بأصالة الحرف أنَّ الزيادة لم تكن قولاً واحداً وإنَّما تعددت الأوجه . ونحيل على مثل هذا النمط الذي توقف فيه الرازي عن الاختيار أو الترجيح خشية الإطالة(٤) .

وقد يذكر الزيادة بلفظ يحتملها ، كما صنع في قوله تعالى :

(يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا) (٥)

فقال : « (ليطفئوا) أي أن يطفئوا ، وكأنَّ هذه « اللام » زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له ؛ لما فيها من معنى الإرادة في قولك : جئتك لإكرامك ، كما زيدت «اللام» في لا أبًا لك ؛ تأكيداً لمعنى الإضافة في أباك »(٦). فقوله : وكأنَّ مشعر بتحرجه من نسبة الحرف إلى الزيادة .

---

(١) الفرقان : من آية ٥٩ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٤ : ١٠٥ .

(٣) انظر : (جامع البيان) ١١ ، ١٩ : ٢٨ .

(٤) انظر على سبيل المثال : (التفسير الكبير) ٧ : ٢٨ ، و ٨ : ١١٣ ، و ١٨٨:١٨ ، و ٢٠ : ١٥٣ ، و ٢٦ : ١٥٧ .

(٥) الصف : من آية ٨ .

(٦) (التفسير الكبير) ٢٩ : ٣١٤ .

وبعد ، فلعلّ ملامح العرض السابق قد تآزرت لتقدم تصوراً لمنحى الشيخ في قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم، وخلاصته : مذهبه الظاهر في نفي الزيادة ، وقد جاءت في أشكال شتى ؛ منها : أنَّه قرر مجموعة من القواعد الكلية آثرت ضمها ؛ لأنَّها تشكل نظرة متكاملة تبين أشد الإبانة عن مذهبه في نفي الزيادة ومؤداها أنَّه مامن حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة ، وأنَّ العقل البشري يدرك بعضها ولا يصل إلى أكثرها لمحدودية الإدراك البشري وعدم إحاطته بالأسرار الكامنة وراء كل حرف في القرآن الكريم . ودفع عن الأذهان ما قد يخالجها من القول بالزيادة من حيث إن اللّه تعالى وصف القرآن الكريم بكونه هدى وبياناً ، وكونه لغواً ينافي ذلك ، وأنَّ تجويز الزيادة يفضي إلى الطعن في القرآن ، وأنَّ وصف كلام اللّه تعالى بأنَّه لغو باطل يجب طرحه أو إسقاطه حتى ينتظم الكلام لا يجوز ، وأنَّ الزيادة خلاف الأصل ... الخ ما قال . ومن مظاهر إنكاره الزيادة أنَّه قد يردها على العالم كما صنع مع الأخفش وابن قتيبة وأبي عبيدة وصاحب النظم . وأنَّه ينقل الزيادة مضعفاً راداً لها . وأنّه لا يكتفي بردها بل ينقل ردود غيره لها ليؤكد هذا الرد كما في نقله ما قاله المحققون ، وما قاله الشافعيّ وأبو مسلم - وكان كثير الأخذ عنه - وكذا ما قاله جهم بن صفوان وسيبويه والفرّاء والزّجّاج ، وما نقله عن آخرين . وأنّه يجعل للحرف معنًى من غير إشارة إلى زيادته ، وقد تكاثر هذا النمط لديه ومع « الواو » خصوصاً؛ ولعلّه من قبيل متابعة المذهب البصريّ الذي لا يرى جواز زيادتها . وأنّه يعرض وجوهاً على الأصالة والزيادة ، ثم يختار وجهاً على الأصالة مناقشاً الآراء ورافضاً لها ومنها القول بالزيادة ، وقد يختار من غير مناقشة وإنَّما يجعله الأصوب أو الأولى وهكذا ، وقد يقف إزاء معنًى ما محللاً مدققاً مخرّجاً بما يفهم منه ميله إلى القول بأصالة الحرف والذي يتسق ومذهبه الكلي من زيادة الحروف وأصالتها . وأنَّه يستقل بالنظر في معاني بعض الحروف التي قيل بزيادتها مشيراً إلى معنًى أصلي يكون به الحرف أصلياً .، وأنَّه يذكر الزيادة ، ثم

يحيل على آية أخرى ارتضى فيها أصالة الحرف . وعلى الرغم من حرصه الشديد في قضية الزيادة ونفيه لها فقد وجدناه ينقل في بعض المواطن القول بها ، وظلّ يحكم بالزيادة كلما لم يجد مبرراً للأصالة ، ولعل وقوفه إزاءها أنَّها لم تفته ولكنه تجاهلها تجاهل العارف إلا أنَّه لم يغفل التحليل والجدل في دفع ما كان أمره الى التفكير والتأويل ، وتمثّل ذلك في: أنَّه قد ينقل الزيادة عن عالمٍ غير متصدٍ للرد عليه وإن حُمل عدم رده في هذا الموطن على رده في غيره. أو أنَّه ينقل قراءة أخرى يكون بها الحرف أصليًا . أو أنَّه ينقل الزيادة وسط آراء أخرى غير مرجَّح أو مختار ولعلّ في سكوته عن الترجيح أو الاختيار ما يُرشِّح القول بأصالة الحرف حملاً على مذهبه الكليّ في الأصالة . أو أنَّه يذكر الزيادة بلفظ يحتملها حرجًا من نسبة الحرف إلى الزيادة . وقد أشرت إلى ما شاع لديه من مصطلحات دالة على الزيادة ، ومنها لفظة الزيادة والتي تعني الخلو من الفائدة وقد أكد هذا المعنى وقرره في أكثر من موطن . وقد يقرن الزيادة بالإفادة للتوكيد إلغاء لدلالة الحرف اللغوية وابقاء لدلالته البلاغية فيما يرى . وقد يطلق الشيخُ الزائد ويريد به شيئًا آخر كزيادة معنى أو فضل معنى ، أو يريد به التعدية ، وقد يذكر الحذف ويريد به الزيادة . ومما شاع لديه مصطلح الصلة وفسَّرها في موطن بأنَّها حشو فاسد ضائع ولغو باطل وربطها في مواطن أخرى بالتوكيد ، وكأنَّ الصلة عنده لونان . وذكر مرة مصطلح لغو مرتبطًا بالتوكيد منقولاً غير منسوب إلى أحد ، ومصطلح الحشو مرة أخرى يريد به الاعتراض .

وقد وجدت إشارات مختصرة عند محدِّثٍ هو العلائي فيها نفيٌ لزيادة « الواو » خصوصاً فآثرت ضمها إلى آراء هذين المفسِّرَيْن ، ولم أفرد لها مبحثًا خاصًا ؛ لأنَّها جاءت عند تناوله لبعض الآيات القرآنية .

العلائـــــيّ :

صلاح الدين خليل بن كيكلدي « ت : ٧٦١ هـ » ، كان إمامًا في الفقه والنحو والأصول ، إلا أنَّه برع في الحديث ، له مصنفات كثيرة ، وما يعنينا منها هنا مصنفه : « الفصول المفيدة في الواو المزيدة » الذي ضمنه فصول عديدة ، مباحثها مفيدة ، على «الواو» المزيدة ، على حد قوله[١] .

غير أنَّ الزيادة التي يريدها الشيخ المحدث – رحمه اللّه – بعنوان كتابه إنَّما هي للواو الواقعة في أول الكلمة لا تعد من حروفها ، كـ« واو » العطف ، و« واو » الحال ، و« واو » القسم ، و« واو » رب ، و« واو »الجمع ، و« واو » الصرف ، فهذه الستة هي التي عمل الكتاب لأجلها . ثم ذكر أنَّها تجيء أيضًا زائدة في الجواب بحيث لو حذفت لما اختل الكلام ، وقد تجيء كذلك في غير الجواب ، والذي ذهب إليه البصريون أنها ليست زائدة ، وإنما هي عاطفة على محذوف مقدر . ثم أحال على تتمة الكلام في فصل سيأتي[٢] . وقد وفّى بذلك فعرض في الفصل الثامن عشر للحديث عن زيادة « الواو» العاطفة ، ونقل خلاف الكوفيين والبصريين في جواز ذلك لغير معنى ؛ فقد جوّزه الكوفيون احتجاجًا بقوله تعالى :

(وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ) [٣] .

وقولـــه :

---

(١) انظر : (الفصول المفيدة في الواو المزيدة) ٣٥ ، تحقيق : د . حسن موسى الشاعر ، ط ١ ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمّان ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

(٢) انظر : (المصدر السابق) ٣٧ ، و ٥٢ – ٥٤ .

(٣) الأنعام : آية ٧٥ .

(فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيۡنَٰهُ) (١)

وجعلوا منه قوله تعالى :

(حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا) (٢)

ونقل ما ذهب إليه البصريون من « أنَّها ليست زائدة في شيء من ذلك ، ولا تجوز زيادتها ؛ لأنَّ الحروف وُضعت للمعاني ، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع ، ويورث اللبس . وأيضاً فإنَّ الحروف وضعت للاختصار نائبة عن الجمل ، كالهمزة فإنَّها نائبة عن أستفهم ، وزيادتها ينقض هذا المعنى . وتلك المواضع « الواو » فيها عاطفة على محذوف مقدر يتم به الكلام ، تقديره : لِنُبَصِّرَهُ أو لنرشده . ونحو ذلك ، ثم عطف عليه (وليكون من الموقنين) . وكذلك في الآية الأخرى تقديره : عرفنا صبره وانقياده (وناديناه أنْ يا إبراهيم) . وكذلك قيل في قوله : (وفتحت أبوابها) تقديره : عرفوا صحة ما وعدوا به (وفتحت أبوابها) . والأقوى أن تكون « الواو » حالية »(٣). وما ذكره الشيخ هنا عرض له ابن جنيّ وابن الأنباري (٤) ، وغيرهما . ويلحظ أنّه لم يختر هنا ولم يرجِّح وإنّما عرض آراء الفريقين ، إلا أنَّ مما يقوي اختيار كونها أصلية ما ذكره في « واو » (وفتحت) من أنَّها حالية ، حيث قال : « التقدير : وقد فُتحت أبوابها ؛ وذلك لأنَّ من تتمة إكرام أهل الجنة أن تفتح لهم أبوابها قبل الوصول إليها ، فلا يتنغصون بالوقوف عليها ، وليجدوا ريحها قبل الوصول إليها ، كما جاء في الحديث . بخلاف

---

(١) الصَّافات : آية ١٠٣ ، ومن آية ١٠٤ .

(٢) الزُّمر : من آية ٧٣ .

(٣) (الفصول المفيدة) ١٤٦ – ١٤٧ .

(٤) انظر : (سر صناعة الإعراب) ٢ : ٦٤٦ – ٦٤٧ ، و (الإنصاف) ٢:٤٥٦ –٤٦٠ .

جهنم – أعاذنا اللّه منها – فإنَّ أبوابها تفتح حالة وصولهم إليها ليفجأهم العذاب بغتة ، فيكون ذلك أشد عليهم . وعلى هذا يكون جواب الشرط محذوفًا تقديره : دخلوها وقال لهم خزنتها » [1]. وكلامه أيضًا مستنبط مما ذكره القدماء قبله . ولعل مما يفيدنا هنا أنه لم يرتضِ زيادة « الواو » وإنما جعلها الحالية .

---

(١) (الفصول المفيدة) ١٥٨ – ١٥٩ .

٢ - علماء البلاغة والإعجـــاز :

- ابن الأثير
- الرافعـيّ
- دراز

يعرض المبحث التالي لآراء بعض علماء البلاغة والإعجاز القائلين بأصالة الحرف الذي قيل بزيادته في القرآن الكريم عرضاً يبين وجهة نظرهم مع بيان ما قد يظهر لنا في ذلك ، على النحو التالي :

ابن الأثير :

ضياء الدين نصر الله بن محمد « ت : ٦٣٧ هـ » ، له مصنفات عديدة ، لعل أشهرها كتابه : « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » الذي بناه على « مقدمة ومقالتين : فالمقدمة تشتمل على أصول علم البيان ، والمقالتان تشتملان على فروعه ، فالأولى : في الصناعة اللفظية . والثانية : في الصناعة المعنوية »(١) . وهو مجموعة من الأفكار المأثورة عن العلماء الأعلام قبله مزجها بأفكاره ، ولم يكتفِ بأن يكون جامعاً أو ناقلاً بل أراد أنْ يكون مؤلفاً في البلاغة ورائداً من رواد علم البيان بما أضاف وصحح وعاب ونقد ، وقد استطاع بذلك أن يكون كتابه مرجعاً من مراجع البلاغة العربية ، كما ذكر الدكتور بدوي طبانة(٢) .

وما يعنينا هنا حديثه عن نفي الزيادة في القرآن الكريم ، وقد جاء خلال ضربه أمثلة عقب كلامه عن الفرع الثاني من التكرير المفيد ، وهو : إذا

---

(١) (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) ١:٤٧ . تحقيق : د . أحمد الحوفي ، و د . بدوي طبانة ، ط ٢ ، منشورات دار الرفاعي ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

(٢) انظر : مقدمته على (المثل السائر) ١:٢٧ .

كـان التكرير في اللفظ والمعنى يدل على مـعنى واحـد ، والمراد به غـرض واحد(١). ومنه قوله تعالى في سورة القصص :

(فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنْصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٨﴾ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَىٰ أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ)(٢) .

فتكرير « أنْ » مرتين في قوله تعالى : (فلما أنْ أراد أنْ يبطش) دال «على أنَّ موسى – عليه السلامُ – لم تكن مسارعته إلى قتل الثّاني كما كانت مسارعته إلى قتل الأول ، بل كان عنه إبطاءٌ في بسط يده إليه ، فعبّر القرآن عن ذلك في قوله تعالى : (فلمّا أنْ أراد أنْ يبطشَ) »(٣) .

وقاده هذا إلى نقل مفاوضة جرت بينه وبين رجل من النحويين قال : إنَّ « أنْ » الأولى زائدة ، وأنَّ المعنى بحذفها وبذكرها سواء ، ونظّر له بقوله تعالى :

(فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ)(٤) .

اعتماداً على اتفاق النحاة في القول بزيادة « أنْ » بعد « لما » وقبل الفعل . وقد ردّ ابن الأثير على هذا النحويّ قوله رداً قوياً حمل فيه على النحاة بأنّهم لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة ، ولا عندهم معرفة بأسرارهما

---

(١) انظر : (المثل السائر) ٣: ١٣-١٧ .

(٢) ١٨ – ومن آية ١٩ .

(٣) (المثل السائر) ٣ : ١٧ .

(٤) يوسف : من آية ٩٦ .

من حيث إنهم نحاة . ووسم قولهم بزيادة « أنْ » بعد « لما وقبل الفعل في القرآن الكريم وفي كلام فصحاء العرب بأنَّه ظنٌ من حيث استواء المعنى بوجود الحرف أو سقوطه . ولم يكتفِ بذلك الهجُوم الذي احتد فيه ، بل بيّن الصواب في وجه « أنْ » ؛ لأنَّ ثمة فرقاً دقيقاً في المعنى بين إسقاطها الدال على أنَّ الفعل كان على الفور ، وبين وجودها الدال على أنَّ الفعل إنَّما كان فيه تراخٍ وإبطاء(١).

ثُمَّ صاغ رأيه في قضية الأصالة صياغة دقيقة من وجهين وننقلهما لدقتهما ؛ « أحدهما : أنّي أقول : فائدةُ وضع الألفاظ أن تكونَ أدلةً على المعاني ، فإذا وردتْ لفظة من الألفاظ في كلامٍ مشهودٍ له بالفصاحةِ والبلاغةِ، فالأوْلى أن تُحمل تلك اللفظة على معنىً ، فإنْ لم يوجدْ معنىً بعد التّنقيب والتنقير والبحثِ الطّويل قيل : هذهِ زائدة ، دخولها في الكلام كخروجها منه . ولما نظرتُ أنا في هذه الآية وجدت لفظةَ « أنْ » الواردةَ بعد « لما » وقبل الفعل دالة على معنى ، وإذا كانت دالة على معنى فكيف يسوغ أنْ يقال إنّها زائدة ؟ فإن قيل : إنّها إذا كانت دالة على معنى فيجوز أن تكونَ دالة على غير ما أشرتَ أنتَ إليه ، قلتُ في الجواب : إذا ثبت أنَّها دالّة على معنى فالّذي أشرت إليه معنى مناسبُ واقعُ في مواقعه ، وإذا كان مناسباً واقعاً في موقعه فقد حَصل المرادُ منه ، ودلَّ الدليلُ حينئذٍ أنَّها ليست بزائدة .

الوجه الآخر : أنَّ هذه اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحاً في كلام اللّه تعالى ، وذاك أنَّــه يكونُ قد نطق بزيادةٍ في كلامه لا حاجةَ إليها ، والمعنى يتمُّ بدونها ، وحينئذ لا يكونُ كلامه معجزاً ؛ إذْ من شرط الإعجاز عدمُ التطويل الذي لا حاجةَ إليه ، وإنَّ التطويل عيبٌ في الكلام فكيف يكون ما هو

---

(١) انظر : (المثل السائر) ٣ : ١٧.

عيبٌ في الكلام من باب الإعجاز ؟ هذا محال »(١) .

ثم ردّ على النحوي ما ذكره من زيادة « أنْ » في آية يوسف ، بأنَّه «إذا نُظر في قصّة يوسف – عليه السّلام – مع إخوته منذ ألقوْهُ في الجُبِّ إلى أن جاء البشير إلي أبيه – عليه السّلام – وُجِد أنه كان ثمَّ إبطاءٌ بعيد ، وقدْ اختلف المفسرون في طول تلك المدة . ولو لم يكن ثمَّ مدةٌ بعيدةٌ وأمدٌ متطاول لما جِيء بـ « أنْ » بعد « لمَّا » وقبلَ الفعل ، بل كانت تكُون الآية : فلما جاء البشير ألقاهُ على وجهه . وهذه دقائقُ ورموزٌ لا تُؤخذ من النحاة ؛ لأنَّها ليست من شأنهم »(٢).

ونشير إلى أنَّ حديثه عن الأصالة في القرآن الكريم جاء عرضًا فلم يفرد له مبحثًا خاصًا ، كما أنَّه لم يتحدث سوى عن آيتين فقط، وكلامه فيهما ليس مستنبطًا من كلام من سبقه . وقد عرض لموطنين يظن العلماء فيهما زيادة « الواو » إلا أنَّه لم يشر إلى ذلك إطلاقاً ، لأنَّ الحرف عنده أصلي ، وعَدَّ الكلام في أحد الموطنين ، وهو قوله تعالى :

﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ﴾(٣) .

من قبيل الإيجاز بحذف جملة ، اكتفاءً بالسبب عن المسبب ، أي : وإنَّما فعلنا ذلك لنجعله آية للناس(٤)، وكلام المفسرين يدور حول هذا في تقدير المعنى ، إلا أنَّه لم يشر أحد قبله إلى مسألة الاكتفاء بالسبب عن المسبب هذه ، وهو ملمحٌ رائع ، وبه تكون « الواو » أصلية .

---

(١) و (٢) (المصدر السابق) ١٧ – ١٩ .

(٣) مريم : من آية ٢١ .

(٤) انظر : (المثل السائر) ٢:٣١٧ – ٣٢١ .

كما عدّه في الموطن الثاني ، وهو قوله تعالى :

﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾(١).

من قبيل الإيجاز بحذف المفردات ، وهو حذف جواب « لـمَّا » هنا ، وقدّره كان ما كان مما ينطق به الحال(٢)... ، وقد تابع في ذلك الزمخشريّ قبله(٣) . والمهم كون « الواو » أصلية في (وتلّـه) أو (وناديناه) .

وكلام ابن الأثير السابق وما ساقه من وجوهٍ وحجج يؤصِّـل عدداً من القضايا الهامة ، وهي :

١ – الاتكاء على دلالة الألفاظ على المعاني ، فما من لفظةٍ إلا ولها معنًى ، فإذا لم يوجد للفظةٍ في كلام فصيح بليغ معنًى قيل هي زائدة دخولها في الكلام كخروجها منه ، ولا يكون هذا الحكم إلا بعد طول نظر وبحث وتنقيب في دلالة اللفظة . وما في الآية بل وما في القرآن الكريم كله ليس كذلك ؛ فكل لفظـه فيه دالة على معنى ، ولا مسوغ للقول بالزيادة مع بيان وجهٍ للفظة . وهو بهذا يخلِّص كلمة الزيادة التي دارت في كتب التفسير من الدلالة ؛ بمعنى أنَّه لا يقبل وصف الكلمة بالزيادة إذا دلّت على معنى ، فلا يقال على مذهبه : زيد هذا الحرف للتوكيد مثلاً ، لأنَّه ما دام قد أفاد التوكيد فلا يقال فيه زيادة ، وإنَّما يقال جيء به للتوكيد . وهذا هو الفهم الآخر لمصطلح كلمة الزيادة في كتب التفسير واللغة والنحو لأنَّهم أرادوا الزيادة الدَّالة على معنى؛ لأنّه يستحيل عقلاً أن يقولوا إنّ في القرآن الكريم حروفاً زائدة ليس لها أي وظيفة في بناء المعنى ؛ لأنهم بذلك يخرجون القرآن عن الكلام الفصيح ، وهذا

---

(١) الصّافات : ١٠٣ – ١٠٥ .

(٢) انظر : (المثل السائر) ٢ :٣٣١ ، ٣٦٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٠٧ .

لا يرد في خاطر عالم له علم بالعربية ويقرأ كلام اللّـه المعجز .

٢ – ضرورة فقه حروف المعاني ، وهو نمط فريد في العربية في أداء المعنى انصرف الناس عنه لوعورته ودقة مسلكه ، وتكمن هذه الوعورة في وفرة المعاني الدال عليها الحرف الذي قيل بزيادته ، ثم تباين المعاني باختلاف مواقع الكلام ، ثم اختيار المناسب والملائم من هذه المعاني لواقع الكلام وما ينبيء عنه الغرض المسوق له ، وبذلك تثبت أصالة الحرف .

٣ – التعارض وعدم التناسب بين القدح في كلام اللّـه تعالى بنسبة الزيادة إليه والتطويل بلا معنى وهو مما يُعاب به الكلام ، وبين كون كلامه تعالى معجزاً والذي من شروط إعجازه عدم التطويل . وهذا مما لا أدّعي فيه أنّ ابن الأثير قاله على العلماء وإنّما هذا لفظه والذي سبق ذكره .

٤ – قصور النظرة عند بعض النحاة بعدم الوقوف إزاء فروق المعاني بين وجود الحرف وإسقاطه .

٥ – دفع ما قد يتوهم من وجود تكرار في القرآن الكريم من غير أن يكون مؤدياً لمعنًى مناسب للمقام .

الـرافعــــيّ :

مـصطفى صـادق الرافعيّ « ت : ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧م » لـه مصنفـات كثيرة ، وكتـابه « إعجاز القرآن والبلاغة النبوية » أحدها . وقد كان مبحثًا من مباحث كتابه الكبير « تاريخ آداب العرب » ثم أفرده ليكون كتابًا بنفسه تعم به المنفعة ويسهل على الناس تناوله(١). وهو وكما يبدو من عنوانه قد جعله وقفاً على بيـان إعجاز القرآن الكريم وبلاغة النبي – صلى اللّه عليه وسلم – ، ولعله – فيما نعلم – أول كتاب يُفردُ لهاتين القضيتين معًا .

وقد أفرد في كتابه هذا مبحثًا خاصًا للحروف وأصواتها ، وكان مما ذكره فـيه أنَّه « لما كـان الأصل في نظم القرآن أن تعتبـر الحروف بأصـواتها وحـركاتهـا ومواقعـها من الدلالـة المعنـوية ، استحـال أن يقع في تركيبه ما يسـوِّغ الحكـم في كلمـة زائـدة أو حـرف مـضطرب أو مـا يجـري مـجـرى الحشـو والاعتراض ، أو ما يقـال فيه إنّـه تغـوث واستراحـة ، كما تجد من كل ذلـك في أساليـب البلغاء ، بل نزِّلت كلماته منازلها على ما استقرت عليه طبيعـة البلاغة »(٢) . ثم عاد فتحدث بعد ذلك عن « الكلمـات التي يُظنُّ أنَّها زائدة في القرآن كما يقول النحاة ، فإنَّ فيه من ذلك أحرفًا : كقوله تعالى :

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾(٣) .

---

(١) انظر : مقدمة الطبعة الأولى له من (إعجاز القرآن والبلاغة النبوية) : ٢٤ في طبعته التاسعة .وكذا انظر : إشارة محمد سعيد العريان في فاتحة الطبعة الثامنة ، والطبعة الثانية باعتباره الجزء الثاني من (تاريخ آداب العرب) : ٥ . ط٢، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م .

(٢) (إعجاز القرآن والبلاغة النبوية) ٢٢٤ – ٢٢٥ . ط ٩ ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م .

(٣) آل عمران : من آية ١٥٩ .

وقولـــه :

(فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا)(١)

فـإنَّ النحـاة يقـولون : إنَّ « مـا » في الآية الأولى و « أنْ » فـي الثـانيـة زائدتان ، أيْ في الإعراب . فيَظُنُّ من لا بصر له أنَّهما كذلك في النظم ويقيس عليـه ، مع أنَّ فـي هذه الزيادة لونًا من التـصـوير لو هـو حـذف من الكلام لذهـب بكثـير من حسنه وروعتـه ، فـإنَّ المراد بالآية الأولى ، تصـويرُ لين النبي - صلى اللّـه عليه وسلم - لقومه ، وإنَّ ذلك رحمة من اللّـه ، فجاء هذا المد في « ما » وصـفًا لفظيًا يؤكد معنى اللين ويفخِّمه ، وفوق ذلك فإنَّ لهجة النطق به تُشعر بانعطاف وعناية لا يُبتدأ هذا المعنى بأحسن منهما في بلاغة السياق ، ثُمَّ كان الفصل بين « الباء » الجارَّة ومجرورها (وهو لفظ رحمة) مما يلفت النفس إلى تدبُّر المعنى وينبِّه الفكر على قيمة الرحمة فيه ، وذلك كله طبعي في بلاغة الآية كما ترى . والمراد بالثانية ، تصويرُ الفصل الذي كان بين قيام البشير بقميص يوسف وبين مجيئه لبعد ما كان بين يوسفَ وأبيه - عليهما السَّلام - ، وأنَّ ذلك كـأنَّه كـان منتظرًا بقلق واضطراب تؤكـدهمـا وتصف الطربَ لمقدمه واستقراره ، غـنَّةُ هذه النون في الكلمة الفاصلة ، وهي « أنْ » في قوله: (أنْ جاء) .

وعلى هذا يجري كل ما ظن أنَّه في القرآن مزيد ؛ فإنَّ اعتبار الزيادة فيه وإقرارَها بمعناها ، إنَّما هو نقص يجلُّ القرآن عنه ، وليس يقول بذلك إلاّ رجل يعتسف الكلام ويقضي فيه بغير علمه أو بعلم غيره .. فما في القرآن حرف واحدٌ إلا معه رأيٌ يسنح في البلاغة ، من جهة نظمه ، أو دلالته ، أو وجه اختياره ، بحيث يستحيل ألبتة أنْ يكون فيه موضع قلق أو حرف نافر أو جهة غير مُحكمة أو شيء مما تنفذ في نقده الصنعة الإنسانية من أي أبواب الكلام إنْ وسعها منه باب »(٢) .

---

(١) يوسف : من آية ٩٦ .

(٢) (إعجاز القرآن) ٢٣١ - ٢٣٢ .

وواضحٌ أنَّ نظرة الرافعي لنفي الزيادة من القرآن الكريم كانت نظرة إجمالية سوى ما عرض له من آيتين اعتمد في جزء من تخريج الحرف على الأصالة فيهما على ما ذكره القدماء من حيث لفت النفس في الآية الأولى ، وطول الفصل في الآية الثانية .

وقد نبّه الرافعي إلى أصلٍ في هذه القضية طالما غفل عنه الناس وهو الفرق بين الزيادة الإعرابية والزيادة المتعلقة بالنظم ، وأنَّ القول بزيادة الحرف من وجهة الصناعة الإعرابية لا يعني زيادة الحرف من الوجهة البلاغية . وعليه فهو لا يعترض على قول النحاة إنَّ « ما » و« إنْ » زائدتان من الناحية الإعرابية ، ولا وجه للاعتراض على هذا ؛ لأنَّهما كما قال النحاة ليست لهما وظيفة إعرابية وإنَّما يعترض الرافعي على من لا بصر له فيسحب قول النحاة بالزيادة في الإعراب على غير الإعراب ويقول بزيادة الحرف في النظم القرآني ، وهذا جهل كبير وفساد عظيم لأنَّه فعل من لا بصر له .

وقد أخذ الدكتور فتحي عبد القادر فريد على الرافعي نقله الكامل وبدون إشارة لما ذكره السابقون ومنهم ابن سنان الخفاجي والرازي من علماء البلاغة . كما أخذ عليه إفادته من كلام ابن الأثير – والذي أطال الوقوف عند الظاهرة – دون أن يشير إليه ، وكذا إفادته من الآيات التي مثّل بها ابن الأثير وهي نفسها التي مثل بها الرافعي(١) .

ونقول : إن قضية الزيادة في القرآن الكريم قد عُرضت ونوقشت قبل هؤلاء العلماء الأجلاء بزمن طويل منذ أوائل الدراسات القرآنية نحوية ولغوية وتفسيرية وبلاغية ، وقد أفادوا ممن قبلهم في آرائهم ، والفرق في استيعاب كلٍ . وما نراه أنَّ ابن الأثير لم يطل الوقوف إزاء هذه الظاهرة ، وإنَّما صاغ

---

(١) انظر : (بلاغة القرآن في أدب الرافعي) ٢١٧. دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة .

فيها آراءه صياغة دقيقة عامة عرض فيها لآيتين فقط من القرآن كله ، واحدة منهما عرض لها الرافعي وهي آية سورة يوسف .

ويمكن إجمال ما ذكره الرافعي في قضية الأصالة والزيادة في حروف القرآن الكريم ، فيما يلي :

١ - تأكيد نفي الزيادة من القرآن الكريم ، وأنَّها فكرة نحوية متعلقة بالوظيفة الإعرابية ، ولا يُعَمِّمُ القول بهذا إلا رجل اعتسف الكلام وقضى فيه بغير علمه أو بعلم غيره .

٢ - استحالة أن يقع الحكم بزيادة كلمة أو اضطراب حرف في تراكيب القرآن الكريم لما في اعتبار حروفه بأصواتها وحركاتها ومواقعها من الدلالة المعنوية .

٣ - إضافته الرائدة لأثر الحرف الصوتي في إقامة المعنى ، وبالتالي الحكم للحرف بالأصالة ، وهو نهجٌ لم نجده عند القدماء في إثبات أصالة الحرف خصوصاً فيما وقع تحت أيدينا ، ومثل هذا لا تلتقطه في بناء اللغة إلا أذن شديدة الإحساس بالصوت بالغة الدقة في استيعاب إشاراته وجرسه وأحواله ، وهذا يعني أنَّه ليس كل أحد بقادر على استخراج هذه القيم الصوتية من دلالات الحروف القرآنية ، وإنَّما يكون المعنى في درجة الإمكان إذا كان مثل قول ابن الأثير في آية يوسف - عليه السلام - أو في آية القصص .

٤ - إشارته إلى دقة القرآن المتناهية في نظم حروفه ودلالتها ووجه اختيارها ، وكل ذلك منوّه بأثر الحرف التعبيري في المقام .

دراز :

الدكتور محمد عبدالله دراز « ت : ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م » ، وهو علم من أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث ، له دراسات عديدة حول القرآن الكريم والأخلاق والفلسفة والعبادات ؛ ومنها دراسته في كتابه « النبأ العظيم – نظرات جديدة في القرآن » وهي جملة بحوث في القرآن الكريم أراد بها أنْ ينعت كتاب الله بحليته وخصائصه ، وأنْ يرفع النقاب عن جانب من الحقائق المتصلة به ، وأنْ يرسم الخطة التي ينبغي سلوكها في دراسته (١) .

وقد ضمن كتابه هذا نظرة حاسمة في نفي الزيادة من القرآن الكريم عقب حديثه عن استثمار القرآن الكريم دائماً برفق أقل ما يمكن من اللفظ في توليد أكثر ما يمكن من المعاني ، وبيانه أنَّـه إيجاز كلـه ، فما من كلمة فيه إلا هي مفتاح لفائدة جليلة ، وليس فيه حرف إلا جاء لمعنى(٢).

ودعا فيه إلى رفض قول من يقول في بعض الكلمات القرآنية إنَّها « مقحمة » ، وفي بعض حروفه إنَّها « زائدة » زيادة معنوية ، كما دعا إلى رفض قول الذي يستخفُّ كلمة « التأكيد » فيرمي بها في كل موطن يظن فيه الزيادة غير مبالٍ بأنْ تكون تلك الزيادة فيها معنى المزيد عليه فتصلح لتأكيده أو لا تكون ، وغير مبالٍ بأنْ تكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد أو لا حاجة له به .

ثم وسم الحكم في القرآن الكريم بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها بأنه ضرب من الجهل بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن .

---

(١) انظر : (النبأ العظيم) ٩ – ١٠ .

(٢) انظر : (المصدر السابق) ١٢٧ ، ١٣٠ .

وقد نبّه الشيخ -عليه رحمة اللّه - إلى الصعوبة الكامنة في طلب أسرار القرآن الكريم البيانية ، فإن عُمّي على المرء وجه الحكمة في كلمة منه أو حرف فليقل « اللّه أعلم ... » ، وطالب بعدم الركون إلى اليأس فيُقعد عن استجلاء تلك الأسرار .

ثم ضرب مثلاً لذلك بقوله تعالى :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ)(١) .

وهو موطن ترادفت كلمة أهل العلم على وجوب زيادة « الكاف » فيه ، وبيّن حجة القوم فيه ، ونقل رأي قليل منهم بأصالة الحرف وحجتهم في ذلك . وعقّبه ببيان فساد القول بزيادة « الكاف » هنا بقوله : إنَّ تأكيد النفي بحرف يدل على التشبيه هو من الإحالة بمكان ، وردّه بطريقين أحدهما أدق مسلكًا من الآخر ، وخلاصته بالطريق الأول : « وضع هذا الحرف في الكلام إقصاء للعالم كله عن المماثلة وعما يشبه المماثلة وما يدنو منها ، كأنّه قيل : ليس هناك شيء يشبه أنْ يكون مِثلاً للّه ، فضلاً عن أن يكون مِثلاً له على الحقيقة ، وهذا باب من التنبيه بالأدنى على الأعلى » . وبالطريق الثاني : وهو أدقهما مسلكًا؛ وهو أنَّه من كانت له تلك الصفات الحسنى وذلك المثل الأعلى لا يمكن أن يكون له شبيه فجيء بلفظين يؤديان معنى المماثلة ، « ليقوم أحدهما ركنًا في الدعوى والآخر دعامة له وبرهانًا ، فالتشبيه المدلول عليه بـ « الكاف » لما تصوَّب إليه النفي تأدّى به أصل التوحيد المطلوب ، ولفظ « المِثل » المصرح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبّه على برهان ذلك المطلوب » . وبيّن أن هذا البرهان الذي ترشد إليه الآية على هذا الفهم برهانٌ طريف في إثبات وحدة الصانع لا يعلم أحداً من علماء الكلام حام حوله(٢) .

---

(١) الشورى : من آية ١١ .

(٢) انظر : (النبأ العظيم) ١٣٠ - ١٣٤ .

هذا خلاصة ما ذكره الدكتور دراز ، ومؤدّاه :

١ - إثبات الأصالة في القرآن الكريم ؛ لتعارض الزيادة مع حسن إيجازه ، وهو حد الإعجاز عنده .

٢ - رفض القول بالتوكيد في كل موطن يُظنُّ فيه الزيادة من غير ما نظرٍ إلى حاجة المقام إليه .

٣ - القول بالزيادة جهل بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن الكريم ، وهو تعجّل عندما لا يظهر للحرف وجه .

٤ - صعوبة الغوص في طلب أسرار القرآن الكريم البيانية ، ومنه بيان وجه الحكمة في كلمةٍ منه ، أو حرفٍ ، وضرْبِه لذلك مثالاً واحداً فقط دعّم به رأيه .

الباب الثاني

الأسرار البلاغية في الحروف التي قالوا إنها زائدة

الفصل الأول
الحروف الأكثر استعمالاً

* مواقع « الباء » وأسرارها
* مواقع « الواو » وأسرارها
* مواقع « الفاء » وأسرارها
* مواقع « مـــن » وأسراها
* مواقع « أنْ » وأســرارها
* مواقع « لا » وأســـرارها
* مواقع « ما » وأسرارها
* مواقع « اللام » وأسرارها

مواقع « الباء » وأسرارها

أ - « الباء » في الإثبات :

حُكم بزيادة « الباء » في عدد غير يسير من الآيات الكريمات في الإثبات، والمبحث التالي يعرض لها عرضاً يدفع هذا الحكم، مبيّناً قيمة الحرف التعبيرية في السياق، ومناقشاً آراء العلماء في ذلك . وقد جمعت اللفق إلى لفقه ؛ وفق الغرض أو المقام الذي سيقت فيه « الباء » ، على النحو التالي :

صفات اللّـه تعالى :

أتت « الباء » في مقام الحديث عن صفاته جلّ ذكره ، وقد لحظت تكررها فيما هو أشد علقة بعلم اللّـه تعالى المحيط بجميع الأمور ، كما في قوله تعالى :

﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٥﴾ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾(١).

وهذا مقام يؤكد البعث ببراهين عتيدة من إثبات صفات اللّـه وآثار صفاته(٢). وللعلماء في « الباء » في قوله تعالى (به) قولان :

أحدهما : أنّ « الباء » للتعدية ، جوّزه الزمخشري على أنّ الضمير

---

(١) ق : ١٥ – ١٦ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٨:١٦١ .

للإنسان ، أي ما تجعله موسوساً و (ما) مصدرية(١) .

والآخر : أنَّ «الباء» للملابسة ، ذكره الزمخشري من حيث إنَّ « الباء» مثلها في قولك : صَوَّت بكذا وهمس به ؛ لأن الوسوسة الصوت الخفي(٢) ، وذكره النسفي وأبو السعود على أنَّ (ما) موصولة (٣) . وجوّز الشهاب فيها حينئذ أن تكون للملابسة أو زائدة ، واختار الأول(٤) .

وذكر ابن عاشور أنّها زائدة لتأكيد اللصوق(٥) ، ولم يشر إلى غير هذا الرأي ، وهو رأي غريبٌ إذا ما قورن بآراء المفسرين السابقين الذين خرّجوها على الأصالة .

ولقد تكررت مادة الوسوسة أربع مرات في القرآن الكريم ، أحدها هذه الآية التي تعدّى الفعل فيها بـ« الباء » ، أمَّا الثلاث الأُخر فقد تعدّى الفعل فيها مرة بـ (في) متمثلاً في قوله تعالى :

﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾(٦)

وأخرى بـ (اللام) في قوله تعالى :

---

(١) انظر : (الكشاف) ٤ :٢٠٠ . وكذا : (تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ١٢٨:٨ ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت . و (حاشية الشهاب المسمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي) ٧٨:٨ . المكتبة الإسلامية، تركيا ، دار صادر .

(٢) انظر : (الكشّاف) ٤ :٢٠٠.

(٣) انظر : (تفسير النسفي - تفسير القرآن الجليل المسمّى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل) ٤٠٦:٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت . و (تفسير أبي السعود) ١٢٨:٨ .

(٤) انظر : (حاشية الشهاب) ٨ : ٨٧ .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٩٩:٢٦ ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٤م .

(٦) الناس : ٥ .

(فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ)(١)

وثالثة بـ (إلى) في قوله تعالى :

(فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ)(٢) .

والمتأمل لما تعدّى إليه الفعل في مواقعه في القرآن الكريم يلحظ أنَّ فعل الوسوسة لما كان من الشيطان عُدِّي بغير « الباء » ، ولما كان من الإنسان عُدِّي الفعل بها . وعلى هذا فقد أبانت « الباء » أبلغ إبانة عن شدة التصاق هذه الوساوس بصاحبها ، وأنَّها كائنة في حضرته ، وأنَّها تسد عليه منافذ قلبه دون سواها ؛ ولذا ناسب تقديم الجار والمجرور (به) على الفاعل (نفسه) . والوسوسة الخطرة الرديئة ، كما فسّرها الراغب(٣) . وفسّرها الزمخشريّ بأنَّها : الصوت الخفي ، ومنها وسواس الحلي ، ووسوسة النفس : ما يخطر ببال الإنسان ويهجس في ضميره من حديث النفس(٤) . وهذا التفسير متفقٌ مع ما نذهب إليه من دلالة « الباء » في الآية ؛ فهي من ناحية الأثر الإعرابي تفيد التعدية ، ومن ناحية المعنى تفيد الملابسة وشدة اللصوق ، وعلى هذا فلا محل للقول بزيادتها مع ما تفيده من معانٍ لا يمكن إغفالها . وقد كشفت الآية أنَّ علم الله محيط بهذه الوسوسة الملتصقة بنفس الإنسان والتي تخالطه ولا تكاد تبين ؛ فالله سبحانه وتعالى كاشفٌ لحجب هذه النفس مهيمنٌ مقتدر عليها ، ومن كان هذا شأنه فهو قادرٌ دون ريب على إحياء الموتى .

---

(١) الأعراف : من آية ٢٠ .

(٢) طه : من آية ١٢٠ .

(٣) انظر : (المفردات في غريب القرآن) ٥٢٢ ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

(٤) انظر : (الكشّاف) ٤:٢٠ .

ومنه قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ)(١) .

وقد نزلت الآية في حاطب بن أبي بلتعة أرسل كتاباً مع امرأة إلى كفار مكة يخبرهم فيه باستعداد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – للفتح ، فأظهر الله الأمر لرسوله ، وجيء بالكتاب ، وعرض على حاطب فاعترف بذنبه ، واعتذر لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – وطلب منه العفو ، فعفا عنه قائلاً : إنّه شهد بدراً ، ولعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم(٢) .

وبالنظر في الآية الكريمة نرى أنَّ (أعلم) عُدِّي فيها بـ«الباء» ، وعللّ الرضيّ مجيء « الباء » دون غيرها من حروف الجر بعد (أعلم) فقال : « إنْ كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم أو الجهل تعدّى إليه أفعل المصوغ منه بـ«الباء» نحو أنا أعلم به وكذا أدري وأعرف وأجهل ؛ وذلك لأنَّ أفعالها ربما

---

(١) الممتحنة : ١ .

(٢) انظر تفصيل القصة عند ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ٤:٥٣٨ – ٥٤١، تحقيق : حسين بن إبراهيم زهران ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م . والألوسيّ (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) ١٤ ، ٢٨ : ٦٦ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .

زيدت في مفعولها " الباء " نحو علمت به وجهلت به ، وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو أنا عالم به وجاهل به »(١).

وتعليله يثير سؤالاً – وإن كنا لا نناقشه – فحواه : إذا كانت « الباء » قد جاءت مع أفعل التفضيل وهي أصلية قياساً على وجودها في الفعل وهي زائدة معه ، فكيف ينقاس الأصلي على الزائد ؟ ! ومع هذا فقد أفادنا كلام الرضيّ أنّ « الباء » في الآية أصلية لأنّها للتعدية .

ونقل أبو حيان عن ابن عطية تجويزه أن يكون (أعلم) مضارعاً عُدِّي بـ"الباء" ؛ لأنّك تقول علمت بكذا(٢). وعليه فيمكن أن تكون « الباء » أصلية؛ لأنَّ العلم قد يتعدى بـ«الباء» ، ويمكن أن تكون زائدة(٣) . وهو في نظري رأى ضعيفٌ ؛ لأنَّ المقام يقتضي إظهار علم اللّه تعالى فوق كل علم ، نظراً لمحاولات الإخفاء والإسرار بالمودة ، وهذا مشعرٌ بأنَّ الفاعلين قد ظنوا أنَّهم أخفوا الأمر عن كل أحد فلا يعلمه إلا هم ، فبيّن اللّه تعالى أنَّه أعلم من الجميع بما أخفوا وبما أعلنوا فلا تخفى عليه خافية ، ورشّح هذا العلم الأقوى بحذف المفضل عليه لإفادة العموم والشمول ، ثم إنَّ المقام لا يقتضي هذا الحشد من التوكيد من حيث تقديم ضمير الفاعل (أنا) ، والإتيان بالفعل المضارع (أعلم) فعلم اللّه بيّن ، هذا فضلاً عن أنَّ الأئمة السابقين الذين هم أعرف باللغة قالوا : إنّ (أعلم) أفعل تفضيل ، والدقة اللغوية تقتضي ذلك .

---

(١) (شرح الرّضي على الكافية) ٣:٤٦٥ . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٥٣ .

(٣) انظر : الألوسيّ (روح المعاني) ١٤ ، ٢٨ : ٦٨ .

وذكر ابن عاشور أنَّ « الباء » متعلقة باسم التفضيل ، وهي بمعنى المصاحبة(١) . وهو معنىً جريء بعيد إلاّ أنّه يُخَرِّج الحرف على الأصالة .

ولقد تتبعت هذه الصيغة في القرآن الكريم فوجدتها وقعت فيه ستاً وأربعين مرة وقد صحبتها «الباء» فيها ، ولم تتخلف إلا في ثلاثة مواقع ، وكان تخلفها لسر يقتضيه السياق :

الموقع الأول في قوله تعالى :

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾(٢) .

قالوا : حذفت « الباء » وإن كان إثباتها هو الأصل ، لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به فنويت «الباء»، وحيث حذفت أضمر فعل يعمل فيما بعده تقديره – والله أعلم – آلله يعلم أي المأمورين يضل عن سبيله(٣) . وإنّما خصت هذه السورة بالحذف موافقة لقوله تعالى – بعد ذلك :

﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾(٤) .

وهو الموقع الثاني الذي تخلفت فيه « الباء » . يقول ابن هشام : « وقد تقع (حيث) مفعولاً به وفاقاً للفارسيّ ، وحمل عليه (الله أعلم حيث يجعل رسالته)؛إذ المعنى أنّه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ، لا

---

(١) انظر : (تفسيرالتحرير والتنوير) ٨ : ١٨٥ .
(٢) الأنعام : من آية ١١٧ .
(٣) انظر الأسكافي (درّة التنزيل وغرّة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز) ١٢٩ ، ط ٢ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٧م. والكرماني (أسرار التكرار في القرآن) ٧٤ ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، نوادر التراث ٢ ، ط ٣ ، دار الاعتصام ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م . والفيروزابادي (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) ١٩٨:١، تحقيق : محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، لبنان ، بيروت .
(٤) الأنعام : من آية ١٢٤ .

شيئاً في المكان ، وناصبها يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به ، فإن أوّلتـه بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم »(١).

والموقع الثالث : قوله تعالى :

(قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ وَمَنۡ هُوَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ)(٢).

قالوا : وحذفت « الباء » منه اكتفاء بدلالة الأول عليه ، ومحله النصب بفعل آخر ، أي : يعلم من جاء بالهدى(٣) ، والأوّل الذي دلَّ عليه ؛ قوله تعالى قبل ذلك في السورة نفسها :

(رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ)(٤).

ففي المواضع الثلاثة التي سقناها جاء اسم التفضيل (أعلم) غير مصحوب بـ« الباء » نظراً لما يقتضيه المقام ، أمَّا جميع المواضع الأخرى فقد أعقبته « الباء » لتفيد التعدية ، وما يفهم من معانٍ تتناسب مع كل سياق .

قصص الأنبياء -عليهم السلام-:

جاءت « الباء » في مقام الحديث عن قصص بعض الأنبياء كسليمان ، ويعقوب ، وموسى ، وعيسى – عليهم السلام – ، كما سنبينه فيما يلي :

---

(١) (مغني اللبيب) ١:١٣١-١٣٢.

(٢) القصص :من آية ٨٥ .

(٣) انظر : الكرماني (أسرار التكرار في القرآن) ١٦٠ ، والفيروزابادي (بصائر ذوي التمييز) ١:٣٥٥ .

(٤) القصص : من آية ٣٧ .

سليمان - عليه السلام - :

تثني الآيات على سليمان -عليه السلام - بأنّه أوّاب لربه ، وتذكر قصته مع الخيل حين عرضت عليه ، وذلك في قوله تعالى :

(وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴿٣١﴾ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ)(١).

اختلف المفسرون في معنى المسح ؛ فقيل : هو ضرب السُّوق والأعناق وقطعها ، وقيل هو المسح عليها باليد استحساناً وتكريماً لها(٢) ، وقد استبعد الرازي أن يكون المراد بالمسح القطع ، لوجوه ؛ منها : أنَّه لو كان المراد بمسح السوق والأعناق قطعها ، لكان معنى قوله تعالى :

(وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)(٣) .

اقطعوها ، وهو ممّا لا يقول به عاقل ، ولو أريد به القطع لذكر لفظ دال عليه كالسيف ، أو غيره مثلاً ، وإنّما المسح للسُّوق والأعناق تشريفاً لها ، وامتحاناً ليعلم سليمان هل فيها من مرض ، وإظهاراً لمباشرته أكثر الأمور بنفسه في شؤون السياسة والملك(٤).

---

(١) ص : ٣٠ - ٣٣ .

(٢) انظر : الطبري (جامع البيان) ١٢ ، ٢٣ : ١٥٦ ، و الزمخشري (الكشاف) ٣ : ٣٢٨ ، و أبا السعود (تفسير أبي السعود) ٧ : ٢٢٦ ، والشهاب (حاشية الشهاب) ٧ : ٣١٠ .

(٣) المائدة : من آية ٦ .

(٤) انظر : الرازي (التفسير الكبير) ٢٦ : ٢٠٥ .

وحكم أبو حيان على « الباء » بأنَّها للتعدية ، وذلك في قراءة الجمهور المتواترة (مسحاً) ، وذكر أنـها زائدة على قراءة زيد بن علي (مسَّاحاً) على وزن « فعّال »(١)، فتشبه « الباء » في قوله تعالى :

(فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم)(٢) .

علماً بأنَّه حكى في هذه " البـاء " ثلاثة آراء ، هي : الإلصـاق ، والتبعيض ، والزيادة ، على أنَّه أسلوب عربي(٣).

والمعتمد هو القراءة المتواترة ، و« الباء » عليها عنده أصلية فهي للتعدية ، وإحتمال « الباء » في (بوجوهكم) للإلصاق أو التبعيض يضعف القول بزيادتها من ناحية أخرى . ومن هنا فلا محل لأن يقال إنَّها زائدة .

وذكر ابن هشام أنَّها زائدة في المفعول ، والمعنى : يمسح السُّوق مسحاً ، ويجوز أنْ يكون صفة : أي مسحاً واقعاً بالسُّوق(٤) . وهي تأويلات لا حاجة إليها ؛ إذ الجملة القرآنية واضحة المعنى بديعة السبك ولا تحتاج إلى هذه التأويلات التي قد تجعل الحرف زائداً .

وأيّاً كان معنى المسح ؛ فإنَّ معنى الملاصقة الكائن في « الباء » متعينٌ في المعنيين ، لا ينفك عنهما ، فضلاً عن أنَّ الكلمة في دلالتها اللغوية الأولى ، وهي : إمرار اليد على الشيء ، متفقةٌ مع معنى الإلصاق الذي هو المعنى الأصلي لـ" البـاء " ، وهذا توافقٌ مثير ، وهو أدل على هذا الحب الشديد

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ٣٩٧ .

(٢) المائدة : من آية ٦ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣:٤٣٧ .

(٤) انظر (مغني اللبيب) ١ : ١٠٨ .

والإشفاق من النبي سليمان – عليه السلام – على تلك الخيول الجميلة التي تؤدي دوراً بالغاً في سبيل اللّـه تعالى ، وهذا المعنى بجانب ما سبق يدفع ما قيل من زيادة «الباء» في الآية الكريمة .

يعقوب – عليه السلام – :

وفي قصة يعقوب – عليه السلام – مع أبنائه يبدو همه الشديد على فراق يوسف وخوفه عليه من الذئب في غفلة من إخوته ، يحكي ذلك اللّـه تعالى على لسان يعقوب –عليه السلام – :

(قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ)(١).

خُرِّجت « الباء » على الزيادة في قراءة زيد بن علي (تُذهبوا به) بضم التاء من « أذهب » الرباعي ، أي : تُذهبوه ، ذكره أبوحيان ، والسمين بعده(٢) .

إنَّ « الباء » هنا أدل على تصوير موقف يعقوب – عليه السلام – الهالع الخائف على ابنه ، حتى نشعر بقلبه يكاد ينخلع لذهابهم به حزناً عليه ، فـ « الباء » تلصق ذهابهم به وتفيد معنى المصاحبة ، على معنى أنه يكون لصيقاً بهم وهم مصاحبون له ، يقول الراغب : « ذهب بالشيء وأذهبه ، ويستعمل ذلك في الأعيان والمعاني »(٣) وهو هنا عينٌ . وهذا موافقٌ في المعنى للقراءة المتواترة المعتمدة والتي تكون عليها « الباء » أصلية .

---

(١) يوسف : ١٣ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٥ :٢٨٦ ، و (الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون) ٦:٤٥٢ ، تحقيق : د . أحمد محمد الخراط ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٣) (المفردات في غريب القرآن) ١٨١ .

موسى - عليه السلام - :

وفي قصة ولادة موسى - عليه السلام - ، والخطر ملتفٌ حوله ، وأمه حائرة خائفة عليه ، يقول تعالى :

(وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ)(١).

اختلف أهل التأويل في مرجع الضمير « الهاء » في قوله تعالى « بـه » فقيل للوحي ، وقيل لموسى - عليه السلام - (٢).

ومجمل آراء العلماء في « الباء » في (بـه) على الأصالة هي :

١ - أنَّها للسببية ، على تقدير مفعول محذوف ، أي لتبدي القول بـه ، أي بسببه ، ونقل هذا أبو حيان(٣).

٢ - أنَّها للتعدية ، على تضمين (تُبدي) معنى فعل آخر؛ إما «تُصرّح » كما نقل الشِّهاب(٤) ، وإمَّا « تبوح » كما ذكر ابن عاشور(٥) مستحسناً إياه .

---

(١) القصص : ١٠ .

(٢) انظر : الفرّاء (معاني القرآن) ٢ : ٣٠٢ ، والأخفش (معاني القرآن) ٤٣٢:٢ ، و الطبري (جامع البيان) ١١ ، ٣٧:٢٠ ، والزمخشري (الكشاف) ١٥٨:٣، وأبا حيان (تفسير البحر المحيط) ١٠٧:٧ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧: ١٠٧ .

(٤) انظر : (حاشية الشهاب) ٦٦:٧ .

(٥) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٨٢:٢٠ .

وأمَّا القول بالزيادة فقد نقله أبو حيان ، على أنَّ الضمير في (به) عائد على موسى – عليه السلام – (١) ، وذكر ابن عاشور أنَّها لتأكيد لصوق المفعول بالفعل(٢) ! وقد كثر عنده تأويل « الباء » على هذا المعنى دون وجه يؤيده . و « الباء » على الوجهين الأول والثاني أصلية ، والقول بزيادتها لا ينهض أمام وجهي الأصالة إلاّ بناء على التعسف والتقليد من غير تدبر وتأمل .

وما نؤيده أنَّ « الباء » للسببية ؛ فالسياق منبيء عن فرط وجدها على ولدها ، وشدة إشفاقها عليه ، فلاءم ذلك حذف المفعول إشارة إلى شدة حرصها على إخفاء أمره وأنَّه ولدها ، وكذا التعبير بـ (إنْ) وهي للشرط غير المقطوع بوقوعه ، وهو مفيد أنَّ فعل الإبداء منها غير مقطوع به ، وأنَّه كان عزيزاً عليها القيام به ، وكذا التعبير بـ (كاد) فيه تدليل على مقاربة وقوع الفعل منها ، وأنَّها كانت تغالب نفسها حتى لتكاد تصرح به وتظهره فتفصح عنه . وأتت « الباء » وسط هذا السياق المفعم بروح التوجس والحذر والخوف ، وما يطوي من شعور الأمومة الغلاب – معللة لهذا الفعل الدّال على شدة أسفها إن أذيع أمرها . وقد أعان حذف المفعول على تصوير هذه المشاعر المتزاحمة المتباينة المتداخلة الثائرة في قلب الأم الرؤوم .

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٧ : ١٠٧ .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٠: ٨٢ .

عيسى – عليه السلام – :

وفي قصة ولادة عيسى – عليه السلام – ، وفي مقام الامتنان على السيدة مريم أمه ، وطمأنة قلبها ، يقول تعالى :

(وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا)(١) .

وللعلماء في « باء » (بجذع) آراء تدور حول كونها أصلية أو زائدة . وتخريج « الباء » على أنَّها أصلية له وجوه ، هي :

إمَّا على سبيل تضمين الفعل الخاص (هزّي) معنى الفعل العام ، أي: افعلي الهزّ به . وقد ذكر هذا الطبري والزمخشري ، ونقله عنه أبو حيان(٢) . وعلى هذا فـ « الباء » لإلصاق الفعل بمدخولها أي : افعلي الهزّ بجذعها على ما ذكره أبو السعود(٣) ، أو للآلة كما في : كتبت بالقلم ؛ لأنَّه منزل منزلة اللازم فيعدونه على ما ذكر الشهاب(٤) .

وإمَّا على سبيل تضمين (هزّي) معنى « جُرّي » ، وقد نقله ابن منظور عن ابن سيده(٥) ، وهو بعيد لاختلاف الدلالتين .

وإمَّا على أنَّ (رطباً جنيّاً) منصوبان بـ (هُزّي) ، والتقدير : وهُزِّي إليك رطباً جنيّاً متمسكة بجذع النخلة ، فتكون « الباء » على هذا في موضع

---

(١) مريم : ٢٥ .

(٢) انظر : (جامع البيان) ٩ ، ١٦:٧٢ ، و (الكشّاف) ٢:٤٠٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦:١٨٤ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ٥ : ٢٦٢ .

(٤) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ١٥٣ .

(٥) انظر : (لسان العرب) مادة هَزّ . دار المعارف ، مصر ، القاهرة .

الحال(١) . وذكر أبو السعود أنّها متعلقة بمحذوف وقع حالاً من مفعول الهزّ(٢). وبيّن الأمير ما في هذا من التكلف بتأخير ما في حيز الأمر عن جوابه ، وإهمال (تساقط) مع أنّه العامل في باديء الرأي(٣) .

وإمّا حملاً على المعنى ، والتقدير : هُزّي الثمرة بالجذع ، أي : انفضي ، والمفعول محذوف ، وقد نقله العكبري(٤) ، أو هو على تقدير مضاف أي : هُزّي الثمرة بهزه ، على ما ذكر الشهاب(٥) .

وإمّا على تقدير : هُزّي رطباً بجذع النخلة ، أي : على جذعها ، وقد جوّزه الأخفش ، وردّه الطبري بأنّه لم يحفظ عن أحد أنّه فسره كذلك(٦) .

فعلى كل الوجوه السابقة تكون « الباء » أصلية .

وأمّا الزيادة فقد وردت عند الفراء ، وأبي عبيدة ، وابن قتيبة ، كما ذكرها الزمخشري وأبو حيان(٧) ، وغيرهم .

وما دامت وجوه أصالة « الباء » كثيرة كما رأينا فتخريجها على الزيادة ينبغي عدم اعتباره لخروجه عن الأصل .

وما نجده ملائماً للسياق ، أن يُضمن الفعل (هُزّي) معنى الفعل

---

(١) انظر : (الكشاف) ٢:٤٠٩ ، وابن الأنباري (البيان) ٢ : ١٢٢ ، والعكبري: (التبيان) ٢ : ٨٧١ .

(٢) انظر : (تفسير أبي السعود) ٥ : ٢٦٢ .

(٣) انظر: (حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب) ١:١٠١ . دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٤) انظر : (التبيان) ٢ : ٨٧١ .

(٥) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ١٥٣ .

(٦) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ٤٠٢ ، و (جامع البيان) ٩ ، ١٦ : ٧٢ .

(٧) انظر : (معاني القرآن) ٢:١٦٥ ، و (مجاز القرآن) ٢:٥ ، و (تأويل مشكل القرآن) ٢٤٨ ، و (الكشاف) ٢:٤٠٩ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦:١٨٤ .

العام ، وهو ما حكاه الطبري ، وتابعه فيه من تابعه على نحو ما هو مذكور سابقاً ، وتقديره : افعلي الهزّ به ، فعدّي تعديته بـ« الباء » التي يطلبها ، فكان في ذلك دليل على الفعلين ، أحدهما : بالتصريح ، والآخر : بالتضمين ، والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه ، إلى ما في ذلك من الاختصار غاية الاختصار ؛ إذ الإيجاز مقصد من مقاصد البلاغيين ، فكيف به إذا جاء في كتاب اللـه العزيز ووقع موقعه الأمثل . وهذا أليق بالمقام ؛ إذ هي العذراء تعاني حيرة الولادة الأولى وآلامها الجسدية ، وتعاني من الآلام النفسية لما هي فيه ، فكان الأمر بفعل الهزّ هذا ، ومعناه بذل وسع الطاقة وقصارى الجهد والاحتشاد له ، والعون من الله تعالى أولاً وآخراً ؛ فالفعل العام فيه مبالغة من حيث عموميته في الزمان والمكان وكافة الجزئيات .

و« الباء » هنا لإلصاق فعل الهزّ بالجذع(١) ، فمن كان هذا شأنها ، يلجئها المخاض إلى جذع النخلة ، وقد أحاط بها ما أحاط من ضيق وألم – حريٌّ بها ألا تحزن ؛ فقد كرَّمها الحق تبارك وتعالى أعظم تكريم ، وامتن عليها بنعمه أحسن امتنان ، تُمسك بجذع النخلة اليابس إمساكاً مباشراً ، تحركه ، فيتساقط عليها الخير وفيراً ، رطباً جنياً .

إنّ ما خولها اللـه من نعمة ، وما منحها إياه من فضل هو في حقيقته تدريب للوجود البشري على فهم حقيقة ربوبية الله تعالى وعبوديته ، وأنّه الحقيق بالتوجه إليه دائماً .

---

(١) انظر : (تفسير أبي السعود) ٥: ٢٦٢ .

التشـــــريع :

أتت « الباء » في مقامات تتعلق بأمور تشريعية ربانية كريمة ، خاصة **بالوضـــــوء** ، كما في قوله تعالى :

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ)(١).

وآراء العلماءفي هذه « الباء » تفضي إلى وجهين :

الوجه الأول : أنها أصلية ؛ إمّا على معنى الإلصاق ، أو التبعيض ، أو الاستعانة .

فأمّا الإلصاق ، أي إلصاق المسح بالرأس ، وقد قال به الزمخشري ، فماسح بعض الرأس ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق للمسح برأسه(٢).

ويرى ابن عطية أنّها للإلزاق المحض عند من يرى أجزاء بعض الرأس، كأنّ المعنى : أوجدوا مسحاً برؤوسكم فمن مسح شعرة فقد فعل ذلك(٣). ونقل معنى الإلصاق كثير من المفسرين(٤)، واختاره المالقيّ وابن هشام(٥).

وذكر أبو السعود(٦) أنّها تدل على تضمن الفعل معنى الإلصاق فكأنّه

---

(١) المائدة : من آية ٦ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١: ٣٢٥.

(٣) انظر : (المحرر الوجيز) ٥ : ٤٧ .

(٤) انظر : (تفسير النسفي) ١ : ٣٩٣ ، و (تفسير البحر المحيط) ٣: ٤٣٦، و(الدر المصون) ٤: ٢٠٩ .

(٥) انظر : (رصف المباني) ٢٢٤ ، و (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٦) انظر : (تفسير أبي السعود) ٣ : ١٠.

قيل : وألصقوا المسح برؤوسكم ، وذلك لا يقتضي الاستيعاب كما يقتضيه ما لو قيل وامسحوا رؤوسكم ، فإنّه كقوله تعالى :

﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾(١) .

ونقل هذا المعنى الشهاب الخفاجي(٢) .

وإذا كانت « الباء » للإلصاق حالّة محل الفعل « ألصق » فلا داعي من وجهة نظرنا إلى التضمين ، وذكر المسح من حيث إنَّه نوع من أنواع الإلصاق ؛ إذ لا يراد به تثبيت اليد ، وإنّما إمرارها على الرأس . وما دامت « الباء » تفيد معنى الإلصاق وهو معنًى قوي يفهم منه الحكم الشرعي فالقول بزيادتها واهٍ لا أساس له .

وأمَّا المعنى الثاني وهو التبعيض فنقله كثير من المفسرين ، ومنهم : أبو حيان ، والسمين ، وأبو السعود ، وغيرهم(٣) ، كما نقله ابن هشام(٤)، وهو وجه ردّه ابن جني ، والرضيّ ، والعكبريّ ، وغيرهم من اللغويين(٥) .

وأمَّا معنى الاستعانة فقد نقله ابن هشام ذاكراً أنَّ في الكلام حذفاً وقلباً ، فالفعل « مسح » يتعدى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بـ «الباء » ، وعليه فالأصل : امسحوا رؤوسكم بالماء(٦) . ولعل مصدر هذا الرأي ما نسبه

---

(١) المائدة : من آية ٦ .

(٢) انظر : (حاشية الشهاب) ٣ : ٢٢٠ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٤٣٦ ، و (الدر المصون) ٤ : ٢٠٩ ، و (تفسير أبي السعود) ٣ : ١٠ ، و (حاشية الشهاب) ٣ : ٢٢٠.

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٥ .

(٥) انظر : (سر صناعة الإعراب) ١ : ١٢٣ ، و (شرح الرضي على الكافية) ٢٨١:٤ ، و (التبيان) ١ : ٤٢٢ ، و (رصف المباني) ٢٢٤ .

(٦) انظر : (مغني اللبيب) ١٠٥:١ .

ابن العربي إلى بعض أشياخه من أنَّ المسح يقتضي ممسوحًا وممسوحًا به ، ولو قال : امسحوا رؤوسكم لأجزأ المسح باليد إمرارًا من غير شيء على الرأس لا ماء ولا سواه ، فجاء بـ « الباء » لتفيد ممسوحًا به وهو الماء ، فكأنه قال : فامسحوا برؤوسكم الماء ، من باب المقلوب(١) . وهو رأي طيب ، وإن كان الحمل على الإلصاق أقوى .

واختار الزركشي الاستعانة قائلاً : والصحيح أنَّها باء الاستعانة ؛ فإن « مسح » يتعدى إلى مفعول وهو المزال عنه ، وإلى آخر بحرف الجر وهو المزيل ، فيكون التقدير : فامسحوا أيديكم برؤوسكم(٢) . وهو معنًى بعيد لا يتلاء م مع السياق ، ولا يتناسب مع الحكم الشرعي .

والوجه الثاني في« الباء » :أنَّها زائدة ، ونقله الرضيّ عن ابن جني(٣)، وذكره ابن عطية على أنّها مؤكدة عند من يرى عموم الرأس(٤) ، ونقله أبو حيان مضعفًا(٥) ، وأشار إليه غير هؤلاء(٦) .

وواضحٌ مما قدمناه أنَّ أصالة « الباء » في الآية هي الأولى بالقبول ، حيث خرجها العلماء على واحد من معان ثلاثة كما أسلفنا ، وإن كنا نرجح المعنى الأول وهو الإلصاق لما يكتنفه من مرشحات تقويه – كما سنفصل ذلك فيما بعد – فإنّنا نرى أنَّ وجود هذه المعاني الثلاثة لـ « الباء » ينفي عنها القول

---

(١) انظر : (أحكام القرآن) ٢ : ٥٧١ – ٥٧٢ . تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٢) انظر : (البرهان) ٤ :٢٥٧ .

(٣) انظر : (شرح الرضي على الكافية) ٤ : ٢٨١ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ٥ : ٤٧ .

(٥) انظر : تفسير البحر المحيط) ٣ : ٢٦٠ .

(٦) انظر :العكبري (التبيان) ١ : ٤٢٢ ، والسمين (الدر المصون) ٤ : ٢٠٩ ، والشهاب (حاشية الشهاب) ٣: ٢٢٠ .

بالزيادة ؛ إذ لا يصح الحكم على حرف بالزيادة مع وجود معنى أصلي له في التعبير .

وقد نقل الزركشي القول بزيادة « الباء » ثم نفاه بما حكاه عن الجمهور من أنَّها لا تجيء زائدة ، وإنَّما يجوز الحكم بزيادتها إذا تأدّى المقصود منها بوجودها وعدمها على السواء كما في هذه الآية ، فإنَّ معناها : اجعلوا المسح ملاصقًا برؤوسكم ، إشارة إلى مباشرة العضو بالمسح ، وأنَّه لم يحسن ذلك في الغُسل فلم يقل : فاغسلوا بوجوهكم ، لدلالة الغسل على المباشرة ، وهذا كما تتعين المباشرة في قولك : أمسكت به ، وتحتملها في أمسكته(١) .

وهو كلام طيب يشير إلى ما تفيده « الباء » من دلالة على المباشرة والملاصقة ، ولا يصدر إلا عن متذوق لعبقرية العربية ، مدرك لخفيّ طرائقها في الدلالة والإبانة ، موقنٍ أن الكلام البشري مختلف متكاثر يستهلك كما تستهلك كل مادة . وإن كان لنا اعتراض على الجزء الأول من كلامه حيث يشعر بأنَّ المقصود من الآية يتحقق بوجود « الباء » وعدمها ، فهذا منقوض بكلامه الذي جاء بعد ذلك والذي بيّن فيه الفرق جلياً بين وجود « الباء » وعدم وجودها ، ولذلك لم تأت مع فعل « الغسل » وجاء ت مع فعل « المسح » .

كما أتت « الباء » عند الحديث عن **مشروعية التيمم** ، وهو بديل الوضوء في الطهارة ، وذلك في قوله تعالى :

(فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ)(٢) .

وأصالة « الباء » في هذه الاية تأتي من أنَّها للتعدية ، وقد ذكر هذا

---

(١) انظر : (البرهان) ٤ :٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٢) المائدة : من آية ٦ .

أبو حيان حكيًا عن سيبويه ، كما أشار إليه السّمين(١) .

وذكر زيادتها العكبري ، ونقله عنه السّمين ، وضعّفه النسفي(٢).

وما نراه ونداقع عنه أنَّ « الباء » في آيتي الوضوء والتيمم ، إنَّما هي على أصل معناها وهو الإلصاق ؛ إذ أنَّ الأمر بالمسح – وهو في الشرع : إمرار الماء على الأعضاء(٣) – يقتضي إيصال الماء ، أو الصعيد إلى العضو، وهذا لا يكون إلا بمباشرته بالمسح .

وهناك فرقٌ بيّنٌ بين العبارة القرآنية الكريمة : (وامسحوا برؤوسكم) وبين التعبير البشري « امسح رأسك » ؛ فالأول يقتضي مباشرة المسح وإلصاقه بإيصال الماء ، والآخر يحتمله . وقد نبّه إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في تعليقه على آية المائدة من حيث إنَّ قوله : (وامسحوا برؤوسكم) وقوله : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) يقتضي إلصاق الممسوح ؛ لأنَّ « الباء » للإلصاق ، وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة ، وإذا قيل : امسح رأسك ورجلك ، لم يقتضِ إيصال الماء إلى العضو ، وهذا يبين أنَّ « الباء » حرف جاء لمعنى ، لا زائدة كما يظنه بعض الناس ، وإذا حذفت اختل المعنى(٤) . ولأجزأ المسح باليد إمرارًا على الرأس من غير شيء لا ماء ولا سواه كما ذكر ابن العربي(٥) .

وهذا يبين أنَّ « الباء » حرف له معانٍ أصيلة في التعبير ، لا تتحقق

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٣ : ٢٦٠ ، و (الدر المصون) ٣ : ٦٩٣ .
(٢) انظر : (التبيان) ١ : ٣٦٠ ، و(الدر المصون) ٣ : ٦٩٣، و(تفسير النسفي) ١: ٣١٩ .
(٣) انظر : الراغب (المفردات) ٤٦٧ .
(٤) انظر : (دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية) ٣ : ٢٥ ، تحقيق: د.محمد السيّد الجليند ، ط ٢ ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
(٥) انظر : (أحكام القرآن) ٢ : ٥٧١ – ٢ .

بدونه ، ومن هنا فهو أصيل ، ولا مجال للقول بزيادته إلا تقليداً .

الطـــلاق :

وفي مقام الحديث عن مشروعية الطلاق ، يقول تعالى :

(وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ)(١).

للعلماء في « الباء » آراء تتلخص في كونها أصلية أو زائدة ؛ فكونها أصلية : إمَّـا على السببية ، أي : من أجل أنفسهن ، وقد اختاره أبو حيان ، والسمين بعده(٢) .

وإمَّا على التعدية ، وقد ذكره أبو السعود(٣) .

وكونها زائدة ، فعلى أنَّ المعنى : يتربصن أنفسهن ، وجوّز هذا أبوحيان ، والسمين(٤) . وقد ردّ ابن هشام هذا القول من حيث الصنعة النحوية : إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أوّلاً بالمنفصل نحو : قمتم أنتم أنفسكم . ومن حيث المعنى ؛ فالتوكيد ضائع ؛ إذ المأمورات بالتربّص لا يذهب الوهم إلى أنَّ المأمور غيرهن بخلاف قولك : زارني الخليفة نفسه(٥) . ورد ابن هشام قويٌّ ، وعليه تكون « الباء » أصلية ولا داعي للقول بزيادتها .

ولـ « الباء » هنا معنى دقيق ؛ فهي تلصق التربصّ بأنفس المطلقات

---

(١) البقرة : من آية ٢٢٨ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ١٨٥ ، و (الدر المصون) ٢ : ٤٣٧ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ١ : ٢٢٥ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ١٨٥ ، و (الدر المصون) ٢ : ٤٣٨ .

(٥) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١١١ .

لا بغيرهن ، فضلاً عما تطويه دلالة التربص من معنى الانتظار والترقب والتحفز والتوجس والتخوف من طول المكث والتشبث بحياة جديدة ؛ فالمتربص متحفز متوثب ، فكيف إذا كان انتظاره هذا بنفسه ؟ لا شك أنَّه أشد إلتصاقًا به ومباشرة له ؛ وهذا أدعى لامتثاله .

إنَّ هذا الحرف هنا أكثر بيانًا ، وأوفى دلالة بحال هؤلاء النسوة المؤمنات المطلقات من حيث خصوصيتهن بفعل التربّص، ومباشرتهن له ، وأنّهن أكثر حظًّا من غيرهن بهذا الأمر الإلهي. وللزمخشري-عليه رحمة اللّه- ملمح رائع في ذكر الأنفس ؛ إذ فيه تهييج لهن على التربص وزيادة بعث ؛ فأنفسهن طوامح للرجال ، فأمرن أن يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح ، ويجبرنها على التربّص(١) . هذا بجانب ما في التعبير بصيغة الخبر (يتربصن) في موضع الإنشاء من حملٍ لهن على تحقيق التربّص ، بإبرازه في صورة الحاصل فعلاً ، مع التلطف بهن بترك الأمر المباشر .

التبليغ الإلهي :

جاءت « الباء » في مقام التبليغ والتوجيه الإلهي الكريم منه تعالى للرسول – صلوات اللّه وسلامه عليه – في أول ما أوحي إليه :

(ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ)(٢) .

وآراء العلماء في « الباء » في (باسم) نوجزها على النحو التالي :

١ – أنَّها أصلية ؛ إمَّا للملابسة والمصاحبة على أنَّها متعلقة بمحذوف يقع حالاً ، فقد ذكر الزمخشري : أنّ محل (باسم ربك) النصب على الحال ،

---

(١) انظر : (الكشاف) ١ : ١٣٧ .

(٢) العلق : ١ .

أي : اقرأ مفتتحاً باسم ربك ، قل باسم اللّه ثم اقرأ(١). كما ذكره الرازيّ ، والعكبريّ الذي علل لدخولها فيما نقله لتنبه على البداية باسمه في كل شيء ، وجعله النيسابوريّ الأصح ، كما نقله أبو حيان عن الزمخشري ونسبه إلى قتادة(٢) ، وقال أبو السعود : إنَّ (باسم ربك) متعلق بمضمر هو حال من ضمير الفاعل ، أي : اقرأ متلبسًا باسمه تعالى ، أي مبتدئًا به(٣). وجَوّز ابن عاشور أن تكون باء المصاحبة على أن يكون المجرور في موضع الحال من ضمير (اقرأ) الثاني مقدمًا على عامله للاختصاص ، أي : اقرأ ما سيوحى إليك مصاحبًا قراء تك اسم ربك(٤) .

وإمًا للاستعانة على معنى: اقرأ مستعينًا باسم ربك ، بأن يجعل الاسم آلة فيما يحاوله – أي النبي صلى الله عليه وسلم –من أمر الدين والدنيا ، ونظيره : كتبت بالقلم ، وتحقيقه أنّه لما قال : (اقرأ) ، فقال له : لست بقاريء، فقال : اقرأ باسم ربك ، أي : استعن باسم ربك ، واتخذه آلة في تحصيل هذا الذي عسر عليك . وقد ذكر الرازيّ هذا على احتمال(٥) ، ونقله الخازن والنيسابوريّ(٦) ، وغيرهم . وجعل أبو حيان الظاهر تعلقها بـ(اقرأ) ، والمفعول محذوف ، أي : ما يوحى إليك(٧) ، وفسر ابن عاشور الاستعانة باسم الله :

---

(١) انظر : (الكشاف) ٤ : ٢٢٣ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٣ ، و (التبيان) ٢ : ١٢٩٥، و (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٣٠ : ١٣٢ ، تحقيق ومراجعة : إبراهيم عطوه عوض ، ط١ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٤٨٤هـ – ١٩٦٥م ، و (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .

(٣) انظر : (تفسير أبي السعود) ٩ : ١٧٧ .

(٤) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ٤٣٦ .

(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٣ .

(٦) انظر : (تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل) ٣٩٣:٤ ، دار الفكر ، و (غرائب القرآن) ٣٠ : ١٣٢ .

(٧) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .

ذكر اسمه عند هذه القراءة(١).

وإمَّا على أنَّها بمعنى « على » ، أي : إقرأ على اسم ربك ، وقد نقل هذا القرطبيّ(٢) ، ونسبه أبوحيان إلى الأخفش(٣) ، كما ذكره ابن عاشور(٤).

وإمَّا على أنّها بمعنى « اللام » ، أي : « اجعل هذا الفعل للّه وافعله لأجله ، كما تقول : بنيت هذه الدار باسم الأمير ، وصنعت هذا الكتاب باسم الوزير ولأجله ؛ فإنَّ العبادة إذا صارت لله تعالى ، فكيف يجترىء الشيطان أن يتصرف فيما هو للّه تعالى ؟ » وقد ذكر هذا الرازيّ على احتمال(٥) ، ونقله النيسابوريّ مضعفًا(٦) .

وإمَّا لدلالتها على الملازمة والتكرير ، ذكره القيسيّ(٧)، وهو تفسير معنى ؛ إذ ليس من معاني « الباء » ما ذكره .

٢ – أنَّهازائدة ، قاله أبو عبيدة ، أي:اقرأ اسم ربك(٨) ، والزّجّاج(٩)، ونقله البغويّ ، والعكبريّ ، وأبو حيان ، وغيرهم(١٠).

---

(١) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ٤٣٦ .
(٢) انظر : (الجامع لأحكام القرآن) ٢٠ : ١١٩ . ط ٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .
(٤) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٣٠ : ٤٣٦ .
(٥) انظر : (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٣ – ١٤ .
(٦) انظر: (غرائب القرآن) ٣٠ : ١٣٢ .
(٧) انظر : (كتاب مشكل إعراب القرآن) ٢ : ٤٨٤ .
(٨) انظر : (مجاز القرآن) ٢ : ٣٠٤ .
(٩) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٦٧٢ .تحقيق : إبراهيم الأبياري ، ط ٢ ، دار الكتب الإسلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة . دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
(١٠) انظر : (تفسيرالبغوي المسمّى معالم التنزيل) ٤ : ٥٠٧ ، تحقيق : خالد العك ومروان سوار ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م . و (التبيان)٢: ١٢٩٥ ، و (تفسير البحر المحيط)٨ : ٤٩٢ .

ويبدو القول بالزيادة واهنًا أمام المعاني الكثيرة السابقة التي تخرج عليها « الباء » وتكون أصلية ، وضعّف الرازي الزيادة من وجوه ؛ أحدها : أنّه لو كان معناه اذكر اسم ربك ما حسن منه أن يقول : ما أنا بقارئ ، أي لا أذكر اسم ربي ، وثانيها : أنَّ هذا الأمر لا يليق بالرسول ؛ لأنّه ما كان له شغل سوى ذكر اللّه ، فكيف يأمره بأن يشتغل بما كان مشغولاً به أبداً ، وثالثها : أنّ فيه تضييع « الباء » من غير فائدة(١) . وهي وجوه حاسمة تبطل القول بالزيادة .

والرأي الذي نميل إليه أنَّ « الباء » في هذه الآية أدل على المصاحبة والملابسة ، ولا مجال للقول بزيادتها ؛ فالآية تعرض لحادث البشرية الفذ ، حيث تفضل الخالق البارئ على هذا الكون وهذه الأرض ، فاختار صفوة خلقه ليبلغ أعظم رسالاته وآخرها ، رسالة التوحيد ، وكان هذا الوحي الإلهي يوجه النبي – صلوات اللّه وسلامه عليه – إلى القراءة أولى خطوات طريق الدعوة إلى اللّه تعالى ، وهي ليست مطلق قراءة ، وإنَّما قراءة تستصحب وتلابس وتستحضر اسم اللّه الأعظم ، فهي إذًا قراءة تطمئن بها هذه النفس الهالعة الفزِعة القابعة في ذلك الركن القصي من الغار إطمئنانًا وتفزع به إلى اللّه تعالى ، فيقوى القلب وتركن النفس وتنغمر الروح بفيض اليقين ، فلا يداخلها ولا يصاحبها ولا يلابسها إلا اسمه العظيم .

وقد أدرك الزمخشري – وكان ذا حسٍ بلاغي رهِف – ما في تقديم فعل القراءة على الجار والمجرور في هذه الآية من معنى أهمية القراءة في هذا المقام ؛ لأنَّها أول سورة نزلت(٢).

---

(١) انظر (التفسير الكبير) ٣٢ : ١٣ .

(٢) انظر: (الكشاف) ١ : ٥ .

كما أشار أبو حيان إلى ما في إيثار (ربك) على لفظ الجلالة من معنى التربية والنظر في المصلحة ، وما في مجيء الخطاب من الدلالة على الاختصاص والتأنيس ، أي ليس لك رب غيره(١) .

ولا يخفى ما في إضافته صلى الله عليه وسلم إلى الرب من ترشيح لمعنى التطمين والتأنيس ؛ لأنَّ فيه أنني ربك الذي أنت مضاف إليّ . وكل هذا مع ما سبق مما يحسن به سياق التقوية لقلبه عليه الصلاة والسلام .

وننوّه بوجهين ذكرهما الزمخشري في تعلق اسم اللّـه بالقراءة حال تعرضه لتفسير البسملة – وهما وجهان قريبان مما نحن فيه – أحدهما : تعلق القلم بالكتابة ، يريد الاستعانة . والآخر : تعلق الدُّهن بالإنبات(٢) ، يريد المصاحبة والملابسة والمعية . وجعل هذا الوجه أعرب وأحسن(٣). وقد فصَّل السّيد ما أجمله الزمخشري في حاشيته عليه ، فقال : أمَّا أنّه أعرب ، أي : أدخل في لغة العرب وأفصح وأبين ؛ فلأنَّ باء المصاحبة والملابسة أكثر استعمالاً من باء الاستعانة ، لا سيما في المعاني وما يجري مجراها من الأقوال . وأمّا أنّه أحسن ، أي : أوفق لمقتضى المقام ؛ فلوجوه ؛ الأول : أنّ التبرك باسم اللّـه تأدب معه وتعظيم له ، بخلاف جعله آلة فإنها مبتذلة وغير مقصودة بذاتها ... الثالث : أنّ « الباء » إذا حملت على المصاحبة والمعية كانت أدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل لاسم اللّـه منها إذا جعلت داخلة على الآلة(٤).

التهديد :

جاءت « الباء » في مقام الحديث عن عداوة إبليس لبني آدم ، والتهديد

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٤٩٢ .

(٢) في قوله تعالى : (تَنبُتُ بِٱلدُّهْنِ) المؤمنون : من آية ٢٠ .

(٣) انظر : (الكشاف) ١ : ٥ .

(٤) انظر: (حاشية السيّد الشريف على الكشاف)١:٣٢ . ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧م .

له من خلال عرض وسائل الغواية التي يصطنعها معهم ، وضعفه عن مواجهة الحق ، وذلك من محاورة في الملأ الأعلى ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾(١) .

وصلة هذه الآية بما قبلها أنّ إبليس طلب من اللّه تعالى الإمهال إلى يوم القيامة لأجل أن يحتنك(٢) ذرية آدم ، فقال له اللّه تعالى :

﴿ قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾(٣).

فالأمر (اذهب) للتهديد ، وكذا الأوامر في قوله تعالى (واستفزز..) الآية ، أي أمره بإزعاجهم بصوته ودعائهم إلى معصية اللّه تعالى وفيه معنى الإثارة والتهييج للذين يستفزهم ، والمشاركة في الأموال والأولاد بكل فعل قبيح يوجب غضبه تعالى ، ووعده إياهم بتزيين عمل المعصية ، والتنفير من طاعة اللّه تعالى . وأمّا شاهدنا ففي قوله تعالى : (وأجلب عليهم بخيلك ورجلك) ، وهنا سؤال : هل لإبليس خيلٌ ورَجِلٌ خاصون به ؟ وللعلماء آراء في الجواب عن هذا ؛ فذكر قتادة : أنَّ له خيلاً ورَجِلاً من الجن والإنس وهم الذين يطيعونه ، وذكر ابن عباس ومجاهد : أنّه كل راكب وماشٍ في معاصي اللّه تعالى(٤) ، وذكر الفرّاء : أنّها خيل المشركين

---

(١) الإسراء : ٦٤ .

(٢) أي : يستولي عليهم استيلاء قوياً عن طريق الغواية . انظر : الجوهري (الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية) مادة : حنك . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(٣) الإسراء : ٦٣ .

(٤) انظر : (جامع البيان) ٩ ، ١٥ : ١١٨ - ١١٩ .

ورجالهم(١) ، وذكر النّحاس أنّ هذا على التمثيل(٢) ، واختاره الرازي ، فجعله أقرب ، وفسّره بقوله : « كما تقول للرجل المجد في الأمر جئتنا بخيلك ورجلك »(٣).

ولقد جمع الرازي آراء من سبقه في وجوه معنى (وأجلب) جمعًا يتعين نقله لدقته ؛ إذ يتأتى به إثبات أصالة « الباء » أو الحكم بزيادتها وفقًا لتنوع الآراء ، على النحو التالي ؛ « الأول : قال الفراء : إنّه من الجلبة ، وهو الصياح ، وربما قالوا : الجلبُ ، كما قالوا : الغلبة والغلب ، والشفقة والشفق، وقال الليث وأبو عبيدة : أجلبوا وجلبوا من الصياح . الثاني : قال الزجاج في فعل وأفعل : أجلب على العدو إجلابًا إذا جمع عليه الخيول . الثالث : قال ابن السكيت : يقال هم يجلبون عليه بمعنى أنهم يعينون عليه . والرابع : روى ثعلب عن ابن الأعرابي : أجلب الرجل على الرجل ؛ إذا توعده الشر وجمع عليه الجمع . فقوله : (وأجلب عليهم) معناه على قول الفراء : صِح عليهم بخيلك ورجلك ، وعلى قول الزجاج : اجمع عليهم كل ما تقدر عليه من مكايدك ، وتكون « الباء » في قوله (بخيلك) زائدة على هذا القول . وعلى قول ابن السكيت معناه : أعن عليهم بخيلك وَرَجْلِكَ ، ومفعول الإجلاب على هذا القول محذوف ، كأنّه يستعين على إغوائهم بخيله ورجله ، وهذا أيضًا يقرب من قول ابن الأعرابي »(٤).

ونقل أبو حيان القول بزيادة « الباء » مضعّفًا(٥) ، وكذا حكم الشهاب

---

(١) انظر : (معاني القرآن) ٢ : ١٢٧ .

(٢) انظر : (إعراب القرآن) ٢ : ٤٣٢ - ٤٣٣ .

(٣) (التفسير الكبير) ٢١ : ٦ .

(٤) (المصدر السابق) ٢١ : ٦ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٥٨ .

بزيادتها(١)، وهي عند ابن عاشور : إمَّا لتأكيد لصوق الفعل بمفعوله فهي لمجرد التأكيد ! ، وإمَّا لتضمين الفعل (أجلب) معنى : « اغزهم » ، فيكون الفعل مضمنًا معنى الفعل اللازم ، وتكون « الباء » للمصاحبة(٢) . والقول بالتضمين هنا بعيد نظرًا لتباين دلالة الفعلين ، وإن كانت « الباء » عليه أصلية فإنَّ القول بالمصاحبة يعني مصاحبًا خيلك ، وهذا ضعيف ، فالخيل آلة من آلات الجلبة . فضلاً عن أنَّ الفعل « اغزهم » متعد لا لازم .

وما نراه بعد ذلك أنَّ الفعل (أجلب) يطوي دلالتين : الصياح والجمع ، وهو ما أومأ إليه في تحليله لقولي ابن السكيت وثعلب عن ابن الأنباريّ ، وما ذكره النسفيّ إذ فسره بقوله : اجمع وصِح بهم(٣) ؛ فالمقام معينٌ على ذلك ؛ إذ القصد إلى بيان هذا الصياح ، وهذه الضوضاء ، وهذه الأساليب التي يصطنعها الشيطان لإيقاع بني آدم في الحيرة والبلبلة والأوهام والوساوس ، والتي تمتد ولا تنتهي منه ؛ فهو يصرفهم عن اللّه تعالى بكل الوسائل ، وعليه فـ «الباء» للاستعانة على تقدير مفعول لـ(أجلب) محذوف مثل:«ما يصرفهم» فمن لوازم مجمع الخيل والرجِل الصياح والتوعد، وهذا الصوت وسيلة من وسائل الوعيد على ما فسّره الراغب: صِح عليهم بقهر(٤) ، وابن منظور: اجمع عليهم وتوعدهم بالشر(٥) . هذا مع ما تثيره مادة الكلمة من معاني الجلبة والضوضاء .

ومنه **التهديد للمعتدين** الظالمين في حرم الله تعالى الآمن ، وقد جاء في سياق يندد بالكافرين الذين يصدّون المؤمنين عن المسجد الحرام

---

(١) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ٤٦ .

(٢) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ١٥ : ١٥٤ .

(٣) انظر : (تفسير النسفي) ٢ : ٢٥٨ .

(٤) انظر : (المفردات) ٩٥ .

(٥) انظر : (لسان العرب) مادة : جلب .

وقضاء مناسكهم فيه ، وذلك في قول الله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾(١)

أتت هذه الآية بعد الحديث عن الفصل بين المؤمنين والكفار ، مبينة عظم كفر الكافر ، وعظم حرمة هذا البيت العتيق(٢) .

وللعلماء في « باء » (بإلحاد) آراء متعددة تدور حول الأصالة والزيادة ، فأمَّا الأصالة فلها وجوه منها :

ما رآه الزمخشري من أنَّ (بإلحاد بظلم) حالان مترادفتان ، ومفعول (يُرد)متروك ليتناول كل متناول كأنَّه قال : ومن يرد فيه مرادًا ما عادلاً عن القصد ظالمًا(٣) ، واختاره الرازي(٤) ، ونقله أبو حيان وأبو السعود(٥) ، والشهاب على أنَّ « الباء » للملابسة(٦) ، كما صرح الألوسي بأنَّ « الباء » في الموضعين تكون للملابسة(٧) . وقدّر ابن عطية المفعول المحذوف : ومن يرد الناس(٨) ، فيما نقل العكبري : تعدِّيًا بإلحاد(٩) .

---

(١) الحج : ٢٥ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٣ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٣: ٣٠ .

(٤) انظر : (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٥ .

(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ ، و (تفسير أبي السعود) ٦:٣:٦. ١٠٣:٦.

(٦) انظر : (حاشية الشهاب) ٦: ٢٩٢ .

(٧) انظر : (روح المعاني) ٩ ، ١٧ : ١٤٠ .

(٨) انظر : (المحرر الوجيز) ١١ : ١٩٢ .

(٩) انظر : (التبيان) ٢ : ٩٣٩ .

أو مـا نقله العكبـري وأبو السـعـود من أنَّ (بظلم) بدل من الأول (بإلحـاد) بإعادة الجـار(١) . و« الباء » عليه فـيـهـما للملابسـة على ما ذكـره الألوسي(٢).

أو ما ذكـره ابن قـيم الجوزيـة من أنَّ « فعـل الإرادة لا يتعـدى بـ « البـاء » ، ولكن ضُمّن مـعنى يهـمُّ فيه بكـذا ، وهـو أبلغ من الإرادة فكان فـي ذكر « البـاء » إشارة إلى استـحقـاق العـذاب عند الإرادة ، وإن لم تكن جازمة »(٣) . ونقل ابن هشام هذا التضمين عن السهيلي(٤) ، وعده ابن كثير الأجـود ؛ ولذا عُدِّي بـ « البـاء » ، أي : يهمُّ فـيـه بأمـر فظيع من المعـاصي الكبار(٥) . وهو تخريج جيد للحرف على الأصالة ، إلا أنَّ قول ابن القيم : إنَّ « يهمُّ » أبلغ من الإرادة ، لعله يراد به أبلغ في استـحقـاق الوعيد ، والعذاب الأليم من باب أولى ، وإنَّما عبر بالإرادة مع أنَّها دون الهم للإشارة إلى عظيم حرمة هذا البيت العتيق ، وأنّ الإنسـان يؤاخـذ فيه على مجرد الإرادة ، أو كما ألمح : الإرادة غير الجازمـة ، ولا يعني بذلك البلاغـة في الأداء ، وحاشاه .

أوْ ما اختاره أبو حيان من أن يُضمَّن (يُرد) معنى يتلبس ، فيتعدى بـ « الباء »(٦) ، وتكون « الباء » للتعدية . ولا نستصوب القول بهذا التضمين ؛ فقد نصَّ العلماء جميعهم على مكانة هذا البيت ، وعلى حرمته ، بدليل أنَّه تعالى يحاسب على مجرد الإرادة للظلم فيه لا وقوعه ، والتلبس بالإلحاد.

---

(١) انظر : (التبيان) ٢ : ٩٣٩ ، و (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٠٣ .

(٢) انظر : (روح المعاني) ٩ ، ١٧ : ١٤٠ .

(٣) (بدائع الفوائد) ١ ، ٢ : ٢١ . تحقيق : إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، بيروت .

(٤) انظر : (مغني اللبيب) ١ : ١٠٩ .

(٥) انظر : (تفسير القرآن العظيم) ٣ : ٣٤٤ .

(٦) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ .

بالظلم يعني وقوعه وحدوثه ، ولعل الشهاب نقل هذا الرأي مضعفًا لذلك(١).

أو ما ذكره الفراء من أنَّ المعنى : ومن إرادته فيه بأن يلحد بظلم ، حيث قال : إن دخول « الباء » في « أن » أسهل منه في الإلحاد وما أشبهه ، فـ« أن » تضمر الخوافض معها كثيرًا ، فتكون كالشرط فاحتملت دخول الخافض وخروجه(٢) . وعليه فالفراء يرى أنَّ دخول « الباء » على المصدر المؤول أحسن من دخولها على المصدر الصريح ، وأجاز سقوطها بناء على أنها مضمرة ، وهو منبيء عن حكمه بأصالتها . وهو ما نقله الزجاج وتابع فيه مذهب أصحابه من أن « الباء » ليست بملغاة ، والمعنى : ومن إرادته فيه بأن يلحد بظلم(٣) ، ولم يوضّح الطبري رأيه في هذه « الباء » ، ولكن ذكر رأي بعض البصريين والكوفيين دون تعقيب ؛ فقال : إنَّ المعنى ومن يرد فيه إلحاداً بظلم نذقه من عذاب أليم ، وإنَّ « الباء » أدخلت في قوله (بإلحاد) والمعنى فيه ما قلت ، كما أدخلت في قوله :

(تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ)(٤) .

والمعنى : تنبت الدُّهن ، ونظّر بشاهدين شعريين على الزيادة في قول بعض البصريين ، كما نقل رأي بعض الكوفيين ، ويعني به الفراء ، ويبدو ميله إلى هذا الرأي ؛ لأنَّه ذكر بعدُ – عند حديثه عن معنى الظلم وعمومه – في تأويل الآية : ومن يرد في المسجد الحرام بأن يميل بظلم فيعصي الله فيه ، نذقه يوم القيامة من عذاب موجع له(٥) .

---

(١) انظر : (حاشية الشهاب) ٦ : ٢٩٢.

(٢) انظر : (معاني القرآن) ٢: ٢٢٢ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٣ : ٤٢١ .

(٤) المؤمنون : من آية ٢٠.

(٥) انظر : (جامع البيان) ١٠ ، ١٧ : ١٣٨ – ١٤٢ .

وبذلك تعددت وجوه تخريج « الباء » على الأصالة .

وأمَّا الزيادة ، فقد ذكرها : أبو عبيدة ، والأخفش ، وابن قتيبة، والخطابي، والعكبري ، وابن هشام(١) ، ونقلها كثير من المفسرين كالرازي، وأبي حيان ، وأبي السعود ، وغيرهم(٢) .

ونرى أنَّ تعدد الآراء التي تجعل « الباء » أصلية يوهن القول بزيادتها ، بل يدفعه ، والمختار من وجهة نظرنا هو رأي الزمخشري ، وعليه تكون « الباء » للملابسة ، وهو معنًى رائع ومناسب ؛ لأن الإلحاد معناه في اللغة : الميل عن القصد(٣) ، وهو هنا ميلٌ عن الحق يلابس النفس ويخالطها. وقد قيل : الإلحاد في الحرم منع الناس عن عمارته ، وعن سعيد بن جبير : الاحتكار ، وعن عطاء قول الرجل في المبايعة لا واللّه ، وبلى واللّه ، وعن ابن عباس : الإلحاد هنا الشرك ، وعنه أيضًا : هو استحلال الحرام ، وعن مجاهد : هو العمل السيء نفسه(٤) . وقد اختار أبو حيان أن يكون الأولى حمل هذه الأقوال على التمثيل لا على الحصر ؛ إذ الكلام يدل على العموم(٥) . وهو ما

---

(١) انظر على الترتيب : (مجاز القرآن) ٢ : ٤٨ ، و (معاني القرآن) ٢ : ٤١٤ ، و (تأويل مشكل القرآن) ٢٥٠ ، و (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن- بيان إعجاز القرآن) ٣٥ ، و (التبيان) ٢ : ٩٣٩ ، و (مغني اللبيب) ١٠٨:١ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٢٣ : ٢٥ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦ : ٣٦٣ ، و (تفسير أبي السعود) ٦ : ١٠٣ ، و (حاشية الشهاب) ٦: ٢٩٢ .

(٣) انظر (لسان العرب) مادة : لحد .

(٤) انظر : (الكشاف) ٣ : ٣٠ ، و (تفسير البحر المحيط) ٦: ٣٦٣ .

(٥) انظر : (المصدر السابق) ٦ : ٣٦٣ .

نذهب إليه ، فالإلحاد لون من ألوان الظلم ، ولذا ناسب إقتران الإلحاد بالظلم ، إلا أنَّ الإلحاد عام والظلم أخص منه ، وكأنّه قدم العام على الخاص ، وعليه فهما حالان ، تؤكد الثانية منهما الأولى . والحالان متعلقتان بمفعول محذوف تقديره : مرادًا أي مراد ، حالة كونه بإلحاد بظلم ، ليتناول كل متناول على حد قول الزمخشري ، وهي عبارة يذكرها البلاغيون عند ذكر أسرار حذف المفعول ، وهذا المتروك معروف مدلول عليه بفعل الشرط ، وإنّما تأتى هذا من حذف المفعول ؛ لأنَّ الحذف يجعل النفس تذهب في تقدير المحذوف كل مذهب ، كما تأتى تناول النفس كل متناول من هذا العموم الكائن في فعل الإرادة ؛ إذ الإرادة السعي في طلب الشيء ، وحذف المفعول هذا متسقٌ مع حذف خبر «إنَّ » في صدر الآية ، وتقديره : إنَّ الذين كفروا ويصدون ... نذيقهم ، وقد دل على ذلك جواب الشرط (نذقه من عذاب أليم) ، ومن عجب أنَّ الموطن الذي حكم فيه بزيادة حرف هو في حقيقته موطن حذف وشتان بين الإثنين بلاغة . وفي التعبير بالفعل (نذق) إشارة إلى شدة إحساس الذائق بألم العذاب لكثرته ، فالذَّوق كما فسره الراغب : « وجود الطعم بالفم ، وأصله فيما يَقلُّ تناوله دون ما يكثر ، فإنَّ ما يكثر منه يقال له الأكل ، واختير في القرآن لفظ الذَّوق في العذاب ؛ لأنَّ ذلك وإن كان في التّعارف للقليل فهو مسْتَصْلَحٌ للكثير . فخصّه بالذكر ليعمَّ الأمرينِ وكثر استعماله في العذاب » (١) . وهذا واضح الدلالة في تصلية الذين كفروا العذاب الشديد والألم العظيم على سبيل الاستعارة التهكمية ، وهو مشير إلى عظم الذنب المقترف من جانب ، وضبط السلوك والسير في طريق الصواب من جانب آخر .

---

(١) (المفردات) ١٨٢ .

التوجيه الخلقي :

أتت « الباء » في مقام التوجيه الخلقي الراشد لما ينبغي أن يكون عليه من يأتيه خبر من المحافظة عليه ، وعدم المسارعة إلى إذاعته ، وذلك في قوله تعالى :

﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾(١) .

والآيات قبلها تتحدث عن صفات المنافقين ، وهنا صفة أخرى نستنبط منها أنَّهم أناسٌ لا تعصمهم ضوابط العقل والأخلاق ، يسمعون خبراً فينطلقون يثيرون الأقاويل والأكاذيب ، ويذيعونها هنا وهناك .

وقد خُرِّجت « الباء » في (به) على أنَّها أصلية ، وعلى أنَّها زائدة ، فكونها أصلية يتأتى :

إمّا على تضمين الفعل الخاص معنى الفعل العام ، كما ذكر الزمخشري مجوّزًا ، أي : فعلوا الإذاعة به ، وهو أبلغ من أذاعوه (٢)، وبيَّن الشهاب وجه بلاغته وهو أنه يقتضي تأثيره في المذاع وكونه ثبت وقرَّ فيه ، سواء كانتْ « الباء » للتعدية ، أم بمعنى « في »(٣) .

وإمَّا حملاً على معنى تحدَّثوا به ، فيما نقله العكبري ، والسمين ، والشهاب(٤) .

---

(١) النساء : من آية ٨٣ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١:٢٨٥ .

(٣) انظر : (حاشية الشهاب) ٣ : ١٦١ .

(٤) انظر:(التبيان) ١ : ٣٧٦ ، و (الدر المصون) ٤ : ٥١ ، و (حاشية الشهاب) ١٦١:٣ .

وإمَّا على أنَّها للتعدية ، وبهذا يشعر قول الطبري : أذاع فلان بهذا الخبر وأذاعه(١)، وقول الزمخشري : أذاع السرور أذاع به(٢) . وعلَّق عليه ابن المنيِّر بأن « في اجتماع الهمزة والباء على التعدية نظرٌ ؛ لأنَّهما متعاقبتان ، وهو الذي اقتضى عند الزمخشري قوله في الوجه الثاني : فعلوا الإذاعة – الذي ذكرناه سابقًا – ليخرجها عن «الباء »المعاقبة للهمزة »(٣) وهو تعليق يُدفع به القول إنّ « الباء » للتعدية . كما ذكر هذاالمعنى كثير من المفسرين كابن عطية ، والرازي ، والنسفي وغيرهم(٤) .

وكونها زائدة ، ذكره العكبري(٥) ، وأشار إليه ابن عاشور على أنَّها لتأكيد اللصوق(٦) ! .

ونَعْتُها بالزيادة بجانب ما لها من وجوه ترشح أصالتها لا يعبأ به ؛ لأنَّه خروج عن الأصل بلا مبرر .

ولم ترد مادة فعل الإذاعة في القرآن الكريم إلا في هذه الآية فقط ، وهو مشير إلى أنَّ فعل الإذاعة لهذا الأمر من الأمن أو الخوف إنَّما كان في موقف خاص جداً من هؤلاء المرجفين المنافقين ، وبعض ضَعَفة المسلمين ؛ ففي الآية إشارة إلى ما ينبغي أن يكون عليه موقف السلوك البشري الحق ، فمن يشيع خبراً إنْ في أمن وإنْ في خوف ، فإنَّه يستزيد على هذا الخبر بما

---

(١) انظر : (جامع البيان) ٤ ، ٥ : ١٨ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ٢٨٥.

(٣) (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) ١ : ٢٨٥ .

(٤) انظر : (المحرر الوجيز) ٤ : ١٨٨ ، و (التفسير الكبير) ١٠ : ١٩٩ ، و(تفسير النسفي)١ : ٢٣٨ ، و (حاشية الشهاب) ٣ : ١٦١ .

(٥) انظر : (التبيان) ١ : ٣٧٦ .

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٤ : ١٣٩ .

يوقع ضَعفة المسلمين في الحيرة والإضطراب ، ولما كان مجيء الأمر من الأمن أو الخوف مقطوعًا به جيء بلفظ (إذا) ، ونُكِّر (أمر) ليفيد التقليل ، مشيرًا إلى أنَّ قدرًا يسيرًا من الأمر إذا جاء هم أذاعوا به ، فكيف بالكثير منه ؟ . والأمن والخوف ضدّان ، المراد بالأول كما ذكره الطبري : الخبر عن سرية للمسلمين غازية بأنَّهم قد أمنوا من عدوهم بغلبتهم إياهم ، والثاني : تخوفهم من عدوهم بإصابة عدوهم منهم(١). وإنّما عبر بهما عنهما ؛ لأنَّ الأمن مبعثه طمأنينة النفس ، والخوف مبعثه الفزع وتوقع المكروه ، وهكذا فالملابسة بينهما قوية . و (أذاعوا به) مراد به : فعلوا الإذاعة به ، وهو على حد قول الزمخشري أبلغ من أذاعوه ، والوجه في ذلك أنَّهم كانوا بما تنطوي عليه نفوسهم الحاقدة تجاه رسول الله – صلى اللّه عليه وسلم – وتجاه دعوته وجهاده – يسعون إلى التشكيك في صدقه ، فيحشدون طاقاتهم لإذاعة الأخبار ، ويبذلون قصارى جهدهم لفشوها على وجه قوي وعنيف لإحداث البلبلة والفتنة ، فكان في تضمين الفعل (أذاع) معنى الفعل العام مبالغة في وصف سلوكهم المشين ، ودلالة على أنَّ الإذاعة كانت فعلاً يمارسونه ويفعلونه وأنَّها كانت من عاداتهم ودأبهم ، كما أنَّ الوجه في بلاغته أيضًا أنَّه يُدَل به على فعل نفسِ حقيقة الإذاعة ، ولما فيه من الإيهام والتفسير . وأتت « الباء » لتحدث جرسًا وفضل معنى لم تكن العبارة لتشي عنه بدونها مشيرة إلى إلصاق فعل الإذاعة للأمر بهم وملابسته إياهم ، ومن ثم لا نستسيغ عدَّها زائدة ؛ لأنّه يذهب بوضاء ة هذاالمعنى . وهكذا ، فقد أتت الآية مقوِّمة السلوك البشري من خلال تعريف الناس أنَّ صدق إيمانهم لا يمكن أن يقترن بمثل هذا الفعل المشين .

---

(١) انظر : (جامع البيان) ٤ ، ٥ : ١٨٠ .

الإنفاق في سبيل اللّه :

وجاءت « الباء » في مقام الحض على الإنفاق في سبيل الله تعالى ، وأنَّ تارك ذلك هالك ، كما في قوله تعالى :

(وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)(١) .

والآيات قبلها فيها أمر بالقتال ، وناسب مجيء هذه الآية بعدها دعوة للأغنياء أن ينفقوا على الفقراء المجاهدين في سبيل اللّه خاصة لتظل راية الإسلام خفاقة ، ويحتمل أن يراد به وجوه الإنفاق عامة ، وقد رجّح الرازي أن يراد به الإنفاق في الجهاد(٢).

وفي الأمر بالإنفاق استثارة للقلوب ، ودفع لها نحو الخير بالتقرب من اللّه تعالى وطاعته من خلال ماله . وتقييد الإنفاق بأن يكون (في سبيل اللّه) إشارة إلى جهته ؛ لأنَّ المال ماله ، وما للّه فهو عائد له لا محالة ، دعوةً إلى إخلاص النية وتطهير النفوس ، وتنفيراً من النفاق والرياء . وعندما يكون الإنفاق في سبيل اللّه فهو أدعى للامتثال وأسرع للاستجابة ، فيُلبى هذا الأمر الكريم ليكون المنفق من الذين يُعزّون دين اللّه في الأرض . وقوله : (ولا تلقوا...) نهيٌ بليغ عن ترك النفقة في سبيله ، من خلال النهي عن التسبب في إتلاف النفس بأي وجه من الوجوه ، وفي التعبير القرآني من النهي بالإلقاء باليد دلالة على معنى العجز والضعف والاستسلام فهو فعل العاجز ، وفي ذلك شحنٌ لقوى المسلمين نحو الخير والفوز ، وقوله تعالى:(إلى التهلكة)

---

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٥ : ١٣٥ – ١٣٦ .

تحديد لنهاية خطيرة يتعين على المرء تجنبها لما فيها من هلاك مبير . وتقديم الأمر بالإنفاق في سبيل اللّه على النهي عن الإلقاء بالأيدي إلى التهلكة دلالة على أنَّ الإمساك عن إنفاق المال مؤدٍ لا محالة إلى التهلكة التي هي الأثر اللازم لغلبة أعداء الإسلام على أرض الإسلام ، وكأنَّ المسلمين بين أمرين ؛ إمَّا إنفاق المال والوقت والجهد والفكر في سبيل الدفاع عن كيان الإسلام ، وإمَّا الإلقاء ، بالأيدي إلى التهلكة إذا ترك ذلك . ولا وسط بين ذلك فإمَّا قوة وشوكة وجهاد وغلبة ، وإمَّا إستسلام إلى التهلكة وضعف وتخاذل وجبن .

وأمَّا « الباء » في (بأيديكم) فمجمل آراء العلماء فيها على النحو التالي:

أنَّها أصلية ؛ إمَّا على حذف المفعول ، والتقدير : ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم . و « الباء » على هذا للسببية ، ذكر ذلك الراغب(١)، ونقله الزمخشري مضعفًا(٢) ، والرازي ، وأبو حيان(٣)، ونسبه المرادي إلى المبرد(٤) ، ونقل الزركشي عن الجمهور أنَّها لا تزاد ، وحذف المفعول اختصارًا ، ونقل في موضع آخر أن المعنى : لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم(٥).

وإمَّا على سبيل التضمين (الكناية) ، إنْ عن فعل عام على ما فعله الطبري(٦) ، وإنْ عن الفعل « تفضوا » ، على ما نقله المراديّ

---

(١) انظر : (المفردات) ٧٠ .

(٢) انظر : (الكشاف) ١ : ١١٩ .

(٣) انظر : (التفسير الكبير) ٥: ١٣٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ٢ :٧١.

(٤) انظر : (الجنى الداني) ٥٢ .

(٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٣ ، و ٣ : ٨٤ .

(٦) انظر : (جامع البيان) ٢ ، ٢ : ٢٠٥ .

مضعـفًا(١) ، واختاره أبو حيان(٢) ، وعليه تكون « الباء » للاستعانة على ما ذكره محمد الأمير(٣) .

وإمّا على أنّها متعلقة بالمصدر ، على ما نقله النحاس عن أبي العباس(٤) .

وإمّا على أنّها متعلقة بالفعل ؛ كمررت بزيد ، نقله العكبري عن المبرد(٥) ، وعلّق عليه السمين بأنّ « ألقى » يتعدى بـ « الباء » أصلاً من غير تضمين فيما حكاه العكبري(٦).

٢ – أنّها زائدة ، ذكره الأخفش ، ونقله الطبري ، كما ذكره الرمانيّ ، وابن جنيّ ، واختاره الزمخشريّ(٧) ، وغيرهم .

وبناء على ما قدمناه من وجوه تكون « الباء » عليها أصلية ، فإننا نرفض القول بزيادتها لمخالفته الأصل ، وقد ذكر المراديّ أنّ زيادة « الباء » غير مقيسة ، فإذا أمكن تخريجها على غير الزيادة لا يحكم بزيادتها(٨).

---

(١) انظر : (الجنى الداني) ٥٢ .

(٢) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٢ : ٧١ .

(٣) انظر : (حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب) ١ : ١٠١ .

(٤) انظر : (إعراب القرآن) ١ : ٢٩٢ .

(٥) انظر : (التبيان) ١ : ١٥٩ .

(٦) انظر : (الدر المصون) ٢ : ٣١١ .

(٧) انظر على الترتيب : (معاني القرآن) ١ : ١٦١ ، و (جامع البيان) ٢ ، ٢ : ٢٠٥ ، و (معاني الحروف) ٣٨ ، و (الخصائص) ٢ : ٢٨٢ ، و (الكشاف) ١١٩:١ .

(٨) انظر : (الجنى الداني) ٥١ .

وما نرجحه من الآراء التي تخرجها على الأصالة هو أن تكون « الباء » سببية ، فالإلقاء إلى التهلكة في الإنفاق لا يكون إلا بسبب من اليد ؛ إذ هي أداته ، ثم إنَّ في حذف المفعول هنا عموماً قصد إليه قصداً ؛ فإنّه لا يجوز إلقاء أنفسهم ولا إلقاء غيرهم بأيديهم إلى التهلكة ، على حد قول الراغب(١) ، وهو ملمح رائع منه ؛ فإيقاع الإلقاء على الأيدي لا يتصور ولا طائل تحته ، أضف إلى ذلك أنَّ هذا العموم متلائم مع العموم الكائن في فعل الإنفاق الذي لم يحدد له مفعول بعينه ؛ ليشمل سائر القربات ووجوه الطاعات قلت أو كثرت ، وهو معنًى مفاد – أيضاً – من قوله تعالى (في سبيل الله) فقد يكون مالاً ينفق في سبيل اللّه ، وقد يكون علماً وفكراً ، وقد يكون وقتاً ، وقد يكون أي شيء يقتضيه الموقف في سبيل اللّه تعالى . وهكذا تضام السياق كله لإحداث هذا اللون من العموم ، وكذا قوله (وأحسنوا) ظاهرٌ فيه معنى العموم بإطلاق الإحسان من غير قيد قل أو كثر ، في أي وجه كان . إنَّ هذا العموم المتبدى في أفعال الآية بحذف مفاعيلها فلا يختل نسقها مقصود إليه قصداً معجزاً على نحو لا يتأتى إلا في كلام اللّه تعالى ، وهو أدعى للتوجه والامتثال في أداء الأوامر . ومن عجب أن تكون المواضع التي ادعي فيها زيادة حرف هي في أكثرها مواضع حذف وإيجاز ، وكيف يجتمعان وهما ضدان ، والسياق غير معين عليه ؟ !

والمتتبع لهذا الفعل « ألقى » في القرآن الكريم يجده على تكرره لم تأتِ « الباء » بعده إلا في هذه الآية الكريمة ، وقوله تعالى :

(تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ)(٢) .

---

(١) انظر : (المفردات) ٧٠ – ٧١ .

(٢) الممتحنة : من آية ١.

وسنعرض لها في مقامها الخاص بها .

فمثلاً لا نجد « الباء » في مثل قوله تعالى :

(وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ)(١) .

فالآيات قبلها تعرض لألوهيته تعالى وحده ، وأنّه الحقيق بالعبادة ، عرضاً مبيّنًا لآلائه على خلقه وآثار صفاته من خلق السموات والأرض والإنسان من نطفة ، والأنعام ، وإنزال القطر ، وتسخير الليل والنهار ، والشمس والقمر والنجوم ، والدّواب ، والثمار ، والبحر(٢) . ولم يحذف المفعول في واحد من الأفعال السابقة ؛ لأنّه لا قصد إلى عمومه ،وإنّما الغرض إلى تخصيص كل فعل بمفعول متعين له منظور مشاهد هو منبع خيرٍ للإنسان ، بالإضافة إلى هذا التوازن بين التناسق في هذه المشاهد وبين التناسق الصوتي الذي لا تجده لو جاء ت العبارة القرآنية : وألقى في الأرض برواسي ، وهو وجهٌ لا يتأتى في كلام فصحاء البشر ، فكيف يتصور تأتيه في كلام اللّه المعجز .

وقد جاء الإلقاء واقعًا على الجبال في قصة خلق الكون من جملة نعمٍ يمنّ اللّه بها على عباده دعوةً إلى توحيده في « الحجر » و« ق » ، فقال تعالى:

(وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ)(٣) .

لو قيل : وألقينا فيها برواسي ، لاختل النسق تمامًا ، ولما كان في

---

(١) النحل : من آية ١٥.

(٢) تقرأ الآيات : ٣ – ١٥ من سورة النحل .

(٣) الحجر : من آية ١٩ ، و ق : من آية ٧ .

الكلام ذلك الإحساس بتحدره الذي نبض به السياق ؛ إذ القصد بيّنٌ إلى إظهار المفاعيل بذكرها لا بحذفها لاقتضاء المقام الدال على قدرته تعالى ومنّه على خلقه .

إنَّ الوجه الذي نؤكد عليه – هنا – أن طبيعة المقام هي التي تقتضي نَسْقًا من الكلام محكمًا لو تخلف فيه حرف أو تبدل لتغير البناء ، ولاختل المعنى ، ولضاعت البلاغة ، ولقد تنزه كلام اللّه تعالى عن هذا .

العتاب :

جاءت « الباء » في مقام العتاب للمؤمنين وتبصيرهم بحقيقة أعدائهم، في قوله تعالى :

(يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ .)(١)

افتتحت السورة بالنداء ؛ لتنبيه المؤمنين وتهيئة أذهانهم إلى ما يعرض عليهم ، وللإشارة إلى أهمية ما يعقبه ، والمنادون هم (الذين آمنوا) وقد نودوا بأحب الصفات إليهم الدالة على صدق إيمانهم ، وأنَّهم أهل لأنْ يُنادوا بهذه الصفة ، وقد أعان اسم الموصول على إبرازها ؛ إذ القصد إليها خصوصًا دون غيرها ؛ فصدق الإيمان لا يتناسب مع الفعل المنهي عنه ، ثم نلمح جزالة الأسلوب وقوته في بيان شدة العقاب عند اتخاذ عدو اللّه وعدوهم أولياء يلقون إليهم بالمودة ، وكأنَّ في ندائهم بذلك تنبيهًا على فداحة جرمهم الذي لا يتفق وإيمانهم ، وقد قصد القرآن الكريم قصدًا إلى خطاب الذين آمنوا جمعًا ، وإن كان المراد حاطب بن أبي بلتعة ليس سترًا له فحسب ، وإنَّما لتنبيه وزجر

---

(١) الممتحنة : من آية ١ .

الجماعة المسلمة وهم كالجسد الواحد ألا يقعوا في مثل ذلك من إفشاء الأسرار .

وجاء النهي عتابًا لهم وتوبيخًا بأنَّه ما كان ينبغي أن يكون منهم ذلك ، وفي التعبير بصيغة افتعل (تتخذوا) فضل قوة وخصوصية معنى ، ومبالغة في الأخذ بالتعمل له ، وهذا لا نجده في « تأخذوا » مثلاً ، وهو متسقٌ مع النهي الذي هو طلب الكف عن الفعل .

إننا عندما نقرأ هذا الجزء من الآية تتجاذب في أنفسنا أسئلة عديدة : كيف يتخذ المؤمن عدو اللّه وعدو نفسه وليًا ؟ وكيف يلقي إليه بمودته ومحبته ؟ خصوصًا إذا كان العدو هم كفار مكة الذين آذوا المؤمنين وأخرجوهم من ديارهم وقاتلوهم ؟ والجواب فيما نظن أنَّ المرء قد تعرض له ساعات ضعف يستولي عليه الشيطان فيها ، فيقع في المحظور من حيث يظن أنَّه يسعى في سبيل المصلحة والنفع ، وهذا ما كان من حاطب بن أبي بلتعة الذي نزلت فيه الآية فقد ذُكر أنَّ هذاالحدث ليس راجعًا إلى ضعف في دينه أو يقينه ذلك أنّه كان رجلاً من المهاجرين ، وكان من أهل بدر أيضًا ، وإنَّما كان له بمكة أولاد ومال(١) .

وقد أتت الآية مبصِّرة للمؤمنين بحقيقة أعداء اللّه وأعدائهم ، وقد كانوا أعداء للّه ؛ لأنَّهم لم يسلكوا طريقه ، وأعداء للمؤمنين الذين سلكوا طريق اللّه تعالى ، وإفراد (عدويّ وعدوكم) ؛ لأنَّه وصف على فعول يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع ، ولذلك جيء بالمفعول الثاني (أولياء) بصيغة الجمع ، كما أنه قد استغنى عنه - أي الجمع - بالإضافة . ووصفهم بعداوتهم مع كفاية وصفهم بعداوتهم للّه في النهي عن موالاتهم فيه حث لهم على

---

(١) انظر : (تفسير ابن كثير) ٤ : ٥٣٨ - ٥٤١ .

مقاطعتهم والبعد عنهم ؛ لأن الإنسان مجبول على حب ما يحقق له المصلحة الذاتية وهؤلاء الأعداء ليسوا أعداء للّه فقط ولكنهم أعداء لهم أيضًا ، ولذا جاءالعطف لبيان أن الذين عاديتموهم في ذات اللّه هم أنفسهم أعداء اللّه . وفي الجملة القرآنية طباق بديع يظهر المعنى ويبرزه قويًا بالمقارنة بين الضدين : العداوة والموالاة وفيه تصعيد للتوبيخ واللوم والعتاب إذ كيف يتخذ المؤمن عدو اللّه وعدوه وليًّا يتابعه ويناصره ؟ ! وقوله تعالى : (تلقون إليهم بالمودة) تصوير لاجتهادهم في إرضاء العدو ، والإلقاء كما فسره ابن فارس والراغب(١) طرح الشيء ، وإلقاء المودة مجاز عن إظهارها وعرضها دون طلب ، وهذا يطوي معنى الضعف والعجز وعدم القدرة على مقاومة النفس ، ومحاولة التقرب من العدو لمصلحة متوهمة .

و « الباء » في (بالمودة) للعلماء فيها أقوال تنتهي إلى وجهين : الأول: أنها أصلية ، وإمّا على أنها للسببية ، ومفعول (تلقون) محذوف ، والمعنى: تلقون إليهم أخبار رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم بسبب المودة التي بينكم وبينهم . وقد ألمح إليه الزجاج(٢). ونقله الزمخشري والرازي(٣) ، واختاره أبوحيان(٤) ، وذكره الزركشي على أنَّ معناه : تلقون إليهم النصيحة بالمودة ، بعد أن نقل عن الجمهور أنَّها لا تزاد(٥) . كما نقل القول بكونها سببية أبو السعود والشهاب(٦) .

---

(١) انظر : (معجم مقاييس اللغة) ٥ : ٢٦٠ ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، و (المفردات) ٤٥٢ .

(٢) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١٥٥ .

(٣) انظر : (الكشاف) ٤ : ٨٦ ، و (التفسير الكبير) ٢٩: ٢٩٧ .

(٤) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٥٢ .

(٥) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٦) انظر : (تفسير أبي السعود) ٨ : ٢٢٥ ، و (حاشية الشهاب) ٨ : ١٨٤ .

وإمَّا على تضمين (تُلقون) معنى « تخبرون » ، وقد نقله الزركشي عن ابن النحاس على أنَّ معناه : تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل مودته(١).

وإمَّا على تضمين (تُلقون) معنى « ترمون » ، من الرمي بالشيء ، يقال : ألقى زيد إليّ بكذا ، أي : رمى به ، وفي الآية إنما هو إلقاء بكتاب أو برسالة فعبر عنه بالمودة ، لأنّه من أفعال أهل المودة ، فلهذا جيء بـ«الباء» ، وذكر هذا الزركشيّ عن السهيلي(٢) .

وإمَّا على أنَّ « الباء » متعلقة بالمصدر الذي دل عليه الفعل كما نقله الحوفي عن البصريين ، وردّه أبو حيان لأنَّ فيه حذف المصدر مع إبقاء معموله(٣).

والثاني : أنَّها زائدة ، وقد ذكره الفرّاء ، وأبو عبيدة(٤) ، ونقله الطبري ، والزمخشري ، وأبو حيان ، وغيرهم(٥) .

وواضح مما سبق أنَّ أصالة « الباء » تخرَّج على أنَّها للسببية ، أو للتعدية ، أو على تعلقها بالمصدر المفهوم من الفعل ، وما دامت كذلك فمن التهافت أن تعد زائدة .

والذي نختاره من وجوه أصالتها أن تكون للسببية ؛ فالإلقاء لا يكون

---

(١) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٤ .

(٢) انظر : (البرهان) ٤ : ٢٥٤ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٥٢ - ٣ .

(٤) انظر : (معاني القرآن) ٣ : ١٤٧ ، و (مجاز القرآن) ٢ : ٢٥٧ .

(٥) انظر : (جامع البيان) ١٤ : ٢٨ ، ٥٧ ، و (الكشاف) ٤ : ٨٦ ، و (تفسير البحر المحيط) ٨ : ٢٥٣ ، وكذا : (تفسير أبي السعود) ٨ : ٢٣٥ ، و (تفسير التحرير والتنوير) ٢٨: ١٣٤ .

–هنا– إلا بسبب المودة ، إذ هي الدافع القوي الغلاب في لحظة ضعف بشري قوّمه اللّه وعفا عنه ، وعليه فمفعول الإلقاء محذوف قصداً إلى العموم ، وتقديره : أسرار رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وأخباره . وهذا الحذف مدلول عليه بسبب نزول الآية الذي أشرنا إليه في موضع سابق(١) .

ومنه في مقام العتاب –أيضاً – قوله تعالى في الآية نفسها :

(تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ)(٢).

وآراء العلماء في « باء » (بالمودة) تتشابه مع سابقتها في صدرالآية ، والتي عرضنا لها آنفًا ، وهي تدور حول أصالة « الباء » وزيادتها : فأصالتها تتأتى على أنّها للسببية ، والمفعول محذوف ؛ أي : تسرون إليهم ما يستره النبي عليه السلام بالمودة . ذكر هذا المعنى الزّجّاج(٣) ، ونقله الزمخشري بقوله : تسرون إليهم أسرار رسول اللّه بسبب المودة(٤) . وعلى هذا سار النسفيّ ، وأبو السعود ، والشهاب(٥) ، وابن عاشور ، والمعنى عنده : تخبرونهم سراً بسبب المودة ، أي بسبب طلب المودة لهم(٦).

وزيادتها ، ذكرها أبو عبيدة(٧) ، ونقلها الزمخشريّ ، وابن الأنباريّ، وغيرهما(٨).

---

(١) انظر : ص ٣٥٧ من البحث .

(٢) الممتحنة : من آية ١ .

(٣) انظر : (معاني القرآن وإعرابه) ٥ : ١٥٥ .

(٤) انظر : (الكشاف) ٤ : ٨٩ .

(٥) انظر : (تفسير النسفي) ٣ : ٥١٢ ، و (تفسير أبي السعود) ٨: ٢٣٦ ، و(حاشية الشهاب) ٨: ١٨٥.

(٦) انظر : (تفسير التحرير والتنوير) ٢٨ : ١٣٨.

(٧) انظر : (مجاز القرآن) ٢ : ٢٥٧ .

(٨) انظر: (الكشاف) ٤:٨٩ ، و(البيان) ٢: ٤٣٢، و(تفسير أبي السعود)٨:٢٣٦.

ولا نحبذ القول بالزيادةما دام لـ « الباء » مخرج قوي على الأصالة ؛ إذ لا يصح ترك الأصل الذي ينصره واقع التعبير القرآني إلى قول عماده متابعة اللاحقين للسابقين .

ونعود إلى التأمل في آية الممتحنة ؛ فنرى أنَّ عتاب اللّه للمؤمنين على اتخاذهم عدوه وعدوهم أولياء قد اتخذ صورتين :

الأولى : إظهار الأسرار وإعلانها ، في قوله تعالى :

(تلقون إليهم بالمودة) .

وفي إيثار التعبير القرآني الكريم للفعل « ألقى » بجرسه وصوته إيماء إلى القوة في الإلقاء ، وهذا أدعى لشدة المؤاخذة، كما أنَّ فيه إشارة إلى ضعفهم عن تحمل أسرار رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ، وعدم مبالاتهم بما أؤتمنوا عليه . وكأنَّه حمل ثقيل ألقوه عن كواهلهم ، وهذا أدعى لشدة المعاتبة والمؤاخذة كما قلنا .

الثانية : إفشاء الأسرار خفية ، وذلك في قوله تعالى:

(تسرون إليهم بالمودة).

والمعنى كما فسره الراغب : « يطلعونهم على ما يسرون من مودتهم ، وقد فُسِّر بأنَّ معناه : يظهرون ، وهذا صحيح ؛ فإن الإسرار إلى الغير يقتضي إظهار ذلك لمن يُفضى إليه بالسر ، وإن كان يقتضي إخفاءه عن غيره »(١) .

---

(١) (المفردات) ٢٢٨ .

وما نلحظه أن نبرة العتاب قد قلّت عما قبل بدليل هذا التذييل القوي :

(وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم) .

فما من طائل سينالونه جراء إسرارهم لاستواء ذلك الإخفاء والإعلان في علم اللّـه تعالى المطلق . ولعلَّ هذا هو الذي دفع البيضاوي إلى أن يفسر معنى : (تسرون إليهم بالمودة) على الاستفهام ، بقوله : « أي طائل لكم في إسرار المودة »(١)، وعلله الشهاب بأنَّ « الجملة مسوقة للإنكار عليهم حيث أسروا على من استوى عنده السرّ والجهر . وقد أعلم رسوله بالوحي فأفاد أنه لا طائل تحته أيضًا »(٢) .

وثمة ملحظ آخر في إظهار العتاب للمؤمنين هو مجيء الفعلين (تلقون ، وتسرون) مضارعين استحضارًا لصورة هذه الأعمال الشائنة منهم التي ما كانت ينبغي أن تقع وتصدر منهم . كما أنَّ في تكرر لفظ (بالمودة) في الآية مرتين معداة بفعلين مختلفين دلالة على العتاب المرير لهم ، لا سيما وأنها من المعاني النفسية العميقة الأثر . وقد تكرر هذا اللفظ مرة أخرى في السورة نفسها ، مما جعل الفيروزابادي(٣) يذكر أنَّ من أسمائها : سورة المودة .

وقد تتبعت صيغة مضارع الفعل «أسَرَّ» في القرآن الكريم فوجدتها قد تكررت سبع مرات حذف المفعول في جميعها ، وهذا من بديع نظم القرآن الكريم ودقة بيانه ، كان الفعل في ستٍ منها وثيق الصلة بعلم اللّـه تعالى سرًا وعلانية ، ونمثل لذلك بقوله تعالى :

---

(١)(٢) (حاشية الشهاب) ٨ : ١٨٥ .

(٣) انظر : (بصائر ذوي التمييز) ١ : ٤٦٠ .

(أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)(١).

وقولـــه :

(لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)(٢) .

ولا ريب أنَّ حـذف المفعـول في هاتين الآيتين أو غيـرهمـا من الآيات مشير إلى الكمال المطلق لعلمه تعالى ، كما لحظت أن الفعل لم يتعد بحرف الجر « الباء » أو غيرها ، إلا في هذه الآية شاهدنا ، وقد أعقب الفعل بما هو شديد الصلة بعلمه تعالى ، وعُـدِّي بـ « البـاء » ، لسر بلاغي يقتضيه مقام العتاب للذين آمنوا ؛ إذ لما كانت « المودة » أمرًا معنويًا نفسـيًا لا يلقى ولا يُســرّ به، وإنما يظهر ويختفي – لأنها من عوالم الشعور والإحساس ، فقد دلت «الباء» على حذف المفعول وجاء ت مبيّنـة علة إسرار أسرار رسول اللّـه صلى اللّه عليه وسلم بسبب المودة . كما لحظت أنَّ « الباء » تكررت في الآيـة الكريمة أكثر من مرة ، فهي تعقب الفعل (تلقون) ، وتعقب (تسرون) ، كما تعقب اسم التفضيل (أعلم) ، وقد حذفت المفاعيل ، والمفضل عليه ، وفي ذلك من التناسق العجيب والتناسب البديع ما لا يوصف .

---

(١) البقرة : ٧٧ .

(٢) النحل : من آية ٢٣ .

الجـزاءات :

تنوعـت صـور الجـزاء التي أتت فيـهـا « البـاء » دنيـويًا وأخـرويًا على النحـو الـتالي :

١ - الجزاء في الدنيا :

وجـاء ذلك في حق بني إسـرائيل خـصـوصًا عند حـديثـه تعـالى عن سخطه عليهم لما كانوا فيه من جحد للنعمة وقسوة وتنكر للهداية ، وذلك في قـولـه تعالـى:

﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾(١)

فـ « الباء » في قوله تعالى (بغضب) حُكم عليها بأنَّـها أصلية ، كما قيل إنّـها زائدة ، وتفصيل ذلك فيمايلي :

فأمَّـا كونها أصلية ؛ فعلى أنَّـها للملابسة ، والجار والمجرور في موضع الحال ، وإمَّـا (باء) بمعنى « رجع » ، أي : رجعوا مصحوبين بغضب اللّه،

---

(١) البقرة : ٦١ .

أي : مغضوباً عليهم . وهذه الدلالة ذكرها الأخفش ، والطبري(١) ، ونقلها الرازي وأبو حيان وأبو السعود(٢) ، وغيرهم . وإمَّا (باء) بمعنى : « حلَّ مبوءاً ومعه غضب اللّه أي : عقوبته ، و (بغضب) في موضع حال ، وقد ذكره الراغب(٣)، ونقله السمين والشهاب(٤).

أو على أنَّها للسببية ، و (باء) بمعنى « استحق » ، والمفعول محذوف، أي : استحقوا العذاب بسبب غضب اللّه تعالى عليهم ، وعليه فـ « الباء » تتعلق بـ (باء) ، وقد نقله أبو حيان عن الأخفش ناعتًا إياه بالزعم(٥) .

أو على أنَّها للتعدية ، و (باؤوا) بمعنى « صاروا » ، أي : صاروا أحقاء بغضبه ، وذكر هذا الزمخشري ، ونقله النسفي(٦) ، وعلّق عليه السمين بقوله : « وهذا التفسير ينفي كون « الباء » للحال » (٧) ، وعلق عليه الشهاب فيما نقله عن البيضاوي : « عدل عن قولهم : استحقوه لما فيه من المبالغة ، ولأنه يظهر تعديته بـ « الباء » » (٨) . كما نقله أبو السعود(٩) .

أو على أنها للظرف ، على من رأى أنَّ (باء) بمعنى « نزل وتمكن ،

---

(١) انظر : (معاني القرآن) ١:٩٩ ، و (جامع البيان) ١ ، ١ : ٣١٦ .
(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣ : ١٠٢ ، و (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ ، و(تفسير أبي السعود) ١ : ١٠٧.
(٣) انظر : (المفردات) ٦٩ .
(٤) انظر : (الدر المصون) ١ : ٣٩٨ ، و (حاشية الشهاب)٢ : ١٧٠ .
(٥) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ .
(٦) انظر : (الكشاف) ١ : ٧٢ ، و (تفسير النسفي) ١ : ٥٦ .
(٧) (الدر المصون) ١ : ٣٩٩ .
(٨) (حاشية الشهاب) ٢: ١٧٠ .
(٩) انظر : (تفسير أبي السعود) ١ : ١٠٧ .

أو تساووا » ، وتتعلق « الباء » بنفس (باء) ، نقله أبو حيان متفردًا(١).

وأمَّا كونها زائدة ، فعلى تفسير (باء) بمعنى : « استحق » ، أي : استحقوا غضبًا ، وذكر هذه الدلالة الرازي(٢) ، ونقلها أبو حيان ، والشهاب مضعفًا(٣).

والمختار عندي أن تكون « الباء » أصلية ، ومعناها الملابسة ، والبوء هنا : بمعنى الرجوع ، وهذا ينبيء عن أنَّهم لم يجنوا مما طلبوه إلا غضب اللّه تعالى ، والسياق منبيء عن حرمان اللّه تعالى لهؤلاء الجحدة من يهود بني إسرائيل لذة التذوق الحقيقي للنعم ، فلقد ضربت عليهم الذلة والمسكنة ، والتعبير بالضرب إشارة إلى اشتمالها عليهم وإحاطتها ولزومها إياهم ، وهذا لونٌ من عقابهم وجزائهم ، كما أنَّ في الضرب معنى الامتهان لهم ، ويؤيده قوله تعالى : (الذلة والمسكنة). و لقد باؤوا بغضب من اللـه تعالى، أي : رجعوا مصحوبين بغضب من اللّه عليهم ؛ فأصل البوء في اللغة : الرجوع(٤) . وإيثار (باء)على « رجع » لأن فيه معنى العودة النهائية ، وأنَّهم ما حققوا من عنائهم إلا الغضب ، ولا بد أنهم مستحقوه جزاء وفاقًا لسوء تلقيهم الطيبات من النعم . وعليه فـ « البـاء » هنا أدل على تصوير عاقبة هؤلاء القوم ، واستحقاقهم الغضب حالة رجوعهم ؛ فالذي يذهب في سبيل شيء يضع في حسبانه أن يعود منه مصحوبًا بخير ، أمَّا هؤلاء فما عادوا إلا بهذا البلاء الأكبر والوبال الأعظم . ولقد ذكر الطبري أن (باؤوا) لا يقال إلا موصولاً إمَّا بخير وإمَّا بشر(٥) ، وهو مع اليهود خصوصًا شرٌّ حقًّا ؛ فلقد استوقفني

---

(١) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ .

(٢) انظر : (التفسير الكبير) ٣ : ١٠٢ .

(٣) انظر : (تفسير البحر المحيط) ١ : ٢٣٦ ، و (حاشية الشهاب) ٢ : ١٧٠.

(٤) انظر : (معجم مقاييس اللغة) مادة : بوأ .

(٥) انظر : (جامع البيان) ١ ، ١ : ٣٦٦ .

من تكرر هذه الصيغة في القرآن الكريم ست مرات استئثار اليهود منها بثلاثٍ مصحوبين بغضب الله ووقوعها في الثلث الأول من القرآن الكريم ، أحدها هذه الآية شاهدنا ، والثانية قوله تعالى :

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾(١)

والثانية قوله تعالى :

﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾(٢) .

وثمة ملحظ آخر يتمثل في قوة الدلالة على سخط الله تعالى عليهم ؛ إنْ بما تدل عليه كلمة (غضب) وما توحي به ، وإنْ في تنكيرها إشارة إلى عظيم السخط وهائل الغضب .

إنّ هذا يقودنا إلى تدبر آيات القرآن التي أحكمت ؛ فالعقل البشري مهما يؤته الله من سعة الأفق يظل محدود الطاقة في تدبره المتواصل ، والقرآن الكريم يظل دائمًا وأبدًا هو النبع الثرّ الذي لا تحد آفاقه ولا ينفد عطاؤه .

---

(١) البقرة : ٩٠ .

(٢) آل عمران : ١١٢ .